JASRNB

الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية
علمية محكمة

ISSN (Print) 2569-7269
ISSN (Online) 2569-734X

المركز الديمقراطي العربي

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

JASRNB

Journal of african studies & river nile basin

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية محكمة

تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا – برلين.

تُعنى المجلة بالدراسات والبحوث والأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية وكافة القضايا المتعلقة بالقارة الأفريقية ودول حوض النيل.

المجلد السادس/العدد الثالث والعشرون كانون الاول – دجنبر 2023.

تنسيق: د. حجوبي سكينة

الترميز الدولي:
ISSN (Print) 2569-7269

ISSN (online) 2569-734X

التصنيف حسب AIMGSJ

B+

المركز الديمقراطي العربي-ألمانيا، برلين
Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098

mobiltelefon: 00491742783717

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير :

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، المغرب

نائب رئيس التحرير :

د. سعيد كمتي: تخصص الجغرافية البشرية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال، المغرب

نائب رئيس التحرير التنفيذي

د. ادريس الدعيفي: تخصص علم الاجتماع، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب

مدير التحرير

د. عبد الله الحجوي: تخصص جغرافية الأرياف، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب

نائب مدير التحرير

د. شيماء الهواري: دكتورة في القانون العام والسياسات العمومية، جامعة الحسن الثاني المحمدية، ومتخصصة في الإعلام السياسي الدولي، المغرب

أعضاء هيئة التحرير

- د. فاطمة الزهراء زنواكي – جامعة ابن طفيل القنيطرة – المغرب.
- د. محمد أبحير– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. جمال الدين ناسك – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. إبراهيم النجار: نائب رئيس تحرير الأهرام ومدير المركز المصري للتواصل الحضاري ومناهضة التطرف الفكري، باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- حسن كلي ورتي، موظف في وزارة الشؤون الخارجية/قسم التكامل الإفريقي، التشاد، محضر درجة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس بالرباط أكدال. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط.
- د.ليلى حنانة – جامعة محمد الخامس الرباط– المغرب.

التنسيق والمراجعة اللغوية:

✓ **اللغة العربية:**

- ليلى حنانة، باحثة في السيميائيات، جامعة محمد الخامس.
- د. فاطمة الزهراء إلهامي، باحثة في السوسيولوجيا.
- د. خالد العلوي، باحث في الجغرافيا.

- أنور بنيعيش: عضو هيأة التفتيش التربوي بأكاديمية طنجة الحسيمة تطوان – المغرب.
- احمد هيهات: مفتش تربوي للتعليم الثانوي بأكاديمية بني ملال خنيفرة – المغرب.
- حسين حسين زيدان: د. العلوم التربوية والنفسية الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي العراق.
- فضيل ناصري: مفتش التعليم الثانوي، تخصص اللغة العربية–جهة العيون الساقية الحمراء (المغرب)
- شكاك سعيد: ذ. بالمركز الجهوي للتربية والتكوين الدار البيضاء–سطات المغرب.
- د. أيوب أيت فارية أستاذ اللغة العربية بجامعة ابن زهر أكادير– المغرب.
- د. مصطفى محمد أبو النور أستاذ اللغة العربية بجامعة الشارقة.
- د.بوجمعة وعلي– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.

- **اللغة الفرنسية:**

- ذ. عبد الرؤوف مرتضى – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- ذ. عمادي عبد الحكيم: ذ. اللغة الفرنسية– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.

- **اللغة الإنجليزية:**

- ذ. خالد الشاوش كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة السلطان مولاي سليمان (المغرب).
- ذ.هشام معدان المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال

رئيس اللجنة العلمية:

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، المغرب

اللجنة العلمية:

- الدكتورة إيمان مختاري: دراسات استراتيجية–المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.
- د. آمال خالي: دكتوراه دراسات دولية/المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.
- د. لطفي صور: علوم سياسية ودراسات دولية – جامعة معسكر – الجزائر.
- د. حلال أمينة: علاقات دولية ودراسات أفريقية– جامعة الجزائر 3.
- د. عبد الرزاق أبو الصبر، ذ. باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د. محمد حسان دواجي: دراسات دولية ونظم سياسية مقارنة/جامعة مستغانم – الجزائر.
- دة. وفاء الفيلالي: أستاذة التعليم العالي تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة كلية الحقوق الرباط –المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية: أستاذ التعليم العالي، الجغرافيا البشرية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله المغرب.
- د. عبد المالك بنصالح، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د.بوجمعة وعلي– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- عيسى البوزيدي، أستاذ التعليم العالي، شعبة الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة

- د. البشير المتقي: أستاذ التعليم العالي، القانون الدستوري بجامعة القاضي عياض مراكش– المغرب.
- د. عبد العزيز والغازي: أستاذ الجغرافيا بجامعة ابن زهر أكادير– المغرب
- د. سعيد كمتي، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د. الحسين عماري: دكتوراه في التاريخ – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب
- د. بلبول نصيرة: أستاذة علم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية جامعة زيان عاشور الجلفة –الجزائر.
- د. رحماني ليلى: أستاذة محاضر قسم ب، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية– المركز الجامعي نور البشير البيض الجزائر.
- د. غادة أنيس أحمد البياع: مدرس الاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة مصر.
- د. عبد الواحد شيكر، ذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين خريبكة، المغرب.
- د. سالم تالحوت، ذ. باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، الدار البيضاء، المغرب.
- د. بوعروج لمياء: أستاذة محاضرة قسم أ بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة.
- د. حطاب أسمهان: أستاذة مؤقتة في جامعة الجزائر 3 قسم العلوم السياسية والإعلام والاتصال الجزائر.
- د. إدريس بوزيدي: دكتور في القانون العام واللغة والتواصل جامعة الحسن الثاني المحمدية المغرب.
- د. رانيا عبد النعيم العشران: دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع / الجامعة الأردنية.
- د. آمنه حسين محمد سرحان: دكتورة علوم سياسية مسار علاقات دولية من جامعة القاهرة مصر.
- د. جامع سموك: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة القاضي عياض مراكش– المغرب.
- د. محمد جلال العدناني: أستاذ اقتصاد جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال– المغرب.
- د. بن عمـــارة محمـد: أستاذ جامعي: بجامعة ابن خلدون تيارت – الولاية تيارت الجزائر.
- د على عبودي نعمه الجبوري أستاذ جامعي وباحث في إدارة الأعمال جامعة الكوفه العراق أستاذ تسويق والموارد البشرية العراق.
- د. أوان عبد الله الفيضي، كلية الحقوق – جامعة الموصل، العراق.
- د. أحمد عبد السلام فاضل مهدي السامرائي، التاريخ الحديث والمعاصر، العلاقات الدولية المغرب، اسبانيا–العراق.
- د.خاليد الحاضري كلية الاداب والعلوم الانسانية مراكش
- د. محمد بواط: أستاذ محاضر قسم أ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- د. مشرفي عبد القادر: أستاذ محاضر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- د. سمير بوعافية: أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي –الجزائر.
- محمد عدار ابن علي وعميروش بهجة: أستاذ محاضر(ب) جامعة "أمحمد بوقرة" بومرداس المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس –باجي مختار–الرويبة –نع1 الجزائر.
- د. قحطان حسين طاهر: دكتوراه علوم سياسية أستاذ مساعد جامعة بابل العراق.
- د. محمد بوبوش: أستاذ التعليم العالي، الكلية المتعددة التخصصات–الناظور–جامعة محمد الأول المغرب.

- د. بوذريع صاليحة: أستاذة محاضرة علوم بيئية جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر.
- د. قاضي نجاة: أستاذة محاضرة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وجامعة خميس مليانة الجزائر:
- د. جاسم محمد علي الطحان رئيس قسم الإدارة والاقتصاد أستاذ مساعد كلية الرشيد للتعليم المختلط تركيا.
- د. سالم محمد ميلاد الحاج: ذ مساعد جامعة المرقب كلية الآداب والعلوم مسلاته، علم الاجتماع، ليبيا.
- د. لحرش عبد الرحيم: أستاذ مؤقت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية الجزائر.
- د. عمرو محمد يوسف محمد المدرس: أستاذ بقسم الاقتصاد والمالية العامة المعهد المصري أكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة وزارة التعليم العالي جمهورية مصر العربية.
- د. بوصبيع صالح رحيمة: أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر.
- د. حسن رامو: أستاذ التعليم العالي مؤهل، معهد الدراسات الأفريقية – جامعة محمد الخامس –الرباط المغرب.
- د. خليدة محمد بلكبير أستاذة محاضرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجيلالي بونعامة الجزائر.
- الدكتور عبد القادر التايري أستاذ الجغرافيا البشرية بجامعة محمد الأول، وجدة.
- د. جواد الزروقي أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

شروط النشر بالمجلة:

1. أن يكون البحث أصيلا معدّ خصيصا للمجلة، وألا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
2. ألا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
3. أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الإنجليزية أو الفرنسية.
4. يرسل الباحث البحث المنسّق في ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:
   africa@democraticac.de
5. تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
6. يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
7. يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
8. الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.

يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع لتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.

9. للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي:

ISSN 2569-734X

10. لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
11. أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
12. تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
13. تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
14. لغات المجلّة هي: العربية، الإنجليزية والفرنسية.
15. في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية إعداد البحث للنشر:

-يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

-الملخص التنفيذي باللغة العربية- الإنجليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.

-تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

كما يجب أن يكون البحث مذيلا بقائمة ببليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

– أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

– تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

–ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ– إذا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب– إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج– إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.

د– إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس 25/21، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

–نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو **Sakkal Majalla**

–حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

–حجم 11 عادي للجداول والأشكال ، وحجم 12عادي بالنسبة للملخص والهوامش.

–نوع الخط في الأبحاث باللغة الإنجليزية **Times New Roman** ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.

–يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسب 2,5 على اليمين واليسار و2 أعلى وأسفل،

قصد تسهيل عملية تنسيق المقالات والأبحاث فإن المجلة تضع رهن إشارة المهتمين قالب يحترم الضوابط الشكلية.

وتعتمد "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل"

الفهـــرس

ر.ت	مؤلف/مؤلفو المقال Author(s)	عنوان المقال Title	الصفحات Page Range
01	د.عنيبر حميد	افتتاحية العدد	10
		المقالات باللغة العربية	
02	عبد السلام سالم مسعود البوسيفي	واقع التنمية المستدامة في قارة افريقيا	11 - 27
03	محمد عمار اسحق عبدالرحمن	تطبيقات التمويل بالقرض المصرفي في النظام المصرفي السوداني دراسة بين الفقه الاسلامي والقانون السوداني للعام 1984	28 - 47
04	سهام الزيتوني، محمد الراضي	أزمة الموارد المائية الواقع والأفاق بإقليم قلعة السراغنة	48 - 64
05	النعمة بوشامة	البطالة في المجتمع الصحراوي	65 - 74
06	ياسين الشاوي ،مصطفى وادريم	أشكال استغلال المجال وتأثيرها على الموارد الترابية بجماعة مهارزة الساحل إقليم الجديدة	75 - 87
07	بوشتى الحزيبي	فرنسا وتحدي إصلاح الإسلام بين الأمس و اليوم	88 – 107
08	محمد عبد الحميد درويش	الملكية الإلهية بين مصر وكوش وغانا	108 – 120
09	مصطفى يحياوي، يوسف السايح	الجغرافية الانتخابية والتفاوتات السوسيوترابية بجهة الدار البيضاء – سطات	121 - 139
10	مصطفى المترجي، نسيبة بوزيد، جميلة السعيدي	التّربية البيئيّة في مضَامِين مادّة الجُغرَافيا بالسّلك الثّانوي التّأهيلي (المَغرب): شُعبة الآداب والعُلوم الإنسانية أنمُوذَجا	140 - 156
11	إسماعيل الراجي	أولوية التأهب والوعي السوسيولوجي بعالم المخاطر والكوارث الطبيعية في المجال المغربي: ذاكرة محن الزلازل بالمغرب وسياقتها التاريخية والمجالية من زلزال أغادير1960 إلى زلزال الحوز2023	157 - 179
12	رشيد الدر دابي	التفاوتات السوسيو مجالية وسؤال التنمية الترابية بالمغرب : جهة طنجة تطوان الحسيمة نموذجا.	180 - 199
13	د محمد بنعلي	المخططات التنموية بالأرياف المغربية: مجهودات كبيرة ونتائج محدودة - حالة سهل الكـارت بالريف الشرقي-	200 - 208
14	عبد الكريم سومع	التحولات الديموغرافية ورهانات التنمية المستدامة بالريف الشرقي "حالة قبيلة بني توزين"	209 - 220
		المقالات باللغة الفرنسية	
15	Hajar LAHSINI	le SRAT, vecteur de développement territorial de la région : cas de la région Fès-Meknès	221 - 236
16	CHIKI ASSIA ,MANSOUM MOHAMED	L'environnement marin du littoral de la région Souss Massa ; risques, protection et gestion.	237 - 246

افتتاحية العدد

أصبحت إفريقيا اليوم، شأنها في ذلك شأن غيرها من قارات العالم، صورة تجسد دينامية حقيقية، نظرا لما تتمتع به من مؤهلات بشرية وطبيعية وطاقية مهمة ومتنوعة، حيث يبلغ حجم الإنتاج النفطي لوحده في إفريقيا حوالي 12% من الإنتاج العالمي، وحوالي 30 % من معادن العالم، فضلا عن مؤهلات اقتصادية ومجالية أخرى. تسعى جل دول القارة إلى إرساء أسس للتنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق التنمية البشرية بمختلف عناصرها، مع العمل على إدراج قضايا البيئة وآليات حمايتها ضمن مراحل إعداد البرامج والمخططات التنموية، من خلال تقييم سياسات التنمية المستدامة التي رافقت تطبيق مختلف المخططات والبرامج التنموية في افريقيا، ويشكل هذا التحول في مسار القارة منعطفا لتجاوز كل الإكراهات الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي التي تعاني منها إفريقيا عموما.

إن تحقيق التنمية بمعناها الشامل يمر لزوما عبر القضاء على الفقر بجميع أشكاله، وضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، إضافة إلى ضمان التعليم الجيد للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة ، فضلا عن ضمان وفرة الموارد المائية والخدمات الصحية للجميع، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير العمل اللائق، وحماية النظم الإيكولوجية، وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، والحفاظ على الغابات وحمايتها، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وتحقيق التنوع البيولوجي.

يشكل موقع القارة الإفريقية الاستراتيجي وتنوع مؤهلاتها الطبيعية والبشرية وعمقها التاريخي عوامل رئيسية تجعلها محط أطماع العديد من القوى الكبرى والصاعدة التي تتنافس فيما بينها إدراكا منها لأهميتها الجيواستراتيجية سعيا منها لتحقيق مصالحها الحيوية على المستوى الاقتصادي، لذلك يشكل التعاون جنوب- جنوب خيارا استراتيجيا بين البلدان الإفريقية لتعزيز جسور التعاون على كافة الأصعدة. ويهدف هذا التعاون جنوب- جنوب إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، بهدف تطوير التعاون بين بلدان إفريقيا و تعزيز قدرة البلدان النامية على التفاوض، وتسهيل نقل المعرفة فيما بينها خاصة التي تواجه تحديات إنمائية متشابهة، من خلال محاولة إنشاء تكتلات اقتصادية قويّة تجمع مختلف البلدان المنتمية للقارة سعيا منها إلى تحقيق التنمية المنشودة.

د.عنيبر حميد

أستاذ التعليم العالي بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين جهة سطات الدار البيضاء

و اقع التنمية المستدامة في قارة افريقيا

عبد السلام سالم مسعود البوسيفي

قسم السمع والنطق – كلية التقنية الطبية صرمان – جامعة صبراتة (z1843795@gmail.com)

الملخص:

حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية، بعينة بلغت (150) من المهتمين ببرنامج التنمية المستدامة وخصوصا في قارتنا الأفريقية، حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لبلوغ أهدافها، والاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، كما استخدمت الدراسة عددا من الأساليب الإحصائية منها المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، ومعامل الارتباط بيرسون، ومعامل الثبات ألفاكرونباخ، ومعامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية، واختبار(ت) وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن برنامج التنمية المستدامة قابل للتطبيق والنجاح اذا ما توافرت شروط ذلك، كما أن الدول الافريقية بحاجة إلى هذا البرنامج نظرا لما تعانيه القارة من تفشي للجهل، والأمراض، وانهيار كبير في اقتصادات دوله، وانتشار الحروب والصراعات بداخلها، كما أن برنامج التنمية المستدامة لم يحقق اي نجاح أو تقدم في خلال السنوات الماضية، نظرا لعدد من التحديات التي كانت تواجهه، ولكن رغم كل هذه الصعوبات أكدت النتائج بأن من الممكن القيام بهذا البرنامج وتنفيذه اذا ما توفرت الآليات والاستراتيجيات المناسبة لتنفيذه، كما أسفرت نتائج الدراسة عن بعض الصعوبات الأخرى التي تواجه تنفيذ برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية منها غياب دور الشباب في البرنامج، وتفشي الأمية، والفقر، وغياب المؤسسات القادرة على تنفيذ هذا البرنامج، وعدم وجود الآليات والاستراتيجيات المناسبة لتنفيذه، كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور/ إناث) لصالح الإناث.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة – افريقيا.

Abstract:

This study aims to identify the reality of the sustainable development program on the African continent, with a sample of (150) people interested in the sustainable development program, especially in our African continent. This study used the descriptive analytical approach to achieve its goals, and the questionnaire as a tool for collecting data and information. The study also used a number From statistical methods, including the arithmetic mean, the standard deviation, the relative weight, the Pearson correlation coefficient, the Cronbach's Alpha reliability coefficient, the reliability coefficient using the split-half method, and the t-test. The results of this study revealed that the sustainable development program is applicable and successful if the conditions for this are met, as well as African countries need this program due to the continent's suffering from widespread ignorance, diseases, a major collapse in the economies of its countries, and the spread of wars and conflicts within it. The sustainable development program has not achieved any success or progress over the past years, due to a number of challenges that have been facing it, but despite all these difficulties, the results confirmed that it is possible to undertake and implement this program if appropriate

mechanisms and strategies are available for its implementation. The results of the study also revealed some other difficulties facing the implementation of the sustainable development program on the African continent, including the absence of the role of youth in the program, and widespread illiteracy. , poverty, the absence of institutions capable of implementing this program, and the lack of appropriate mechanisms and strategies for its implementation, as well as the presence of statistically significant differences in the level of responses of the study sample members, which are attributed to the gender variable (males/females) in favor of females.

اهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة الحالية في عدة نقاط والذي يمكن توضيحها على النحو التالي :

1. تفيد الدراسة في رصد الواقع الميداني للتنمية المستدامة في القارة الأفريقية .
2. أصالة الدراسة إذ تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القلائل إن لم تكن الأولى في البيئة المحلية التي تدرس الواقع التنمية المستدامة في القارة الأفريقية .
3. تعد هذه الدراسة إسهاماً علمياً في سبيل تحقيق برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية.

أهداف الدراسة:

يحاول الباحث في هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية :

1. التعرف على واقع التنمية المستدامة في القارة الأفريقية.
2. التعرف على الفروق في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث).

تساؤلات الدراسة:-

يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة التالية :

1. ما هو واقع التنمية المستدامة في القارة الأفريقية ؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور/ إناث) ؟

3. حدود الدراسة:-

وتتمثل حدود الدراسة في :

- **الحد الموضوعي**:- والذي يتمثل في دراسة واقع التنمية المستدامة في القارة الأفريقية .
- **الحد المكاني**: ليبيا.
- **الحد الزماني** :- خلال العام 2023.
- **الحد البشري** :- عدد من المهتمين ببرنامج التنمية المستدامة من فئة الشباب.
- **مصطلحات الدراسة:-**

التنمية المستدامة: هي تلك التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار لأبعاد الاجتماعية، والبيئية، إلى جانب الأبعاد الاقتصادية لضمان استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة (الموقع الإلكتروني، ar.m.wikipedia.org)

إفريقيا: هي ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة، وعدد السكان، وتأتي في المرتبة الثانية بعد قارة آسيا، تبلغ مساحتها(30.2) مليون كيلومتر مربع (11.7 مليون ميل مربع)، تتضمن هذه المساحة الجزر المجاورة، حيث تغطي هذه القارة مساحة (6%) من إجمالي مساحة سطح الأرض، وتشغل(20.4%) من إجمالي مساحة اليابسة، كما يبلغ عدد سكان إفريقيا حوالي(1.2) مليار نسمة وفقًا لتقديرات في (2016) ويعيشون في (61) إقليما، وتبلغ نسبتهم حوالي(14.8%) من سكان العالم (الموقع الإلكتروني، (ar.m.wikipedia.org

المقدمة:

تمثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الشاملة والمتكاملة والتحويلية برنامج عمل لأجل الناس والكوكب، والازدهار والسلام والشراكة، حيث تم اعتماد خطة 2030 في سبتمبر 2015 من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف القضاء على الفقر، ومكافحة عدم المساواة، وتغير المناخ على مدى السنوات الـ الخمسة عشر المقبلة، حيث تتألف الخطة من عدة عناصر وهي: الإعلان، وأهداف التنمية المستدامة، ووسائل التنفيذ، والشراكة العالمية، والمتابعة، والاستعراض، حيث اعتبر المجتمع الدولي خطة 2030 خطة طموحة يمكن من خلالها تحقيق تحول كلي على المستوى العالمي في حال تم العمل بها بطريقة متكاملة قائمة في الاساس على حقوق الانسان لتحقيق التنمية المستدامة، كما قسمت أهداف الخطة إلى 17هدفا رئيسا و169 غاية فرعية تتوافق مع الألفية لاستكمال مالم يتم تحقيقه، تغطي خطة 2030 نطاقات واسعة من خلال الاهداف والغايات التي تعكس الترابط بين اركان التنمية المستدامة، في حين أن الامم المتحدة تدعم تنفيذ البرامج على المستوى الاقليمي نجد ان خطة 2030 تركز على التنفيذ على المستوى الوطني، حيث تأخذ الدول الاعضاء زمام المبادرة، وتقوم بتكييف الخطة بما يتناسب مع احتياجاتها الوطنية، كما تعتمد الخطة على اساليب جديدة من الشراكات مع اصحاب المصلحة المعنيين تتمثل بإعطاء دور أكبر للمجتمع المدني والقطاع الخاص، وشركاء آخرين في مجال التنمية، هذا بالإضافة الى التركيز على المساءلة واعتماد ثلاثة مستويات لمتابعة واستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة2030 وذلك على المستوى العالمي والاقليمي والوطني، وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي واجهتها ولا تزال تواجهها المنطقة العربية منذ عقود، تبذل العديد من الدول العربية جهودا ملحوظة لتحقيق التنمية الاجتماعية، والاقتصادية من خلال تنفيذ مختلف التوصيات العالمية، على الرغم من ذلك فان تحقيق خطة 2030 للتنمية المستدامة واهدافها ال 17 يتطلب معالجة قضايا التنمية بطرق جديدة تتلاءم مع التحديات الوطنية والاقليمية، خصوصا تلك المتعلقة بآثار النزاعات، بناء عليه تهدف هذه الخطة الى التركيز على الجهود الوطنية والاقليمية من اجل تفعيل تنفيذ خطة 2030 بما يتناسب مع الاحتياجات الوطنية وستكون هذه المنصات الإلكترونية بمثابة مركز لتبادل المعرفة، والخبرات لبناء مستقبل أفضل للمنطقة العربية وخارجها (الموقع الإلكتروني، archive.unescwa.org) ففي الفترة التحضيرية لخطة عام 2030، عملنا على ضمان إدراج الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في رؤيتها التوجيهية من خلال المشاركة مع مجموعة من الوكالات الإنسانية الأخرى خاصة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمنظمة الدولية للهجرة، واليونيسف، واليونسكو بالإضافة إلى المقرر الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخلياً، والممثل الخاص المعني بالمهاجرين والممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون الهجرة والتنمية، حيث إن المبادئ التي تستند إليها خطة عام 2030، ولا سيما عدم "عدم إغفال أي أحد"، وضمان حقوق الإنسان للجميع، توفر أساساً متيناً للإشراك، ويشير الإعلان بشكل ضمني وصريح إلى ضرورة إشراك اللاجئين: حيث تنص الفقرة 23 على أن "أولئك المذكورة احتياجاتهم في الخطة يشملون جميع

الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيش أكثر منهم في حالة من الفقر)، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والمسنين والسكان الأصليين واللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً والمهاجرين. ونعقد العزم على اتخاذ مزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، وفقاً للقانون الدولي لإزالة العقبات والقيود، وتعزيز الدعم وتلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة وفي المناطق المتأثرة بالإرهاب، كما تتعهد الفقرة 4 بعدم إغفال أي شخص" وتحقيق الأهداف والغايات لجميع الأمم والشعوب وكافة شرائح المجتمع، وكما هو موضح في التوجهات الاستراتيجية 2017-2021، ستقوم المفوضية بما يلي:

الاستفادة من التزام خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والبناء عليها بعدم إغفال أي أحد، ومن أهداف التنمية المستدامة لتعزيز إشراك اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية التنمية الوطنية، في "أطر المشاركة بقوة مع الدول، والمجتمعات المضيفة، والمجتمع المدني، ومزودي الخدمات الوطنيين الرئيسيين لتشجيع إشراك اللاجئين، والنازحين داخلياً، وعديمي الجنسية في النظم الوطنية الرئيسية، بما في ذلك الصحة والتعليم في انتظار حلول دائمة لنزوحهم، كما تواصل المفوضية الدعوة إلى التنفيذ السريع والمتكامل لأهداف التنمية المستدامة، كما نقوم بتعزيز وتنويع الشراكات من أجل الجمع بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة بما في ذلك القطاع الخاص، من أجل ابتكار وحشد حلول للنزوح القسري وانعدام الجنسية.(الموقع الإلكتروني، www.unhcr.org) لذلك عكف الكثير من الباحثين والمهتمين بهذا الجانب على دراسة برنامج التنمية المستدامة، ومن هذه الدراسات هذه الدراسة التي هدفت من خلالها التعرف على واقع برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية.

مشكلة الدراسة:

يواجه برنامج التنمية المستدامة وخصوصا في قارتنا الأفريقية العديد من التحديات والصعوبات التي تحول دون نجاحه، ولذلك اهتم الكثير من الباحثين بدراسة واقع برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية، للتعرف أكثر على ما حققه من انجازات، وما اخفق في تحقيقه، حيث يشهد واقع برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية العديد من التغيرات كل يوم، والعديد من العقبات التي تحد من تقدمه، حيث يتزايد التحضر في العالم وليس في افريقيا فحسب ومنذ عام(2007) حيث أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المدن، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى(60) في المائة بحلول عام (2030) حيث إن المدن والمناطق الحضرية هي نقاط قوة للنمو الاقتصادي إذ تساهم بنحو 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إلا أنها مسؤولة أيضاً عن حوالي70 في المائة من انبعاثات الكربون العالمية وأكثر من 60 في المائة من استخدام الموارد، كما يؤدي التوسع الحضري السريع إلى عدد متزايد من سكان الأحياء الفقيرة، وإلى بنية تحتية، وخدمات غير كافية ومثقلة بالأعباء (مثل جمع النفايات، وأنظمة المياه والصرف الصحي، والطرق والنقل، مما يزيد الوضع سوءا بالنسبة لتلوث الهواء، والامتداد الحضري غير المخطط له، حيث سيكون تأثير كوفيد-19مدمراً للغاية في المناطق الحضرية الفقيرة والمكتظة بالسكان، وخاصة بالنسبة لمليار شخص يعيشون في مستوطنات عشوائية وأحياء فقيرة في أنحاء العالم، حيث يجعل الاكتظاظ اتباع التدابير الموصي بها مثل التباعد الاجتماعي والعزل الذاتي أمراً جميع صعبا.

أما على جانب تغير المناخ فقد ارتفعت مستويات ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلى أرقام قياسية جديدة في عام(2019) حيث كان عام(2019) ثاني أحر عام على الإطلاق، حيث يؤثر تغير المناخ على كل الدول في جميع القارات، كذلك يؤثر تغيير المناخ على الاقتصادات الوطنية ويؤثر على الحياة، فتتغير أنماط الطقس، وترتفع مستويات سطح البحر، وتصبح الأحداث الجوية أكثر حدة، وعلى الرغم من توقع انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة بنحو 6 في المائة في عام 2020 بسبب حظر السفر والتباطؤ الاقتصادي الناتج عن جائحة كوفيد - 19، فإن هذا التحسن

مؤقت فقط، ولكن تغير المناخ لم يتوقف، فبمجرد أن يبدأ الاقتصاد العالمي في الانتعاش من الجائحة، من المتوقع أن تعود الانبعاثات إلى مستويات أعلى، لذلك يتطلب إنقاذ الأرواح اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة الجائحة والطوارئ المناخية، حيث استهدف اتفاق باريس، الذي اعتمد في عام 2015، إلى تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ من خلال الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية هذا القرن ما دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، كما تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز قدرة الدول على التعامل مع آثار تغير المناخ من خلال التدفقات المالية المناسبة، ومن خلال إيجاد إطار تقني جديد وإطار عمل محسن لبناء القدرات.

كما أن الطبيعة مهمة جداً لبقائنا إذ توفر لنا الطبيعة الأكل، وتنظم لنا أنماط الطقس، وتلقح محاصيلنا، وتنتج الطعام والأعلاف والألياف، لكن الطبيعة تقع تحت ضغط متزايد، فلقد غير النشاط البشري حوالي 75 من سطح الأرض ضاغطاً على الحياة البرية والطبيعة لتنحصر في زاوية متناقصة المساحة من الكوكب، حيث أن هناك ما يقارب مليون نوع من الحيوانات والنباتات مهددة بالانقراض والعديد منها قد ينقرض في غضون عقود وفقا لتقرير التقييم العالمي لعام 2019 بشأن التنوع البيولوجي وخدمة النظام الإيكولوجي، وقد دعا التقرير إلى إجراء تغييرات تحويلية لاستعادة الطبيعة وحمايتها، ووجد أن صحة النظم الإيكولوجية التي نعتمد عليها نحن وجميع الأنواع الأخرى أخذة في التدهور بسرعة أكبر من أي وقت مضى، مما يؤثر على أسس اقتصاداتنا وسبل عيشنا وأمننا الغذائي ونوعية حياتنا في جميع أنحاء العالم، كما يشكل التصحر، وإزالة الغابات بسبب الأنشطة البشرية، وتغير المناخ تحديات كبيرة للتنمية المستدامة، وقد أثر ذلك على حياة وسبل عيش الملايين من الناس، حيث إن الغابات ذات أهمية حيوية للحفاظ على الحياة على الأرض، وتلعب دورا رئيسيا في مكافحة تغير المناخ، حيث يظهر تقرير حالة غابات العالم لعام 2020 أن كوكب الأرض فقد منذ عام 1990حوالي 420 مليون هكتار من الأشجار لصالح استخدامات الزراعة وغيرها من استخدامات الأراضي، لذا فإن الاستثمار في استعادة الأراضي أمر بالغ الأهمية لتحسين سبل العيش، والحد من نقاط الضعف، والحد من المخاطر بالنسبة للاقتصاد، كما تلعب صحة كوكبنا أيضاً دوراً مهماً في ظهور أمراض ذات منشأ حيواني، أي الأمراض التي تنتقل بين الحيوانات والبشر.

كما لا تزال عوامل الصراع، وانعدام الأمن، وضعف المؤسسات، والوصول المحدود إلى العدالة تشكل تهديداً للتنمية المستدامة، حيث إن عدد الفارين من الحرب والاضطهاد والصراع تجاوز70 مليون إنسان في عام 2018، وهو اعلى مستوى سجلته المتحدة للاجئين (UNHCR) منذ 70 عاماً تقريبا، وفي عام 2019، تعقبت الأمم المتحدة 357 جريمة قتل و30 حالة اختفاء قسري بين المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين في 47 دولة، كما أن حوالي ولادة واحدة من كل أربعة أطفال حول العالم لا يتم تسجيلها رسميا، مما يحرم الأطفال إثبات الهوية القانونية لحماية حقوقهم وتمنعهم من الوصول إلى العدالة والخدمات الاجتماعية.

وقد صاحب التقدم الاقتصادي والاجتماعي خلال القرن الماضي تدهور بيئي يهدد ذات الأنظمة التي يعتمد عليها تطورنا المستقبلي بل وبقاؤنا، حيث أن في كل عام ينتهي ما يقدر بنحو ثلث المنتجات المنتجة وهو ما يعادل 1.3 مليار طن بقيمة تبلغ حوالي 1 تريليون دولار بالتعفن في صناديق المستهلكين وتجار التجزئة، أو التلف بسبب سوء ممارسات النقل والحصاد، أما إذا نظرنا إلى استهلاكنا للطاقة والكهرباء فنجد أن هناك إسراف بل إهدار كبير في استعمالنا للكهرباء، فلو تحول الناس في جميع أنحاء العالم إلى المصابيح الكهربائية الموفرة للطاقة، سيوفر العالم 120 مليار دولار أمريكي سنويا، فإذا وصل عدد سكان العالم إلى 9.6 مليار نسمة بحلول عام 2050، فقد يتطلب الأمر ما يعادل ثلاثة كواكب مثل كوكب الأرض تقريباً لتوفير الموارد الطبيعية اللازمة للحفاظ على أنماط الحياة الحالية، كما يمكن أن يسهم الاستهلاك والإنتاج المستدامان بشكل كبير في التخفيف من حدة الفقر والانتقال نحو اقتصادات تنخفض فيها انبعاثات الكربون وتراعي البيئة.

كما لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال شراكات وتعاون عالمي قوي، كما تتطلب أجندة التنمية الناجحة شراكات شاملة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية مبنية على المبادئ والقيم، وعلى رؤية مشتركة وأهداف مشتركة الناس والكوكب في صلب اهتمامها، كما تحتاج العديد من الدول إلى المساعدة الإنمائية الرسمية لتشجيع التجارة، إلا أن مستويات المساعدة تنخفض والدول المانحة لم تف بتعهدها بزيادة تمويل التنمية.

لذا فإن هنالك حاجة إلى تعاون دولي قوي الآن أكثر من أي وقت مضي، لضمان أن تتوفر للدول وسائل الإنعاش من الجائحة، واعادة البناء بشكل أفضل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن التضامن العالمي ليس مجرد واجب أخلاقي، بل إن فيه مصلحة الجميع، وقد أصدر الأمين العام للأمم المتحدة سلسلة من ملخصات السياسات التي تحدد رؤية تجيب عن السؤال: كيف يمكن للمجتمع الدولي تقديم استجابة فعالة ومنسقة لكوفيد - 19، مع ضمان بقاء السكان الأكثر ضعفا في المقدمة وفي وسط الاهتمام.(الموقع الإلكتروني، goo.gl/Lc7V5V) وعليه اتجهت العديد من الدول حول العالم الى برنامج التنمية المستدامة كاستراتيجية للقضاء على الفقر وتوفير حياة كريمة لشعوبها، ونظرا لأهمية هذا البرنامج وخصوصا في قارتنا الأفريقية، واستنادا لكل ما سبق، يرى الباحث ضرورة تسليط الضوء بشكل أكبر على هذا البرنامج، ومن خلال ملاحظات الباحث وما استقر في نفسه من معلومات أيدت كلها أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى التعرف على واقع برنامج التنمية المستدامة وخصوصا في القارة الأفريقية.

الإطار النظري:

أن الاهتمام بالتنمية لم يكن وليد اللحظة بل بدأ الاهتمام بالتنمية بعد الحرب العالمية الثانية حيث دخل هذا المفهوم في تنمية الدول المتخلفة، حيث كان الاهتمام مركزا حول الكيفية التي يتم بها تنمية الدول المتخلفة للوصول بها إلى مستوى الدول الصناعية، ومع التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي كان الاهتمام منصبا فقط على ظاهرة ومفهوم النمو الاقتصادي، ففي الفترة من (١٩٥٠ - ١٩٦٠) كانت تعتبر عملية التنمية سلسلة من مراحل النمو الاقتصادي المتتابعة التي يجب ان تمر عليها كل الدول.(Todaro & Stephen C ,Smith, Economics Development, 2006)

حيث تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي: تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة، والتي تعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام، تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد، وتنفيذ، ومتابعة، وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستديمة، احترام البيئة الطبيعية وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام، تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني، ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع حيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها، إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية، كذلك تحقيق نمو اقتصادي تقني بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى

تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات، لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.(عثمان،2014، ص: 28-29) وحيث لم يبقى إلا ما يقل عن عشر سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، دعا قادة العالم أثناء قمة أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر (2019) إلى تكثيف الجهود من أجل تنفيذ التنمية المستدامة، وتعهدوا بتعبئة التمويل، وتحسين التنفيذ الوطني، وتعزيز المؤسسات لتحقيق الأهداف بحلول عام(2030) دون أن يتخلف أحد الركب، ودعا الأمين العام للأمم المتحدة كل قطاعات المجتمع إلى التعبئة للعمل على ثلاثة مستويات، ألا وهي: العمل العالمي لضمان قيادة أقوى، وموارد أكثر وحلول أكثر ذكاءا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعمل المحلي الذي يتضمن التحولات اللازمة في السياسات، والميزانيات، والمؤسسات، والأطر التنظيمية للحكومات والمدن، والسلطات المحلية، والعمل الشعبي، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، والنقابات والأوساط الجامعية، لإحداث حركة لا يمكن وقفها تدفع باتجاه التحولات المطلوبة، كما دعا العديد من قادة ومنظمات المجتمع المدني إلى النشاط الممتاز لتسريع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحثوا قادة العالم على مضاعفة الجهود للوصول إلى الناس الأقل نموا، ودعم العمل المحلي والابتكار، وتعزيز نظم البيانات والمؤسسات، فعلى الصعيد العالمي انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من(36) في المائة في عام(1990) إلى (10) في المائة في عام(2015) لكن وتيرة التغيير آخذة في التباطؤ، ويحذر بحث جديد نشره المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الامم من التداعيات الاقتصادية التي نتجت عن الجائحة العالمية التي يمكن أن تزيد من الفقر العالمي بما يصل إلى نصف مليار شخص أو(8%) من مجموع السكان، وستكون هذه هي المرة الأولى التي يزداد فيها الفقر عالميا منذ ثلاثين عاماً، أي منذ عام(1990) حيث لا يزال أكثر من(700) مليون شخص، أو(10) في المائة من سكان العالم، يعيشون في فقر مدقع اليوم ويكافحون من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية مثل الصحة، والتعليم، المياه، والصرف الصحي على سبيل المثال لا الحصر، حيث يعيش معظم الناس الذين يعيشون على أقل من (90.1) دولار في اليوم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ان معدل الفقر في المناطق الريفية في (2017) أعلى بأكثر من ثلاث مرات المناطق الحضرية، أما بالنسبة لأولئك الذين يعملون، لا يضمن الحصول على عمل لهم حياة كريمة، وفي الحقيقة عاش(8) في المائة من العمال الموظفين واسرهم حول العالم في فقر مدقع في عام 208. ويعيش واحد من خمسة أطفال في فقر مدقع (الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، goo.gl/odmnQ4) التنمية المستدامة كمفهوم حديث النشأة، حيث كان أول ظهور له في نادي روما (1986) الذي اقترح ما يسمى (development -eco) اي التفاعل بين الاقتصاد والإيكولوجيا في دول الشمال والجنوب، أما في عام (1987) فقد أعطي لها تعريف من طرف اللجنة الدولية حول التنمية والبيئة التي ترأستها الوزيرة الأولى الترويجية السابقة السيدة بروند طلائد، حيث يعتبر التعريف الأكثر شيوعا أو ما يسمى بمستقبلنا للجميع أو بعنوان مستقبلنا المشترك، حيث عرفت بأنها: التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم أو ما معناه بالإنجليزية :

Development that meets the needs of the present without compromising the ability of future to neet .their own needs

وقد تم ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع في عام (1992) في قمة "ريو" أو قمة الأرض بالجازيل، حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات بعد وطني، وإقليمي، وعالمي خاصة في الدول المتقدمة، وقد وافقت عليه كل الدول المشاركة في الاتفاقية، مما أدى إلى انبثاق ما يسمى بأجندة القرن الواحد والعشرين، والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الاهتمام بالتنمية المتواصلة (مصطفي، 2007، ص:46) ثم تطورت لتشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي في عام (2002) في قمة جوهانز بيرج التي حضرها أكثر من (100) رئيس دولة وممثلي الحكومات والجمعيات

والمؤسسات، وفي حقيقة الأمر تعددت التعريفات لهذا المفهوم لكنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال، فبالإضافة إلى ما سبق فقد عرفها قاموس ويستر على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح استنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، كما عرفها ميردال (MYRDEL) بأنها هي التحركات التصاعدية للنظام الإجمالي ككل، وعرفها وليم هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية، والمحافظة على البيئة هما عملية متكاملة وليست متناقصة.(مصطفي 2007 ،، ص:47) وتري الأمم المتحدة وفقاً لبياناتها الرسمية بأن قارة أفريقيا لازالت تعاني من أزمات تنموية ضخمة، وتتمثل تلك الأزمات وفقاً لرؤية الأمم المتحدة في مكافحة الأوبئة والأمراض كفيروس إبولا، والإيدز، حيث أعلنت وكالة الأمم المتحدة المعنية بأن نحو(٢٥) مليون مواطن يعانون من مرض الإيدز مما أدي لانخفاض متوسط العمر المتوقع في خمس دول أفريقية أواخر عام(٢٠٠٠) إلي أقل من (٤٠) عاماً وهي دول بوتسوانا، وملاوي، وسوازيلاند، وزيمبابوي، وزامبيا، كذلك مواجهة أزمة عدم المساواة وغياب التمكين خاصة بالنسبة للمرأة من جهة أخري، ولا يعني ذلك أنه لا توجد أزمات أخري أو مشكلات تنموية أخري في قارة أفريقيا، ولكن تهتم الأمم المتحدة بوجه خاص بمعالجة تلك الأزمات سالفة الذكر في خضم معالجتها لأزمات التنمية في أفريقيا. (الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، goo.gl/odmnQ4) ومع بعض النجاحات الجزئية في تخفيف عبء ديون (٣٠) دولة أفريقية ضمن مبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية التي طرحها الصندوق والبنك الدوليان بإجمالي حجم ديون مشطوبة تقدر ب(١٠٠) مليار دولار، إلا أن هذا المدخل في التنمية يعد أحد مشكلاتها وليس سبل حلها، حيث أن الاقتراض من خارج أفريقيا لمعالجة مشكلاتها الهيكلية عادة ما يفاقم الوضع المتأزم أساسا، ويوثق التبعية الأفريقية للخارج الغربي سواء في أزماته أو صيغ واحتمالات التنمية المأمولة.(صحيفة الحياة اللندنية، 2014) ومن أزمات التنمية في أفريقيا أيضاً انخفاض مستويات التعليم والرعاية الصحية في معظم دول أفريقيا، وهو الانخفاض المرشح للتزايد في ظل اهتمام دول أفريقيا بزيادة إنفاقها العسكري في مقابل إنفاقها علي تلك القطاعات التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية، أو بمعني آخر هي جوهر وغاية التنمية المنشودة، ومن تلك الدول أنجولا، وإثيوبيا وموزنبيق.(شبكة الجزيرة الإخبارية، ٣ أكتوبر، ٢٠٠٤) وبالنظر في مؤشرات التنمية الدولية الصادرة عن البنك الدولي يتضح أنها مؤشرات اقتصادية في الأساس كمؤشر الإنفاق، والإيراد الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الادخار، والدخل، ومعدلات استيراد وتصدير السلع، والخدمات وموازين المدفوعات، والقيم الصناعية والزراعية المضافة، ومعدلات النمو، وتلك المؤشرات الاقتصادية في مجملها إنما غاياتها تنموية إنسانية في النهاية وفقاً لرؤية البنك الدولي، وغايات التنمية وفقاً للبنك الدولي هي تخفيف معدلات الفقر، والجوع، وتحسين مستوي التعليم الابتدائي، ودعم المساواة النوعية، وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، ومكافحة أمراض الإيدز، والملاريا وغيرها من الأوبئة، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتطوير المشاركة العالمية في تحقيق التنمية، وهي الأهداف التي تتفق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.(Africa Development Indicators, 2012)

دراسات سابقة :-

ومن بين تلك الدراسات الدراسات الاتية:

دراسة حمدان وآخرون (2022):

بعنوان: دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية من خلال التعرف على اقتصاديات التعليم والتنمية المستدامة، وإنجازات التعليم المتماشية مع الرؤية في المملكة العربية السعودية، والتحليل الاقتصادي لأثر التعليم في المملكة العربية السعودية، وقياس الأثر باستخدام الأساليب الإحصائية فاستخدمت الدراسة منهجية (أردل) في النموذج

الأول، واستخدمت منهجية (تودا باماماتو) في النموذج الثاني، حيث استعملت الدراسة نموذجين الأول كان المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي وذلك تعبيراً عن البعد الاقتصادي للتنمية، والثاني كان المتغير التابع هو دليل التنمية البشرية وذلك تعبيراً عن البعد الاجتماعي للتنمية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين الإنفاق على التعليم والناتج المحلي الإجمالي، أما المتغير عدد الطلاب لكل معلم فكانت علاقته عكسية مع الناتج المحلي وهذا مدلول إيجابي، ومتغير الالمام بالقراءة والكتابة كان ذو علاقة عكسية غير معنوية، وكذلك وجدت علاقة سببية موجبة بين الإلمام بالقراءة والكتابة مع التنمية البشرية باتجاه واحد، أما المتغيرين الآخرين فكانت العلاقة غير معنوية، لكن ظهر هناك علاقة سببية من دليل التنمية إلى هذين المتغيرين، وكانت النتائج بشكل عام تؤيد فرضية الدراسة القائلة: التعليم يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، وأوصت الدراسة بأهمية مشاركة جميع اطراف التعليم، والتأكد من حصول الطلبة على المهارات الحياتية مع التعليمية، وتطوير المناهج واحتضان الموهوبين، والاعداد الجيد للكادر التعليمي والقيادي في التعليم.

دراسة أبو فرحة (2021) :

بعنوان التنمية في افريقيا بين المنظورين الاسلامي والغربي، حيث تمثل الدراسة محاولة لعرض الافتراضات الأساسية الكامنة وراء التنمية من منظور إسلامي، كما وتبحث بإيجاز بعض الأساليب الغربية للتنمية لأغراض المقارنة، حيث ترى الدراسة أن المنظور الغربي للتنمية فشل في فهم طبيعة الإنسان ككائن مادي وغير مادي، ولكن من منظور إسلامي، ينظر إلى التنمية على أنها عملية متكاملة تتضمن عمليات بناء طبيعة متوازنة للحياة الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، والروحانية، وذلك لأنها مساعي بشرية هادفة تهدف إلى تحقيق منافع مادية واضحة ومنافع اجتماعية حقيقية، ورضا روحي على أساس مبدأ عملية علاقات وحدانية الله (التوحيد) وبالتالي فإن التنمية هي ثلاثية، أي العلاقات بين الإنسان والله، والإنسان والإنسان، وبين الإنسان والطبيعة البيئة.

دراسة عبد الصمد (2019):

بعنوان الارهاب وتحديات التنمية المستدامة في منطقة القرن الأفريقي، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن القارة الإفريقية تعد من أكثر المناطق في العالم معاناة للإرهاب، إذ تضم حوالى 64 منظمة وجماعة منتشرة في معظمها في شرقها وفي منطقة الساحل الصحراوي، أما سبب الظهور والانتشار فقد بحثت العديد من الدراسات التغيرات النوعية التي طرأت على ظاهرة الإرهاب بالقارة الإفريقية، إضافة إلى الهيكلية التنظيمية للجماعات الإرهابية وتمركزاتها وطبيعتها التي يغلب على معظمها الطابع العقائدي، وفي مواضع أخرى ركزت بعض الدراسات على الأليات وجهود المواجهة وكيفية إجهاض فاعليات تلك الجماعات وبصدد هذا البحث وإن كان من المهم تبيان خريطة تلك التنظيمات، إلا أنه سوف يشار بشكل أكثر تفصيلا إلى واقع الإرهاب فى منطقة القرن الإفريقي والتنظيمات الإرهابية المسيطرة عليها ومستقبل التنمية المستدامة في تلك المنطقة تأثرا بتلك الظاهرة، علما بأن مصطلح الدول الهشة أصبح يطال بعض من هذه الدول، وهو المصطلح الذي يعنى ضعف كفاءة الدولة فى اداء مهامها الأساسية، أو اهتزاز شرعيتها بشكل يجعل الوضع الأمني ضعيفًا ويكون فيه المواطنون عرضة لمجموعة واسعة من الأخطار وتظل العلاقة الترابطية بين التنمية المستدامة واقرار السلم واستتباب الأمن تفترض دائما اجتثاث الارهاب كضرورة لتحقيق أهداف التنمية.

دراسة عوض (2017):

بعنوان تحليل وتقييم العلاقة بين الإفصاح عن الاداء البيني والأداء المالي لأغراض التنمية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم العلاقة بين الإفصاح عن الاداء البيئي والأداء المالي لأغراض التنمية المستدامة في منشآت الاعمال المصرية،

وتعد الدراسة امتداد للدراسات السابقة التي تسعى الى التأكيد على وجود علاقة ايجابية بين الافصاح عن الاداء البيئي والاداء المالي، حيث اكدت الدراسة على أن وجود ادارة بيئية يحسن من الاداء البيئي، وأن الإفصاح عن الأداء البيئي يؤدي إلى تحسين الإجراءات والسياسات الداخلية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، كما أكدت الدراسة على أن التقارير المتكاملة تساهم في تقديم صورة واضحة عن الأداء البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي للمنشأة.

دراسة القرعان وآخرون (٢٠١٦):

بعنوان المراجعة الدينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع الأعمال، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في منشآت الأعمال من خلال تناول الدراسات السابقة المتعلقة بالمراجعة البيئية لأغراض التنمية المستدامة، والإطار الفكري للمراجعة البيئية والتنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود مشكلات متعلقة بالتلوث البيئي، والتغير المناخي، والديون، والفقر تحد من تحقيق اهداف التنمية المستدامة، كما توصلت الدراسة الى تدني الالتزام بالقوانين والتشريعات، والأنظمة، واللوائح الداخلية، وضعف الإفصاح عن الأداء البيئي لأغراض التنمية المستدامة لدى منشآت الاعمال .

دراسة السالم (2008):

بعنوان اتجاهات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، حيث تهدف هذا الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للتجمعات السكانية في منطقة طوباس (طوباس، طمون، تياسير، عقابا الفارعة).واتبعت الدراسة في منهاجيتها المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج التحليلي باستخدام بعض الأدوات العلمية مثل الاستبانة، والمقابلة لتوفير أكبر قدر من المعلومات الأساسية للدراسة بالإضافة إلى بعض المعلومات الأخرى المتوفرة من مصادرها المختلفة، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة عدم وجود عدالة في توزيع الخدمات العامة في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تميز بعض التجمعات السكانية عن بعضها في منطقة الدراسة وأظهرت الدراسة وجود ضعف في الخدمات الطبية، حيث تعاني المنطقة بشكل رئيسي من عدم توفر أي مستشفى، إضافة إلى وجود عجز في المراكز الصحية، ونقص في الأطباء المتخصصين، كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى توجه المجتمع المحلي نحو التوسع العمراني في الأراضي الزراعية، الأمر الذي يهدد مستقبل قطاع الزراعة كمورد اقتصادي هام ورئيسي في المنطقة.

التعليق على الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية:

حيث اختلفت كل الدراسات السابقة في أهدافها ونتائجها اختلافا كبيرا، حيث هدفت دراسة أبو فرحة (2021) الى عرض الافتراضات الأساسية الكامنة وراء التنمية من منظور إسلامي، كما وبحثت في بعض الأساليب الغربية للتنمية لأغراض المقارنة، أما دراسة عبد الصمد (2019) فهدفت إلى التعرف على العلاقة التي تربط بين الارهاب وتحديات التنمية المستدامة في منطقة القرن الأفريقي، أما دراسة عوض (2017) فهدفت إلى تحليل وتقييم العلاقة بين الإفصاح عن الاداء البيئي والأداء المالي لأغراض التنمية، أما دراسة قرعان وآخرون(٢٠١٦) فحاولت تسليط الضوء على المراجعة الدينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع الأعمال، أما دراسة حمدان وآخرون (2022) فسلطت الضوء على دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، أما دراسة السالم (2008) فهدفت إلى التعرف على اتجاهات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، أما دراسة الباحث فهدفت إلى التعرف على واقع برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية، أما عن نتائج هذه الدراسات فجاءت مختلفة كاختلاف أهدافها، ففي نتائج دراسة أبو فرحة (2021) فأسفرت نتائجها على أن التنمية هي ثلاثية، أي علاقة بين الإنسان والله، والإنسان والإنسان، وبين الإنسان والطبيعة والبيئة، أما نتائج دراسة عبد الصمد (2019) فأسفرت نتائجها عن أن العلاقة ترابطية بين التنمية

المستدامة واقرار السلم واستتباب الأمن، تفترض دائما اجتثاث الارهاب كضرورة لتحقيق أهداف التنمية، اما نتائج دراسة عوض (2017) فأكدت هذه الدراسة على أن وجود ادارة بيئة يحسن من الاداء البيئي، وأن الإفصاح عن الأداء البيئي يؤدي إلى تحسين الإجراءات والسياسات الداخلية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، كما أكدت الدراسة على أن التقارير المتكاملة تساهم في تقديم صورة واضحة عن الأداء البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي للمنشأة، أما عن دراسة القرعان وآخرون(٢٠١٦) فأسفرت نتائجها عن وجود مشكلات متعلقة بالتلوث البيئي، والتغير المناخي، والديون، والفقر تحد من تحقيق اهداف التنمية المستدامة، كما توصلت الدراسة الى تدني الالتزام بالقوانين، والتشريعات، والأنظمة، واللوائح الداخلية، وضعف الإفصاح عن الأداء البيئي لأغراض التنمية المستدامة لدى منشآت الاعمال، أما دراسة حمدان وآخرون(2022) فأسفرت نتائجها عن وجود علاقة موجبة معنوية بين الإنفاق على التعليم والناتج المحلي الإجمالي، أما المتغير عدد الطلاب لكل معلم كانت علاقته عكسية مع الناتج المحلي وهذا مدلول إيجابي، والمتغير الالمام بالقراءة والكتابة كان ذو علاقة عكسية غير معنوية، وكذلك وجدت علاقة سببية موجبة بين الإلمام بالقراءة والكتابة مع التنمية البشرية باتجاه واحد، أما المتغيرين الآخرين فكانت العلاقة غير معنوية، لكن ظهر هناك علاقة سببية من دليل التنمية إلى هذين المتغيرين، وكانت النتائج بشكل عام تؤيد فرضية الدراسة القائلة: التعليم يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، وأوصت الدراسة بأهمية مشاركة جميع اطراف التعليم، والتأكد من حصول الطلبة على المهارات الحياتية مع التعليمية، وتطوير المناهج، واحتضان الموهوبين، والاعداد الجيد للكادر التعليمي والقيادي في التعليم، أما عن دراسة السالم (2008) فأسفرت نتائجها عن عدم وجود عدالة في توزيع الخدمات العامة في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تميز بعض التجمعات السكانية عن بعضها في منطقة الدراسة، وأظهرت الدراسة وجود ضعف في الخدمات الطبية، حيث تعاني المنطقة بشكل رئيسي من عدم توفر أي مستشفى، إضافة إلى وجود عجز في المراكز الصحية ونقص في الأطباء المتخصصين، كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى توجه المجتمع المحلي نحو التوسع العمراني في الأراضي الزراعية، الأمر الذي يهدد مستقبل قطاع الزراعة كمورد اقتصادي هام ورئيسي في المنطقة، أما نتائج دراسة الباحث فأسفرت نتائجها عن على أن برنامج التنمية المستدامة قابل للتطبيق والنجاح اذا ما توافرت شروط ذلك، كما أن الدول الافريقية بحاجة إلى هذا البرنامج نظرا لما تعانيه القارة من تفشي للجهل، والأمراض، وانهيار كبير في اقتصادات دوله، وانتشار الحروب والصراعات بداخلها، كما أن برنامج التنمية المستدامة لم يحقق اي نجاح أو تقدم في خلال السنوات الماضية، نظرا لعدد من التحديات التي كانت تواجهه، ولكن رغم كل هذه الصعوبات أكدت النتائج بأن من الممكن القيام بهذا البرنامج وتنفيذه اذا ما توفرت الآليات والاستراتيجيات المناسبة لتنفيذه، كما أسفرت نتائج الدراسة عن بعد الصعوبات التي تواجه تنفيذ برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية منها غياب دور الشباب في البرنامج، وتفشي الأمية والفقر وغياب المؤسسات القادرة على تنفيذ هذا البرنامج، وعدم وجود الآليات والاستراتيجيات المناسبة لتنفيذه، كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور/ اناث) لصالح الإناث، وبالمقارنة بين نتائج هذه الدراسة ونتائج الدراسات السابقة نجد اختلاف واضح وعدم توافق في نتائجها، ويرجع ذلك لاختلاف أهدافها، ورغم اختلاف هذه الدراسات الا أنه نجد أن كل الدراسات السابقة أشارت بشكل أو بأخر على اهمية برنامج التنمية المستدامة وأهمية تطبيقه وخصوصا في قارتنا الأفريقية، كما ونوهت على بعض الصعوبات والتحديات التي قد تواجهه.

إجراءات الدراسة:-

وللتحقق من صحة فرضيات الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب للدراسات التي تهدف إلى دراسة الظاهرة كما هي في الواقع.

مجتمع الدراسة : والذي يعرف على أنه (هو مجموعة من العناصر أو الأحداث المتشابهة التي تكون بجميع عناصرها موضوعا لدراسة علمية ما).(الموقع الإلكتروني ar.m.wikipedia.or) ويتكون مجتمع الدراسة من عدد من الشباب والمهتمين ببرنامج التنمية المستدامة.

عينة الدراسة: حيث تعرف على أنها(هي مجموعة جزئية من المجتمع الإحصائي، يتم اختيارها بحيث تكون ممثلة تمثيلاً صادقاً للمجتمع الإحصائي التي سحبت منه) .(الموقع الإلكتروني،ar.m.wikipedia.org) عدد من الشباب تم اختيارهم بطريقة عشوائية عن طريق التواصل الباحث مع عدد من المهتمين ببرنامج التنمية المستدامة، وتتمثل في:

1-العينة الاستطلاعية: وتشمل على عدد (30) من الشباب والشابات المهتمين ببرنامج التنمية المستدامة
2-العينة الفعلية: وتشمل علي عدد (150) من الشباب والشابات والمهتمين ببرنامج التنمية المستدامة وخصوصا في قارتنا الأفريقية.

أداة الدراسة:

وتتمثل أداة الدراسة في الاستبانة (إعداد الباحث)، حيث تم توزيع عدد من الاستبانات على عدد من الشباب المهتمين ببرنامج التنمية المستدامة وخصوصا في قارتنا الأفريقية، للتعرف أكثر على واقع برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية.

صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة) :

1- **الصدق الظاهري**: حيث تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من ذوى الاختصاص والخبرة لإبداء الرأي في فقراته بعدد (5) محكمين، ثم أخذ آرائهم بعين الاعتبار.
2- **صدق الاتساق الداخلي**: والذي يعرف على أنه (هو قياس الارتباط بين العناصر المختلفة في نفس الاختبار أو نفس المقياس الفرعي في اختبار أكبر في الإحصائيات والبحوث، وهو يقيس ما إذا كانت عدة بنود تقترح قياس نفس البناء العام تنتج درجات مماثلة).(الموقع الإلكتروني، ar.m.wikipedia.org) حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (10) من الشباب والشابات والمهتمين ببرنامج التنمية المستدامة، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون في حساب مدى ارتباط كل عبارة بأداة الدراسة، فكانت النتائج كالتالي:

عدد فقرات الاستبانة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
20 فقرة	0.847	0.01

الجدول رقم (1) يوضح معامل الارتباط الكلي للاستبانة باستخدام معامل الارتباط بيرسون

من خلال نتائج الجدول السابق تبين لنا أن معاملات ارتباط العبارات بالاستبانة التي تتبعها كانت جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01) مما يؤكد على أن جميع عبارات الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الصدق الداخلي.

ثبات اداة الدراسة :

ولحساب ثبات الاستبانة تم استعمال كلا من:-

1- **معامل ألفاكرونباخ:**- تم استخدام معامل الثبات (الفاكرونباخ) لحساب ثبات الاستبانة وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS للبيانات التي تم الحصول عليها من العينة الاستطلاعية كما هو موضح بالجدول التالي :-

فقرات الاستبانة	معامل الثبات الفاكرونباخ
20 فقرة	0.789

جدول رقم (2) يوضح حساب ثبات الاستبانة باستخدام معامل الثبات الفاكرونباخ

من خلال نتائج الجدول السابق نستطيع القول بأن الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

2-باستخدام طريقة التجزئة النصفية :-

حيث تمت تجزئة عبارات المقياس إلى نصفين العبارات الفردية في مقابل العبارات الزوجية، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون في حساب مدى الارتباط بين النصفين وجرى تعديل الطول بمعامل سيبرمان وبراون وبمعامل حساب جتمان، فكانت النتائج كالتالي:

فقرات الاستبانة	معامل الارتباط بيرسون	الثبات جثمان	سيبرمان وبراون
20 فقرة	0.847	0.764	0.784

جدول رقم (3) يوضح حساب ثبات الاستبانة باستخدام طريقة التجزئة النصفية

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات للاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

نتائج الدراسة :-

سعى الباحث الى الاجابة عن تساؤلات الدراسة الآتية :-

1. ما هو واقع برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور/ إناث) ؟

نتائج السؤال الأول:

والذي ينص على:

ما هو واقع برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل ثم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة فكانت النتائج كالآتي :

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التو افق
20 فقرة	1.40	0.48	%70	متوسطة

الجدول رقم (4) يبين المتوسطات والانحر افات المعيارية والأوزان النسبية الكلية لدرجات استجابة أفراد العينة على فقرات الاستبانة

من خلال الجدول السابق نلاحظ توافق بدرجة متوسطة لأفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، والتي تبحث في التعرف على واقع التنمية المستدامة في القارة الأفريقية، بمتوسط حسابي عام (1.40) وبانحراف معياري عام (0.48) وبوزن نسبي بلغ(70 %).

نتائج السؤال الثاني:

والذي ينص على:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة على (الاستبانة) والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور /إناث)؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وقيمة (ت) ودرجة الحرية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة فكانت النتائج كالآتي :

عدد فقرات الاستبانة	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
20 فقرة	ذكور	100	6.05	2.73	48	4.01	دال إحصائيا 0.01
	إناث	50	8.89	2.02			

الجدول رقم (5) يوضح استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحديد وجود فروق او عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس

ويتضح من النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث) ، حيث بلغت قيمة ت(٤٠٠١) وهي قيمة دالة احصائيا، مما يدل على وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى(0.01) لصالح الإناث، ويرجع ذلك إلى شدة تأثرهم بالظروف المحيطة بهم.

وبالنظر إلى استجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة، والتي أكدت جميعها على أن برنامج التنمية المستدامة قابل للتطبيق والنجاح اذا ما توافرت شروط ذلك، كما أن الدول الافريقية بحاجة إلى هذا البرنامج نظرا لما تعانيه القارة من تفشي للجهل، والأمراض، وانهيار كبير في اقتصادات دوله، وانتشار الحروب والصراعات بداخلها، كما أن برنامج التنمية المستدامة لم يحقق اي نجاح أو تقدم في خلال السنوات الماضية، نظرا لعدد من التحديات التي كانت تواجهه، ولكن رغم كل هذه الصعوبات أكدت النتائج بأن من الممكن القيام بهذا البرنامج وتنفيذه اذا ما توفرت الآليات والاستراتيجيات المناسبة لتنفيذه، كما أسفرت نتائج الدراسة عن بعد الصعوبات التي تواجه تنفيذ برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية منها غياب دور الشباب في البرنامج، وتفشي الأمية والفقر وغياب المؤسسات القادرة على تنفيذ هذا البرنامج، وعدم وجود الآليات والاستراتيجيات المناسبة لتنفيذه.

التوصيات:

وبعد الرحلة التي خضناها في هذه الدراسة والطواف في فصولها يوصي الباحث ب:

1. نشر الوعي بأهمية برنامج التنمية المستدامة وأهدافه وآليات تنفيذه .
2. القضاء على الأمية وإتاحة التعليم للجميع، حيث يعتبر الجهل أكبر عدو للإنسان.
3. دعم الاقتصاد بدعم المشاريع الفردية، والشركات المحلية.
4. الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها من النضوب.
5. إشراك الشباب في هذا البرنامج.

المراجع :

المراجع العربية :

1. أهداف التنمية المستدامة: ١٧ هدفاً لتحويل عالمنا الأمم المتحدة، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Lc7V5V.
2. السيد على ابو فرحة (2021) تحليل واقع التنمية في افريقيا، مجلة السياسة والاقتصاد 10 (العدد (9) يناير 15-1.
3. السيد على ابو فرحة (2021) التنمية في افريقيا بين المنظورين الاسلامي والغربي، مجلة السياسة والاقتصاد ، (9) يناير 1-14.
4. امال محمد عوض (٢٠١٧) تحليل وتقييم العلاقة بين الإفصاح عن الاداء البيئي والأداء المالي لأغراض التنمية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، الجزء الثاني، ديسمبر، ص: ١٢-١٧.
5. التنمية في أفريقيا، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، متاح على الرابط التالي: goo.gl/odmnQ4.
6. المشكلات التنموية في أفريقيا، شبكة الجزيرة الإخبارية، ٣ أكتوبر ،٢٠٠٤ ، متاح على الرابط الالكتروني
7. goo.gl/6NpkNm
8. الموقع الإلكتروني www.unhcr.org
9. الموقع الإلكتروني archive.unescwa.org
10. الموقع الإلكتروني ar.m.wikipedia.org

11. رمضان محمد السعودي (2021) برنامج المدرسة البيئية وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين كندا وجنوب أفريقيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة كلية التربية 45 (4),151-328.
12. سمر حسن الباجوري (2019) تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة إفريقيا جنوب الصحراء الواقع والتحديات، مجلة الدراسات الأفريقية 41 (2)345-366.
13. عاهد ابراهيم القرعان، ويسري امين سامي (٢٠١٦) المراجعة الدينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع الأعمال المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس عشر للأعمال: الاستدامة والتنافسية في الأعمال كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.
14. غنيم محمد عثمان (2014) التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، ص: 28-29.
15. غالب محمود حسين السالم (2008) واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
16. غادة أنيس البياع (2020) التصنيع خيار افريقيا البديل نحو التنمية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 21 (4) ص: 7-38.
17. قاسم خالد مصطفي (2007) إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص:46.
18. مشكلة الديون تلوح في أفق أفريقيا بعد ١٠ سنين من الإعفاءات"، صحيفة الحياة اللندنية، النسخة الورقية الدولية، ١٩، 2014، متاح على الرابط التالي : goo.gl/zscF9A.
19. محمد حماد عبدالله عبدالرحيم (2023) تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في السودان (دراسة تحليلية الفترة 2010-2019م)، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية، المجلد التاسع عشر، والعدد الأول) العالم 1444 / ص:352-371.
20. مراد حجاج، وسمير بن عياش(2022) مؤشرات الأهداف العالمية للتنمية المستدامة: بين التأصيل النظري وصعوبات التطبيق الشامل بالدول العربية، مجلة الراصد العلمي، المجلد التاسع، العدد الأول، جويلية .
21. محمد مای ابراهيم حسن (2022) تحديات التعليم والتنمية المستدامة في عصر الكوفيد 19 دراسة حالة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة التراث والتصميم 2 (12) ص:441-454
22. محمد أحمد عبد العظيم (2022) المدارس البيئية Eco-Schools للتعليم من أجل التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين تركيا وجنوب إفريقيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة كلية التربية، 19 (112)، ص: 449-580.
23. محمد سعيد حمدان، وخالد زكي الديب (2022) دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية النشر العلمي، العدد اثنان واربعون، تاريخ الإصدار: 2، نيسان - 2022م
24. نهاد احمد عبد الصمد (2019) الارهاب وتحديات التنمية المستدامة في منطقة القرن الأفريقي، مجلة السياسة والاقتصاد، (4) اكتوبر، 115-150.

المراجع الأجنبية:

1-Africa Development Indicators 2012/13 Report, World Bank, Pp. 48-59, available at: goo.gl/xGEr05

2-Todaro, M. P., & Smith, S. (2006). Economic Development. Addison-Wesley New York .

الملاحق :

الاستبانة واقع برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية:

1. غياب الوعي الكافي بأهمية برنامج التنمية المستدامة حتى بين أوساط النخب المثقفة.
2. فشل الحكومات في تنفيذ برنامج التنمية المستدامة .
3. غياب دور الشباب في هذا البرنامج يعتبر من أحد أسباب فشل هذا البرنامج .
4. عدم وجود مؤسسات قادرة على تنفيذ برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية.
5. انتشار الأمية والتخلف والفقر من أسباب فشل هذا البرنامج.
6. استخدام الاستراتيجيات الخاطئة في تطبيق البرنامج أدى إلى فشله.
7. عدم قدرة الشعوب والانظمة والحكومات الأفريقية على تنفيذ هذا البرنامج.
8. فشل العديد من الدول الافريقية في تنفيذ برنامج التنمية المستدامة.
9. برنامج التنمية المستدامة صعب التنفيذ في ظل الظروف الراهنة.
10. عدم وجود آليات لتنفيذ برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية .
11. عدم وجود أنظمة قادرة على مواجهة التحديات التي تواجه برنامج التنمية المستدامة.
12. تفجر النزاعات المسلحة والصراعات السياسية في الدول الافريقية أحد أسباب فشل برنامج التنمية المستدامة.
13. يسير برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية بشكل جيد عموما.
14. تحتاج القارة الأفريقية إلى برنامج التنمية المستدامة.
15. تستطيع الدول الافريقية القيام ببرنامج التنمية المستدامة بمفردها بدون مساعدة دولية.
16. لا يمكن الاستمرار ببرنامج التنمية المستدامة في ظل وجود الفقر والجهل.
17. لا يستهدف برنامج التنمية الجانب الاقتصادي فحسب، بل العديد من الجوانب التي تمس حياة الانسان.
18. برنامج التنمية المستدامة برنامج قابل للتطبيق.
19. تبدل الدول الافريقية عموما جهودا إلى حد ما جيدة للقيام ببرنامج التنمية المستدامة.
20. لم يحقق برنامج التنمية المستدامة اي نجاحات في الفترة الأخيرة.

تطبيقات التمويل بالقرض المصرفي في النظام المصرفي السوداني

دراسة بين الفقه الاسلامي والقانون السوداني للعام 1984

د.محمد عمار اسحق عبدالرحمن*

*أستاذ القانون المساعد، كلية القانون، رئيس قسم القانون الخاص، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان

الملخص

هدف البحث إلى بيان أحكام القرض في الفقه والقانون بالتطبيق على المصارف السودانية ، حيث تنحصر مشكلة البحث في مدى إلتزام المصارف السودانية بالتطبيق الشرعي لعقد القرض وإبتعادها عن التعامل بالفوائد الربوية ، أبرز البحث جوانب الإتفاق والإختلاف بين المذاهب الفقهية وبينها وبين القانون ، إستخدم البحث المنهج الإستقرائي لجمع المعلومات من مصادرها الأصلية وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها : إتفاق الجمهور على ورود القرض في الأشياء المثلية والقيمية كالحيوان وغيره خالفهم في ذالك الحنفية على أن القرض لايرد إلى على الأشياء المثلية كالمعدودات والموزونات ولايرد على الأشياء القيمية ، أخذ قانون المعاملات السوداني لعام 1984 برأي الجمهور حيث نصت المادة 277 (القرض تمليك الشيئ لآخر على أن يرد مثله) والشيئ يشمل المثلي والقيمي ومنها أن المصارف السودانية ملتزمة بالتطبيق الشرعي للقرض ولا تتعامل بالفوائد الربوية ، لكنها لا تمنح العملاء قروض حسنة مباشرة وبالتالي لايوجد تزاوج بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية ، أُوصي الأطراف المتعاملين في مجال التمويل المصرفي بدراسة عقد القرض بصوره الختلفة قبل الإستقراض من المصارف، كما أُوصي المصارف بمنح العملاء قروض حسنة مباشرة حتى تتحقق التنمية الإجتماعية ، وبعمل ورش تدريب وتثقيف للموظفين والعملاء بالصيغ الإسلامية للإئتمان .

الكلمة المفتاحية : التمويل،. القرض المصرفي ، النظام المصرفي، الفقه الاسلامي، القانون السوداني.

Abstract:

Bank loan financing and its applications in the Sudanese banking system: A study between Islamic jurisprudence and Sudanese law for the year 1984

The aim of the research is to explain the provisions of the loan in jurisprudence and law in application to Sudanese banks, where the problem of the research is limited to the extent of Sudanese banks' commitment to the legal application of the loan contract and their distance from dealing with usurious interest. The research highlighted aspects of agreement and difference between schools of thought. Jurisprudence and between it and the law. The research used the inductive approach to collect information from its original sources. The research reached several results, the most important of which are: the public's agreement on the occurrence of the loan in proverbial and valuable things such as animals and others. They disagreed with the Hanafi school of thought that the loan does not apply to proverbial things

such as numbers and weights, and it does not apply to valuable things. The Sudanese Transactions Law of 1984 took into account the opinion of the public, as Article 277 stipulated (a loan is the ownership of a thing for another, provided that it is returned like it). The thing includes the like and the valuable, including that Sudanese banks are committed to the legal application of the loan and do not deal with usurious interest, but they do not grant customers direct good loans, and therefore there is no marriage. Between economic development and social development. I recommend that parties dealing in the field of banking financing study the loan contract in its various forms before borrowing from banks. I also recommend that banks grant customers direct good loans until social development is achieved, and to conduct training and education workshops for employees and customers about Islamic forms of credit.

Keyword: financing, bank loan, banking system, Islamic jurisprudence, Sudanese law.

مقدمة

القرض هو الحالة التي تحصل فيها على نقودٍ من صديق أو بنك أو مؤسسة مُقرضة مقابل السداد النهائي للمبلغ الأصل مع الفائدة، بينما التمويل هو تخصيص الأموال وإدارتها للأشخاص والمنظمات والحكومات، ويشمل القطاع المالي تداول النقد وإدارة الاستثمار وإقراض الأموال، ويتم تصنيف القروض إلى أنواع مضمونة وغير مضمونة، ومفتوحة ومغلقة النهاية، وأنواع تقليدية، في حين أن التمويل يشمل ثلاث فئات فرعية رئيسية هي التمويل الشخصي، وتمويل من قبل الشركات، التمويل العام أو الحكومي، ولا تستند مبادئ القروض الأساسية بالكامل على نظريات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، بينما تتركز مبادئ التمويل الأساسية على نظريات الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، وكلما كان التصنيف الائتماني أفضل زادت فرص قبول الشخص للحصول على قرض، بينما لا تكون درجة الائتمان والخلفية المالية ذات صلة عندما يتعلق الأمر بالتمويل، ويستلزم القرض إقراض الأموال من قبل بعض الأشخاص والشركات أو المؤسسات الأخرى إلى شخص أو أكثر أو منظمات، بينما يشمل التمويل عمليات الشركة التي تسعى للحصول على رأس المال عن طريق بيع الأسهم وما إلى ذلك، وهي قد تصنف من حيث الزمن إلى قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، ومن حيث الضمان إلى قروض ومن اشكال القروض المصرفية الاعتمادات بضمان البضائع، كما أن القرض يعتبر اتفاق بين المقرض والمقترض يتم بموجبه حصول المقترض علي مبلغ من المال ويلتزم باعادته للمقرض في موعد أو مواعيد معينة تحددها شروط الاتفاق، والقرض بهذه الصفة يعد مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي يختلف عن مصادر التمويل الداخلية الأخرى، والقرض المصرفي هو ما تحصل عليه المنشأة من أحد المصارف التجارية بهدف سد احتياجاتها الآنية أو الطارئة ، وقد كثر التعامل مع المصارف في هذا العصر، فلا تجد مجتمعاً إلا ويتناول الجدل عن التمويل والإقتراض من المصارف، وعن مدى مشروعيته لذلك برزت أهمية القرض بصوره المختلفة المباشرة، كفتح الإعتماد وخصم الأوراق التجارية وطرح سندات للإكتتاب، لذا كانت الحاجة ملحة لتوضيح أحكام القرض مع التأصيل لربط العصر بالأصل.

المبحث الأول: الاطار المنهجي والدراسات السابقة

المطلب الأول: الاطار المنهجي

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في مدى إلتزام المصارف السودانية بالتطبيق الشرعي لعقد القرض المصرفي وإبتعادها عن التعامل بالفوائد الربوية، والمشكلة تتمحور في عدم الفهم الصحيح والإدراك والمعرفة بشروط العقد والأركان التي يستند إليها من عدة أبعاد واراء الفقهاء والمذاهب في مفهوم القرض المصرفي.

أهمية البحث:

أهمية البحث العلمية تنحصر في الإلمام ومعرفة القرض المصرفي من حيث الشرع وقانون المعاملات السوداني لسنة 1984 وتمليك العملاء والمصارف ما يفيد وبحفظ الحقوق للغير، كما أن للتمويل بالقرض أهمية عملية تتركز في مساعدة العملاء في الإلتزام بشروط العقد وفق الاتفاق بين الطرفين، والتمسك بالنصوص القاطعة في الشريعة والتعامل بروح القانون في النصوص القانونية التي تضمن سلامة التمويل من الدخول في دائرة الفوائد الربوية، وأما الأهمية للتمويل بالقرض من النواحي الاقتصادية فهو يسهم في تشجيع النشاط الاقتصادي ودفع عجلة الانتاج والتنمية.

أهداف البحث :

1/ بيان الصور المختلفة لعقد القرض المصرفي وتأصيلها ومدى أهميته في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

2/ توضيح أوجه الشبه بينه وبين بعض العقود كالإيداع ، والبيع ، والهبة ، والإعارة .

3/ معرفة مدى إلتزام المصارف السودانية بالتطبيق الشرعي لعقد القرض الحسن والقروض الأخرى.

فروض البحث :

1/ توجد علاقة ذات دلالة ومقارنة بين التمويل بالقرض والفقه الاسلامي.

2/ هناك علاقة ذات دلالة بين التمويل بالقرض والفائدة .

3/ توجد علاقة ذات دلالة بين التمويل بالقرض وقانون المعاملات السوداني للعام 1984.

4/ هناك علاقة ذات دلالة بين التمويل بالقرض الحسن ورضا العملاء.

منهجية البحث :

إتبع البحث المنهج الإستقرائي بالرجوع إلى المصادر الأصلية في الفقه الإسلامي والقانون السوداني.

أسباب إختيار الموضوع

1/ القرض المصرفي من أهم العقود التي تجريها المصارف.

2/ يتخذ عقد القرض المصرفي من الناحية العملية مشاكل عديدة تحتاج إلى بحث ودراسة متأنية.

3/ ايضاح الفرق بين عقد القرض مع بعض العقود كعقد الإيداع ، والإعارة ، والهبة.

4/ التمويل بالقرض المصرفي من الصيغ التي يجب دراسته بتأني ودقة حتى لا يقع طالب القرض في دائرة الربا.

هيكل البحث :

يحتوي البحث على أربعة مباحث المبحث الأول الاطار المنهجي والدراسات السابقة، والمبحث الثاني: الاطار النظري، والمبحث الثالث: الدراسة المقارنة، والمبحث الرابع: الخاتمة والنتائج والتوصيات و المصادر والمراجع.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة :

اطلع الباحثان على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع سواء كان كلياً أو جزئياً وذلك بغرض الوقوف إلى ما توصلت إليه الدراسات في ذات الموضوع، وقد تحصلت على دراسات تتشابه إلى حد ما مع الدراسة الحالية، وقد تناولت الدراسات السبقة الموضوع من جوانب معينة، وقد راى الباحثان تقديمهم كدراسات تطرقت للموضوع وإليكم استعراض الدراسات على النحو التالي:

1/ قروش عبد الكريم، شريف وليـــد، دحيري عبد الهادي هذه الدراسة تناولت القرض من زواية ميزاته المبسطة، بالاضافة إلى عدم تخصيص نسبة من القروض الموجهة إلى المؤسسات الوطنية، وقد حاولت الدراسة التركيز على القرض الشعبي الجزائري، وقد ألقت الضوء على هذا الجانب بشكل يوجه البنوك إلى هذا النوع من التمويل.
المؤسسات بالقروض ذات الميزات المبسطة، إلى جانب : -عدم تخصيص نسبة من **القروض** الموجية إلى المؤسسات الوطنية من قبل البنوك هذه المؤسسات فكما أرينا تخصص **القرض** الشعبي الج ازئري تخصص نظري. -تفضيل **تمويل** البنوك **تمويل**.
]PDF] univ-ouargla.dz
التمويل البنكي للمشاريع الإستثمارية في ظل المخاطرة دراسة حالة **القرض** الشعبي الجزائري و بنك (2004-2015) الجزائر الخارجي وكالتي ورقلة
dspace.univ-ouargla.dz - رحموني
ولهذا الغرض قمنا بدراسة ميدانية على كل من البنك الجزائري و **القرض** الشعبي الجزائري لمعرفة مدى اعتمادها على التقنيات **السابقة** الذكر في عملية **التمويل** و المعايير المعتمدة في رفض طلب التمويل
- dspace.univ-msila.dz
بالقرض المصرفي أو قبول التمويل بالقرض المصرفي.
2/ [كتاب] القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية
3/ محمد الشحات الجندي - 1996
وقد أثرت أن أتناول **التمويل بالقرض**، ربما لما يحتاجه من فنية، ومعالجة تختلف عن تلك المستقرة الربح، من عمليات **التمويل** بصفة عامة، ومن **التمويل بالقروض** بصفة خاصة، ولا تتورع المؤسسات إشكالية الزمن وعوضه في عقد السلم)نظرة في أساس الحكم على عقود **التمويل المصرفي**
4/ ضو مفتاح أبو غرارة - مجلة دراسات قانونية, 2018
مركب من عدة عناصر نجملها (السلعة والزمن، ورأس المال وعوض الزمن)، وطبقا لهذا التصور يعد الزمن أهم عناصر محل عقود **التمويل المصرفي**، ومن هنا تثور مسألة الربا في جل عقود **التمويل**
]DOC] aabu.edu.jo
طبيعة المسؤولية الاجتماعية في **المصرف** الإسلامي (دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني)
- journals.uob.edu.ly- books.google.com
5/ أسامة عبد المجيد العاني - 2017

المعايير التي تمكن من قياس الأداء الاجتماعي للمصارف الإسلامية في مجالاته المتعددة كالزكاة ...
والقرض الحسن والقروض الإنتاجية والتأمين الاجتماعي ودور **المصرف** في **تمويل** الصناعات الصغيرة
univ-msila.dz **]RTF]**

آليات **تمويل** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق **القروض** دراسة حالة بنك التنمية [RTF]
repository.aabu.edu.jo -المحلية-وكالة برج بوعريريج

6/ هبوب بسمة, رباحي سعاد

نهدف من خلال هذا الفصل إلى تبيين أثر **القروض** الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة
والمتوسطة وكذلك معرفة مدى وجود آليات واستراتيجيات للبنوك نحو **تمويل** قطاع المؤسسات الصغيرة
- dspace.univ-msila.dz

مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة نجد أن الدراسة الحالية ركزت على الشرعية في الشريعة والقانون السوداني، وأوضحت أراء المذاهب والفقهاء ومدى تطابق ذلك مع قانون المعاملات المالية السوداني للعام 1984، والتعرف على القرض من كل جوانبه القانونية والشرعية، وهذا بخلاف الدراسات السابقة التي تناولت القرض وتكيفه من جوانب اقتصادية تنموية بغض النظر عن شرعيته ومقارنته بالاراء الفقهية، وبالتالي تتفق الدراسة الحالية مع هذة الدراسات في النواحي الاقتصادية والتمويلية وتختلف معها من حيث الاحكام الشرعية والقانونية، وإلى حد ما الدراسات تكمل بعضها بعضاً وتبرز عدة جوانب لم تتناولها الدراسات السابقة حتى تكتمل الرؤية بالنسبة للموضوع، وكذلك حاولنا أن نأخذ مقتطفات من عدة دراسات ونشير إليها إشارات يمكن الرجوع إليها لتعزيز الدراسة الحالية، كما تتفق الدراسة الحالية مع كتاب القرض كأداة للتمويل في الشريعة الاسلامية.

المبحث الثاني: الاطار النظري

المطلب الأول: تعريف ومفهوم القرض عند الفقهاء ومشروعيته

القرض هو القطع ، قرض الشيء بنابه قطعه وقرض الشيء أقرضه[1] قال تعالى : (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وإليه تُرْجَعُونَ) [2] من الذي ينفق ماله في سبيل الله ابتغاء رضوانه فيضاعفه له ويجعل له أجرا عظيما[3]

وسمي المال الذي يأخذه قرضاً ، لأن المقرض يقتطعه من ماله قطعة **أما اصطلاحاً** : فعرفه الحنفية بقولهم (ما تعطيه من مال مثلي لتتقاضي مثله) [4]

وعرفه المالكية (دفع شخص لآخر شيئاً له قيمة مالية بمحض التفضل لا يقتضي ذلك الدفع جواز عارية لا تحل على أن يأخذ عوضاً متعلق بالذمة أصلاً بشرط أن لا يكون ذلك العوض مخالفاً لما دفعه، وعرفه الشافعية بأنه (تمليك الشيء على أن يرد مثله)، كما عرفه الحنابلة بأنه (دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله).

[1] أبن منظور، لسان العرب المحيط، مج 2 ،ص 835 – 836..
[2] سورة البقرة ، الآية 245.
[3] الزمخشري، الكشاف مج1 ، ص 59 ، تفسير أبن كثير ، ج1 ، ص572.
[4] الفقه علي المذاهب الأربعة، مرجع سابق، ص257 .

أختار الإمام أبو بكر الجزائري في كتابه منهاج المسلم تعريف الحنابلة حيث قال (هو دفع مال لمن ينتفع به ثم يرد بدله)، والخلاصة من التعريفات أعلاه اتفق الجمهور (الشافعية – والمالكية – والحنابلة) على أن القرض هو إعطاء شخص مالاً لآخر نظير عوض يثبت له في ذمته، مماثل المأخوذ بقصد نفع المعطى له فقط، والمال يشمل المثلي والحيوان والعرض التجاري خالفهم في ذلك الحنفية بأن القرض هو ما تعطيه من مال مثلي لتتقاضاه، والمثلي هو الذي لا تتفاوت آحاده تفاوتاً تختلف به القيمة، وذلك كالمكيلات والعدديات المتقاربة كالبيض والموزونات، أما ما ليس مثلياً كالحيوان والحطب والعقار ونحوه مما يقدر بالقيمة فأنه لا يصح قرضه ومثله المعدودات المتفاوتة تفاوتاً تتفاوت به القيمة كالبطيخ والرمان ونحوهما فأنه لا يصح قرضه. [5]

مشروعية القرض

القرض بالكتاب والسنة:

أولاً: الكتاب : قوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) [6]

ثانياً: السنة [7] أما السنة : روى ابن مسعود[8] أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلاّ كان كصدقة مرة [9]، وعن أبن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوباً الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بثمانية عشر فقلت : يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة ؟ قال: لأن السائل يسأل وعنده والمستعرض لا يستعرض إلا من حاجة[10] والقرض مندوب إليه في حق المقرض، مباح للمقترض[11] للأحاديث السابقة ولما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة،والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه)[12]، وقوله تعالى:(وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون) سورة البقرة، آية 280، وقوله سبحانه: (يا أيها الذين أمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه إلخ الآية) سورة البقرة، آية 282، ولقول الرسول الكريم (من شق على أمتي فاشقق عليه)، وقوله عليه الصلاة والسلام: (يسروا ولا تعسر بشروا ولا تنفروا).

---

[5] أبوبكر الجزائري، منهاج المسلم، دار الكتب السلفية، القاهرة ص 380.

[6] سورة البقرة ، الآية 245، 280، 282.

[7] وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته ، ج 2، ، ط4 ، 1418هـ - 1997م دار الفكر، ص3787.

[8] هو عبد الله بن مسعود بن غاقل بن حبيب سادس ستة في الإسلام وهو أول من جهر بالقرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان من أقرب الصحابة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مات بالمدينة سنة 32هـ ودفن بالبقيع.

الإصابة في تمييز الصحابة للعسقلاني، مج2، ج4، ص129-130.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، القرطبي، ت463هـ، تح الشيخ علي معروف ، ج3 ، ط1 ، 1415هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص112 .

[9] ابن ماجة، سنن أبن ماجة كتاب الصدقات، باب القرض، حديث رقم، 2430، ص812

[10] ابن ماجة، سنن أبن ماجة، مرجع سابق، حديث رقم 2431، ص813

[11] النووي، شرح صحيح مسلم ، ج17 ، حديث رقم 6793 ، ص23

[12] نصر الدين الالباني، صحيح الترمذي للألباني ، حديث رقم : (1930 ، 20510).

مما تقدم يتضح بأن القرض جائز شرعاً لأنه من القربات التي يتقرب بها العبد إلى الله سبحانه وتعالى، وقد حبب الإسلام فيه، لأن فيه رحمة بالناس وتيسير لأمورهم ورفقة بهم فأباحه الإسلام للمسلمين للانتفاع به في قضاء الحوائج ثم رد المثل للدائن بدون زيادة، وصاحب الدين تستغفر له الملائكة حتى يسترد له ماله من المدين .

المطلب الثاني: تمييز القرض عن بعض الألفاظ الشبيهة به

من الألفاظ الشبيهة بالقرض السلف، والدين والقراض .

السلف : جاء في لسان العرب لابن منظور ((ويجئ السلف على معان : القرض، والسلم، والسلف كل عمل قدمه العبد، يقال أسلفته مالاً أي أقرضته [13] ويظهر أن مفهوم السلف أعم من القرض، لأن السلف يطلق على القرض وغيره، والقرض هو أحد فروع السلف.

الدين : يأتي الدين بمعني القرض، يقال دينته أقرضته، ودنته استقرضت منه، والدين أعم من القرض لأن القرض أحد أسباب ثبوت الدين وهناك أسباب أخري غير القرض منها بيع السلم والبيع الآجل، كما أن القرض يعد من العقود الناقلة للملكية، حيث يمتلك المقترض بموجبه المال ويتصرف فيه تصرف المالك لأنه شغل ذمة المدين بحق الدائن.

القراض : هو المضاربة وهو عقد على شركة في ربح بمال من أحد الجانبين وعمل من الآخر، وأصل القراض مشتق من القرض، وهو القطع: وذلك أن صاحب المال قطع للعامل فيه قطعة من ماله، وقطع له من الربح فيه شيئاً معلوماً، فالقراض شركة بين طرفين يكون كل منهما مقرضاً ومقترضاً في الوقت نفسه، أما القرض فهو عقد بين طرفين أحدهما مقرض والآخر مقترض.

طبيعة عقد القرض وخصائصه

طبيعة عقد القرض

اتفق العلماء على أن القرض قربه يتقرب بها العبد لله سبحانه وتعالى، لأنه فيه رحمة بالناس وتيسيراً لأمورهم ورفقة بهم، ولكنهم اختلفوا في كونه من باب التبرعات أو المعاوضة على ثلاثة أقوال وهي كما يلي:

القول الأول : قول الحنفية : ويقضي بأن القرض تبرع في الإبتداء ومعاوضة في الإنتهاء.

القول الثاني : مفاده أن القرض عقد معاوضة، ولكن ليس من كل الوجوه وهذا قول جمهور المالكية.[14]

أما قولهم أن القرض معاوضة قياساً على البيع لأن البيع تمليك الشيء مقابل الثمن، وكذلك القرض تمليك الشيء بعوضه، وقولهم المعاوضة في القرض ليست من كل الوجوه هو أن في القرض شائبة تبرع ومن ثم تجب التقابض فيها.

القول الثالث : القرض من عقود التبرعات وهو قول بعض المالكية، وهو نفس قول بعض الشافعية والحنابلة ومفاده على أن القرض من جنس التبرع وأن هذا من باب الإرفاق والإحسان لا من باب المعاوضات، ولا يثبت في القرض خيار لأنه ليس بيعاً ولا في معناه من المرافق.

الخصائص المميزة لعقد القرض

[13] أبن منظور، لسان العرب، ج 9 ، ص158

[14] الدسوقي، حاشية الدسوقي ، ج3 ،مرجع سابق، ص223 - 224 .

يمتاز عقد القرض بمجموعة من الخصائص التي تجعل منه عقداً ذو طبيعة خاصة، ولكن بعض هذه الخصائص ليس فيها إشكالية كما هو الحال بالنسبة لخاصية الالتزام المتبادل.[15]

إلا أن بعض الخصائص الأخرى يشوبها نوع من الغموض وعدم الوضوح ومن تلك الخصائص خاصية الشكلية ، وخاصية العينية وسوف نتناول هاتين الخاصيتين علي النحو التالي :-

عقد القرض ما بين الرضائية والشكلية

أختلف الفقهاء في حكم توثيق عقد القرض بالكتابة والشهادة على قولين أحدهما لأبن حزم وهو الوجوب إذا كأن مؤجلاً واستدل علي ذلك الأمر.

بكتابة الدين والإشهاد عليه في قوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ).[16]

والقول الثاني : قول جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة، وهو أن كتابة الدين والإشهاد عليه ليست واجبتين والأمر بهما في الآية هو إرشاد إلى الأوثق و الأحوط و لا يراد به الوجوب كما يمكن ضمان القرض بالكفالة أو الرهن، فعن عائشة[17]رضي الله عنها، (أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى طعاماً من يهودي إلى أجل ورهنه درعاً من حديد.[18]

عقد القرض وخاصة العينية

هل عقد القرض عيني لا يتم إلا بالتسليم ؟ قبل الجواب على هذا السؤال لا بد من الإشارة إلى أن العقود تنقسم إلى قسمين.

عقود معاوضة :

فيها يأخذ كل طرف مقابلاً لما يعطي كالبيع والإجارة، فالبائع يتنازل عن المبيع مقابل الثمن والمشتري يتنازل عن الثمن مقابل المبيع، وفي الإجارة يتنازل المؤجر عن المنفعة مقابل الأجرة، والمستأجر يتنازل عن الأجرة مقابل المنفعة.[19]

عقود تبرع :

يأخذ فيها أحد الطرفين دون أن يتنازل عن أي مقابل، وذلك كعقد الهبة والصدقة والقرض، فالذي يهب كتاباً لآخر لا يأخذ من الموهوب له أي مقابل، والمتبرع بمنفعة النقود في القرض لا يأخذ من المقترض مقابل أو فائدة. هذا التفريق لدي الأئمة الثلاثة أبي حنيفة والشافعي و أحمد: (أن عقود المعاوضة يكفي فيها الرضا المتبادل بين طرفي العقد[20]، فينعقد البيع

---

[15] الفروق ، الخرافي ، ج4 ، ص2 .

[16] الآية 282 سورة البقرة .

[17] عائشة بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن قحافة، أفقه نساء المسلمين وأعلمهن بالدين، ولدت سنة 9 قبل الهجرة، كانت تكنى بأم عبد الله، تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة الثانية بعد الهجرة، فكانت أحب نسائه إليه، وأكثرهن رواية للحديث عنه ولها خطب ومواقف، توفيت في المدينة سنة 58هـ ، روى عنها 2210 حديثاً، الأعلام، خير الدين الزركلي، ط7، 1986، دار العلم للملايين، بيروت، مج3، ص240.

[18] مسلم، صحيح مسلم ، رقم الحديث، (1603).

[19] ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج5، ص 157 .

[20] محمد التجاني، نظام التبرعات في الشريعة الإسلامية، د ت، د ط، ص 74 – 75 .

ويلزم بمجرد الإيجاب والقبول بين البائع والمشتري دون حاجة إلى تسليم المبيع وإلى قبض الثمن، بينما في عقود التبرع لا يصبح العقد لازماً إلا بالقبض فعقد الهبة مثلاً لا يصبح لازماً للواهب إلا بتسليم الموهوب له الشيء موضوع الهبة.[21]

أما المالكية فلا يرون هذه التفرقة بين عقود المعاوضة وعقود التبرع، وبالتالي عقود التبرع عندهم مثل عقود المعاوضة يكفي فيها الرضا، ولا تحتاج إلى وضع اليد على محل العقد[22].

المبحث الثالث: القرض في الفقه والقانون

المطلب الأول: تعريف القرض وخصائصه

تنص المادة (277) من قانون المعاملات المدنية السوداني للعام 1984 على أنه:(القرض تملك مال أو أي شيء لآخر على أن يرد مثله قدراً ونوعاً إلى المقرض عند نهاية مدة القرض.

عقد القرض من العقود الرضائية، فهو يتم بمجرد تلاقي الإيجاب والقبول وهو ملزم لطرفيه، إذ يلتزم فيه المقرض بنقل ملكية مال أو شيء آخر إلى المقترض ويلتزم المقترض برد مثله عند حلول وقت الوفاء، كما إذا كان نقوداً أو جوالاً من الأرز أو من العدس، وكما إذا كان سنداً إذنياً أو لحامله، وعقد القرض يصح بلفظه كان يقول أقرضني أو أقرضتك، كما يصح بلفظ السلف أو أي لفظ آخر يؤدي معناهما ويمتلك المقترض النقود أو الشيء المستقرض ولا يطلب منه رده بذاته إذا يفترض أن المستقرض قد استهلكه وإنما يرد مثله ولذا فهو عقد رضائي لا عيني، وفي عقد القرض على الرغم من انتقال ملكية المال أو الشيء المستقرض إلى المقترض إلا أنه يظل هناك التزاماً على عاتق المقترض هو رد المال أو مثل الشيء المستقرض بفائدة كما هو الحال في قوانين بعض البلدان الأخرى مثل مصر والجزائر، وخلافاً لما عليه قانون المعاملات المدنية السوداني للعام 1984 حيث منع التعامل بالفائدة وحرم الربا كما جاء في المادة (281) إذا اشترط في عقد القرض منفعة زائدة على مقتضى العقد تم إلغاء الشرط وصح العقد،[23]ولم ينشأ المشرع بمقتضي هذا النص أن يحرم المقترض من القرض إذا تضمن عقد القرض اشتراط منفعة وأكتفي بتطهير العقد من هذه المنفعة بأن جعلها لغواً لا أثر لها فلا يستطيع صاحبها أن يلزم بها المقترض حتى ولو وقع الأخير بالموافقة عليها وأكتفي بإلزام الطرفين بتنفيذ العقد دون شرط المنفعة، وهذا على غير ما ذهبت إليه قوانين بعض الدول العربية مثل جمهورية مصر العربية والتي اعتبرت أن الأصل في القرض أنه عقد تبرع فلا تجب فوائد على المقترض حتى لو كان القرض تجارياً ما لم يكن قد تم الاتفاق عليها حيث نصت المادة (542) من القانون المدني المصري على المقترض أن يدفع الفوائد المتفق عليها عند حلول مواعيد استحقاقها، فإذا لم يكن هناك اتفاق على الفوائد اعتبر القرض بغير أجر.

وهذا يعني أن القانون المصري جوز الفوائد بالاتفاق وهذه الفوائد ربوية ما كان ينبغي للتقنين المصري أن يسمح بذلك لأنها تخالف الشريعة الإسلامية والجميع يعلم حرمة الربا وأثره على المجتمع، نسأل الله أن يهدي الجميع وتتجه كل التشريعات العربية إلى تحريم الربا .[24]

تعريف وخصائص القرض في الفقه والقانون

خصائص عقد القرض

---

[21] الباجي أبو الوليد سليمان بن خلف الأندلسي، المنتقى شرح الموطأ، ظن السعادة، مصر ، ط1 ، ج5 ، ص 29.

[22] ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ج4، ص 362 .

[23] محمد صالح علي، 2009، شرح القانون المدني السوداني، ج4، ص 357

[24] السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، مرجع سابق، ص 428

نقف الآن من عقد القرض عند الخصائص الآتية :

وهي خصائص يمكن استخلاصها من تعريف المادة (227)السالفة الذكر :

1) عقد القرض عقد رضائي وهو عقد ملزم للجانبين.
2)عقد تبرع.

القرض عقد رضائي

القرض عقد رضائي يتم بمجرد تلاقي الإيجاب والقبول، وأما نقل ملكية الشيء المُقترض وتسليمه إلى المقترض فهذا التزام ينشئه عقد القرض في ذمة المقرض وليس ركناً في العقد ذاته، وهذا على خلاف ما ذهبت إليه قوانين بعض الدول العربية مثل القانون العراقي المدني حيث نصت المادة (684) م عراقي: (القرض هو أن يدفع شخص لآخر عيناً معلوم عن الأعيان المثلية التي تستهلك بالانتفاع بها يرد مثلها والتقنين العراقي يسير في ذلك علي غرار التقنين المدني الفرنسي، وكلا التقنينيين ورثا عينية عقد القرض من القانون الروماني دون مبرر، فقد كانت هذه العينية مفهومة في القانون الروماني حيث كانت العقود في الأصل شكلية، ثم استغني عن الشكل بالتسليم في العقود العينية ومنها القرض، ولم يسلم القانون الروماني بأن التراضي وحده كافي لانعقاد العقد إلا في عدد محصور من العقود سميت بالعقود الرضائية، أما اليوم فقد أصبحت القاعدة أن التراضي كاف لانعقاد العقد، فلم يعد هنالك مقتضى لإحلال التسليم محل الشكل، إذ لم نعد في حاجة لا إلى الشكل ولا إلى التسليم، وهذا اتجاه التقنيات الحديثة.[25]

القرض عقد ملزم للجانبين

القرض ينشئ التزامات متقابلة في جانب كل من المقرض والمقترض، فهو إذن عقد ملزم للجانبين، والالتزامات التي ينشئها في جانب المقرض هي أن ينقل ملكية الشيء المقترض ويسلمه إياه ولا يسترده منه إلا عند نهاية المدة المتفق عليها، ويضمن الاستحقاق والعيوب الخفية، أما الالتزامات التي ينشئها في جانب المقترض فهي أن يرد المثل عند نهاية القرض وأن يدفع المصروفات، وقد يدفع فوائد عند بعض القوانين العربية كما أسلفنا، أما في السودان قد تم إلغاء الفوائد الربوية، والقرض عقد ملزم للجانبين حتى ولو كأن عقداً عينياً فلا ينشأ التزام بالتسليم لأن الأخير ركناً لا التزام فيه، ولكن ينشأ التزام بالامتناع عن استرداد المثل قبل نهاية مدة القرض.

القرض عقد تبرع

القرض عقد تبرع، إذ أن المقرض يخرج عن ملكية الشيء إلى المقترض ولا يسترد المثل إلا بعد مدة من الزمن، وذلك دون مقابل فهو متبرع وهذا معمول به في السودان، أما في بعض الدول العربية عندهم الأصل أنه عقد تبرع ولكن يمكن أن يكون عقد معاوضة إذا اشترط المقرض على المقترض دفع فوائد معينة في مقابل القرض كما في جمهورية مصر العربية والجزائر.

تمييز القرض عن بعض العقود

يتميز القرض تميزاً واضحاً عن بعض العقود فلا يتلبس بها من ذلك إلاً عقد الهبة، فالقرض ينقل ملكية الشيء على أن يسترد مثله، والهبة نقل ملكية الشيء على ألاً يسترد لا هو ولا مثله، وإنما يشترك القرض بغير فائدة مع الهبة في أن كلا منهما عقد تبرع .[26]ذلك عقد الإيجار فالقرض ينقل ملكية الشيء، أما الإيجار فلا ينقل الملكية وإنما يلزم المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالشيء على أن يرد بعينه في نهاية الإيجار، لا أن يرد مثله كما في القرض وإنما يتشابه القرض بالفائدة

[25] السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، مرجع سابق ، ص 428
[26] السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، مرجع سابق، ص 428

والإيجار من الناحية الاقتصادية في أن صاحب المال في الحالتين يجعل الغير ينتفع بماله نظير مقابل، ومن هنا سمي المقرض بمؤجر النقود، ولكن القرض قد يتلبس بعقود أخري، نذكر منها بوجه خاص البيع والشركة والوديعة والعارية.

تمييز القرض عن البيع

في أغلب الأحوال يتميز القرض بوضوح عن عقد البيع، فالبيع نقل ملكية المبيع في مقابل ثمن من النقود، أما القرض فنقل ملكية المقترض على أن يسترد مثله بفوائد أو بدون فوائد، وأحياناً قد يصعب التميز بين العقدين في بعض الأحوال نذكر منها ما يلي:

1) بيع الوفاء

هو البيع الذي يأخذ فيه المقرض من المقترض العين ويعطيه مبلغاً من النقود هو في حقيقته قرض ولكن المتعاقدين يسميانه ثمناً فإذا لم يرد المقترض النقود في الميعاد المحدد أصبح المقرض مالكاً للعين ملكية بائنة، ولو سميت الأشياء بأسمائها الصحيحة لكانت العين رهناً، ولما أمكن المقرض أن يمتلكها بل وجب عليه بيعها في المزاد لاستيفاء القرض.

2) بيع العينة

هو أن يبيع غيره شيئاً بثمن مؤجل و يسلم إليه ثم يشتريه قبل قبض الثمن بأقل من ذلك الثمن نقداً[27]

بيع العينة حقيقته قرض وصورته أن يبيع شيئاً إلى أجل، ثم يشتريه ممن باعه له بعشرة ثم اشتراه بخمسة يكون كمن أعطي خمسة إلى أجل بعشر لهذا الفرق فوائد ويغلب أن تكون فوائد فاحشة سترها عقد البيع.

تمييز القرض عن الشركة

يتميز القرض عن الشركة تميزاً واضحاً في أغلب الأحوال فالمقرض يسترد المثل من المقترض، ولا شأن له إذا كان المقترض قد ربح أو خسر من استغلال للقرض، أما الشريك فلا يسترد حصته من الشركة بعد انقضائها إلا بعد أن يساهم في الربح أو في الخسارة، وهذه المساهمة في الربح والخسارة هي تميز الشركة عن القرض، ويدق التمييز إذا قدم شخص مالاً لآخر واشترط عليه أن يسترد مثله وأن يساهم في الربح دون الخسارة، ذهب البعض أن هذه الشركة باطلة، ورأى البعض الأخر أن من قدم المال قد أقرضه للأخر واشترط فائدة للقرض هي نسبة معينة من الربح، وتكون الفائدة هنا أمراً احتمالياً قد يتحقق إذا تحقق الربح ولا يتحقق إذا أنعدم الربح، وقد تتفق جماعة على أن يقدم كل منهما مبلغاً من النقود على أن يأخذ كل منهما مجموع هذه المبالغ مدة عام مثلاً، ويردها ليأخذها غيره فينتفع الكل بمجموع هذه المبالغ مدة معينة، وهذا ما يسمى بقرض الائتمان المؤجل، فهذا عقد ظاهره شركة تختلط بالقرض.[28]

تمييز القرض عن الوديعة

يتميز القرض عن الوديعة أن القرض ينقل ملكية الشيء المقترض إلى المقترض علي أن يرد مثله في نهاية القرض إلى المقرض، أما الوديعة فلا تنقل ملكية الشيء المودع إلى المودع عنده بل يبقي ملك المودع ويسترده بالذات، هذا أن المقترض ينتفع بمبلغ القرض بعد أن أصبح مالكاً له، أما المودع عنده فلا ينتفع بالشيء المودع بل يلتزم بحفظه حتى يرده إلى صاحبه، ومع ذلك فقد يودع شخص عند آخر مبلغاً من النقود أو شيئاً آخر مما يهلك بالاستعمال، ويأذن له في استعماله وهذا ما يسمى بالوديعة الناقصة، وقد حسم قانون المعاملات لعام 1984م الخلاف في طبيعة الوديعة الناقصة، فكيفها بأنها قرض حين

[27] السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، مرجع سابق، ص 429.
[28] السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، مرجع سابق، ص 429.

نصت المادة (458) إذا كانت الوديعة مبلغاً من النقود أو شيئاً يهلك بالاستعمال وأذن المودع لديه في استعماله اعتبر العقد قرضاً وهذا النص يطابق نص المادة 726 من التقنين المدني المصري.

تمييز القرض عن العارية

قد درج كثير من التقنينات منها التقنين الفرنسي والتقنين المصري على جمع القرض والعارية في مكان واحد وتسمية العقدين بالعارية، وللتميز بينهما يسمى القرض عارية استهلاك والعارية عارية استعمال، وهذا ما لم يفعله التقنين السوداني في قانون المعاملات المدنية للعام 1984، حيث فرق بين العقدين لأن الفرق بين العقدين فرق جوهري ففي القرض ينقل المقرض ملكية شيء مثلي على أن يسترد المثلي عند نهاية القرض، ومن ثم إن كان القرض من العقود التي ترد على الملكية أما في العارية، فالمعير لا ينقل ملكية العين المعارة إلى المستعير بل يقتصر على تسليمها إياه لينتفع بها على أن يردها بذاتها عند نهاية العارية، ومن ثم كانت العارية من العقود التي ترد على الانتفاع بالشيء، والذي يميز القرض عن العارية أن محل القرض يجب أن يكون شيئاً مثلياً، لأن المقترض يلتزم برد مثله، أما العارية يجب أن يكون محلها شيئاً قيماً لا مثلياً، لأن المستعير يرده بعينه لا بمثله وهذا التمييز واضح في قانون المعاملات المدنية للعام 1984 حيث (نصت المادة 359 الإعارة تمليك الغير منفعة شيء بغير عوض لمدة معينة أو لغرض معين على أن يرده بعد الاستعمال)، وهذا يؤكد أن محل العارية شيئاً قيمياً لا مثلياً وترد على منفعة لا على ملكية.

المطلب الثاني: دراسة بين الفقه الإسلامي والقانون

بعد دراسة تعريف وخصائص القرض في الفقه والقانون نخلص للآتي:

1) يمتاز الفقه الإسلامي بالوضوح والشمول والسعة نلحظ هذه السعة وهذا الوضوح من أقوال الفقهاء إذا يستطيع العلماء أن يختاروا في كل زمان ومكان ما يناسب عصورهم وأمكنتهم، بل يمكن لهم أن يجتهدوا ويضيفوا لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أقر الاجتهاد عندما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن قاضياً هذا خلافاً لما في القانون من ضيق وحرج وقصور، ولذلك نجد التغيرات الكثيرة في القوانين مثلاً في مصر قانون قديم وجديد وفي السودان قانون عام 1971، وقانون 1974 وقانون 1984، والأخير هو الأفضل لأنه مأخوذ من الشريعة الإسلامية.

2) من حيث تعريف القرض نجد قانون المعاملات أخذ بتعريف الشافعية للقرض حيث (نصت المادة 277 القرض تمليك الشيء لآخر على أن يرد مثله)، وهو نفس تعريف الشافعية للقرض، والقرض بهذا التعريف يرد على الأشياء المثلية والقيمية على حد سواء كما يرد على ملكية لا منفعة وهذه السعة وضحت في هذا التعريف ذلك لتسيراً لأمور الناس ورفقة بهم.

3) نجد في الفقه الإسلامي كل قرض أقترن بمنفعة مشروطة فهو محرم وغير جائز، ولذلك تم إلغاء الفوائد الربوية في قانون المعاملات المدنية السوداني لعام 1984م خلافاً لقوانين بعض الدول العربية التي تسمح بالفوائد الربوية مثل مصر والجزائر والمغرب.

ولذلك أرجح أراء الفقه الإسلامي في كل ما ذهب إليه لأنه نابع من الكتاب والسنة، أما القوانين الوضعية فهي قاصرة ناقصة لأنها من وضع البشر وصنعه.

الركن الأول : الصيغة

لا بد لانعقاد القرض من شرط الإيجاب والقبول أي أيجاب من المقرض وقبول من المقترض، ويصح بلفظ القرض بلفظ القرض والسلف لأن الشرع ورد بهما، ويصح بما يؤدي معناه، كأقرضتك وأسلفتك وأعطيتك قرضاً وكذا صح القبول بكل لفظ دل على الرضا بما أوجبه الأول مثل : استقرضت أو قبلت أو أقرضني.[29]

قال الشيخ زكريا الأنصاري:(وظاهر الالتماس ومن المقرض كاقتراض منى يقوم مقام الإيجاب ومن المقترض كأقرضني يقوم مقام القبول.

الركن الثاني العاقدان

المقرض والمقترض ويشترط فيهما أهلية التبرع في المقرض فيما يقرضه أي أن يكون حراً بالغاً عاقلاً رشيداً، وعلى ذلك فلا يملك التصرف الصبي والمكاتب والعبد المأذون له ونحوهم، وكذا من الشروط الرشد والاختيار، فلا يصح الإقراض ولا الاستقراض من محجور عليه لسفه كما لا يجوز تصرف المكره.[30]

إذن الخلاصة في (العاقدان) أهلية التعاقد بأن يكون العاقد مقرضاً أو مقترضاً بالغاً عاقلاً راشداً مختاراً أهلاً للتبرع، ولأن القرض عقد تبرع فلا يصح من المجنون والسفيه والمحجور عليه والصبي والمكره ولا من الولي لغير ضرورة أو حاجة لأن هؤلاء ليسوا من أهل التبرع.

الركن الثالث : المعقود عليه

ذهب جمهور الفقهاء غير الحنفية إلى جواز القرض في كل ما يملك بالبيع ويضبط بالوصف كالسلم أي في المثليات والقيميات والحيوانات إلا أنهم اختلفوا في الرقيق فذهب المالكية إلى جوازه فيما عدا الجواري وفي ما يلي تفعيل أقوال الفقهاء من المذاهب الأربعة على النحو التالي:

فقال الحنفية يصح القرض في المثلي (وهو لا تتفاوت أحاده تفاوتاً تختلف به القيمة كالمكيل، والمعدود المتقارب كالجوز والبيض، ولا يجوز القرض في المثلي من القيميات كالحيوان والحطب والعقار والعدد المتفاوت لتعذر رد المثل.

وقال المالكية والشافعية والحنابلة : يجوز قرض كل مال يصح فيه السلم، أي كل مال قابل للثبوت في الذمة سواء أكان مكيلاً أو موزوناً ، كالذهب والفضة والأطعمة، أم من الوزنيات والقيميات كعروض التجارة والحيوان ونحوها كالمعدود.[31]

أما ما لا يجوز فيه السلم كالجواهر ونحوها فلا يصح قرضه في الأصح، لأن القرض يقتضي رد المثل وما لا ينضبط أو يندر وجوده يتعذر أو يتعسر رد مثله.

وعلى هذا يصح القرض عند جمهور الفقهاء في كل عين يصح بينهما إلا الجواري لأنه يؤدي إلى إعارة الفروج.[32]

خلاصة شروط القرض

يشترط لصحة القرض أربعة شروط على النحو التالي:

1)أن يتم القرض بالصيغة وهي الإيجاب أو ما يحل محلها عند الجمهور من المعطاة، ولا تكفي المعطاة عند الشافعية كغيره من العقود.

---

[29] وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي و أداته، مرجع سابق، ص 523

[30] زكريا الأنصاري، أسنى المطالب شرح روضة الطالب، مطبعة المدينة، مصر، ج3 ، ص 141

[31] الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، ج1 ، ص 302 / المغني، لابن قدامة، مرجع سابق، ج4، ص 314

[32] الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مكتبة البابلي الحلبي، القاهرة، ص 219

2) أهلية التعاقد : بأن يكون العاقد مقرضاً أو مقترضاً بالغاً عاقلاً مختاراً أهلاً للتبرع، لأن القرض عقد التبرع فلا يصح من الصبي والمجنون والسفيه والمحجور عليه والمكره، ولا من الولي بغير ضرورة أو حاجة، لأن هؤلاء ليسوا من أهل التبرع.

3)أن يكون مال القرض مثلياً عند الحنفية، ويصح عند الجمهور أي مال قابل للثبوت في الذمة من النقود والحبوب و القيميات من حيوانات وعقارات وغيرها.

4)أن يكون مال القرض معلوم القدر كيلاً أو وزناً أو عدداً أو زرعاً ليتمكن من رده، وأن يكون جنساً لم يختلط بغيره كقمح مخلوط بشعير لأنه يتعذر رد بدله.[33]

الشروط الصحيحة والشروط المفسدة للقرض

يصح اشتراط أي شرط يؤدي لتوثيق الحق أو تأكيده كاشتراط الرهن بمال المقترض أو الكفيل أو الإشهاد على العقد أو كتابة الدين أو الإقرار به عند القاضي ولا يصح عند الجمهور اشتراط الأجل في القرض ويصح عند المالكية ولا يصح الشرط الذي لا يلاءم العقد كاشتراط رد زيادة في البدل أو رد صحيح ببدل معيب أو شرط بيع داره.

الشرط المفسد :

اشتراط زيادة في بدل القرض أو تقديم هدية للمقرض ويكون الشرط لا غياً غير مفسد إذا لم يكن فيه مصلحة لأحد.[34]

أركان وشروط عقد القرض في القانون

لعقد القرض أركان ثلاثة

1/ التراضي 2/ المحل 3/ السبب.

الركن الأول : التراضي في عقد القرض

للتراضي شروط انعقاد وشروط صحة نتكلم أولاً عن شروط الانعقاد.

عقد القرض عقد رضائي فيكفي لانعقاده توافق الإيجاب والقبول من المقرض والمقترض، ولا توجد في هذا الصدد أحكام خاصة بعقد القرض فتسري القواعد العامة في نظرية العقد، من ذلك طرق التعبير عن الإرادة تعبيراً صريحاً أو ضمنياً، والوقت الذي ينتج فيه التعبير عن الإرادة وأثره وموت ما صدر عنه التعبير عن الإرادة أو فقده لأهليته، والتعاقد ما بين الغائبين والنيابة في عقد القرض وغير ذلك من الأحكام العامة.

صور مختلفة لعقد القرض

يجدر بنا ونحن نتحدث عن التراضي في عقد القرض أن نتكلم عن بعض الصور لعقد القرض قد يتخذ القرض صوراً مختلفة أخري غير الصور المألوفة، ومن ذلك أن تصدر شركة أو شخص معنوي عام سندات، فهذه السندات قروض تعقدها الشركة أو الشخص المعنوي مع المقرضين، ومن أكتتب في هذه السندات فهو مقرض للشركة أو للشخص المعنوي بقيمة ما اكتتب به، ومن ذلك تحرير كمبيالة أو سند تحت الأذن أو سند لحامله،[35] فهذه الأوراق قد تكون قروضاً يعقدها من حررها وهو المقترض لمصلحة من حررت له وهو المقرض، ومن ذلك فتح اعتماد في مصرف لعميل، فالعميل يكون مقترضاً من المصرف مبلغاً حده الأقصى هو الاعتماد المفتوح، ومن ذلك إيداع نقود في مصرف، فالعميل الذي أودع النقود هو المقرض والمصرف هو المقترض، وقد قدمنا أن هذه وديعة ناقصة وتعتبر قرضاً بالقانون، ومن ذلك تعجيل مصرف

[33] ابن عابدين، رد المحتار ، ج7 ، ص 388 – 389.

[34] ابن رشد، بداية المجتهد، ج6 ، ص 199 – 200.

[35] وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق، ص 3792.

مبلغاً من النقود لعميل الذي أودع النقود لعميل نظير أوراق مالية مودعة في المصرف، فالمصرف يكون قد أقرض العميل هذا المبلغ الذي عجله في مقابل رهن هذه الأوراق المالية المودعة في المصرف.[36]

ثانياً: شروط الصحة

الأهلية في عقد القرض

والأهلية التي يجب توافرها في القرض هي أهلية التصرف، إذا هو ينقل ملكية الشيء المقترض، وهذا إذا كان القرض بفائدة، أما إذا كان بغير فائدة فهو تبرع، ومن ثم يجب أن تتوافر في المقرض أهلية التبرع، وإذا اقرض القاصر أو المحجور بغير فائدة كان القرض باطلاً لأنه ضار له ضرراً محضاً، أما إذا أقرض بفائدة فان القرض يكون قابل للإبطال، والملاحظ أن الدول التي تسمح بالفوائد الربوية تعتبر القرض بفائدة هو الأفضل للمقرض، لذلك إذا أقرض القاصر بفائدة تصرفه قابل للإبطال،أما إذا أقرض بغير فائدة تعتبر تصرفه ضاراً ضرراً محضاً، ولذلك يعتبر هذا التصرف باطلاً، يا سبحان الله هذه التقنينات تجاهلت محق الربا وخطورته الاجتماعية والاقتصادية والدينية فضلاً عن انتزاع البركة منه، أما في السودان الأمر خلاف ذلك حيث إشترط قانون المعاملات المدنية في المقرضأن يكون أهلاً للتبرع، لأن عقد القرض هو عقد تبرع وليس عقد معاوضة، وعقد المعاوضة في القرض هو الذي يكون بفائدة، جاء في المادة 279 من قانون المعاملات المدنية على أنه:

1) يشترط في المقرض أن يكون أهلاً للتبرع.
2) لا يملك الولي أو الوصي إقراض أو اقتراض مال من هو في ولايته.

يعتبر عقد القرض من عقود الهبة لأن السودان لا يطبق نظام الفائدة على القروض، ولذلك يشترط في المقرض أن يكون أهلاً لهذا التبرع، أي يشترط أن تتوافر فيه أهلية التبرع، ولذلك لا يصح تبرع القاصر كما لا يصح تبرع الوصي أو الولي وكذا إقراض مال القاصر ذلك أن الولاية على مال القاصر تكون برعايته والمحافظة عليه، ولذلك فقد أخضع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين تصرفات هؤلاء في مال الصبي لرقابة القاضي المختص (مادة 233 وما بعده)، وكما لا يجوز لهؤلاء إقراض مال القاصر لا يجوز لهم الاقتراض (مادة 253ح) وقد نصت المادة (252) من ذلك القانون على عدم جواز الاقتراض للقاصر (م252) ، أما المقترض فتشترط فيه أهلية الالتزام لأنه يلتزم برد المثل فلا يجوز للقاصر ولا للمحجور عليه أن يقترض حتى ولو كان القاصر مأذوناً له في إدارة أعماله ويكون العقد في هذه الحالة قابل للإبطال.[37]

عيوب الإرادة في عقد القرض

لا توجد أحكام يختص بها عقد القرض في صدود عيوب الإدارة، فتسري القواعد العامة المقررة في نظرية العقد، ومن ثم يكون القرض قابلاً للإبطال إذا شاب إرادة أحد العاقدين عيب من عيوب الإرادة وهي الغلط والتدليس والإكراه.

الركن الثاني المحل في عقد القرض

المحل في عقد القرض هو الشيء المقترض، والفوائد في الدول العربية التي تأخذ قوانينها بالفوائد كجمهورية مصر العربية والجزائر والمغرب يجب أن تتوافر في الشيء المقترض الشروط العامة التي يجب توافرها في المحل، فيجب أن يكون الشيء موجوداً، معنياً أو قابل للتعيين غير مخالف للنظام العام ولا للآداب، ولما كان الشيء المقترض في الكثرة الغالبة من الأحوال نقوداً، فان هذه الشروط تكون متوافرة ما دام قد حدد مقدار المبلغ المقترض، ولكن قد يقع أن يكون الشيء المقترض أشياء مثلية غير النقود، كالغلال مثلاً فعند ذلك يجب أن تكون كمية الغلال المقترضة موجودة عند القرض، فلو كانت احترقت قبل القرض أنعدم المحل ولا ينعقد القرض، كذلك يجب أن يكون مقدارها معلوماً حتى يمكن أن يرد مثلها عند نهاية القرض، وإذا كان الشيء المقترض محرماً كالحشيش والمخدرات فان المحل يكون مخالفاً للنظام العام، أما إذا اقترن القرض

---

[36] السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، مرجع سابق، ص 435.

[37] محمد صالح علي، شرح القانون المدني السوداني، ج4 ، ص 359

بفائدة تلغى الفائدة ويصح القرض هذا في السودان، ويجب إلى جانب هذه الشروط العامة أن يكون الشيء المقترض من المثليات لأن طبيعة عقد القرض تقتضي أن يكون الشيء المقترض مثلياً، إذ المقترض يمتلكه على أن يرد مثله، ولا يمكن رد المثل إلا في المثليات لذلك جاء في نص المادة (280).[38] من قانون المعاملات المدنية ما يشير إلى هذا الشرط والتي مفادها (اشترط في المال المقترض أن يكون مثلياً لا استهلاكياً)، ولاشك أن النص على هذه الصياغة ما ينبغي أن يكون إذ كيف يشترط في القرض أن يكون مثلياً لا استهلاكياً، مع العلم أنه يشترط استرداد مثل القرض لا عينة، فالقرض ليس عارية إذ يشترط في العارية أن تكون شيئاً قيمياً لا مثلياً لأن المستعير يرده بعينة بعد الاستعمال، ولذلك يجب أن يكون الشيء المعار غير قابل للاستهلاك، أما في القرض فان المقترض يمتلك المال أو الشيء المستقرض ويستهلكه ثم يرد مثله، ولذلك يمكن أن يكون النص (يشترط في المال المستقرض أن يكون مثلياً وإسقاط لا استهلاكياً من النص لأن مال القرض مستهلك، إذن الشرط هو أن يكون المال المستقرض مثلياً كما صرحت بذلك المادة (538) من التقنين المدني المصري إذ تقول ((القرض عقد يلتزم به المقرض أن ينقل إلى المقترض ملكية مبلغ من النقود أو أي شيء مثلي أخر).

الركن الثالث : السبب في عقد القرض

السبب في عقد القرض هو الدافع الباعث إلى التعاقد لما كان عقد القرض عقد ملزم للطرفين، فان سبب التزام المقترض برد مبلغ القرض هو التزام المقرض ينقل ملكيته شأن القرض في ذلك شأن كل عقد ملزم للطرفين، والتزام كل من المتعاقدين فيه هو السبب في التزام الآخر، لذلك يكون القرض باطلاً إذا قصد المقترض منه أن يتمكن من المقامرة ويكون المقرض عالماً بهذا القصد، سواء أكان مشتركاً معه في المقامرة أو لم يكن، ويبطل القرض أيضاً إذا كان القرض منه أن يتمكن المقترض من الحصول علي منزل يد يره للعاهرة، أو أن يستبقي صلات غير شريفة يربطه بخليلة له، إذن يجب الاعتداد بالباعث الدافع إلى التعاقد في عقد القرض، وجعله هو السبب ما دام المتعاقد الآخر يعلم بهذا الباعث أو ينبغي أن يعلم به.

مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون

بالرجوع لأركان القرض في الفقه الإسلامي وهي : الصيغة والعاقدان والمحل، نجد أن القانون لا يختلف كثيراً عن الفقه الإسلامي، بل اختلاف في المسميات وبعض المفاهيم، فالتراضي في القانون يقابل الصيغة، والعاقدان في الفقه الإسلامي، والمحل في القانون يقابل المعقود عليه في الفقه الإسلامي، أما الاختلاف في المفاهيم فعندما يقول الفقه الإسلامي يجب أن يكون المعقود عليه مشروعاً، هذا وصف شاملاً يشمل كل ما يخالف الشريعة الإسلامية مثل الفوائد الربوية والحشيش، وإدارة منزل للمقامرة أو للعاهرة ، أما عندما يقول القانون أن لا يكون مخالف للنظام العام فهذا يقتصر علي أشياء معينة أشار إليها القانون مثل المقامرة، وإدارة منزل للعاهرة أو الحشيش ولا يشمل الفوائد الربوية وهذا قصور في القانون ودائماً ما يظهر هذا القصور والمحدودية، أما ذكر السبب في القانون هذا لا يعني أن الفقه الإسلامي اغفل السبب فالسبب حاضراً وموجوداً في الفقه الإسلامي بمبدأ المشروعية الموجود في الفقه الإسلامي، كما أسلفنا قول الفقه يجب أن يكون المعقود عليه مشروعاً هذا يشمل المحل والسبب، والمعروف في الفقه الإسلامي بأن النية هي أساس الأعمال (أنما الأعمال بالنيات و إنما لكل امرئ ما نوى) هذا إذا كانت النية والقصر غير مشروع فالعمل كله غير مشروع، رأي الباحثان ترجيح ما ذهب إليه الفقه الإسلامي من مسميات لأركان عقد القرض لأنها الأفضل و الأشمل إذا ما قورنت بالأركان التي ذكرها القانون.

المبحث الرابع: تطبيقات المصارف السودانية لعقد القرض

[38] قانون المعاملات المدنية السوداني، المادة 280.

المطلب الأول: الدراسة الميدانية

الزيارة الميدانية: تمت الزيارة الميدانية لعدد (22 مصرفاً) وهي تمثل جملة المصارف بالسودان وعلى رأسها البنك المركزي (بنك السودان)، هدفت الدراسة الميدانية إلى معرفة مدى إلتزام المصارف السودانية بالتطبيق الشرعي للقرض المصرفي وهل هي تزاوج بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية من خلال منح قروض حسنة للعملاء بدون فائدة، وماهي الصعوبات والمشاكل التي تعترض تطبيق القرض المصرفي والصيغ الإسلامية الأُخرى

إجراءات الزيارة :بدأت الزيارة بمقابلة مدير الإستثمار لكل مصرف من المصار ف المذكورة أعلاه وتفضلوا بالإجابة عن كل الأسئلة والإستفسارات التي طرحت لهم من الباحثان وكانوا متعاونين جداً، وقام الباحثان بتدوين كل الملاحظات بالإضافة لأخذ نماذج من بعض عقود الصيغ الإسلامية للإئتمان مثل (السلم، المرابحة،.المضاربة، المشاركة) ولكن لم يجد نموذج لعقد قرض حسن.

الصعوبات والمشكل التي تعترض تطبيق القرض المصرفي:

هذا المحور خاص بالصعوبات والمشاكل التي تعترض تطبيق القرض المصرفي والصيغ الأُخرى وقد توصلنا إلى معرفة الصعوبات والمشاكل من خلال طرح أسئلة مباشرة لموظفي المصارف والعملاء والذين تفضلوا بالإجابات عليها وكانت إجاباتهم على النحو الآتي :

أولاً : إجابات موظفي المصارف: تتمثل إجابات موظفي المصارف تتمثل في النقاط الآتية :

1/ لاتمنح المصارف قروض حسنة للعملاء بل تقتصرها على الموظفين فقط.

2/ الجهل التام وعدم الدراية الكافية لدى العملاء بالصيغ الإسلامية للإئتمان وعدم الإكتراث والتحري عن مدى شرعية ماهو مقبل عليه من تمويل من المصارف.

3/ القيود الإدارية من بنك السودان على بعض الصيغ في بعض القطاعات مما يؤدي إلى تحايل العملاء.

4/ عدم التدريب الكافي للعملاء والموظفين في المصارف.

5/ عدم شمول المصارف على كل الإستثمارات وتحجيم بعضها وتعقيد الإجراءات.

6/ رسوخ تجربة المصارف الربوية عمداً طويلاً كرس للتعامل الربوي.

ثانياً : إجابات العملاء كالاتي:

1/ بعض العملاء يستخدمون أساليب إحتيالية للحصول على التمويل نقداً.

2/ سياسات بنك السودان متأرجحة وقيوده كثيرة وهذا يعوق التمويل.

3/ المصارف تخشى الخسارة لذلك تحصر الصيغ في المرابحة فقط.

4/ عدم معرفة العملاء بالصيغ الإستثمارية الشرعية.

5/ قلة الدورات التدريبية للموظفين من أجل التثقيف بالصيغ الشرعية.

6/ الربح الذي يحدده البنك حجمه كبير.

نتائج الزيارة الميدانية: توصلت الدراسة الميدانية إلى النتائج التالية :

1/ المصارف السودانية ملتزمة بالتطبيق الشرعي لعقد القرض لانها لاتقرض العملاء بفائدة.

2/ المصارف السودانية تمول العملاء عبر الصيغ الإسلامية للإئتمان كالمرابحة والسلم والمشاركة وتركز على المرابحة.

3/ المصارف السودانية لاتمنح العملاء قروض حسنة بل تقتصرها على الموظفين فقط.

4/ لايوجد تزاوج بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية بل هدفها إقتصادي بحت وذلك بتحقيق أكبر قدر من الأرباح.

5/ إجراءات بنك السودان المتعلقة بالتمويل معقدة.

6/ عدم معرفة موظفي المصارف والعملاء بالصيغ الإستثمارية الشرعية.

7/ قلة الدورات التدريبية للموظفين والعملاء من أجل التثقيف بالصيغ الشرعية للإئتمان .

المطلب الثاني: الخاتمة

تحتوي الخاتمة على النتائج والتوصيات التالية :

أولاً: النتائج:

1/ إتفق الجمهور على أن القرض يرد على الأشياء المثلية والقيمية وخالفهم في ذلك الحنفية على أن القرض يرد على الأشياء المثلية فقط ، أخذ قانون المعاملات السوداني لعام 1984 برأي الجمهور بأن محل القرض مثلي وقيمي حيث نصت المادة 277 والتي تقرأ (القرض تمليك الشيئ لآخر على أن يرد مثله) والشيئ يشمل القيمي والمثلي .

2/ ومن النتائج التي توصل إليها البحث أن كل قرض إقترن بمنفعة مشروطة فهو محرم وغير جائز شرعاً، وخصم الأوراق التجارية كصورة من صور القرض غير جائز شرعاً.

3/ المصارف السودانية ملتزمة بالتطبيق الشرعي لعقد القرض لأنها لاتقرض العملاء بفائدة، وكما يجوز شرعاً تحصيل الأوراق التجارية.

4/ أثبتت البحث أن المصارف السودانية تمول العملاء عبر الصيغ الإسلامية للإئتمان كالمرابحة والسلم والمضاربة والمشاركة وتركز على المرابحة، والمصارف السودانية لاتمنح العملاء قروض حسنة بل تقتصرها على الموظفين فقط.

5/ أوضح البحث أنه لايوجد تزاوج بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية بل هدفها إقتصادي بحت، وذلك بتحقيق أكبر قدر من الأرباح، كما أن إجراءات بنك المركزي المتعلقة بالتمويل معقدة.

6/ أكد البحث أن عدم إلمام موظفي المصارف والعملاء بالصيغ الإستثمارية الشرعية، وقلة ما يقدم من دورات تدريبية للموظفين والعملاء من أجل التثقيف بالصيغ الشرعية للإئتمان.

ثانياً: التوصيات :

1/ أُوصى البحث يجب على الأطراف المتعاملة في مجال التمويل المصرفي دراسة عقد القرض بصوره المختلفة قبل الدخول فيه .

2/ على بنك السودان المركزي القيام بتسهيل إجراءات التمويل وخفض حجم الأرباح وتحديد نسبة للقروض الحسنة من حجم التمويل الذي تمنحه للبنوك التجارية وإلزامها لتمول به العملاء.

3/ على المصارف التجارية القيام بتنفيذ سياسات بنك السودان خصوصاً فيما يتعلق بمنح القروض الحسنة، والعمل على ربط التنمية الإقتصادية بالتنمية الإجتماعية وذلك عبر الإهتمام بالشرائح الضعيفة بتمويل مشروعات صغيرة بشروط ميسرة وأرباح معقولة .

4/ ضرورة الإهتمام بتدريب الكادر وتثقيفه بالصيغ الإسلامية للإئتمان من خلال ورش تعمل على إقامتها وإشراك العملاء في ذلك .

قائمة المصادروالمراجع

المصادر: القرآن والسنة

المراجع:

1/ ابن حجر الهيثمي،حواشي الشرواني على تحفة المنهاج ، دار إحياء التراث العربي ، ط1 1999.

2/ ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج6,

3/ ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ج.5

4/ ابن عابدين ، رد المحتار ، ج7.

5/ ابن قدامة ، المغني ، دار الفكر ، ط1

6/ ابن منظور ، لسان العرب ، مج .2

7/ أبو بكر جابر الجزائري ، منهاج المسلم ، دار الكتب السلفية ، القاهرة.

8/ الباجي أبو الوليد سليمان بن خلف الأندلسي ، المنتقى شرح الموطأ ، ج5 ، ظن السعادة ، مصر ، ط1 .

9/ الخرافي ، الفروق ، ج.4

10/ الدسوقي ، حاشية الدسوقي ، ج3 .

11/ الرملي ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، مكتبة البابلي الحلبي ، القاهرة.

12/ زكريا الأنصاري ، تحفة المطالب شرح روضة الطالب ، مطبعة المدينة ، مصر ، ج3 .

13/ السنهوري ،الوسيط في شرح القانون المدن.

14/ الشيرازي ، المهذب في فقه الإمام الشافعي ، ج1 .

15/ قانون المعاملات المدنية ، المادة 280.

16/ محمد التجاني ، نظام التبرعات في الشريعة الإسلامية .
17/ محمد صالح علي ، شرح القانون المدني السوداني ، 2009م ، ج4.
18/ وهبة الزحيلي ، الفقه الإسلامي وأدلته ، ج 2،دار الفكر ، ط4 ، 1418هـ - 1997.

الدراسات السابقة

1/ قروش عبد الكريم، شريف وليـــد، دحيري عبد الهادي.
3/ محمد الشحات الجندي - 1996
4/ ضو مفتاح أبو غرارة - مجلة دراسات قانونية, 2018
5/ أسامة عبد المجيد العاني - 2017
6/ هبوب بسمة, رباحي سعاد.

أزمة الموارد المائية الو اقع والأفاق بإقليم قلعة السراغنة

سهام الزيتوني* محمد الراضي**

*طالبة باحثة في سلك الدكتوراه، تخصص الجغر افيا، مختبر دينامية المشاهد والتراث، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال، المغرب

**أستاذ التعليم العالي، تخصص الجغر افيا، مختبر دينامية المشاهد والتراث، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال، المغرب

ملخص

يعالج هذا المقال إشكالية تتعلق بأزمة الموارد المائية بإقليم قلعة السراغنة، وانعكاساتها على تطبيق برامج التنمية الفلاحية. حيث يشكل الماء عنصرا مركزيا ضمن الإشكاليات المطروحة بالمجال فبالرغم من انخفاض الماء من حين إلى اخر، إلا أن السكان المحليين تمكنوا من تحقيق نوع من التوازن بين الإمكانيات المتاحة والاحتياجات المتزايدة، ويرجع ذلك بفضل التقنيات والوسائل المستخدمة في استغلال الموارد المائية. وأصبحت تعرف تدهورا قياسيًا بفعل النقص الحاد في مياه السقي بسبب مواسم الجفاف المتكررة وبالتالي فإن الإشكال ليس في مشكلة ندرة الموارد المائية، بقدر ما يتعلق الأمر بالتدبير العقلاني للمياه وغياب الوعي والرؤية الاستراتيجية لإعداد المنطقة.

الكلمات المفاتيح: أزمة، الماء، التنمية الفلاحية، التنمية المستدامة، استغلال

Abstract

The water resources crisis, reality and prospects in the Kelaa de Sraghna province

This article addresses a problem related to the water resources crisis in the province of Kelaa de Sraghna, and its repercussions on the implementation of agricultural development programs. Water is a central element among the problems raised in the field. Despite the decrease in water from time to time, the local population has been able to achieve a kind of balance between the available capabilities and the increasing needs, and this is due to the techniques and means used in exploiting water resources. It has become witnessing a record deterioration due to the severe shortage of irrigation water due to recurring drought seasons. Therefore, the problem is not the scarcity of water resources, but rather the rational management of water and the lack of awareness and strategic vision for preparing the region.

Keywords: crisis, water, agricultural development, sustainable development, exploitation

مقدمة:

تعتبر الموارد المائية بإقليم قلعة السراغنة أحد الموارد الاقتصادية الهامة بالنسبة لساكنة المنطقة لما تمثله من أهمية نظرا لاتساع مجالات استخدامها والانتفاع بها، وفي ظل التقلبات المناخية وعلى رأسها ظاهرة الجفاف وتزايد الحاجيات المائية واستنفاذ أجود مواقع السدود والضغط الكبير على المياه الجوفية وارتفاع حدة تلوث الموارد المائية، من شأن هذه التداخلات أن تجعل الصراع قائما بين الإنسان والمجال.

إن إقليم قلعة السراغنة في وضعية صعبة بسبب نقص الأمطار وعدم انتظامها. هو من شانه إلحاق الضرر بالتطور الاجتماعي والاقتصادي للإقليم المعتمد على الموارد المائية، ورهين بمردودية القطاع الفلاحي. لذا فتخزين المياه في حقينات السدود ضرورة حتمية.

وتبقى أكبر إشكالية يواجهها إقليم قلعة السراغنة هي النجاح في بلورة استراتيجية لتدبير ندرة الماء على المدى البعيد بشكل يضمن تلبية الطلب المتزايد، وحتى لا يكون ذلك عائقا أمام تطوره المتوازن والمستديم اقتصاديا واجتماعيا وديموغرافيا.

. إشكالية الدراسة

يمثل الماء بإقليم قلعة السراغنة، عنصرا هاما خاصة وأن هذه المنطقة منطقة فلاحية بالدرجة الأولى. لكن، مع ارتفاع وثيرة النمو الديمغرافي والتقلبات المناخية، وتوالي سنوات الجفاف أدى إلى انخفاض مهم في الموارد المائية ،جعلت المنطقة تعجز عن تدبير مهيكل ومعقلن قادر على تلافي الأزمات، ومستعد لخلق سياسة تنموية تحافظ على هذه الثروة البيئية التي تشهد مشاكل جمة سواء على مستوى التدبير أو التوزيع أو الاستغلال ، وهو الأمر الذي جعل إقليم قلعة السراغنة في الآونة الأخيرة من المناطق المرشحة لاجترار تبعات ندرة المياه وشحها خلال الخمسة عشرة سنة المقبلة إذا ما تواصلت سياسة التجاهل في التعامل مع ملفات التدبير المائي بإقليم قلعة السراغنة.

من هذا المنطلق فإن إشكالية البحث الرئيسية تتلخص فيما يلي: ماهي الأزمة التي تعرفها الموارد المائية، ورهانات التنمية المستدامة؟

من خلال الإشكالية المركزية، يمكننا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- هل ساهم المناخ شبه الجاف في ضعف الموارد المائية في تراجعها؟
- ما أهم الموارد المائية بإقليم قلعة السراغنة؟
- هل إقليم قلعة السراغنة مجال وفرة أم مجال ندرة بالنسبة للموارد المائية؟
- ماهي آفاق وطرق تدبير الموارد المائية بإقليم قلعة السراغنة؟

. فرضيات الدراسة:

لمعالجة هذا البحث كان لابد من وضع بعض الفرضيات وهي كالتالي:

- ❖ يعتبر وادي تساوت والواد الأخضر أهم الموارد المائية السطحية بالمنطقة.
- ❖ يتميز مناخ إقليم قلعة السراغنة بالقساوة والجفاف، وارتفاع الحرارة وقلة التساقطات في الزمان والمكان.
- ❖ تحكم المناخ القاسي في الموارد المائية بإقليم قلعة السراغنة.
- ❖ يعتبر إقليم قلعة السراغنة مجال ندرة بالنسبة للماء

. أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في دراسة أزمة الموارد المائية بإقليم قلعة السراغنة، من خلال الوقوف على مجموعة من الإكراهات التي تعاني منها الموارد المائية، كما يهدف هذا البحث كذلك إلى الوقوف على مختلف السياسات المتبعة من طرف مختلف الفاعلين الساهرين على تدبير الموارد المائية بهذا المجال. مع محاولة معرفة ما مدى استجابة هذه السياسات لرهانات التنمية المستدامة، بالإضافة إلى رصد حدود المحافظة على المياه الجوفية، وتفسير الاستراتيجيات المعتمدة في تدبير مخاطرها، كما يهدف هذا البحث كذلك إلى وضع احتمالات التطور المستقبلي لتراجع المياه بإقليم قلعة السراغنة، حين نتصور أن تدبير الموارد المائية والمحافظة على الرأسمال الطبيعي، وجهان لقضية واحدة تربطهما علاقة تفاعلية.

. منهجية الدراسة:

إن طبيعة موضوع الدراسة، تفرض علينا اتباع أكثر من منهج حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يتيح إمكانية الملاحظة والتحليل والتفسير والمنهج الاستنباطي، لاستنباط المعطيات من العام إلى الخاص، كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي، لدراسة الظواهر القابلة للملاحظة، وذلك من خلال البحث الميداني ودراسة الحالة لاستخلاص النتائج وتعميمها.

وعلى مستوى الأدوات، فبالإضافة الى المعطيات المحصل عليها من البحث البيبليوغرافي والميداني، سنعتمد في دراستنا هذه على نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، من خلال الصور الجوية ورسم الخرائط ببرنامج Arcgis.

ـ مجال الدراسة

ينتمي مجال الدراسة (إقليم قلعة السراغنة) لجهة مراكش آسفي (المغرب)، ويضم إقليم قلعة السراغنة 43 جماعة ترابية. كما يتوفر إقليم قلعة السراغنة على دائرتين سقويتين (تساوت العليا وتساوت السفلى) وفيما يلي خريطة توطين المجال المدروس.

الخريطة رقم1: توطين مجال الدراسة وطنيا وجهويا وإقليميا

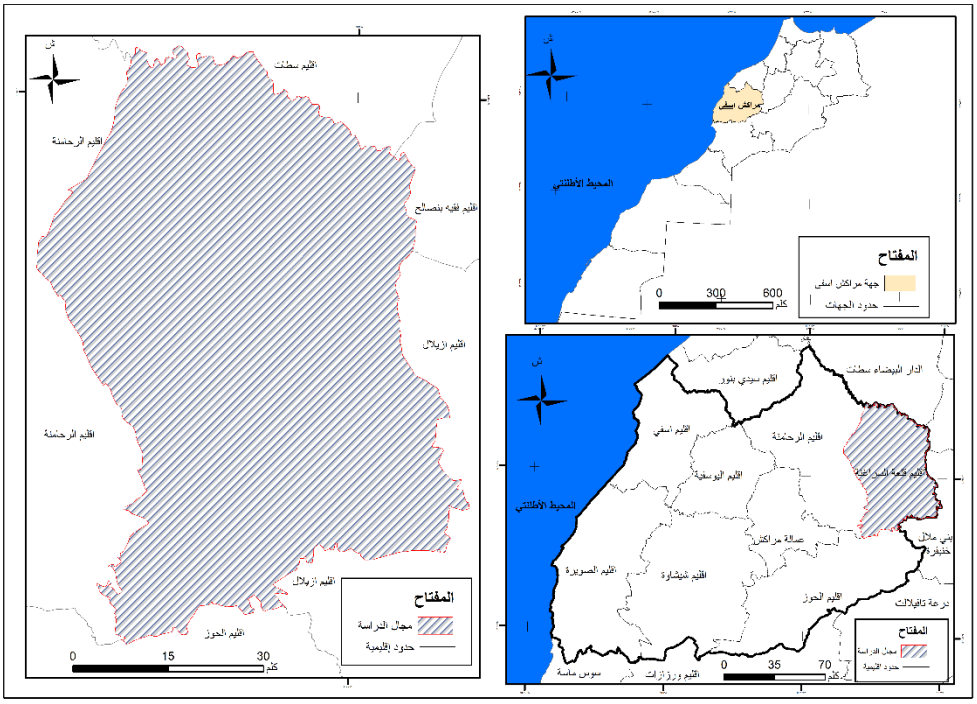

المصدر: التقسيم الإداري لسنة 2015

1ـ يسود بإقليم قلعة السراغنة مناخ شبه جاف

بالرغم من كون المناخ لا يمثل سوى عنصر من عناصر النظام الطبيعي بإقليم قلعة السراغنة ، فإن تأثيره جد حاسم بهذا المجال لكونه يتحكم في كل الثروات الطبيعية، كما أن تأثيره يتجاوز ذلك بكثير ليمس الموارد المائية، بحيث يعتبر المناخ بهذا المجال عامل من أهم العوامل المتحكمة في الحصيلة المائية ، لذلك فإن المناخ وعناصره يعتبر من أنشط العوامل التي تتدخل في الرفع من الحصيلة المائية وتطورها وتوزيعها المجالي، إلا أنه في المقابل يمكن أن يكون للمناخ دورا كبيرا في تدهور وتراجع الموارد المائية بهذا المجال، وبالتالي فان مصادر المياه بإقليم قلعة السراغنة تبقى ضعيفة ومقتصرة على التساقطات المطرية هده الأخيرة التي تبقى ضعيفة وغير منتظمة زمنيا ومجاليا، من هنا نتساءل عن خصوصيات كل من الحرارة

والتساقطات والرطوبة والتبخر بإقليم قلعة السراغنة وتأثيرها على الموارد المائية باعتبارها عوامل متحكمة بشكل كبير في الميزانية المائية بالمنطقة.

1.1تساقطات ضعيفة وغير منتظمة

تتميز التساقطات المطرية بالمنطقة بضعفها النسبي، بحيث تتراوح على العموم ما بين 200 و300 ملم سنويا، ويعرف هذا المتوسط تغيرات مجالية واضحة، وبالتالي فإن الأمطار تشكل المصدر الرئيسي للموارد المائية لكن كميتها العامة تضل جد محدودة إذ يبلغ المعدل السنوي للأمطار 257 ملم في السنة بمحطة قلعة السراغنة ، وتسقط هده الكمية خلال أيام محدودة من السنة ،إذ لا يتعدى متوسطها السنوي 33 يوما ممطرا، واليوم الممطر هو الذي تسقط خلاله كمية لا تقل عن 0.1 ملم على الأقل كيفما كان نوع التساقط ،وهي كمية غير كافية لتعويض العجز الحاصل على مستوى الموارد المائية، لذلك فإن المنطقة تعاني من عجز مائي كبير، والذي لا بد من تعويضه بالبحث عن مصادر أخرى للماء، كما أن هذه الأمطار لا تتوزع بكيفية منتظمة من سنة لأخرى، بل وداخل نفس السنة الواحدة[39]،

وهذا ما يتضح من خلال الخريطة التالية:

الخريطة رقم 2: معدل التساقطات السنوية بإقليم قلعة السراغنة ما بين 1983و2022

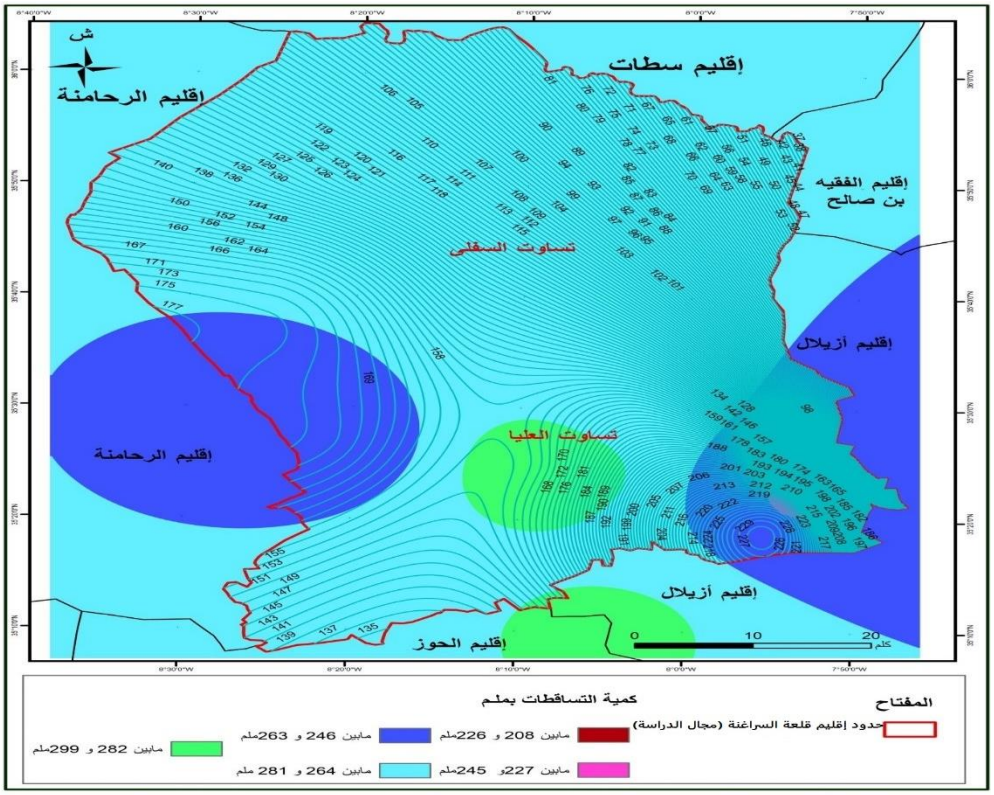

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، ملحقة قلعة السراغنة

إلى جانب هذه الاختلافات البيسنوية، هناك تغيرات فصلية وشهرية بحيث يلاحظ تركز فصلي وشهري للأمطار إذ يحتل فصل الشتاء المرتبة الأولى بكمية تصل إلى 103 ملم، وهو ما يشكل حوالي 40.07 % من مجموع التساقطات السنوية، يحتل فيها شهر دجنبر المقدمة بكمية 39 ملم، وهو ما يشكل حوالي 37.86 % من الأمطار الشتوية يليه فصل الربيع ب 79

[39] Agence du bassin hydraulique de l'Oum errbia ; etude hydrologique de la nappe de la Tessaout aval ; Beni Mellal 2020 ; page 30

ملم أي بنسبة 30.73 %، في حين يبقى فصل الصيف فصل الجفاف إذ تتلقى المنطقة حوالي 12 ملم أي بنسبة 4.66 % ليشكل شهر يوليوز أجف الشهور إطلاقا[40].

لذلك فإن منطقة إقليم قلعة السراغنة تعاني من عجز مائي كبير خاصة خلال فصل الصيف، مما ينعكس سلبا على الحصيلة المائية بحيث ينتج عن ضعف التساقطات المطرية واختلاف توزيعها المجالي والزمني، تأثير واضح على المياه ، خاصة وان مياه الأمطار تشكل المصدر الرئيسي للمياه الجوفية بالمنطقة والتي هي في غالب الأحيان عبارة عن فرشاة مائية موروثة عن أزمنة قديمة أهمها الفرشة اللياسية، والتي عرفت في السنوات الأخيرة استنزافا واضحا ومستمرا من طرف الساكنة المحلية خلال العقدين الأخيرين، خاصة في الميدان الفلاحي في ظل غياب سياسة واضحة ومحكمة من طرف كل الفاعلين، والتي من شأنها أن تساهم في ضمان استغلال معقلن ومستدام للموارد المائية، يلبي حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية[41].

عموما يمكن القول بأن التساقطات المطرية بإقليم قلعة السراغنة تتسم بضعفها النسبي، بحيث تتراوح على العموم ما بين 200 و300 ملم سنويا، ويعرف هذا المتوسط تغيرات مجالية كبيرة، إذ تزداد التساقطات من الشمال الغربي في اتجاه الجنوب الشرقي، ويتضح هذا التباين أيضا في الزمان سواء تعلق الأمر بالاختلافات البيسنوية، أو الشهرية الشيء الذي ينعكس بشكل كبير على الميزانية المائية العامة بالمنطقة من جهة، وعلى تكوين الفرشاة المائية الجوفية من جهة ثانية[42].

2.1 يتميز إقليم قلعة السراغنة بارتفاع درجة الحرارة

نظرا لموقع إقليم قلعة السراغنة وبعده عن المؤثرات البحرية، فهي تتميز بمتوسطات حرارية سنوية مرتفعة، إذ يصل المعدل الحراري السنوي لمحطة القلعة حوالي 19.7 درجة مئوية، كما أن معدل الحرارة العليا السنوي قوي في كل مكان، ويصل إلى 29.2 درجة مئوية بنفس المحطة، في حين نجد أن معدل الحرارة الدنيا السنوي ينخفض إلى 7.11 درجة مئوية، مما ينعكس سلبيا على الثروة المائية والنباتية الموجودة بالمنطقة، لما تتصف به من تناقضات حادة خلال السنة وعلى مستوى الفصل الواحد والشهر الواحد، إذ نجد أعلى درجات الحرارة تسجل في فصل الصيف، حيث تبدأ درجات الحرارة في الارتفاع انطلاقا من شهر مارس، لتصل إلى أعلى درجة في شهر غشت بحوالي 35 درجة مئوية ، لتبدأ بعد ذلك في الانخفاض لتصل إلى أدنى درجة في شهر يناير بحوالي 9.86 درجة مئوية بنفس المحطة[43].

المبيان رقم 01: المعدل السنوي لدرجة الحرارة بمحطة إقليم قلعة السراغنة ما بين 2006و2022

[40] Agence du bassin hydraulique de l'Oum errbia ; étude hydrologique de la nappe de la Tassaout aval ; Beni Mellal 2019 ; page 30

[41] . محمد الأكلع 2002: "المياه بمنخفض عين إيكلي الوضعية والمشاكل"، مقالة مأخوذة من كتاب: "الماء المتملك: الدول القسمة وحق التصرف في الحظ من الماء"، الطبعة الأولى، مجموعة البحث في تاريخ المجال والإنسان بتانسيفت، جامعة القاضي عياض، المطبعة والوراقة الوطنية-مراكش.

[42] L'Agence de l'OER Etude d'actualisation du PDAIRE de la zone d'action de novembre2008 ; p 4

[43] . احمد زروال '2002الماء المتملك: الدول القسمة وحق التصرف في الحق في الماء «عمال ندوة مجموعة البحث في تاريخ المجال والانسان بتانسيفت، كلية الآداب والعلوم الانسانية مراكش الطبعة الاولى، ص171.170

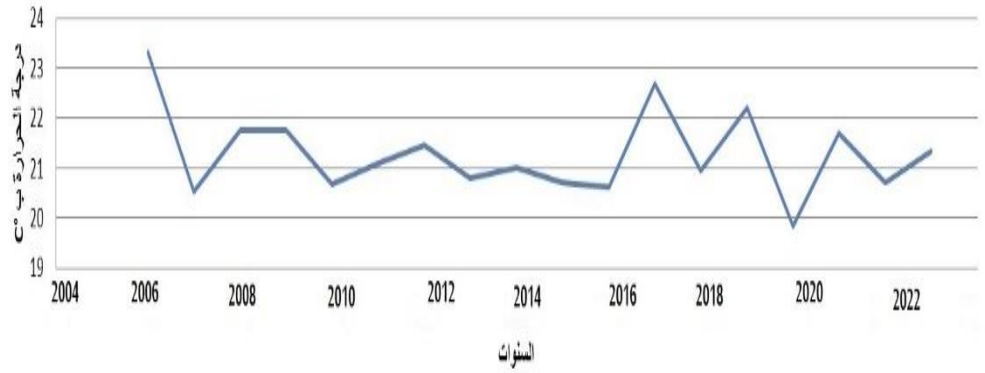

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز مراكش

انطلاقا من المبيان اعلاه يتضح ان السلسلة الاحصائية تتميز بتباينات مهمة في المتوسطات الحرارية من سنة الى اخرى، ففي سنة 2006بلغ المتوسط الحراري 23°، بينما سجلت 2020 اقل من20° عموما، تعرف الحرارة بإقليم قلعة السراغنة ارتفاعا كبيرا مع اهمية المدى الحراري مم يعيق مسار الاعداد بالمنطقة.

عموما، تعرف الحرارة بإقليم قلعة السراغنة ارتفاعا كبيرا مع أهمية المدى الحراري، وتنعكس هذه الاختلافات الحرارية على باقي العناصر المناخية الأخرى كالرطوبة والرياح والتبخر والحصيلة المائية، مما يعيق إمكانية تطوير القطاع الفلاحي بالمنطقة. مما يعيق إمكانية تطوير القطاع الفلاحي بالمنطقة.

3.1 رطوبة منخفضة تعرف تغييرات مهمة.

إن صفة القارية التي تميز إقليم قلعة السراغنة التي تجعل درجات الحرارة مرتفعة بالإضافة إلى ضعف التساقطات والغطاء النباتي ويتضح ذلك من خلال الخريطة التالية:

الخريطة رقم3: تراجع الغطاء النباتي بإقليم قلعة السراغنة ما بين 1999و2021

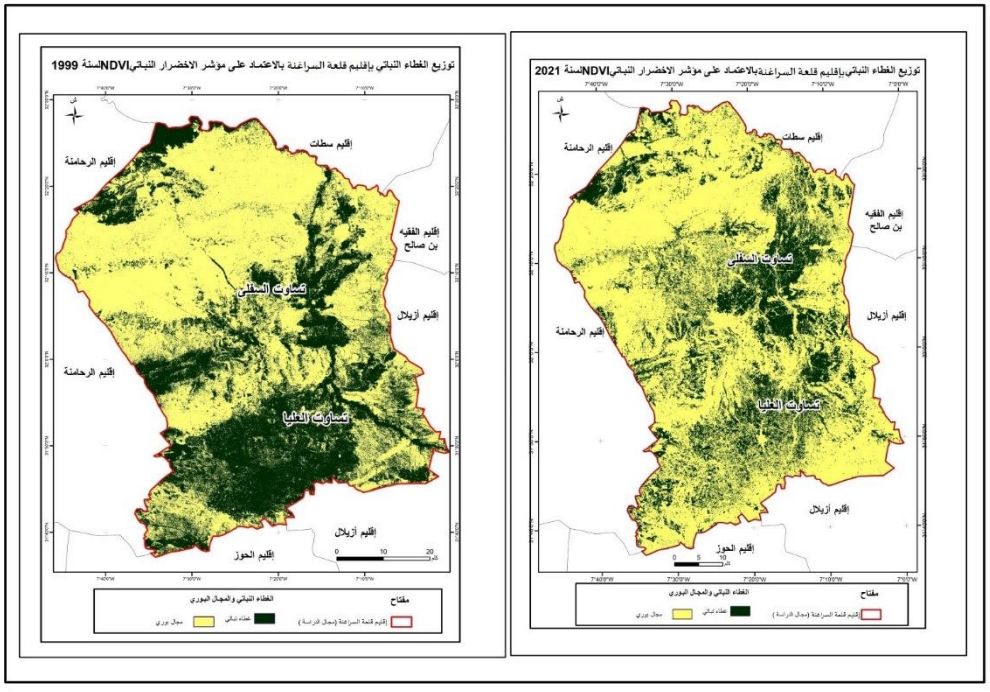

المصدر: من انجاز سهام الزيتوني بالاعتماد على الصور الجوية والمرئيات الفضائية

كلها عوامل ساهمت في انخفاض نسبة الرطوبة مع تغييرات شهرية مهمة. تزداد هذه الرطوبة النسبية من 2.51%في شهر شتنبر إلى 70.2 %في شهر يناير لتنخفض من جديد الى 43.5 %خلال شهر غشت. تسجل أخفض قيمة خلال النهار ما بين الساعة 10و16 كما تعتبر نسبة 45 العتبة المناقضة لنمو النباتات، وتستغرق هذه النسبة مدة طويلة خلال السنة تصل إلى 6أشهر من أبريل إلى أكتوبر.

4.1 يساهم التبخر في جفاف إقليم قلعة السراغنة

يعرف إقليم قلعة السراغنة تبخرا سنويا مهما يفوق بكثير الكمية المائية المتساقطة، اذ تتراوح الكمية ما بين 1500 ملم/السنة و2000 ملم/السنة، خصوصا وان مدة التشميس تسجل حوالي 3156 ساعة/السنة أو 240 يوم بدون تغيم، مما يجعل كمية بخار الماء الموجودة في الهواء تفوق بكثير الكمية المتساقطة.

كما أن الحصيلة المائية التي تتلقاها المنطقة ضعيفة جدا، تحول دون تطوير العمل الفلاحي، بسبب ضعف التساقطات وقوة التبخر النتح، اللذان يسببان عجزا مائيا طول السنة خصوصا من شهر ابريل إلى شهر أكتوبر، وهذه الوضعية تكرس الاعتماد على عملية الري.

بالإضافة إلى الحرارة والتساقطات هناك عوامل أخرى تتحكم في التبخر كالرياح ومدة التعريض الشمسي وقوة زاوية الإشعاع الشمسي، وكلها عوامل اخرى تتحكم في عملية التبخر والذي بدوره يتحكم في الماء.

تشهد المنطقة ارتفاعا في درجة الحرارة وطول مدة التشميس التي تتجاوز 240 يوما في السنة مما يعطينا تبخرا سنويا مهما يفوق كمية الامطار المتساقطة، بحيث يتراوح حجم المياه المتبخرة ما بين 1500ملم و2000 ملم سنويا.

تعرف المنطقة عدم انتظام الكمية المتبخرة من شهر الى اخر، فالكمية المتبخرة تفوق كمية الامطار المتساقطة مم يؤثر سلبا على الموارد المائية ويحول دون تطوير الزراعة، ويفرغ التربة من المياه ويدعو الى ضرورة ابتكار اساليب جديدة في السقي.

يشهد إقليم قلعة السراغنة معدلات حرارية جد عالية، ولذلك انعكاسات سلبية وخطيرة على باقي العناصر المناخية، من رطوبة وتبخر ورياح بالإضافة إلى التأثير البين على الحصيلة المائية بشقيها السطحية والجوفية ، هذه الأخيرة تتأثر بشكل كبير من هذه الظروف المناخية السائدة بالمنطقة، إذ أن ارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى تبخر كميات جد مهمة من التساقطات المطرية قبل أن تتسرب إلى باطن الأرض، إذ تصل درجة التبخر بشهر يناير وهو أكثر الشهور برودة إلى 4 ملم، بينما ترتفع هده الكمية بشكل كبير خلال شهر يوليوز وهو اكثر الشهور حرارة إلى حوالي 89 ملم.

5.1.تتلقى المنطقة رياح جافة.

للرياح دور هام من الناحية المناخية، إذ أنها هي التي تحمل الكتل الهوائية الرطبة وكذلك الجافة، وبالتالي فهي من العوامل المحددة لنوعية المناخ الذي يسود في منطقة معينة. والرياح عموما تختلف من حيث نوعيتها، وخصائص قوتها، كما يلعب الموقع الذي توجد فيه المنطقة عاملا أساسيا بحيث تهب طيلة السنة رياح مختلفة الاتجاه: فخلال فصل الشتاء تهب رياح شمالية باردة رطبة. مما يؤدي الى اضطراب الجو، وانخفاض الحرارة، ثم تتساقط الأمطار كما تهب رياح شمالية شرقية باردة وجافة مصدرها أوربا الوسطى، أما في فصل الصيف فتهب رياح حارة وجافة من الجنوب، والشرق أهمها

"القبلي السيروكو" و"الشركي" مما يؤدي الى ارتفاع درجة الحرارة. ويبلغ عدد أيام هبوب رياح الشركي بالمنطقة حوالي 39 يوما في السنة[44].

كما تتميز سرعة رياح المنطقة بكونها ضعيفة تتراوح بين 1.2 و1.8م/ث في السادسة صباحا، وبين 2.3 م/ ن عند الزوال وبين 4.2 م/ ن في السادسة مساء.

تعرف المنطقة هبوب رياح الشركي خلال فترة الصيف ذات الوجهة الجنوبية الشرقية، والتي تعمل على زيادة درجات الحرارة حيث يبلغ عدد ايام هبوبها 39 يوم في السنة وهي رياح مدارية قارية الاصل تهب من الصحراء، وعند اجتيازها لجبال الاطلس ترتفع حرارتها وتنخفض رطوبتها وتجفف الجو مما ينعكس على المجال ويجعل كذلك الحاجة الى الماء امرا ضروريا.

فالمناخ إذن يتميز بضعف الأمطار وانخفاض الرطوبة الجوية كما أن التساقطات غير منتظمة مجاليا وزمانيا،الشيء الذي يؤدي إلى حدوث فترات عجز مطري (جفاف) قد تؤدي إلى كوارث حقيقية حسب مدتها وطبيعتها وبتوالي سنوات الجفاف، إذ يتخذ مظاهر فظيعة تتجلى في هلاك قسم كبير من الماشية وهبوط الأثمان... كما يتميز المناخ بمتوسطات وظروف حرارية قوية. وحدوث موجات حقيقية متأخرة غير مرتقبة وغير عادية ورياح ساخنة وجافة مبكرة أحيانا، فكلها عوامل بنيوية تعتبر عوائق حقيقية لابد من التكيف معها من طرف الساكنة وخاصة مع الأوضاع القصوى لأن المتوسطات أقل أهمية. نظرا لكون الظروف المناخية لها انعكاسات على الغطاء النباتي والتربة والماء.

نستنتج ان الظروف البيومناخية غير مواتية لوجود كميات مائية للقيام باي نشاط زراعي خاصة خلال فصل الصيف، وهو ما يجعل المنطقة تعاني من عجز مائي كبير جدا، مما يجعل الماء مادة نادرة بل رهانا لابد من ايجاد تعويض له عن طريق تحريكه انطلاقا من اقرب المحاور الهيدرولوجية العابرة للمجال والمتمثلة في وادي تساوت والاخضر، عبر تجهيز المنطقة بالسقي سواء بالطرق التقليدية عبر السواقي التقليدية التي مازالت شاهدة على ذلك ، اوعبر السقي العصري في العقود الاخيرة من خلال سياسة السدود واحداث القنوات في اطار سياسة الاعداد الهيدروفلاحي .

الخريطة رقم 4: نوع الاستعمالات بإقليم قلعة السراغنة ما بين 2008 و2022

[44]. سومية اليخلوفي 2002"حساسية وأخطار تلوث المياه الجوفية للحوز"وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة: "الحوار الوطني حول الماء - مستقبل الماء، شأن الجميع".

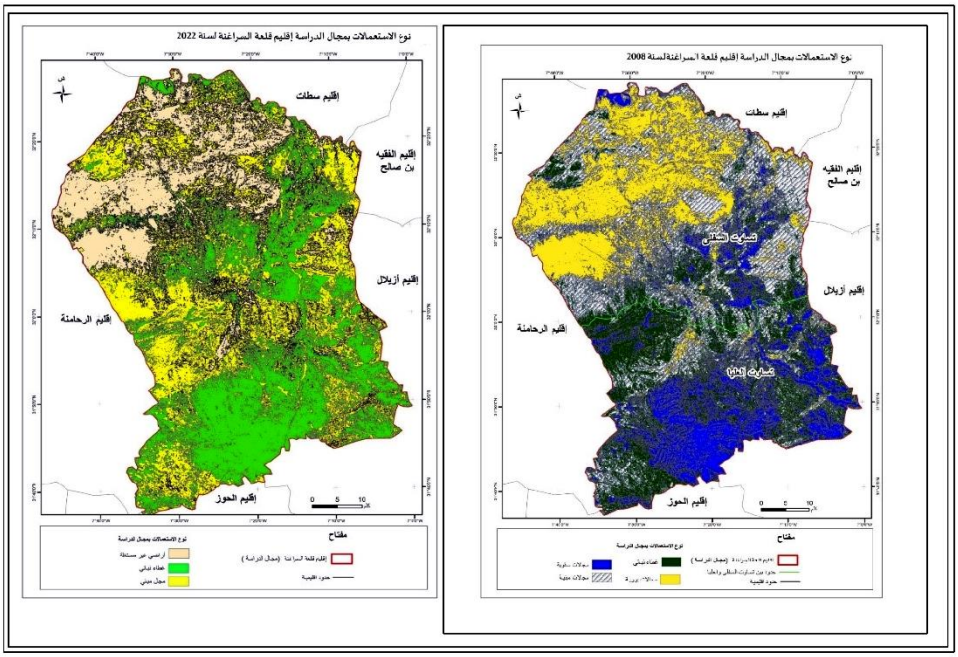

من انجاز سهام الزيتوني بالاعتماد على الصور الجوية والمرئيات الفضائية

تبين الخرائط أعلاه، الوضعية المجالية لإقليم قلعة السراغنة عبر فترات زمنية مختلفة بدءا من سنة 2008حيث اكتساح الأراضي الغابوية والفلاحية والشاغرة، أما سنة 2022 فهناك تراجع لمختلف الأراضي ذات الاستعمال الزراعي (مسقية وبورية) والمجالات الغابوية والأراضي الشاغرة أي الفارغة وذلك نتيجة أزمة الجفاف التي تعاني منها المنطقة خلال هذه الفترة.

2.تتميز الموارد المائية بالتنوع لكنها تتعرض لاستنزاف كبير.

تتوفر المنطقة على موارد مائية مهمة يمكن تقسيمها الى قسمين مياه سطحية ومياه جوفية.

1.2 -المياه السطحية

1.1.2 واد تساوت

ينتمي واد تساوت لام الربيع الذي يمتد على مساحة 34000 كلمتر مربع، يمثل فيها 1442 كلمتر مربع، يقطع السهل في اتجاه الشمال، ينبع من الاطلس الكبير الاوسط من جبل مكون ذي الارتفاع 4071 متر، مخترقا ارتفاعات الجبيلات ليقترن بعد ذلك بواد ام الربيع، يبلغ صبيبه 6.1 لتر في الثانية، يتراوح عرضه ما بين 100 الى 500 متر، ثم معدل انحدار يصل إلى 4.5 مليار / متر.

أما طوله فيساوي 45 كلم، ويعتبر صبيبه غير قار، فهو شديد الارتباط بكمية الأمطار التي تسقط بمنطقة مجراه فهو يرتفع بشكل ملحوظ في السنة الممطرة وينخفض في السنة الجافة وداخل نفس السنة نلاحظ تغير الصبيب على مستوى الشهر الواحد حيث أن الصبيب يكون مهما في الشهور الأكثر مطرا بينما الشهور الجافة ينزل فيها مستوى الصبيب بشكل ملحوظ.

الخريطة رقم 5:حدود حوض لخضر وتساوت بإقليم قلعة السراغنة

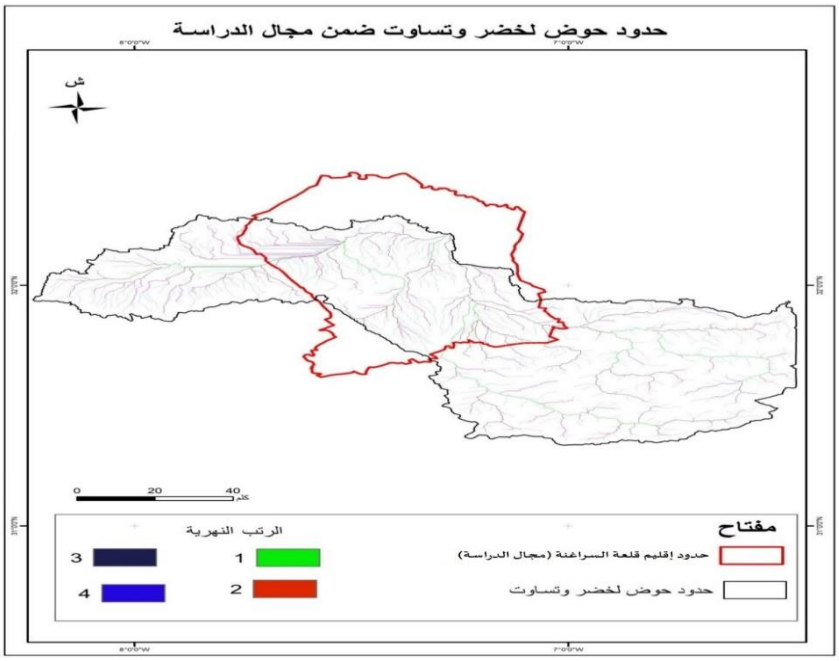

المصدر: من انجاز سهام الزيتوني بالاعتماد على الصور الجوية والمرئيات الفضائية

2.1.2.واد لخضر:

يبلغ طوله 50كلم، وتبلغ مساحة الحوض الذي ينحدر منه 550كلم مربع والمعدل السنوي لصبيبه هو505 مليون لتر مكعب، وهو أحد روافد نهر ام الربيع بعد التقائه وسط السراغنة، ويتجه هذا النهر من الجنوب الغربي الى الشمال الشرقي ويتعمق في الجزء الجنوبي.

يعد واد لخضر اهم روافد لواد تساوت، ينبع من جبال ازوكتي ليمتد على طول 117 كلم، وتبلغ مساحة الحوض 2844كلم مربع،[45]وادي لخضر غير منتظم الصبيب بدليل المساحات ذات المياه الموسمية، لكنه أكثر انتظاما من وادي تساوت الذي يجف غالبا خلال فصل الصيف بل تقل مياهه من المنبع إلى المصب بسبب تحويلات مياه السواقي المتفرعة عنه من اجل تزويد الساكنة بالماء الشروب و السقي، و التي تصل إلى حوالي 50 ساقية، يتناقص صبيب هذا الوادي في فصل الصيف و الخريف، كما يعرف فيضانات مهولة في فصل الربيع بفعل ذوبان الثلوج في الجبال، يتزايد انتظامه و استمرار مياهه نحو الأسفل بفعل قلة الأراضي السقوية بمحاذاته وظهور ينابيع كثيرة و غزيرة على طول مجرى النهر كعين غبري في أولاد سلامة. يصل الصبيب السنوي لهذا النهر إلى 520 مليون م^3. و من هنا تبرز الأهمية الفلاحية التي تميز المنطقة [46] .

وخلاصة القول إن واد الأخضر وعلى مسافة 117 كلم من المنبع إلى التقائه بواد تساوت بمنطقة "أحد الفرائطة"، يمتاز بقطاع طولي متفاوت الانحدار تبعا للمجالات التي يخترقها، فهو قد يصل إلى 19% عند عيون أيت وارحمان أيت أوشي و6.1% في سافلة أيت أوريان، حتى أزوكتي داخل الجبل ولا يتعدى هذا الانحدار 3% عند سافلة سيدي إدريس، أما قطاعه المستعرض فهو ضيق ولا تظهر به مستويات إلا عند خروجه إلى سهل الحوز الشرقي، والتقائه بتساوت في منطقة الفرائطة.[47]

45 -.PASCON Paul, (1977): "Le Haouz De Marrakech", TOME PREMIER, Rabat-

46. الحسن شوقي، 2010، تاريخ قبيلة السراغنة: الزعامات المحلية – القواد والعمال، الطبعة الاولى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ص 32 – 35.

47. محمد الاكلع 1988"دراسة جيومرفولوجية للنهاية الشرقية للحوز " جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط.

الخريطة رقم 6: حدود حوض تساوت ولخضر ضمن إقليم قلعة السراغنة

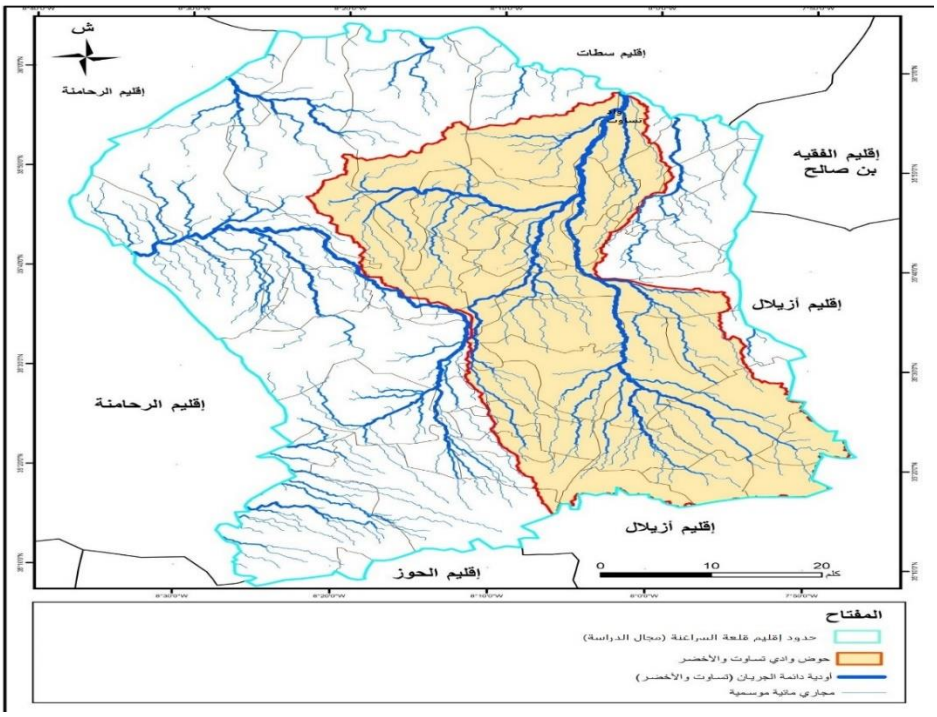

المصدر: من انجاز سهام الزيتوني بالاعتماد على الصور الجوية والمرئيات الفضائية

3.1.2 اودية ثانوية متعددة:

إذا كانت المحاور الرئيسية تنبع من قلب السلسلة الأطلسية، فإن المجاري الثانوية تنبع إما من الدير العلوي نفسه، وإما من سفح الهضاب العليا المشرفة، غير أن الظاهرة المشتركة هي توازيها مع المحاور الرئيسية عموما، والمجاري الثّانوية عديدة أهمها واد المهاصر ثم واد اسيل وواد سرسيف، حيث تنبع من الغرب نحو الشرق وتشكل روافد جد مهمة لكل من واد الخضر وواد تساوت. تشكل روافدا للأودية السابقة، اهمها:

ـ واد ادماية

يتجه من الجنوب الشرقي نحو الشمال الغربي، ليتصل بمستوى قاعدته أي واد الأخضر، وتنحدر إليه مجموعة من الشعاب التي تساهم في تغذية مجراه، خاصة وأنها تحمل مياه الفرشة الباطنية التي تظهر على شكل عيون مختلفة، ويحاذي مجرى الحاشية الشمالية. لحوض دمنات ليضيق من جديد حتى اقترانه بوادي الأخضر.

4.1.2 ـ السيول الثلاثية

تتسم السيول المائية للمنطقة بالتعدد وضعف كمياتها المائية، كما يصعب تتبع مجاريها حيث هي كثيرة التفرع على شعاب مختلفة ومن أهم هذه السيول:

- واد تديلي: حيث يقطع المنطقة من الجنوب الشرقي نحو الشمال الغربي، في اتجاه واد تساوت، لكن الملاحظ أنه لا يتصل به بشكل واضح، بحيث يتجزأ داخل المنطقة السهلية إلى عدة أقسام، بيد أنه طبع المنطقة بمخروط انصباب ثانوي يتصل بمخروط تساوت الكبير.

الخريطة رقم 7: الشبكة المائية بإقليم قلعة السراغنة

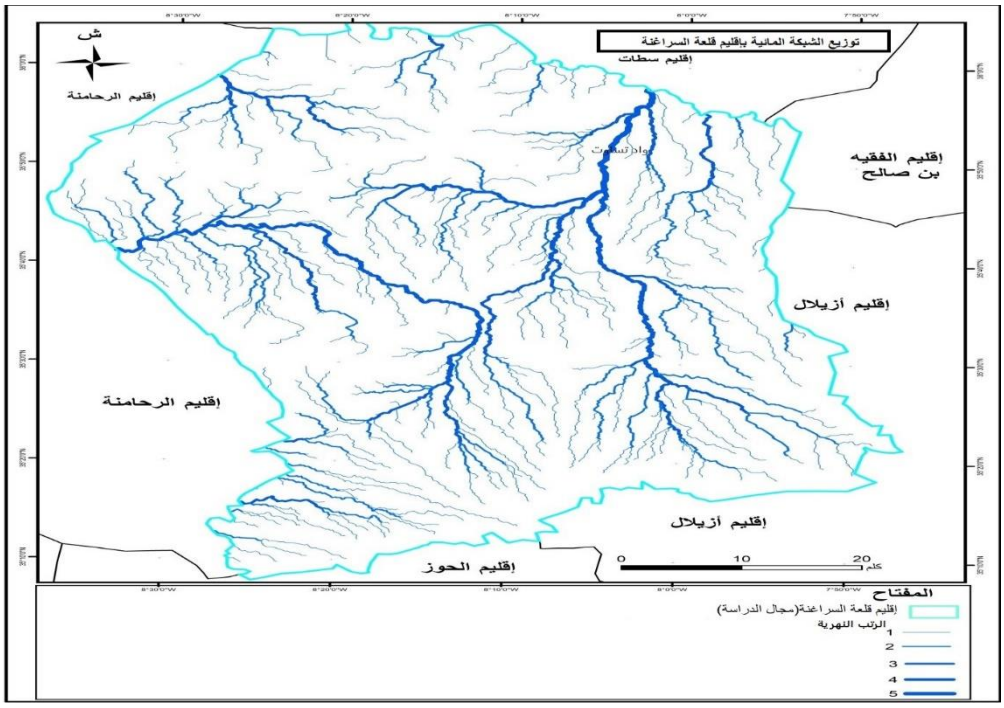

المصدر: من انجاز سهام الزيتوني بالاعتماد على الصور الجوية والمرئيات الفضائية

22. جفاف معظم العيون السطحية بإقليم قلعة السراغنة

إضافة إلى الوديان، تتوفر المنطقة على مجموعة من العيون السطحية فنجد أن أغلب العيون المنتشرة بهذا المجال أصبحت عبارة عن عيون جافة، والتي نضب أغلبها بالتزامن مع سنوات الجفاف التي عرفتها المنطقة كما هو الحال بالنسبة لمجموع التراب الوطني، ابتداء من سنة 1982 بعدما كانت في السابق عبارة عن عيون ذات صبيب جد مهم، يساهم في سقي مجموعة من المجالات الفلاحية

الجدول رقم1: أهم العيون المتواجدة بإقليم قلعة السراغنة ووضعيتها الحالية

اسم العين	المجال الذي تشغله	الوضعية الحالية
عين أيت لكناوي	هذه العين خاصة بدوار أيت لكناوي فقط.	جفت مند سنة1998
عين السوق	تتواجد هذه العين بمنطقة الحمادنة العليا إذ توفر الماء لمجموعة من الدواوير وهي أولاد أمبارك وأولاد بوحبوس وأيت التداولي ثم أولا أولاد عثمان ثم أيت بن سكوم وأيت العلام وأولاد حدوا وأهل الدريبة وأيت الحاج ثم أولاد رحو.	هده العين لا زالت توفر الماء لكن كمصدر للشرب أما بالنسبة للزراعة فهي لم تعد تسقي المجالات الزراعية. التابعة لها. جفت منذ سنة 2000.
عين الحداد	تسقي مجال دواوير أولاد الحداد وأولاد أعمر	جفت منذ 1999
عين أيت أحميدة	هذه العين تسقي مجال دواوير أيت أحميدة ثم المهازل وأولاد عكوا "الكراكرة" وأيت حمو دحان وأيت احمد بلا	جفت منذ سنة 2001.
عين الصهريج	وهي خاصة بسكان دوار الصهريج لوحده.	جفت منذ سنة 2002
عين أولاد الحداد	وهي خاصة بسكان دوار الصهريج لوحده.	جفت منذ سنة 2002

المصدر: العمل الميداني 2023

يتبين من خلال هذا الجدول أن مجال إقليم قلعة السراغنة يضم مجموعة من العيون والتي كانت إلى حدود عقد التسعينات، تمثل المصدر الرئيسي للموارد المائية بالمنطقة إلا أن سنوات الجفاف التي توالت على المنطقة خلال العقود الأخيرة، عجلت من جفاف ونضوب معظمها إذ أنه إدا تأملنا الجدول أعلاه سنجد أن جل هذه العيون جفت ما بين سنة 1998 و2002 وهي فترة تزامنت مع ظروف مناخية جد صعبة امتدت من سنة 1997 إلى سنة2003.

عموما يمكن القول بأن المياه بإقليم قلعة السراغنة تعاني من مجموعة من الإكراهات والمشاكل، منها ما هو مرتبط بالخصائص الطبيعية للمنطقة من جهة، ومنها ما هو مرتبط بالاستغلال البشري المكثف والغير معقلن من جهة ثانية.

3.2. شهدت الموارد الباطنية تراجعا بفعل كثافة الاستغلال

➢ السديمة المائية الميليورباعية:

تقترب من السطح وتتغذى من التساقطات والمياه التي تجري بواد تساوت ولخضر، يتم إمدادها في الشمال الغربي بالتناوبات الكلسية والكلس الصلصالي المنقعي، وفي الجنوب بتكوينات الزمن الأول[48] لمنطقة الجبيلات.

الخريطة رقم 8: التظليل بإقليم قلعة السراغنة

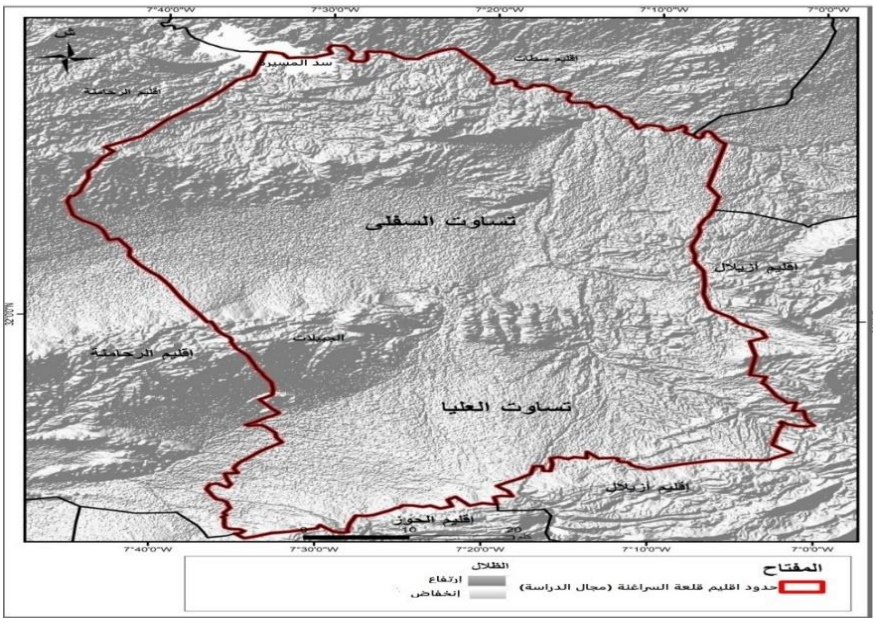

المصدر: من انجاز سهام الزيتوني بالاعتماد على الصور الجوية والمرئيات الفضائية

تشكل هذه السديمة في الواجهة الشرقية استمرارا لمثيلتها بسهل تادلا، حيث يمكن اعتبار وادي العبيد الاسفل كحد طبيعي بين تادلا والبحيرة.[49]

ويختلف مستوى تواجدها من الشمال إلى الجنوب. ففي الشمال متوسط عمقها هو اقل من 1 متر، ليزيد في الوسط والجنوب عن 5 أمتار، وأحيانا 20م، بينما يتعدى هذا المستوى في الجنوب الشرقي 40 متر، تزداد اهمية السديمة في فصلي الشتاء والربيع لتنخفض في الصيف، مما يساعد على عملية الري عن طريق الضخ. غير ان إمكانية السقي بمياه هذه الفرشة مستقبلا سيؤدي الى تدهر التربة بسبب ارتفاع الملوحة في الماء، حيث تتراوح الكمية ما بين 2غ/ل شرقا و3 غ/ل غربا.

➢ طبقة الايوسين:

تتواجد هذه الطبقة المائية على بعد 70 متر عمقا. تتميز بمحدوديتها وبصبيبها الضعيف، حيث يسجل هذا الاخير حوالي 10 ل/ث (حسب بعض الثقوب المقامة من طرف مديرية هندسة المياه)، وبالتالي لا يمكنها ان تغطي حاجيات المنطقة من الماء، خصوصا وأنها غنية بمادة الكبريت.

➢ الطبقة التورونية:

[48] -المختار الاكحل نونبر 2004.، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية: حالة هضبة بن سليمان، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، الرباط،

[49] -الحسن شوقي، 2012. الماء بتساوت السراغنة وزمران الانهار – السواقي – الدول والقسمة – تاريخ التقنيات.

يبعد مستوى هذه الطبقة عن السطح بازيد من 170 م، وتمتاز بصبيب مائي مهم، يتراوح ما بين 100 و120 ل/ث. تطرح إمكانية استغلال هذا الخزان المائي عدة صعوبات هيدرولوجية تتطلب دراسة جيوتقنية بسبب التدفق الدائم لمياه الطبقة في اتجاه حوض تادلا، حيث تساهم في اغناء المخزون المائي للطبقة التورونية بهذه المنطقة المجاورة[50].

ومن هنا فان المنطقة تحتوي في مكوناتها الصخارية على طبقات ذلت خصائص إسفنجية تعمل على تخزين المياه ، مما يسمح بقيام زراعة مسقية تعتمد على المياه الجوفية لكن مستوى هذه الفرشة المغذية، يعرف اختلافات في كمية المياه التي يخزنها ، إذ نلاحظ أن مستوى تعمق الآبار بدأ في زيادة مطردة ، وخاصة في فصل الصيف ، حيث أن جل الآبار المخصصة للشرب قد نضبت مياهها وقد ساهم الجفاف الذي يضرب المنطقة بصفة شبه مستمرة في انخفاض مستوى الفرشة المغذية ، كما تجدر الإشارة إلى أن انتشار طرق السقي الحديث بواسطة الضخ ساهم بحظ وافر في تراجع الفرشة الباطنية ، فإن عمق الآبار لا يتجاوز في أغلب الأحيان 20 مترا ، مما يدل بشكل قاطع على غنى المنطقة بالمياه الجوفية ، إلا أنه يجب أن تشتغل بطرق أكتر اقتصادا للماء تحسبا لأي طارئ ، لكن قوة التبخر، والحرارة المفرطة التي تدوم فترة طويلة بالمنطقة الى استهلاك قوي للمياه في مجال السقي مقارنة بباقي الاستعمالات الأخرى للماء ، وذلك لضمان منتوج زراعي يرضي الفلاح ويحسن مستوى معيشته

3. أفاق تدبير الموارد المائية بإقليم قلعة السراغنة

1.3. تأطير مستعملي الماء و تحسيسهم بأهمية المحافظة عليه :

شكل تحسيس السكان بالمسؤولية في تدبير الموارد المائية جزءا من التراث التاريخي المشترك، مما يفرض اليوم التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية التي تمثل شرطا أساسيا من شروط التدبير المستدام لهذه الموارد المتناقصة.

بحيث يمكن لمستعملي المياه أن يصبحوا شركاء مسؤولين ومتعاونين في الجهود الجماعية التي يتوقف عليها حسن تدبير الموارد المائية المتناقصة والمهددة بالاستنزاف.

2.3 . تطوير تقنيات الري و اقتصاد الماء :

و من التقنيات التي يجب اتخاذها في هذا الصدد :

تحسين مردودية الشبكات، حيث تتسبب التسربات في شبكات توزيع مياه الري في إهدار كميات هائلة من المياه، كما أن نسبة هدر المياه الموجهة للري بالطرق التقليدية تصل إلى 60% و سيساعد برنامج تحسين المردودية الإجمالية للشبكات الذي ينجز حاليا في إطار تطوير السقي الكبير على تقليص التسربات في هذه الشبكات. و يزداد استعمال التقنيات الحديثة للسقي الموضعي خاصة مع التراجع الملحوظ في مستويات الفرشة المائية.

إن تحسين أساليب الري عبر تأهيل الشبكات و البنيات التحتية و إشاعة تقنيات السقي الموضعي و اعتماد العدادت كفيل بتحسين الممارسات في هذا المضمار. و في هذا الإطار يتعين :

تشجيع استعمال التقنيات الأكثر توفيرا للمياه في مشاريع السقي المبرمجة.

إجراء الدراسات التقنية و الاقتصادية و المالية الضرورية لتحديد إمكانيات التحول إلى السقي الموضعي.

يسمح إدخال تقنيات و ممارسات جديدة بتقليص استهلاك الماء في الميدان الفلاحي والاستعمالات المنزلية، و يجب أن يتم تمويل و تكييف و تعميم هذه التقنيات بتنسيق مع مختلف المستعملين المعنيين ويتعين على الحكومة ان تدعم إشاعة

[50] حسن أبوسمور،1999م، 1420هـ، حامد الخطيب، جغرافية الموارد المائية الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، ص 151

هذه التقنيات عن طريق إسناد البحث وإرسال حوافز ضريبية وهذا الدعم ضروري لتمكين مختلف القطاعات من التحول الى هذه التقنيات الجديدة كما يجب تهيئة وتدبير الثروات المائية المخصصة للاستعمال الفلاحي خاصة وان 95/100 منها موجهة للفلاحة، والعمل على الرفع من مردودية هذا الاستعمال،وذلك عن طريق تغيير نظم الري الموروثة التقليدية، والتي تؤدي إلى هدر مهم للماء ،وذلك بتعويضها بأساليب حديثة مقتصدة للماء، مثل أسلوب الري بالتنقيط أو الرش المجهري ،كذلك تحديث وسائل جلب الماء باستعمال قنوات إسمنتية توصل الماء إلى المستغلات وكذا التوزيع المعقلن للماء خلال نوبات الجفاف التي تتوارث على المجال بصفة دورية مع مراعاة وضعية المزروعات وحاجياتها للماء في أوقات محددة تضمن استمرارها. وكذلك السهر على القسمة المعلنة للماء بين الفلاحين بصفة دائمة والعدل فيها وإرشاد وتكوين الفلاحين خاصة الشباب منهم لكون التنمية الحقيقية ليست فقط توفير المعدات والبنيات التحتية اللازمة، بل كذلك وقبل كل شيء تنمية الإنسان المستهدف حتى يكون مستعدا نفسيا وذهنيا لتحقيق الأهداف المتوخاة أي الرفع من مردودية الماء.

ومن بين الطرق الناجحة التي ستمكن من الاقتصاد في الماء ضم الأراضي المستغلة وتصفية النظام العقاري الجماعي القائم مند عصور قديمة ،وبالتالي إنهاء النظام القبلي المستمر في عمق المنطقة. وذلك عن طريق تمليك الأرض للفلاحين المستعملين بالماء وإقناعهم بأهمية الضم .ومن شأن ذلك كله المساعدة على تجميع الماء وإمكانية تحديث نظم الري وبالتالي الزيادة من مردودية الماء الفلاحي .

وكذلك التركيز العقاري ومساعدة خلق نظام تعاوني قوي ونشيط ومدعوم بين مستعملي الماء. ومن شأن ذلك تشجيع القدرة على إدخال تقنيات حديثة في استعمال الماء. وبالتالي الرفع من مردود يته .

3.3 الآفاق المستقبلية للبحث الزراعي للاقتصاد في الثروات المائية :

أن التدبير السيء للتربة والزراعات يرفع من الفارق بين المردودية التي يمكن الحصول عليها والمردودية المحصل عليها عن الفلاحين. ويعد اللجوء إلى تقنيات التخزين والمحا فضة على الماء البديل الذي سيمكن من تقليص نسبة ضياع المياه وضمان استقرار المردودية ،وقد أعطت هذه التقنيات نتائج هامة بالمناطق الجافة ،وقد أكد الباحثون سواء في محطة التجارب أو عند الفلاحين على دور هذه التقنيات. ومن بين تقنيات التخزين التي تم اختبارها ببلدنا البذر المباشر ،حيث يتم تسريب البذور بواسطة بدارة خاصة بدون تهيئ ارض مسبقاوالتقليص من خدمة الأرض بحيث تهيأ الأرض سطحيا دون قلب التربة . وبالإضافة الى هذا هناك الأرض المستريحة قبل زرع القمح التي تتم فيها محاربة الاعشاب الضارة بالمبيدات لتجنب أي امتصاص لمياه الأمطار المخزنة.

خاتمة:

يتميز إقليم قلعة السراغنة بالانبساط، كما أن التنظيم المرفوبنيوي لهذا المجال سمح بإيجاد موارد مائية مهمة متمثلة أساسا في واد أم الربيع وواد تساوت وواد لخضر، وفي وجود مخزونات جوفية، حيث قمنا خلال هذه الدراسة، على تسليط الضوء على إشكالية الموارد المائية بإقليم قلعة السراغنة التي أصبحت بالفعل مهددة بالدخول في مرحلة الأزمة الفعلية، وذلك نتيجة لتوفر المنطقة على مناخ شبه الجاف، وتميزها بتساقطات ضعيفة وغير منتظمة سواء على مستوى نفس السنة، أو من سنة لأخرى. وارتفاع درجات الحرارة ونسبة التبخر وضعف نسبة الرطوبة، وأن الحصيلة المائية بإقليم قلعة السراغنة تسير في اتجاه العجز والتراجع.

البيبليوغرافيا

- حسن أبوسمور،1999م، 1420هـ، حامد الخطيب، جغرافية الموارد المائية الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، ص 151

- الدر يوشي حسن وعبد الحق ميوري ومحمد ناصر 1987 دراسة جيومرفولوجية لواد مهاصر، ناحية دمنات مراكش.

. الحسن شوقي، 2010، تاريخ قبيلة السراغنة: الزعامات المحلية – القواد والعمال، الطبعة الاولى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ص 32 – 35.

. محمد الاكلع 1988"دراسة جيومرفولوجية للنهاية الشرقية للحوز " جامعة القاضي عياض، المطبعة والوراقة الوطنية-مراكش.

. المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز ، أهم التدابير المتخذة لمواكبة الموسم الفلاحي 2020.

. محمد الأكلع 2002: "المياه بمنخفض عين إيكلي الوضعية والمشاكل"، الطبعة الأولى، مجموعة البحث في تاريخ المجال والإنسان بتانسيفت، جامعة القاضي عياض، المطبعة والوراقة الوطنية-مراكش.

. سومية اليخلوفي 2002"حساسية وأخطار تلوث المياه الجوفية للحوز"وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة.

Agence du bassin hydraulique de l'Oum errbia ; étude hydrologique de la nappe de la Tessaout aval ; Beni Mellal 2020 ; page 30
-Agence du bassin hydraulique de l'Oum errbia ; étude hydrologique de la nappe de Tessaout aval ; Beni Mellal 2019 ; page 21
L'Agence de l'OER Etude d'actualisation du PDAIRE de la zone d'action de novembre2008 ; p 4
-PASCON Paul, (1977): "Le Haouz De Marrakech", TOME PREMIER, Raba

البطالة في المجتمع الصحراوي

النعمة بوشامة (حاصل على دبلوم الدكتوراه في تخصص علم الاجتماع - naama.bouchama@gmail.com)

ملخص:

تقدم هذه الورقة مقاربة علمية -قدر المستطاع- حول أبرز مظاهر البطالة وآثارها على البدو المستقرين حديثا في مجال الجنوب المغربي، وبالضبط بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب في الفترة المعاصرة، حيث عرفت هذه القضية راهنا انفجارا ملحوظا، نظرا لما فرضته حياة التمدين وارتفاع معدلات التعليم، التي عكستها مختلف الشواهد العلمية والمهنية المحصل عليها وطنيا ودوليا، فصرنا -بالمحصلة- أمام شباب يائس ومحبط وأسر تعاني معهم الأمرين لإيجاد فرص عمل لأبنائها، الأمر الذي حفزنا إلى البحث العلمي الدقيق حول بعض مظاهر البطالة في المجتمع الصحراوي، مسلطين الضوء على واقعها وآثارها بمجال الدراسة، وذلك سعيا منا لمواصلة خدمة البحث العلمي والأكاديمي حول هذا المجال، معتمدين في ذلك على تقنية المقابلة المباشرة التي استهدفت مبحوثين من فئات عمرية مختلفة.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الساقية الحمراء ووادي الذهب، الشباب.

summary:

Unemployment in Sahrawi society

This paper presents a scientific approach - as much as possible - on the most prominent manifestations of unemployment and its effects on the newly settled Bedouins in the area of southern Morocco, specifically in the Saguia el-Hamra and Oued Eddahab regions in the contemporary period, where this issue has currently witnessed a noticeable explosion, given what was imposed by urbanization and high education rates. Which was reflected in the various scientific and professional evidence obtained nationally and internationally. As a result, we were faced with desperate and frustrated youth and families struggling with them to find job opportunities for their children, which prompted us to conduct precise scientific research on some aspects of unemployment in Sahrawi society, shedding light on its reality and its effects in the field of study. In an effort to continue serving scientific and academic research in this field, we rely on direct interview techniques that target respondents from different age groups.

key words: Unemployment, Sakia El Hamra and Valley of Gold, youth.

في البدء: تحديدات مفاهيمية:

البطالة: في معجم اللغة العربية نجد أن البطالة مشتقة من "بطل" أي لم يعد صالحا أو فقد حقه والبطال (الشخص العاطل عن العمل) يعني أنه فقد حقه وصلاحيته، وفي اللغة الفرنسية كلمة Chomage والتي تعني البطالة مشتقة من فعل بطل أي تعطل عن العمل، لكن فعل Chomer يعني أيضا الإستضلال من الشمس بمعنى أن العاطل عن العمل، في اللغة الفرنسية، إنما ذلك الشخص الذي يستريح في الظل ومن ثم يستأنف عمله"[51]. ولا يفضل استخدام صيغة العاطل ذلك أنه ليس عاطلا بمحض إرادته وإنما هو "معطل"، وسبب عطالته بذلك خارجية تتحمل مسؤولية ذلك باعتبارها لم توفر له فرصة عمل، لأنه يسعى للعمل ويرغب فيه بجدية لكنه لا يصل إليه نظرا لقوة قاهرة خارجة عن إرادته، وبذلك فهو ليس عاطلا بمحض ارادته ولو كان كذلك ما اعتبرناه في خانة العاطل أو المعطل على حد سواء، كما تعرف البطالة على أنها "التعطل التوقف الجبري أو الاجباري في بعض الأحيان لبعض من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة، ورغبتها في العمل والإنتاج"[52].

الساقية الحمراء ووادي الذهب: تقع في أقصى شمال غرب إفريقيا يحدها شمال إقليم الطنطان، وجنوبا رأس بوجدور، وشرقا لحمادة، وغربا المحيط الأطلسي، وتعتبر العيون عاصمتها. تنتمي المنطقة للصحراء الأطلنتية، والتي تمتد من وادي درعة شمالا إلى لكويرة جنوبا، والحدود الجزائرية شرقا، والمحيط الأطلسي غربا. وكانت منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب تحت الإحتلال الإسباني من سنة 1884 حتى خروج أخر جندي إسباني منها سنة 1976 أي أنها خضعت للاستعمار قرابة قرن من الزمن، وسميت آنذاك بالصحراء الإسبانية، كانت تقطنها مجموعة من القبائل وهي قبائل الرقيبات والعروسين وإزركين وأولاد تيدرارين وأولاد دليم (حيدارة بشر أحمد، 1998 ، ص23).

الشباب: اصطلاح يطلق على تلك المرحلة العمرية التي تمثل قمة القوة والحيوية والنشاط والطموح بين جميع مراحل العمر لدى البشر، حيث تبدأ شخصية الإنسان بالتشكل من خلال النضوج الجسماني والعقلاني وبناء العلاقات الاجتماعية في اطار من الاختيار الحر، ويطلق على الأنثى والذكر الذين يمرون بمرحلة الشباب بصيغة المفرد {شابة} للأنثى و {شاب} للذكر، وأما في صيغة الجمع «الشباب» أو«شباب» لكلا الجنسين.

مقدمة:

[51]: دحماني محمد الدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2012-2013، ص. 26.
[52]: رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف، مجلة إرتقاء للدراسات والبحوث الاقتصادية، الجزائر، 2018، ص.144.

تعد البطالة من بين أبرز المشكلات التي تعاني منها غالبية المجتمعات المعاصرة مهما كانت طبيعة أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية، حيث تستفحل هذه الظاهرة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بالرغم من الإختلاف الشاسع بينهما من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي، إنها أزمة اجتماعية لها تأثيرات مستقبلية يتعين مواجهتها بما يتناسب وخطورتها من خلال الوعي والدراسة وتوظيف آخر ما خلصت إليه العلوم الاجتماعية حول هذه المشكلة، فهي تفضي الى توقف لا إرادي للشخص عن العمل نظرا لعدم وجوده أو توفره. وفي المجتمع الصحراوي بالجنوب المغربي نجد أن البطالة تختلف من حيث خصائصها والأسباب المؤدية إليها، إذ تعدو كابوسا مفزعا خاصة بين الشباب والنساء مشكلة تحديا مؤرقا بالنظر الى ما يترتب عنها من آثار أمنية واجتماعية وصحية على أفراد المجتمع ومؤسساته، إلا أن العامل المؤثر في هذه الظاهرة ضمن مجتمع الدراسة هو استفحالها بشكل لافت في صفوف حاملي الشهادات، وذلك مرده الى عوامل عديدة، أبرزها الانفجار المهول في نسب الخريجين يقابل ذلك شبه انعدام فرص التشغيل التي يوفرها الاقتصاد الوطني، وحتى إن وجدت هذه الفرص تحكمها مظاهر الفساد من محسوبية وزبونية، وغياب استراتيجية علمية دقيقة موحدة وشاملة حول التشغيل، في ظل شبه انعدام تام لانتاج اقتصادي محلي بالجنوب المغربي من شأنه انتشال شباب المنطقة من واقع العطالة والإنتظارية، وبالرغم من كل المجهودات التي بدلتها الدولة في هذا الإطار ظل مشكل البطالة مزمنا بالمغرب وبأقاليمه الجنوبية خصوصا، ذلك أن المعطيات الأساسية لهذا المشكل يصعب فهمها، إن اقتصرنا على النظر إليه من خلال الصور التي يكشف فيها عن نفسه، حيث تناول هذه الظاهرة الكثير من الباحثين وكتب أيضا الكثير منهم عن هذا المشكل، وعقدت حوله ندوات رسمية وغير رسمية، فتم اقتراح حلول كثيرة، وفي كل مرة كان الحل المقترح الجديد منها يلغي السابق أو يلغيه أو في أحسن الأحوال أو يتممه.. ومع كل هذا لم يزدد المشكل إلا تأزما، ولم تزدد نتائجه وانعكاساته إلا تشعبا. هكذا نتساءل من خلال هذا الموضوع الذي يتعلق بقضية البطالة كمفهوم جديد طارئ بمنطقة الصحراء، والذي حاولنا مقاربته معتمدين في ذلك على تقنية المقابلة المباشرة، التي استهدفت مبحوثين من فئات عمرية مختلفة، عن **ما مدى قدرة المجتمع الصحراوي على استيعاب ومعالجة آثارهذه الظاهرة ؟**

1. و اقع البطالة بالمنطقة:

يأتي الاهتمام بقضية البطالة لأهمية هذه الظاهرة بنفسها، وما ينجم عنها من آثار مستقبلية تمس المجتمع، وقد كان المجتمع الصحراوي قيد هذه الدراسة لا يعرف "مفهوم البطالة إذ لم يكن واردا في القاموس المحلي، وذلك لكون البطالة مفهوم ذو أصل حضري وأكثر ارتباطا بالمجتمعات الصناعية وكذلك، لأن المجتمع الرعوي كان يدمج أفراده مبكرا في سيرورة الإنتاج الرعوي الرحال"[53]، إلا أن واقع الحال اليوم

[53]: محمد دحمان، الترحال والإستقرار بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، م. س، ص. 329.

يشير إلى كون معظلة البطالة باتت مخيمة على المنطقة بشكل مفزع نتيجة لمجموعة من الأسباب، حاولنا فهمها من خلال طرح سؤال مفتوح على المبحوثين بصيغة مختصرة ومباشرة: **حدثنا عن ظاهرة البطالة بالمجتمع الصحراوي ؟**

بداية، لقد وضعت منظمة العمل الدولية تعريفا خاصا للبطالة معتبرة أنه "تنطبق صفة البطالة على الأشخاص الذين لا عمل لهم في وقت ما رغم قدرتهم واستعدادهم للعمل خلال أسبوعين، والذين أمضوا الشهر الماضي في البحث عن عمل"[54]، ويعتقد علماء الاقتصاد أنه لقياس معدلات البطالة لابد أن تضاف اليها فئتان اثنتان، وتشمل الفئة الأولى أولئك "العاملين المحبطين" وهم الناس الراغبون في العمل غير أنهم بلغوا حالة من اليأس في العثور عليه فتوقفوا عن البحث عنه نهائيا، وأما الفئة الثانية فتسمى بفئة "المرغمين على العمل الجزئي بعض الوقت"، وهم أولئك الناس الراغبين في العمل على أساس تفرغهم الدائم له غير أنهم لا يجدونه.

وهكذا يعد "البديل للعمل هو البطالة التي لا يطيقها أكثر الناس.. ويؤدي التعطل أو البطالة في أكثر الأحيان الى تقويض الثقة بالنفس والقيمة الاجتماعية للأفراد"[55]، ذلك أن العمل يسبغ على المرء وضعية اجتماعية مستقرة، من خلال اسهام العامل في تلبية احتياجاته الخاصة ومن يعيش تحت وصايته، كما ينتج عن ظروف العمل الصعبة وضعف المردود المالي أحوال معيشية ونفسية قاسية، وترجع الأسباب المؤدية للبطالة في الغالب "إلى الافتقار إلى القوة الشرائية اللازمة لابتياع السلع مما لا يحفز على زيادة الانتاج، ويؤدي بالتالي الى تناقص الطلب على القوى العاملة. وبوسع الحكومات في هذه الحالة أن تتدخل لزيادة الطلب في الحركة الاقتصادية مما سيفضي الى خلق فرص عمل جديدة. إن إدارة الدولة للحياة الاقتصادية ستؤدي الى انكماش البطالة"[56]، وبذلك تكون هذه الحكومات ملتزمة بتوفير العمالة ضمن برامج سياساتها العامة، إلا أن الارتفاع المهول لمعدلات البطالة نتيجة للصدمات الاقتصادية أو حالات الركود "حيث تظهر البطالة جليا وتزداد نسبتها في حالة الركود الاقتصادي العام، وذلك عند حدوث أزمات اقتصادية مؤقتة"[57] أو انهيار أحد القطاعات المهمة في الإقتصاد الوطني قد أفقد بعض هذه البلدان السيطرة على انتشار البطالة.

أفاد أحد مبحوثينا من الشباب الجامعي الذين لازالوا يعانون من أقدمية العطالة بما تحمله من معان ورموز تحيل على فقدان "الكرامة" و "اللاإدماج" وبنبرة مشبعة بالسلبية ومدمية بأن "البطالة هي الفيروس والوباء الحقيقي الذي ينخر أهل الصحراء، وهذه شهادة الجميع من الشباب الذي يرزح تحت وطأة البطالة، شباب يحمل أنواع التخصصات من الشواهد العليا وبلا شغل، وهنا نطرح سؤال: ما هو السبب في ذلك ؟

---

[54]: أنتوني غدنز، علم الإجتماع، م. س، ص. 462.
[55]: أنتوني غدنز، علم الاجتماع، م. س، ص. 437.
[56]: ن. م. س. ص. 461.
[57]: طارق عبد الرؤوف محمد عامر و إيهاب عيسى المصري، البطالة: مفهومها- أسبابها- خصائصها، اتجاهات عربية وعالمية، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط.1، مصر، 2017، ص.08.

هل المشكل في الشباب أم خطأ في التوجيه حسب تخصصات فرص الشغل ؟ بمعنى أن سياسة التشغيل في واد والشباب في واد آخر، لكن في اعتقادي أنه بالمنطقة هناك فرص للعمل واستراتيجيات توفير التشغيل تسير بسرعة بطيئة، بينما سياسات التكوين والتدريب والتعليم تسير بوتيرة سريعة في عملية تفريخ عدد الخريجين من حملة الشواهد، مما يفرز نوع من العشوائية في التوفيق بين فرص الشغل وعدد الخريجين، وهي اشكالية في حد ذاتها، ينبغي تجاوز مراكمة جيوش العاطلين لسنوات حتى لا تضيع أحلامهم في مهب الريح، نتمنى حلول ناجعة ومعقولة لعلاج هذا المشكل الكبير الذي يعاني منه شباب الأقاليم الجنوبية للمملكة بشكل عام"[58]، كما نستشف نفس الطرح السابق الذي ذهب اليه الحقل السوسيولوجي من خلال تسليطه الضوء على وجود عامل آخر في انتشار العطالة، وهو العامل المعياري والرمزي، ذلك أنه بحسب هذا الحقل انتشار البطالة خاصة في صفوف الخريجين "ليس فقط نتاج أزمة اقتصادية أو اجتماعية، بل يرتبط أيضا بالبناء المعياري للعطالة الطويلة الأمد، أي بالمعايير القانونية والاجتماعية التي تبنى من قبل المجتمع لتعريف هذه الظاهرة"[59].

ويضيف مبحوث آخر بأن أهم أسباب تفشي ظاهرة البطالة بالمنطقة يعود إلى كون "هذيك عايدة مشكلة كبيرة على العائلات، اليوم خالك الرجل فذو الدشور اللي عندو أسبع رجال ولا خدام فيهم كون عسكري واحد، هذا العسكري أو الموظف يكانوا لاهي إلم شي لراسو ول لاهي إعيش بيه أخوتو سبعة وأخواتو أربعة هي أحذاعش وأموا وبوه، تعرف عنها مشكلة كبيرة، وشي غيرو ماهو خالك، الخدمة ماهي خالكة والتوظيف ماهو خالك شي لاهي إنتج منو حد منفعة ماهو خالك، يعني خص لبلاد إعود فيها شي لاهي يخدم فيه المواطنين، ادخلوا شركات و ل ادخلوا شي لاهي اخدموا فيه الناس، الناس راهي باغيا تخدم يغير ماهي جابرة فاش تخدم، هذي هي المشكلة الكبيرة"[60]، أي أن الشباب لم يجد قطاعات مهنية للعمل بها، اللهم فقط صفوف الجندية أو الهجرة للخارج، الأمر الذي غالبا ما يطرح عبء المسؤولية المادية كاملة على كاهل شخص واحد من العائلة، وهو ما بات يتطلب خلق استثمارات جديدة بالمنطقة تجلب مهن وأشغال من شأنها امتصاص حجم البطالة، فشباب المنطقة ليس إتكاليا كما يروج له البعض، بل يسعى جاهدا للعمل لكنه يصطدم بغياب فرص للشغل بالمنطقة.

ويطلعنا مستجوب آخر في نفس الصدد أن "البطالة هي ظاهرة عالمية أولا وظاهرة وطنية ثانيا يغير ظاهرة محلية أكثر، أعلاه؟ ظاهرة عالمية، العالم كلها عندو ظروفوا وعندو مجتمعوا، المجتمع كامل أرجع شور الدولة إدور إعيش منها، حنا أهل الصحرا كانوا عندهم إمكانيات فالبادية عايشين منها ما غاديلهم فالدولة،

[58]: مقابلة أجريت مع شاب جامعي شهر أبريل 2018م بالعيون.
[59]: بشرى جعوني، "العطالة الطويلة الأمد بوصفها بناء معياريا: أشكال وآليات مقاومتها، مقاربة سوسيولوجية لحالة مدينة مكناس"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة عمران، فصلية محكمة تعنى بالعلوم الاجتماعية، ع. 34، الدوحة- قطر، خريف 2020م، ص. 105.
[60]: مقابلة أجريت مع أحد متقاعدي الديار الفرنسية بالعيون صيف سنة 2018م.

هاذي الإمكانيات ماتلات خالكة أتلات، ذريك رجع كامل شور الدولة، الدولة فالداخيل الإدارة ما إيكيسها حد كلها خدام على راسوا وإدبر هو لراسوا باش إعيش، عندو الفلاحة عندو التجارة كابض كروسة يزكي بها فالزنقة كابض مسايل، المجتمع الصحراوي ذا مزال غريب عليه، المجتمع الصحراوي أنا كط كلت فاجتماع رسمي فيه ياسر من أعضاء الحكومة عن أهل الصحرا ساكيين فعقولهم عن أرضهم هي أغنى أرض فالمغرب وهوما أفقر اللي خالك، لماذا ؟ علاش؟ علاه ما إسبكو خيراتهم باش إعودوا أغنياء؟ لماذا؟ كلت كبيل عن الدولة أدور أرض بلا سكان أدور الصحرا بدون صحراويين وأنكول لها عنها ماهي خالكة، راهو خالك ألا صحرا بالصحراويين ول الصحرا ماهي خالكة، هذا فت كلتوا مرات ولاهي أنكولوا مرة ثانية"[61]، ويطلعنا هذا المبحوث أن أفراد المجتمع المحلي كانوا يعتمدون على ذواتهم زمن البداوة في كسب قوت يومهم حتى ولو تطلب الأمر خوض الحرابة والغزوات بين القبائل زمن الشر والمسغبة، واليوم رجع غالبية الأهالي بعد عملية الإستقرار هذه صوب العمل ضمن مؤسسات الدولة نظرا لإنعدام معامل صناعية أو تجارية من شأنها امتصاص حجم البطالة المتزايد سنويا، كما أن ثقافة الإعتماد على أعمال يدوية بسيطة تدخل ضمن المهن غير المهيكلة لسد رمق العيش، لا يجيدها أهل المنطقة مقارنة بإخوانهم في شمال المملكة، بل ويرونها مسألة غريبة عنهم ولا يفقهون سبل التعامل معها، بالإضافة الى وجود فكرة تكاد تكون راسخة في أذهان الكثير من شباب المنطقة، مفادها أن منطقة الجنوب المغربي من أغنى المناطق على مستوى الثروات التي تزخر بها دون أن ينعكس ذلك على حياة ومعيشة الأفراد، مما دفعهم ما من مرة للإحتجاج السلمي ورفع مطالبهم الاجتماعية لمؤسسات الدولة، الأمر الذي خلط ما هو سياسي بما هو اجتماعي صرف.

ويضيف نفس المبحوث "لهذا بالنسبة للبطالة فمجتمع كامل إحاني الوظيفة هاذي ماهي خالكة كاع، الدولة ما تكد توظف الناس كاملة والقطاع الخاص كليل هون ومحتكر، وأهل الصحرا بغيتهم حتى هوما إخدموا روسهم، الشباب يخلق أوراش لروسوا ويخلق عمل وإعود فظرف الإبتكار ماهو فظرف الإتكال وظرف إحاني، ظرف الإبتكار أبتاكروا أنتوما إنتاجكم وهذا هو اللي لاهي إحيد البطالة ويعطي للصحراوي باش إعيش"[62]، أي أنه لا يعقل أن يظل المجتمع برمته ينتظر الدولة أن توفر له مناصب عملية في مؤسساتها العمومية والحكومية، كما نجد أنه حتى قطاع الخواص محتكر وضعيف بالمنطقة، مما بات يفرض على الشباب إيجاد بدائل أخرى مبتكرة للخروج من واقع أزمة البطالة، بدل أن يضيع سنوات زهرة عمره في الإنتظار السلبي والإتكالية، حتى يكون انسانا منتجا ومساهما في انقاذ نفسه من شبح الفقر والحاجة والبطالة.

[61]: مقابلة أجريت مع أحد أعضاء المجلس الإستشاري للشؤون الصحراوية بالعيون صيف سنة 2018م.
[62]: مقابلة أجريت مع أحد أعضاء المجلس الإستشاري للشؤون الصحراوية بالعيون صيف سنة 2018م.

ويخبرنا مبحوث آخر حول واقع البطالة اليوم بالمنطقة "البطالة نعرفوا ذيك الساعة المسايل مفتوحة، الراجل اتافك ألا مع صحابوا فالتجارة والرعي، اليوم ذا ماتلا خالك، وكان أي حد صديق إعاونوا حد ألين يوكف على راسو، اليوم ألا طفل مول 14 عام عاد إوسوسك علاه ما أتعود عندك سيارة، المتطلبات ياسرة اليوم"[63]، أي أنه كان المجتمع زمن البداوة يدير أزمة ضعف العمل بالتعاون والتضامن المجتمعي بين الأفراد، حيث كان مجرد صديق قادر على دعمك سواء في قطاع الرعي أو التجارة حتى تحقق رأسمالا يؤهلك للإعتماد على ذاتك، وهذا الأمر لم يعد حاصلا اليوم نظرا لكثرة مطالب الحياة الحضرية الجديدة والتي جعلت الناس تذوب في متاهة ودوامة حاجياتها التي لا تنتهي، حتى بات مجرد شاب في عمر أربع عشرة سنة يحتج لوالديه لماذا لا يتوفرون على سيارة عادية، أي أن المتطلبات الحضرية باتت كثيرة مما ولد حركات احتجاجية كثيرة بالمنطقة.

2. آثار البطالة بالمنطقة:

أما بخصوص آثار البطالة على مجتمع الجنوب المغربي فقد لخصها أحد مبحوثينا قائلا: "تأثيرها ناعث حالو، حالو يزي عن سؤالو، حالو ما يكد حد يشرحوا أكثر منو، الوقت فرضت ياسر من المسايل ما كانت، اليوم ألا ليشير عندو 14 عام ول 16 عام معاك خصو ميزانية ديالو، هاذي هي اللي فرضت على المجتمع عنو كل حد خصو اعود عندو خدمة، ذريك الى عاد عندك ألا إشير فالدار خصو ميزانية، ها البورطابل ها الويفي بزاف من لمسايل، هذا مزال معاك، خلي الى عاد فمستوى ادير عايلة خصو شي ثاني أكبر من ذاك"[64] ، أي أن آثار البطالة واضحة للعيان بالمنطقة وكافية لشرح ذاتها دون توضيح ذلك، نظرا لمتطلبات الحياة الحضرية الكثيرة، والتي فرضت على كل فرد من داخل الأسرة الواحدة أن يكون له مدخول مالي يساير به ركب الحياة ومستلزماتها العديدة، فمجرد وصول الشاب لسن المراهقة في بيت محلي ما حتى تجده يريد هاتفا ذكيا وشبكة أنترنيت (الويفي) والكثير من حاجياته التي لم تكن زمن البادية، أما إذا بلغ مستوى تكوين أسرة مستقلة فالأمر يتطلب حاجيات مادية أكبر من كل ما سبق، وهو الوضع الذي فرض على الجميع البحث عن مصادر رزق مادية علها تفي بأغراض الحياة المدنية التي تكاد لا تنتهي.

ويستطرد مبحوث آخر بأن "البطالة ألا هي اللي خالكة فالصحرا، تجبر الدار فيها 04 كاعدين، وأهل الصحرا كاع إولدو ياسر، فر، وما خدام عليهم كون شخص واحد، إلى عاد واحد اللي عسكري أو موظف، شي من غير ذاك ما هو خالك، هي الإدارة مكدسة بأهل الداخيل، وذا اللي لاهي إوظفوا شعايد ؟ ألا إلى عاد بو العايلة عسكري راهو خدام عليهم، فاش لاهي إخدموا فالرك، الله، الله"[65] ، بمعنى أن البطالة بمنطقة

[63]: مقابلة أجريت مع أحد رجال القوات المساعدة بالسمارة صيف سنة 2018م.
[64]: مقابلة أجريت مع تاجر بمدينة العيون صيف سنة 2018م.
[65]: مقابلة أجريت مع أحد ممتهني الأعمال الحرة بالعيون صيف سنة 2018م.

الدراسة مستفحلة بحدة، حيث نجد أن غالبية الأسر لا يعيلها سوى شخص واحد في مقابل بطالة غالبية أفراد الأسرة، وكأن مجتمع الدراسة هو من ينتج العطالة من خلال توفير شروط استدامتها، بالإضافة إلى كون عائلات المنطقة لاتزال تعيش على ثقافة ارتفاع نسبة الولادات، بينما مختلف الإدارات المحلية يشغلها أطر وموظفين قادمين من شمال المملكة، مما أنهى أي أمل للظفر بمناصب إدارية لشباب المنطقة، الأمر الذي جعل منطقة الدراسة خاوية على عروشها في ما يتعلق بمناصب التشغيل والتوظيف المحلي، وأمام انسداد الأبواب لم يعد من حل سوى الشكوى حسب تعبير المبحوث لله وحده.

ويضيف مبحوث أخر أن "البطالة موجودة، الحمد لله، ذي هي الناس ألا راكدة وتلود للخدمة ولا راتها كاع، والشباب إلى عاد إلود للخدمة لاهي يجبرها واللي ما لود للخدمة راهو راكد"[66]، أي أن البطالة متفشية بمنطقة الدراسة بدرجة كبيرة لمستوى بات معه بعض الناس "ألا راكدة" أي أصابها الكسل الزائد، ليستدرك المبحوث كلامه معتبرا أنه بالرغم من هذا فعلى شباب اليوم عدم الإستكانة والقبول بهذه الوضعية المرفوضة، من خلال إصراره على البحث عن فرص للشغل والعمل القار.

واعتبر شاب آخر متعلم من أبناء المنطقة أن المجتمع المحلي بات يعيش على "إنتاج البطالة وتفشي الشواهد الورقية"[67]، أي أنه –بحسبه- ميدان الدراسة الجامعية لم يعد ينتج إلا طوابير العاطلين والبطالين، مع تفشي ما أسماه (قدحيا) بالشواهد الورقية التي يعني بها غالبا تفريخ شواهد مهنية وجامعية لدى بعض حامليها بالمنطقة، دون اتباعها بعد ذلك بتجارب مهنية وتكوينات متخصصة وطويلة الأمد.

بينما ذهب شاب متعلم آخر إلى اعتبار أن "الوظيفة العمومية كانت هي الحل الأنجع لمشكل العطالة بالنسبة لساكنة المنطقة، نظرا إلى غياب وضعف القطاع الخاص بمختلف أشكاله ولتوالي سنوات الجفاف، فالوظيفة العمومية كان لها أثر ايجابي على الوضع المادي لساكنة المنطقة، أما اليوم ومع تبني الدولة لمجموعة من البدائل المتمثلة في المشاريع المذرة للدخل التي لم تؤت أكلها نظرا لكون شباب المنطقة ليست لديهم الخبرة الكافية لتسيير مثل تلك المشاريع"[68].

وختاما، لقد لخص أغلب المبحوثين الذين استقينا مداخلاتهم حول موضوع البطالة بالمنطقة نتائجها الرئيسية، إلى تفشي صعوبة الأوضاع المعيشية والإجتماعية وحتى النفسية اليوم لدى فئة الشباب والعمال العاطلين عن العمل وعلى أسرهم، خاصة الفئات المتعلمة والحاصلة على شواهد جامعية ومهنية، ذلك أن "معاناة البطالة كثيرا ما تؤدي الى الحيرة والتشتت الذهني والنفسي"[69]، مما أفضى الى تبني البعض منهم لخيار الهجرة لبلدان أخرى ولظهور بعض الحركات الإحتجاجية الخاصة بالعاطلين عن العمل بالمنطقة،

[66]: مقابلة أجريت مع أحد متقاعدي القوات المسلحة الملكية بحي العودة بمدينة العيون فبراير 2018م.
[67]: مقابلة أجريت مع شاب موظف بمدينة الداخلة صيف سنة 2019م.
[68]: مقابلة أجريت مع شاب يشتغل سائق سيارة أجرة بالعيون صيف سنة 2018م.
[69]: أنتوني غدنز، علم الإجتماع، م. س، ص. 465.

المطالبة بتحقيق مطالبها الإجتماعية المتعلقة بتحسين ظروفها المعيشية، ذلك أن البطالة في اعتقاد بعض هؤلاء الفئات المحتجة "متفشية بالمنطقة هون بشكل ممنهج ومقصود، وآثارها طبعا كارثية لا على البشر أو الحجر"[70]، وهو موقف نستشف من خلاله رد فعل غاضب حول واقع اجتماعي واقتصادي مرفوض لدى هؤلاء العاطلين، كما أبدع في مقابل هذا بعض هؤلاء العاطلين خاصة في صفوف الخريجين طرائق مبتكرة لمقاومة العطالة الطويلة الأمد، معبرين عن طاقاتهم ومبدين تغييرا وتحديا لواقع الإنتظار أو اللجوء لمسلكيات وظواهر سلبية من قبيل العنف والجريمة والإدمان .. لذلك لا نبالغ إن اعتبرنا أن البطالة في المجتمع الصحراوي صارت "الخطر الذي يداهم المجتمع دون إحساس أو شعور به، ودون تقدير لحجمه وفاعليته يكون بمثابة القنبلة الموقوتة التي قد تنفجر بين لحظة وأخرى"[71].

وبالمحصلة، تبقى مسألة ضرورة خلق العيش الكريم للشباب عامة وللخريجين خاصة مسألة مجتمعية ينخرط في بنائها الجميع (أفرادا ومؤسسات)، الأمر الذي بات يفرض اعادة التفكير في سياسة الادماج المهني للخريجين في بلادنا، انطلاقا من "تنويع مصادر الدخل الاقتصادي للسكان كاستثمار الموروث الثقافي الطبيعي بالجهة من شواطئ ومآثر أركيولوجية وصناعة محلية وزراعة ورعي..، وتأطير وتأهيل الشباب الموزع بين الوظيفة بدون وظيفة والبطالة المقنعة عن طريق محو الأمية والتكوين في مكان الإنتاج.. "[72]، ولاسيما أننا نعيش اليوم مجموعة من التغيرات (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الصحية.. إلخ) التي تستوجب أخذها بعين الاعتبار في مختلف المقاربات العلمية المهتمة بمجالات الشغل والتربية والشباب.

خاتمة:

نختم مما سلف إلى أنه لا يزال الشغل حلم الشباب لانتشاله من براثين البطالة، حيث يرى أن تجربة البدائل الممنوحة (المشاريع المذرة للدخل، مقاولات، تعاونيات..) –بحسبه- فاشلة بالجملة ومجرد مسكنات مؤقتة، لهذا لابد من إيجاد حلول حقيقية تعمل على حل هذه المشكلة مستقبلا ولا تعمل على استدامتها وتعقيدها، حتى نجنب الشباب كلفة باهظة لسنوات من الإنتظارية التي أثرت سلبا عليهم وعلى أسرهم خاصة على المستوى الصحي والنفسي ذلك ان "نسبة الاكتئاب والقلق والهلع تزيد لديهم بأربعة أضعاف مثيلتها عند الذين يعملون براتب"[73]، مما جعل الشباب من حاملي الشهادات والذين يمثلون القوة الدافعة لحركة المجتمع يلجأ الى خوض أشكال احتجاجية سلمية مختلفة، وبدل مساندته اجتماعيا لاخراجه من

---

[70]: مقابلة أجريت مع سائق سيارة أجرة بمدينة العيون صيف سنة 2018م.
[71]: خالد محمد الزواوي، البطالة في الوطن العربي: المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، ط.1، مصر، 2004، ص.07.
[72]: محمد دحمان، التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، (رصد لبعض التحولات الاجتماعية والاقتصادية بجهة وادي الذهب-الكويرة في الفترة الراهنة: الصيد البحري نموذجا)، مشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ط.1، 2002م، ص. 134.
[73]:

هذه الورطة يجابه على إثر ذلك بالعنف الأمني وكأنه هو المتسبب في هذه الأزمة التي أوصلته لليأس والإحباط النفسي، ناهيك عن مسلسل الوعود والحوارات التي تصل لسنوات مع مسؤولي الإدارة المحلية، الأمر الذي يفضي التي في النهاية الى انفجار اجتماعي يكون انعكاس لغضب الشارع والمجتمع، الأمر الذي بات لزاما اليوم ما يلي:

- إعادة دعم وتأهيل هذه الفئات الشابة الراغبة في التغيير والاندماج في القطاعات الحيوية بالمنطقة، ومواكبتها طيلة مسارها المهني بالتتبع والتقويم والمساعدة.
- تدريب الشباب في المراكز الحكومية التدريبية وعلى المهن الحرة (اللغات، القدرات التسويقية..) حتى تكون عمالة مدربة وقادرة على الاندماج في سوق الشغل.
- مناهضة "نخب الاكتساب" التي جعلت من السياسة مجالا للاغتناء.
- وضع برامج تستند الى أسس علمية لتأهيل الشباب.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (شركات، مقاولات، تعاونيات، جمعيات..) عبر مواكبتها طيلة مسارها المهني من خلال الدعم والتكوين والمصاحبة والتقييم.

قائمة بعض المراجع المعتمدة:

- أنتوني غدنز، علم الإجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، بيروت، 2005.
- بشرى جعوني، "العطالة الطويلة الأمد بوصفها بناء معياريا: أشكال وآليات مقاومتها، مقاربة سوسيولوجية لحالة مدينة مكناس"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة عمران، فصلية محكمة تعنى بالعلوم الاجتماعية، ع. 34، الدوحة- قطر، خريف 2020م.
- رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف، مجلة إرتقاء للدراسات والبحوث الاقتصادية، الجزائر، 2018.
- طارق عبد الرؤوف محمد عامر و إيهاب عيسى المصري، البطالة: مفهومها- أسبابها- خصائصها، اتجاهات عربية وعالمية، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط.1، مصر، 2017.
- محمد دحمان، الترحال والإستقرار بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، مطبعة كوثر، ط.1، الرباط، 2006.
- محمد دحمان، التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، (رصد لبعض التحولات الاجتماعية والاقتصادية بجهة وادي الذهب- الكويرة في الفترة الراهنة: الصيد البحري نموذجا)، مشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ط.1، 2002م.
- دحماني محمد الدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2012-2013.

أشكال استغلال المجال وتأثيرها على الموارد الترابية بجماعة مهارزة الساحل إقليم الجديدة

د. ياسين الشاوي[1]، ذ. مصطفى وادريم [2]

1طالب باحث بسلك الدكتوراه ، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، جامعة الحسن الثاني كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية
chaouiy23@gmail.com

2 أستاذ التعليم العالي، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، جامعة الحسن الثاني كلية الآداب والعوم الإنسانية المحمدية ouadrim11@gmail.com

ملخص:

إن تراجع النشاط الفلاحي بالمنطقة مقابل ازدهار التوسع العمراني، ساهمت فيه مجموعة من العوامل الطبيعية كنقص الموارد المائية وملوحتها والمناخ المتدبدب وعوامل ديموغرافية كتطور عدد السكان وتوافد عدد من المهاجرين وعوامل اقتصادية متمثلة في توجه المغرب عموما نحو النشاط السياحة بالمناطق الساحلية وعوامل عقارية تتميز بالتنوع والتعقد نتيجة تجزيئ المتزايد الى جانب عوامل أخرى تقنية ساهمت في هذا التحول كتصميم التهيئة لسنة 2013 الذي شجع على الاستثمار في القطاع العقاري.

ساهمت السياحة بشكل كبير جدا في التحول المجالي الذي شهده مجال الدراسة خاصة على مستوى التوسع العمراني ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن التوسع العمراني الذي عرفته الجماعة قد مر بثلاث مراحل لعل أبرزها مرحلة 1993 الى 2019 حيث تميز السكن في المرحة الأولى بتشتته وتباعده، أما فيما يخص المرحلة الثانية 2019 الى الآن وجد خلالها مركز جماعة لمهارزة الساحل نفسه أمام توسع عمراني أكبر ذو طابع سياحي. إن هذا التحول في وظيفة المجال بالمنطقة كان وراءه مجموعة من العوامل طبيعية وأخرى ديموغرافية.

الكلمات المفتاح: موارد ترابية، استغلال، التوسع العمراني، التحول المجالي

Abstract:

Forms of exploitation of the field and their impact on the soil resources in municipalities Meharza sahel province Eljadida

The decline of agricultural activity in the region, in contrast to the boom of urban expansion, was contributed to by a number of natural factors, such as the lack of water resources and their salinity, the favourable climate for tourism activity, demographic factors such as the development of the population and the influx of a number of immigrants, and economic factors represented in Morocco's orientation in general towards tourism and real estate factors characterized by diversity and complexity as a result of the increasing fragmentation In addition to other technical factors that contributed to this transformation, such as the preparation design for the year 2013, which encouraged investment in the real estate sector.

Tourism has contributed in a very large way to the spatial transformation witnessed by the field of study, especially at the level of urban expansion. From this point of view, it can be said that the urban expansion that the community has known has passed through three stages, perhaps the most prominent of which is the stage of 1993 to 2019, where housing in the first stage was characterized by its dispersal and divergence. The second phase of 2019 so far, during which a community centre for the coastal movement found itself facing a larger urban expansion of a touristic nature. This shift in the field function in the region was driven by a combination of natural and demographic factors.

Key words: soil resources, exploitation, urban expansion, spatial transformation

I. تقديم

منذ القدم كانت ولازالت المنطقة مجالا زراعيا بالدرجة الأولى. وكل ذلك تم استخلاصه من خلال الكتابات التاريخية وما يهتم بالفلاحة في ذلك الوقت، المنطقة تعتبر مجال تتجذر فيه ساكنة قروية كبيرة. وكان هؤلاء السكان يعتمدون على الزراعة كمورد رئيس للعيش. يعتبر المجال منطقة فلاحية تابعة لدائرة ازمور، تطغى فيها الزراعة البورية على الإنتاج رغم ضعف التربة التي تعتبر فقيرة والتي توجد في المنطقة على شكل تربة رملية ومتحدسلة.

من بين المشاكل التي تعاني منها المناطق الزراعية بالمغرب والتي تعرقل الفلاحة هي النظام العقاري، لكونه اللبنة الأساس في النشاط الفلاحي. الذي يساهم في عدم الرقي بالقطاع الفلاحي إلى مستوى كبير، هناك سيادة الفلاحة بورية معاشية، حيث ان أغلب المنتجات الزراعية هي القمح بنوعيه والذرة ذلك راجع لعدم توفر مجموعة من العوامل منها مشكل الماء وتعرض الفرشة الباطنية للتملح، والتقنيات المستعملة في الميدان الزراعي، كذا غياب تقنيات حديثة متطورة تواكب التطور الحاصل في الزراعة من مكننة القطاع الزراعي.

II. إشكالية الدراسة:

تعد المجالات الفلاحية الساحلية المناطق الأكثر هشاشة، خلال العقود الأخيرة أصبح هذا المجال الهش يعرف ضغطا ديموغرافيا وعمرانيا في تطور سريع. تتمحور إشكالية هذه المقالة حول دراسة تأثير أنماط الاستغلال على الموارد الترابية وذلك من خلال طرح الأسئلة الإشكالية التالية: **أين تتجلى قوة النشاط الفلاحي؟ ماهي مظاهر التحول العمراني التي شهدها المجال؟ ماهي العوامل المساهمة في تراجع النشاط الفلاحي وتطورقطاع التعمير؟**

III. منهجية الدراسة:

من أجل دراسة أشكال استغلال المجال تم الاعتماد في هذا المقال على دراسة إحصائية اعتمدت بالأساس على استمارة موجهة لفلاحي المنطقة. كما تم اعتماد مقابلة ميدانية تتجلى في الاحتكاك المباشر بالميدان ذلك من خلال الزيارة المتكررة للمصالح الإدارية والعمومية ذات الصلة بالموضوع. كما تم الاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية في معالجة الخرائط.

الشكل (1): خريطة توطين مجال الدراسة

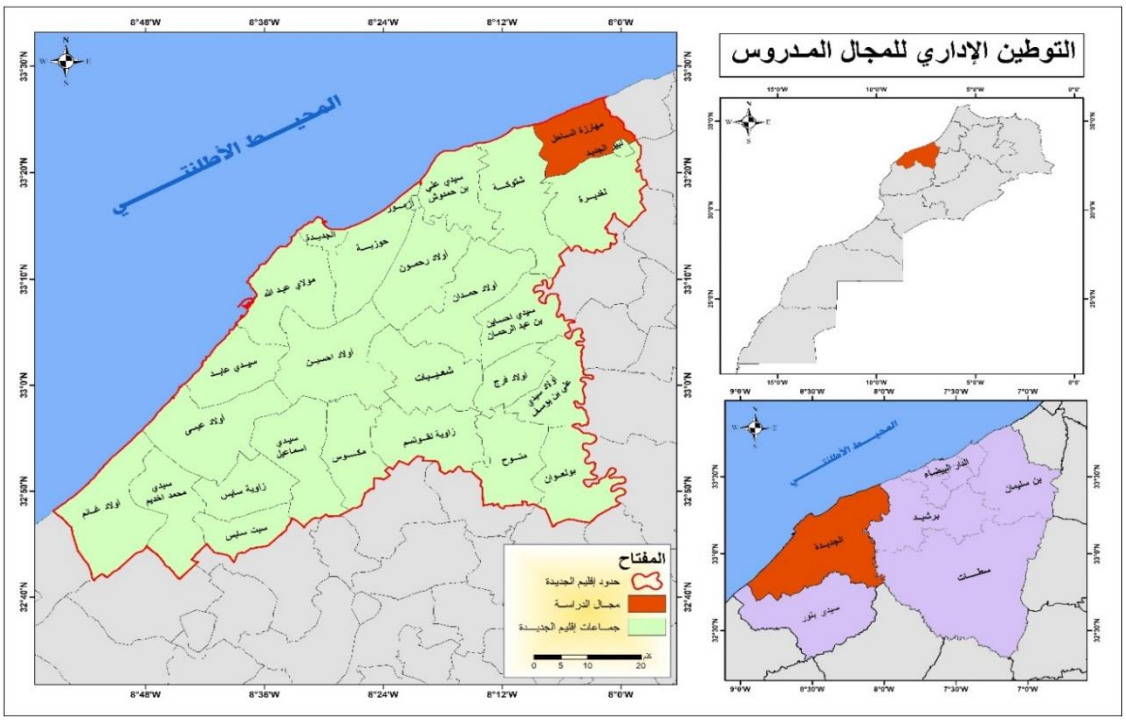

جماعة مهارزة الساحل هي جماعة قروية تطل على الساحل الأطلنتي للمغرب، تنتمي جهويا لجهة الدار البيضاء سطات أما إداريا فهي تابعة لدائرة أزمور بإقليم الجديدة. تتوفر الجماعة على شريط ساحلي مهم،

1. الخصائص الطبيعية لمجال الدراسة

1-1 طبوغرافية منبسطة تتأتى للاستغلال الزراعي

يشكل المجال امتداد جغرافيا لهضبة الشاوية السفلى، وهو عبارة عن وحدة تضاريسية ترتبط بالمجال الساحلي المدعو "الولجة" الذي يتميز بالإنبساط والرتابة النسبية، يتراوح ارتفاع السطح المطلق بين17- و196 متر هذه الخصائص الطبوغرافية اكتسبتها المنطقة عبر مختلف المراحل الجيولوجية.

يغلب على المنطقة من الناحية الجيولوجية تكوينات الزمن الرابع، وعموما يتميز الرباعي بالمنطقة بتوالي فترات مناخية تارة رطبة وباردة وتارة جافة وجد ساخنة. هذا الاختلاف كان يطول مئات السنين، وهي مدة كافية للتأثير في التشكيلات المورفولوجية، وهكذا نجد أن كل فترة مناخية تشهد لها مجموعة من المواد والأشكال.

المجال المدروس عرف بعد الحركات الهرسينية، تكوين رواسب وتوضعات بليورباعية ساهمت في اغناء المنطقة بالمادة الدقيقة التي تكون أساس الغطاء الترابي لهذا السهل.

تتميز التكوينات الجيولوجية للمجال بالتعدد مع بروز واضح للرباعي تتوضع فيها ارسابات الزمن الأول. يغلب على المجال طابع التموج من الناحية الطوبوغرافية.

2-1 التساقطات المطرية التي تعد كافية للنشاط الزراعي في إطار بيئة شبه جافة

يعد المناخ ولا سيما التساقطات من أهم العناصر المتحكمة في النشاط الفلاحي، فالوضع المناخي المتقلب الذي يسود مناخ المغرب بصفة عامة، وما يرافقه من تذبذب في كميات التساقطات السنوية والبيسنوية يساهمان الى جانب عوامل أخرى يساهمان في تفسير تباين الإنتاج الفلاحي من موسم لآخر.

الشكل (2): المجموع المطري السنوي

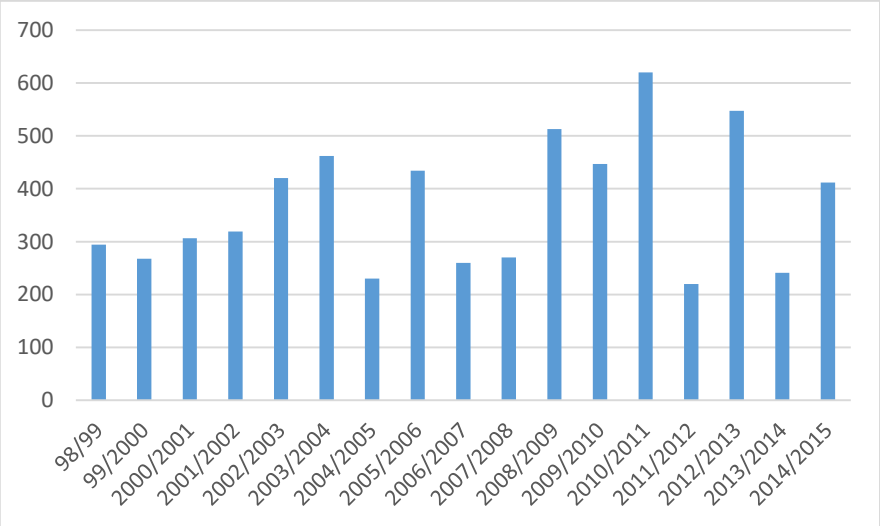

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بالجديدة

من خلال المعطيات المتوفرة في المبيان حول كمية التساقطات المطرية السنوية والمتمثلة في الشكل (2) نستنتج أن المتوسط المطري السنوي للفترة بين 1998- 2015 يصل الى 368.50 ملم، لكن أهم ما يميز النظام المطري السنوي للمنطقة هو اختلاف توزيعها من سنة لأخرى حيث نميز بين سنوات فلاحية مطيرة (2009،2008) و(2011،2010) و(2013،2012) التي وصل خلالها المتوسط السنوي للتساقطات على التوالي إلى 513-620 ملم، وسنوات جافة ونذكر على الخصوص السنوات الفلاحية (2006-2005) و (2012-2011) التي لم يتجاوز المتوسط السنوي خلالها 205 ملم تقريبا. وبالتالي نلاحظ أن التذبذب وعدم الانتظام هو السمة التي تطبع التوزيع السنوي للتساقطات.

3-1 تتميز المنطقة بسيادة ثلاث أنواع من الأتربة

الشكل (3): خريطة توزيع التربة بالمجال المدروس

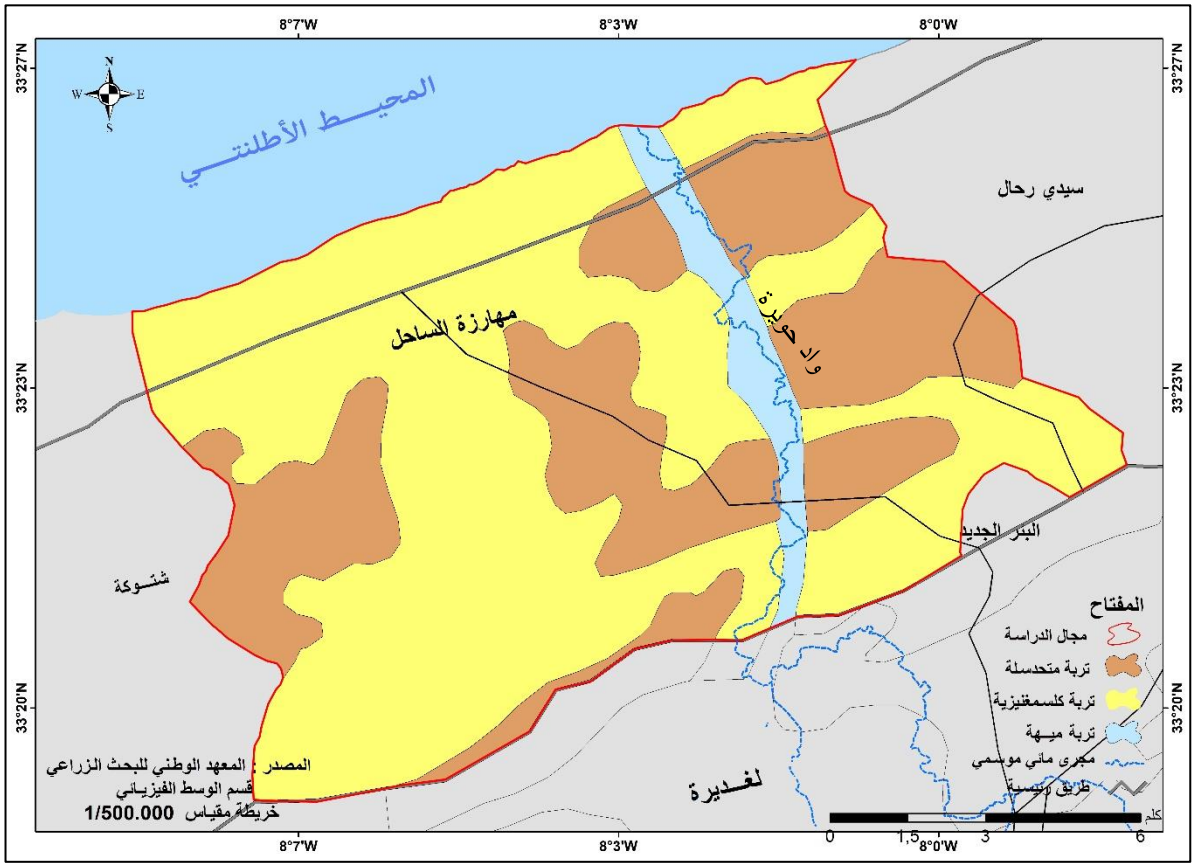

من خلال الشكل (3) يتبين أن المجال المدروس يتكون من تلاث انواع من الأتربة هي: التربة المتحدسلة والكلسمغنيزية ومن تربة المهة. حسب فلاحي فإن المجال يتوفر على نوعين تربة رملية وتربة الحرش، عموما تغطي التربة الرملية بنسبة 90% من المجال المدروس و 10% المتبقية تمثلها تربة الحرش، ومن هنا نستنتج غياب أنواع التربات الجيدة كالترس الصالح للزراعة والتي تحتوي على الأملاح المعدنية والمواد العضوية لنمو النباتات.

IV. نتائج ومناقشة

1. تتعدد أشكال الاستغلال الفلاحي الحالي بمجال الدراسة

تتفاوت أشكال الاستغلال الزراعي بجماعة مهارزة الساحل بين ماهو رعوي وما هو زراعي في حين المغروسات هي موجودة بشكل ضعيف بالمجال، تسيطر زراعة الحبوب والقطاني وبعض أنواع الخضروات في نوع الاستغلال الفلاحي (صورة رقم 1).

صوررقم (1): أشكال الاستغلال الزراعي بالمجال المدروس

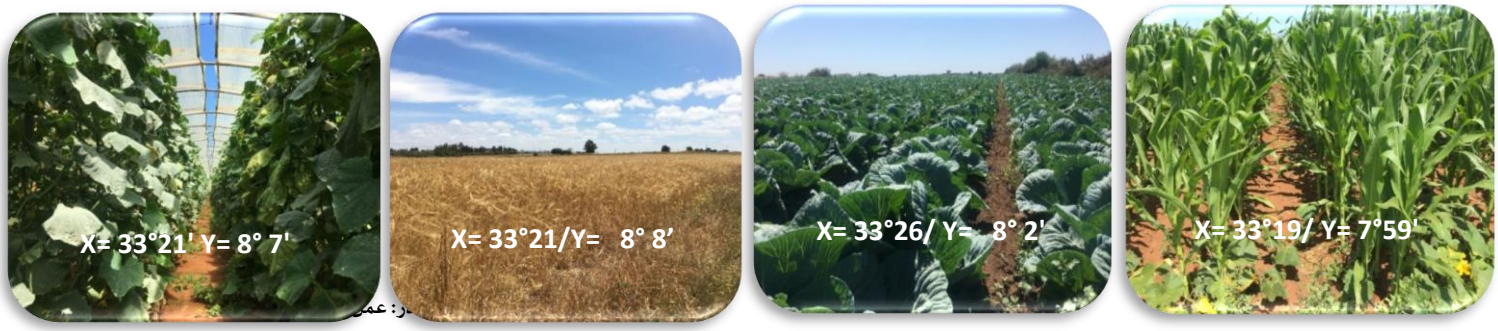

الشكل (4): أشكال الاستغلال الفلاحي حسب المستجوبين

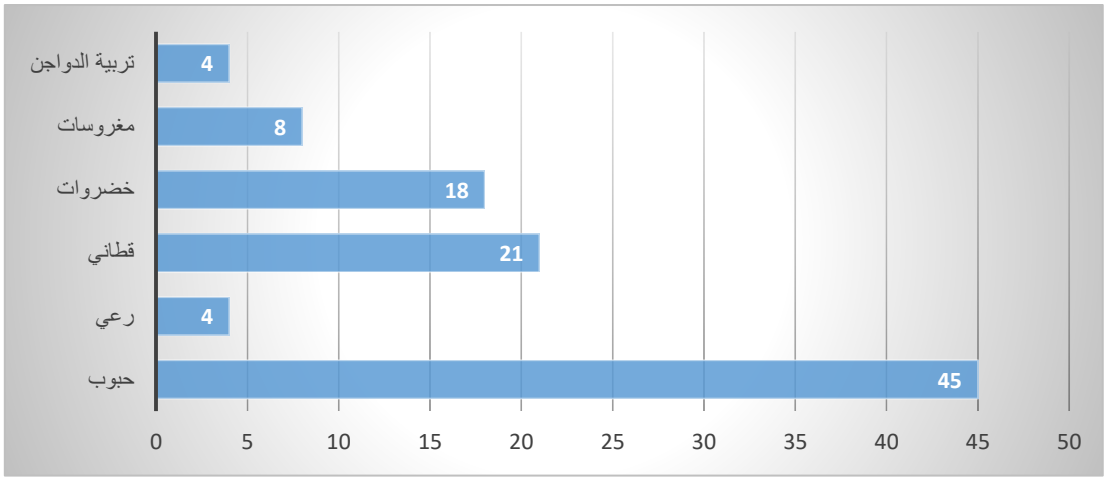

المصدر: عمل ميداني 2021

الملاحظ من خلال الشكل (4) هو أغلب الزراعات بالمجال هي الحبوب بنسبة 45 بالمئة، وزراعة القطاني بنسبة 21 بالمئة في حين زراعة الخضروات تشكل 18 بالمئة من نسبة الإستغلال بالمجال، أما 8 بالمئة فتمثل نسبة المغروسات أما باقي الأراضي تستغل في الرعي أو لتربية الدواجن.

الجدير بالذكر هو أن المجالات التي تعرف نوعا من التشجير أو الغراسة هي المجالات التي تعرف أتربتها نوعا من الاستقرار، وفي حين مجالات زراعة الحبوب والقطاني، التي تمارس بها زراعات فصلية، تبقى التربة بها عارية وهذا الامر يؤثر لا محال على استقرارها، على اعتبار عوامل وأليات التشكيل التي تنشط بالمنطقة في الصيف خصوصا الاليات المرتبطة بالرياح كالتدرية الريحية وبالخصوص أن المجال هو أقرب للساحل.

نذكر هنا بأن مهارزة الساحل أغلب الزراعة هي بورية بنسبة 96 بالمئة، في حين تشكل الزراعة المسقية ما نسبته 4 بالمئة من مجموع المساحة يزرع فيها البطاطس والكرم والذرة والخيار والكرعة الخضراء. شكل (5)

شكل (5): أنواع المزروعات بثلاث دواور من جماعة مهارزة الساحل خلال الموسم الفلاحي 2020-2021

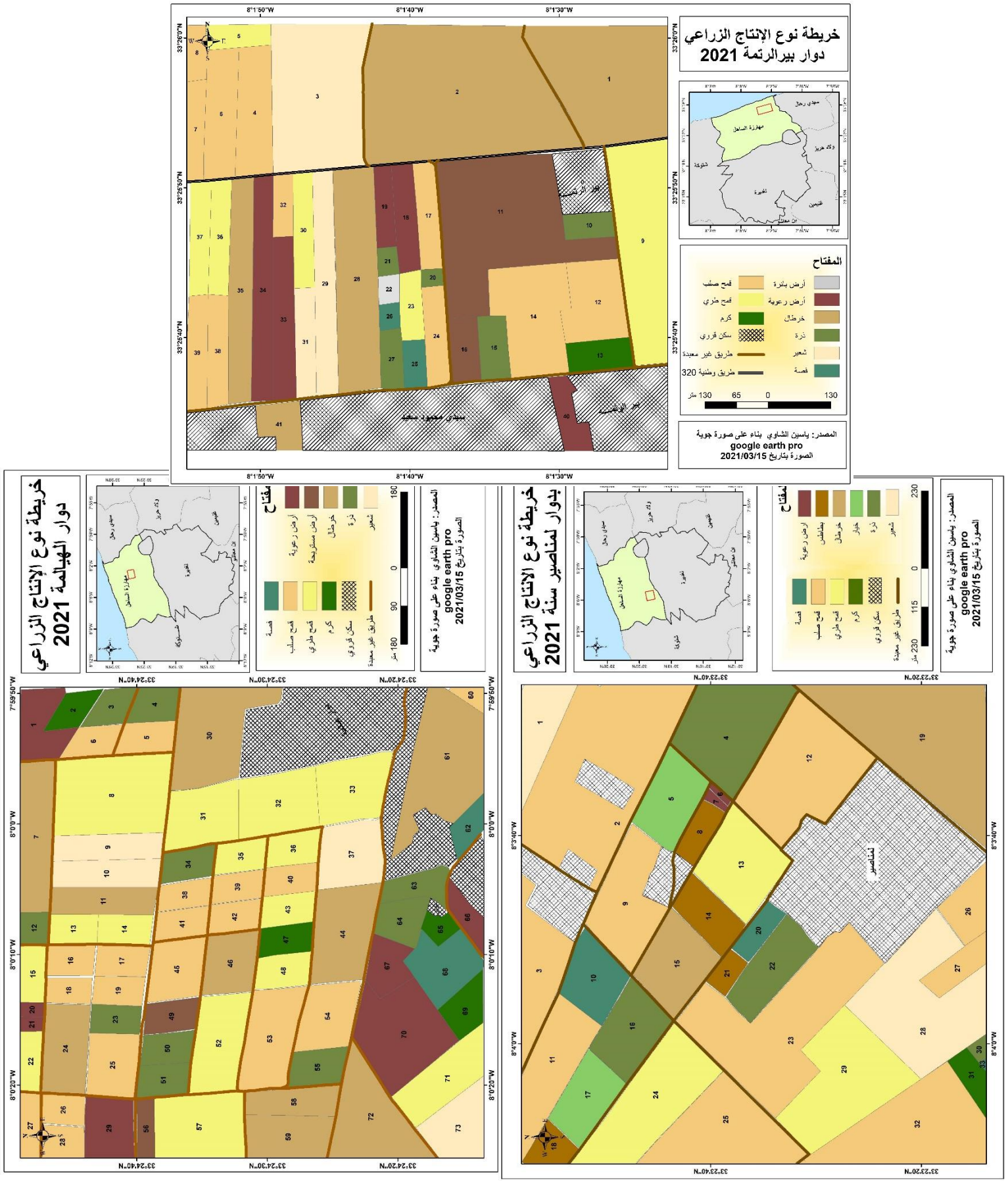

المصدر: عمل ميداني 2021

2. عمق الفرشة الباطنية

تمتاز الفرشة الباطنية في المجال الدراسة بتدرج في العمق، بينت الدراسة الميدانية أن المجال القريب من الساحل يمتاز بعمق بين 10 الى 15 متر، في حين المجال المتواجد على بعد 4.5 متر تتميز الفرشة الباطنية به بعمق يتراوح بين 30الى 60 متر

إن ضعف التساقطات وعدم انتظامها يجعل الضغط يتضاعف على الفرشة الباطنية، حيث يلجأ أغلب فلاحي المنطقة نحو استغلالها وذلك بواسطة الضخ الآلي وهو ما يساهم في تراجعها خاصة بالمجال القريب من الساحل وكنتيجة لذلك فقد عرفت الفرشة الباطنية ارتفاع كبير لنسبة الملوحة والتي وصلت على مستوى الساحل حاليا 7.5 غرام/ لتر و3.5 غرام/لتر على بعد 2 كلم، بل أكثر من هذا لم تعد المياه في المجال الساحلي صالحة للاستغلال سواء في المجال الفلاحي وحتى المنزلي.[74]

الشكل (6): جودة مياه الآبار

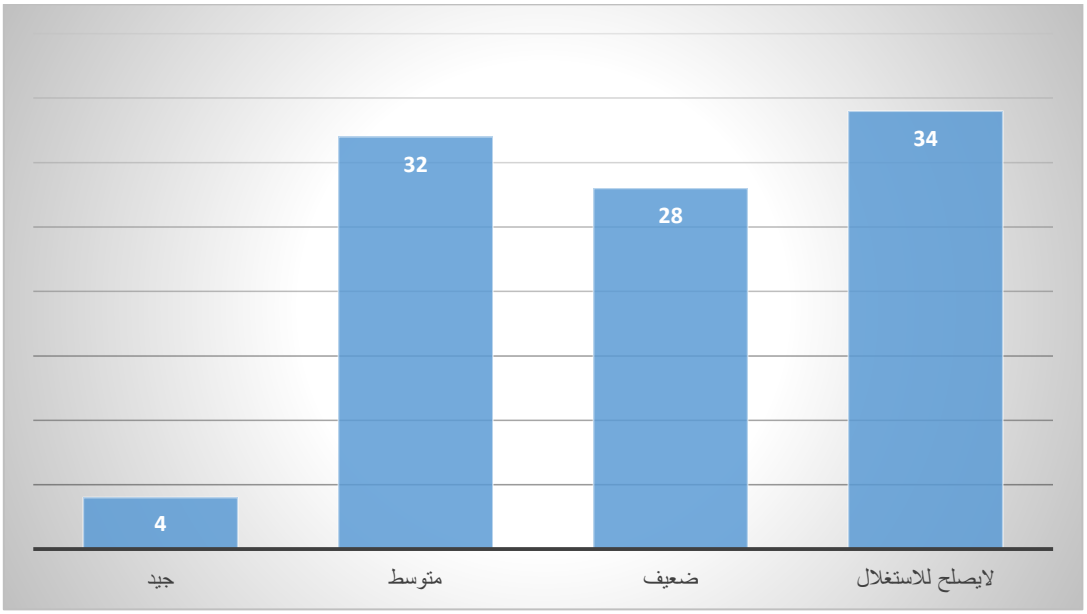

المصدر: عمل ميداني 2021

من خلال المبيان (6) أعلاه يتبين تقارب في نتائج الاستطلاع الميداني فيما يتعلق بجودة المياه، هذا راجع للاختلاف في العينات المستجوبة حيث تم التدرج من المجال القرب ساحلي انتقال داخل القارة. تعتبر الفئة التي صرحة بعدم صالحية الماء

لأي استعمال هي العينة المتواجدة بالقرب من الساحل دوار بير الرتمة المنتي لجماعة مهارزة الساحل، في حين الفئة التي صرحة بأن الماء جيد هي العينة الموجودة جنوب مجال الدراسة دوار لمناصير المنتي لنفس الجماعة.

يعتبر هذا التنوع هو المتحكم بالأساس في توزيع أنواع الأنشطة الفلاحية بالمجال حيث ان أغلب الأراضي المتواجدة في المجال القريب من الساحل تعتمد على الزراعة البورية وهي المنطقة التي صرحة بأن المياه الجوفية لم تعد صالحة للإستعمال في المجال الفلاحي. توضح الخرائط اسفله التوزيع النوعي للمشارات المعتمدة على السقي والمعتمدة على البور انطلاقا من دوار بير الرتمة، الهيالمة، لمناصير.

شكل (7): المجالات المسقية والبورية بدوار الهيالمة و بيررتمة ولمناصير

دوار بيررتمة **دوار الهيالمة**

[74] مونوغرافية جماعة مهارزة الساحل+ بحث ميداني

خريطة المجالات المسقية والبورية بدوار بيررتمة

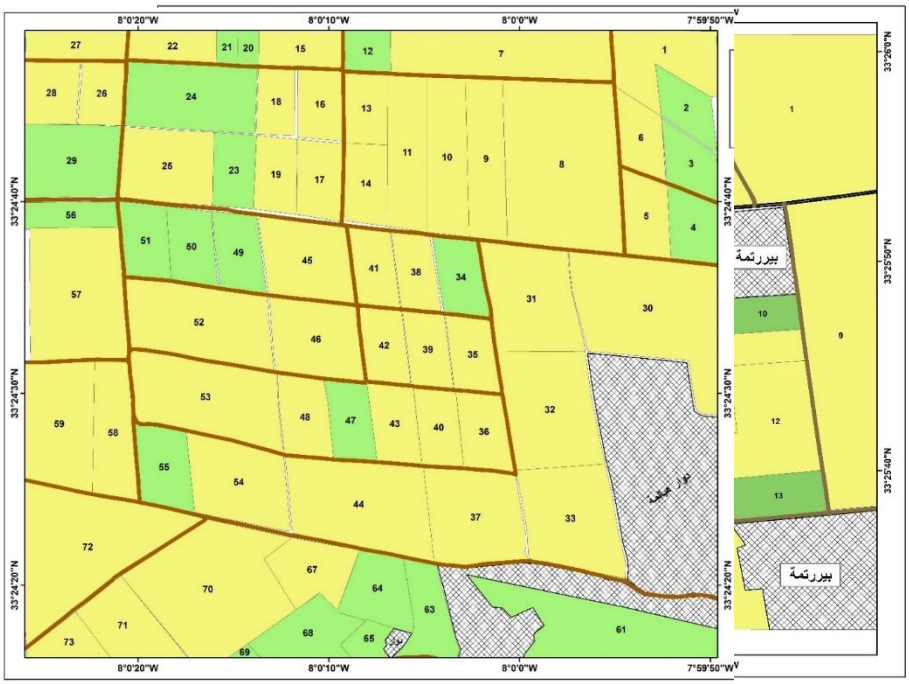

بدوار لمناصير

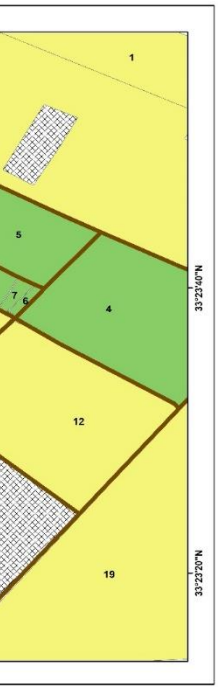

المفتاح

أراضي بورية

أراضي مسقية

رقم المشارات الزراعية 45

طريق وطنية

طريق غير معبدة

3. العوامل الطبيعية والتقنية و أثرها على تطور التربة

من المعلوم أن عنصر الصخارة يلعب إلى جانب عناصر أخرى دورا أساسيا في مدى مقاومة أهم عوامل التعرية التي تؤدي إلى خلل في استقرار السطح والتربة التي تغطيه، فالتنوع الصخاري يعطي تفاوتا في أشكال مقاومة التعرية التي تصيب السطح وبشكل خاص التربة فهذه الأخيرة تبدو أكثر تمسكا ومقاومة لأشكال التعرية حيث لا تبرز مظاهر التعرية الواضحة بحكم الانبساط العام وانتشار المزروعات سواء كانت شجرية أو نباتية.

ويخضع التطور الترابي بالمنطقة لعامل الغطاء النباتي، الذي يتدخل في حماية التربة من خطر التعرية، وكذلك في تحديد كمية المواد العضوية المتوفرة من خلال عملية التذبل، إضافة الى التدخل المباشر لجذور النباتات في عملية الكرستة بتوفير ظروف حمضية تساعد على تكوين الشخاريب.

كذلك يخضع التطور الترابي بالمنطقة لعامل الماء بعد تكون التربة تتعرض لعوامل التعرية المطرية، فبعد سقوط الامطار وتحريكها لجزيئات التربة لمسافات قريبة أو بعيدة، حسب عنف الأمطار، وأن ارتفاع سرعة الجريان بالمناطق العارية من الغطاء النباتي ويؤدي إلى تآكل المسكات الترابية وانكشاف الصخر الأم كما يسمى هذا بالتعرية لكارثية.

يعتبر الحرث حسب خطوط التسوية من الوسائل الفعالة للحفاظ على استقرار التربة ومكوناتها الفيزيائية والكيماوية، من مختلف عوامل وآليات التشكيل المورفومناخي، وخصوصا انجراف التربة الذي يرتبط بالتعرية المائية التي تنشط كثيرا في المناطق ذات الانحدار القوي، في حين يعتبر الحرث عكس خطوط التسوية، أو حسب الانحدار من أكثر الأسباب المساعدة على تطور التعرية بمختلف أشكالها.

المؤسف هنا هو أن أغلبية الفلاحين غير واعين بهذا فجزء كبير من الفلاحين لا يستعملون هذه التقنية حيث تصل نسبتهم الى 89 بالمئة من مجموع الفئة المستجوبة، و الغريب في الأمر هو أن حتى الذين يستعملون الطريقة الثانية لا يستعملونها من أجل الحفاض علة التربة، وانما بسبب قلة الماء او شكل المشارة او من خلال عادات الفلاحين وحسب عرفهم يقومون بوضع خطوط الحرث تبعا لطول الحيازة، إذن فهم يحرثون دائما عكس العرض وتبعا للطول، وبما أن أغلب الاستغلاليات يتوافق فيها الطول مع الانحدار فإن ذلك ينعكس على طريقة الحرث، و بالتالي فالثقافة الفلاحية للمزارعين لا تأخذ بعين الاعتبار استقرار التربة و الحفاض على خصائصها، بقدر ما يهمهم الربح المادي.

1-3 الاستعمال المكثف وغير عقلاني للأرض

تتم هذه العملية من قبل الفلاحين المهتمين بالربح السريع وما يصاحب ذلك من استعمال مبالغ فيه للمبيدات والأسمدة الكيماوية واستغلال مفرط لمياه الآبار، ينجم عنه ارتفاع في مستوى ملوحتها. من خلال البحث الميداني اتضح أن جل الآبار خصوصا المتواجدة بالقرب من الساحل الى حدود 1.8 كلم أصبحت مالحة ولم تعد صالحة للاستغلال الفلاحي. وكذلك إلى افقار التربة وتسممها تدريجيا، وهكذا تعرف التربة تراجعا ملحوظا في خصوبتها ومن تناقص جودة ومردودية المنتوجات الزراعية.

4. ساهمت الأنشطة المتنوعة في تغيير المشاهد الجغرافية للمجال المدروس بشكل مرحلي

لم تحدث الأنماط الفلاحية التقليدية والوسائل التقليدية والتكيف البسيط مع المؤهلات الطبيعية تغيرات واضحة على المشاهد الريفية، بل كان الاستغلال للمجال معاشيا موجها لعدد قليل من الساكنة المحلية، وهو ما وافقه توازن نسبي بين الحاجيات والموارد. إذ أن رساتيق الفلاحة الولجية تدمج بين الزراعات البورية والزراعات المسقية التي تميزت بإنتاج أنواع من الخضروات.

ظهرت البوادر الأولى لتحول المشهد بالمجال المدروس مع فترة الحماية، خاصة بالمجال الولجي. فمجموعة من المعمرين عملوا على تدشين عهد جديد من الميدان الفلاحي غير من السير الطبيعي للبنيات الفلاحية التقليدية، إذ أصبحت هناك ضيعات شاسعة مستغلة بطريقة عصرية، تختلف اختلافا جذريا عن الحيازات التقليدية. وبذلك انتقلت الفلاحة بالولجة من نظام فلاحي معاشي الى نظام فلاحي تسويقي يعتمد كليا على مؤهلاتها الطبيعية من تربة وفرشة مائية قريبة.

بداية من الثمانينيات القرن الماضي، وبعد عملية توزيع الأراضي المسترجعة، استفاد مجموعة من كبار الشخصيات من ضيعات المعمرين، فواصلو الاستثمار في الفلاحة العصرية بأحدث التقنيات التي تتطلب رؤوس أموال مهمة. خلال هذه الفترة ظهرت الدفيئات، وبدأ التكثيف الزراعي الا أن تدهور المجال الولجي فانتقلت الدفيئات الى الداخل واعتمدت بعض المزروعات المقاومة لملوحة الأرض.

في الفترة الراهنة وبعد أن تغيرت وظيفة مجالنا المدروس، أصبح المشهد مركبا، حيث خلع بساطة المنظر الطبيعي المألوف واستقبل بنايات ودفيئات واسطبلات ومنشآت سياحية

1-4 اندثاروتراجع المساحة الفلاحية:

ظلت ساكنة المناطق الساحلية خاصة بـ"الولجة" لسنوات عدة مرتكزة على النشاط الفلاحين حيث كانت تعتبر سلة غنية بالمنتوجات الفلاحية لمجموعة من الأسواق، الا أنه ومع مرور السنوات وتراجع قيمة الأرض من حيث العطاء الفلاحي وكذا ظهور عامل مهم وهو السياحة التي رفعت من قيمة العقار بالمجال كل هذا ساهم في الدفع بالفلاح نحو التخلي عن ممارسة النشاط الفلاحي وفتح عقاراته للتعمير، وكنتيجة لكل هذا فقد عرفت المنطقة تراجعا مهما للمساحات المزروعة.

الشكل (8): المساحة المزروعة بجماعة لمهارزة الساحل

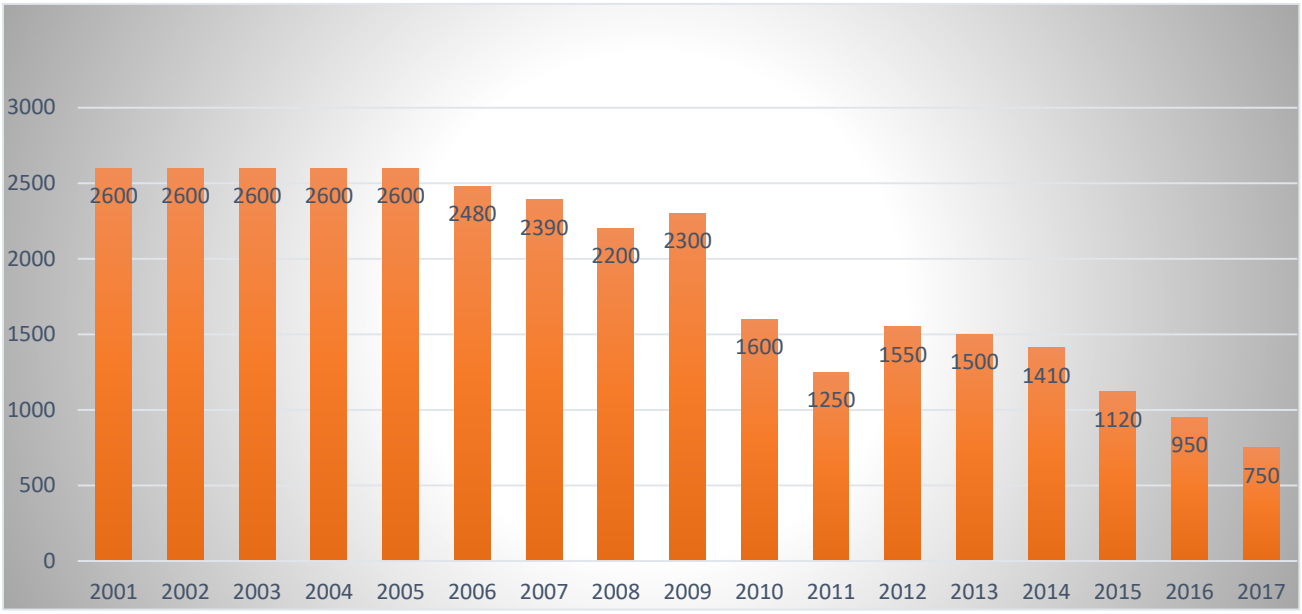

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بالجديدة

ان هذه الفترة ستشهد على التحول المهم للمجال خاصة على مستوى الوظيفة، حيث سيتحول من الوظيفة الفلاحية الى الوظيفة السياحية، إذ أصبح الفلاح يتوفر على عدد أكبر من الهكتارات خاصة بالمجال الساحلي هو الأوفر حظا حيث أصبح تفكير أغلب مالكي الأرض ينصب في بيع أرضه والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى كشراء مجموعة من الشقق وتوجيهها للكراء ومنهم من عقد شراكات مع منعشين عقاريين في إطار الشراكة الثنائية حيث يساهم الأول بالأرض والثاني بالبناء والتجهيز. كل هذا فتح الباب على مصراعيه أمام التعمير بالمجال، وبالتالي من الطبيعي أن تعرف هذه الفترة ارتفاع عدد رخص البناء خاصة في 10 سنوات الأخيرة، حيث وزعت الجماعة أزيد من 270رخصة بناء.

جدول (1): توزيع رخص البناء بالمنطقة خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2018

السنة	عدد الرخص
2005	11
2006	13
2007	10
2008	11
2009	14
2010	17
2011	19
2012	21

22	**2013**
20	**2014**
25	**2015**
26	**2016**
29	**2017**
33	**2018**
271	**المجموع**

المصدر: التشخيص الترابي التشاركي

تشهد المنطقة ارتفاع وثيرة البناء سنة بعد أخرى، حيث أضحت جل العقارات الواقعة على المجال الساحلي تشكل مجالا خصبا للاستثمارات العقارية في الآونة الأخيرة. فإلى جانب 19 تجزئة والتي أنجزت بنسبة 100 بالمئة خلال الفترة الممتدة بين 2005-2015، هناك حاليا أزيد من 10 اقامات تتراوح نسبة إنجازها ما بين 5 الى 90 بالمئة ومن المتوقع أن تنتهي الأشغال بهذه التجزءات في سنة 2025 كأبعد تقدير. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب هذه الإقامات عبارة عن شقق ذات مستوى راقي مكونة من طابقين أو عبارة عن شقق ممتازة او عبارة عن فيلا.

جدول(2): التجزءات السكنية التي في طور الإنجاز

اسم الإقامة	نسبة الإنجاز	سنة الإنطلاق	تاريخ الإنتهاء من الأشغال المتوقع
OCEAN BLEU	40%	2017	2023
SUN SET BEACH	30%	2008	متوقف
RYAD BEACH	5%	2018	2024
LAPERLE DE SIDI RAHHAL	15%	2007	متوقف
PAARC SAHEL	5%	2017	2025
RAMOFLORES KETTANI	85%	2018	2021
RITAJ	80%	2018	2021
DAHLIA	75%	2019	2022
OISIS	87%	2019	2021
AMAN CITY	60%	2018	2021

المصدر: بحث ميداني 2021

صور(2): لإقامة في طور الإنجاز بجماعة مهارزة الساحل

المصدر: عمل ميداني 2021

2-4 المضاربة العقارية وارتفاع ثمن الأرض بجماعة لمهارزة الساحل

مما لا شك فيه أن التوجه الجديد الذي بدأت الأرض تنهجه و المتمثل في تغيير وظيفتها من الوظيفة الفلاحية الى الوظيفة السياحية ساهم بشكل كبير في ارتفاع السومة العقارية بالمجال ارتفاعا مهولا، وخصوصا العقارات المتواجدة على طول خط الساحل، حيث تعرف الأراضي العارية هناك ارتفاع ثمنها إذ يتراوح ثمنها إذ يتراوح ما بين 100 الى 3000 درهم للمتر المربع أما العقارات المجاورة للطريق الجهوية الرقم 320 تتراوح سومتها ما بين 500 الى 1000 درهم للمتر، مكلما ابتعدنا عن المجال الساحلي نحو المناطق الداخلية تقل سومة العقار وذلك لبعدها عن الساحل وحفاضها على وظيفتها الفلاحية حيث يظل ثمن الخدام الواحد لا يتعدى 3 ملايين . إن سومة العقار تختلف من مكان لآخر كما تختلف حسب العقار المجهز والغير المجهز وأيضا حسب الوظيفة.

جدول (3): ثمن العقار ذو الوظيفة السياحية

	نوع العقار	الثمن
العقار المجهز	السكن الاجتماعي	من 50 الى 100 مليون
	الفيلا	من 60 الى 200 مليون
العقار الغير مجهز	السكن الاجتماعي	من 100 الى 160 مليون
	الفيلا	من 20 الى 60 مليون

المصدر: بحث ميداني 2021

جدول (4): ثمن العقار ذو الوظيفة الفلاحية

نوع العقار	الثمن
الخدام الكبير (60متر)	من 2,5 الى 3 مليون
الخدام الصغير (50 متر)	من 2 الى 2,5 مليون

المصدر: عمل ميداني 2021

V. خاتمة:

من خلال ما سبق من النتائج تبين أن التحولات التي عرفتها جماعة مهارزة الساحل على وجه الخصوص كانت لها انعكاسات مجالية إيجابية متمثلة في استفادة المجلس الجماعي من العديد من المساهمات المتنوعة من طرف المستثمرين والمنعشين العقارين، أو في خلق فرص للشغل للساكنة المحلية، بالمقابل هناك انعكاسات سلبية تمثلت في تزايد ديموغرافي على المجال وكذا ارتفاع اثمنة العقار نتيجة المضاربة العقارية. ان تعويض الفلاحة بالتعمير كان الهدف من ورائه استغلال الأرض التي لم تعد صالحة سوى للبناء والعمران وقد تمت هذه العملية بمساهمة المجلس الجماعي للمنطقة الذي حدد العديد من الاستراتيجيات الرامية أساس الى تسهيل المساطر القانونية المتعلقة بالبناء والتعمير كما تعزز في نفس الوقت فرص انتشار البناء السياحي بالمجال الساحلي، الا أن هذه العملية تمت دون مراعاة الجوانب السلبية لهدا القطاع سوآءا على المستوى البيئي أو المجالي.

المصادر والمراجع:

- الاكحل مختار، 2004، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة هضبة بنسليمان، دار أبي رقراق للطباعة والنشر.
- محي الدين محمد، 2000، الشريط الساحلي بين التوازن والخلل، حالة شريط عبدة دكالة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية سلسلة الندوات رقم 10 تحت عنوان الساحل وآفاق التنمية.
- أبخار فاطمة، رويحا عبد اللطيف، 2007. تدهور الأراضي واستراتيجية تدبير وصيانة التربة والموارد المائية لمنطقة دكالة. التدبير المحافظ على المياه والاتربة بالمغرب، كلية الآداب الرباط.
- عبد القادر محمد الخراز،2004، تحولات أنماط استغلال المجالات الساحيلة وتأثيرها على محور سيدي الطيبي-القنيطرة. رسالة لنيل ديبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية.

- GIGOUT,M .1951Etude géologiques sur la méséta marocaine occidentales, arriere pays de casablanca, Mazagan et safi.T2, atlas/.
- MOHCINE,H.,2017.evaluation de la qualité des sol agricoles et des eaux d'irrigation dans la zone maraichère du shel des Doukkala salinisation et accumulation des élément traces métalliques. Thèse de doctorat univh2c,faculté des sciences ben M'sik.
- RAFIK,F.,2017.Qualité des sols agricoles et des eaux d'irrigation dans la chaouia cotiére entre sidi rahal et Azemmour (maroc).Thèse de doctorat univh2c, faculé des sciences ben M'sik.
- Diagnostic Territoral Participatif de la commune rurale de Lamharza Essahel.

فرنسا وتحدي إصلاح الإسلام بين الأمس و اليوم

بوشتى الحزيبي، جامعة السلطان مولاي سليمان. المغرب (elhazibi27@yahoo.fr)

ملخص:

من تداعيات الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي يعيشها المسلمون بفرنسا منذ سبعينيات القرن الماضي، أن عددا كبيرا منهم أقبل على ممارسة شعائر الإسلام والالتزام بما يأمر به وينهى عنه لعلها، حسبهم، تمتن إرادتهم في مواجهة معاناتهم اليومية. غير أن هذه الممارسات الدينية سرعان ما ترجمت كذلك إلى تمظهرات بالشارع العام والمدرسة على مستوى الهندام مثلا، عندها تحركت السلطات الفرنسية لمواجهة هذه الظاهرة معتبرة إياها تهديدا لا غبار عليه للعلمانية. وعليه فقد انصبت مجهودات الساسة والمربين والمفكرين بفرنسا، على البحث عن السبل الكفيلة "بإصلاح وتحديث الإسلام" حتى يتماشى ، في اعتقادهم، مع مبادئ ونظم الجمهورية الفرنسية العلمانية، غير أن "تحدي الإسلام للوضع الفرنسي"، ليس وليد أيامنا هذه، بل يعود للقرن 19م عندها لم يكن أي وجود لا لإشكالية الهجرة ولا الإرهاب .

الكلمات المفاتيح: أزمة، دين، إصلاح، تحديث، إسلام، مهاجرون، جمهورية، علمانية، حجاب، انفصالية، استعمار، سياسة.

Abstract :

One of the repercussions of the miserable social and economic conditions experienced by Muslims in France since the seventies of the last century is that a large number of them accepted the practice of the rituals of Islam and adhere to what it commands and forbids. However, these religious practices were also soon translated into manifestations in the public street and the school, at the level of dress, for example. Then the French authorities moved to confront this phenomenon, considering it an unquestionable threat to secularism. Accordingly, the efforts of politicians, educators, and thinkers in France have focused on searching for ways to “reform and modernize Islam” so that it is compatible, in their belief, with the principles and systems of the secular French Republic. However, Islam’s challenge to the French situation is not a product of our days, but dates back to the 19th century AD, when it was not That is, there is neither the problem of immigration nor terrorism.

Key Words: Crisis, religion, reform, modernization, Islam, immigrants, republic, secularism, hijab, separatism, colonialism, politics.

يسود بفرنسا منذ انتهاء "الثلاثينات المجيدة"[75] مُنتصف سبعينيات القرن الماضي، وضع اجتماعي صعب بسبب ألازمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد العالمي ومن بينها اقتصاد هذا البلد، وضع ما فتئ يستفحل يوما بعد يوم، و من أهم مظاهره تزايد البطالة والفقر والتهميش، وخاصة بين الطبقات الشعبية ومن بينهم كثير من المسلمين، سواء اولئك الذين يحملون الجنسية الفرنسية أو المهاجرين، البالغ عددهم حوالي ستة ملايين نسمة[76]، وهي "أكبر أقلية مسلمة في أوروبا"[77]، و الذين يعانون بدورهم التهميش والعنصرية.

ومن تداعيات هذه الوضعية المزرية إضافة "للإحباط الذي شعرت به الأجيال الشابة أمام نمط العيش الغربي، أن عددا كبيرا من هؤلاء المهاجرين المسلمين وأبنائهم واحفادهم أقبلوا على ممارسة شعائر الإسلام والالتزام بما يأمر به وينهى عنه لعلها، حسبهم، تمتن إرادتهم في مواجهة معاناتهم اليومية[78] ومما لا شك فيه أن "الثورة الإسلامية الإيرانية التي حدثت سنة 1979"[79]، كانت أيضا من بين العوامل التي عمقت هذا التوجه عند بعض المسلمين.

غير أن هذه الممارسات الدينية سرعان ما ترجمت كذلك إلى تمظهرات بالشارع العام والمدرسة على مستوى الهندام مثلا بين الرجال و النساء على حد سواء، أو عن طريق انتشار ما تسميه وسائل الإعلام الفرنسية "بتجارة الحلال" (Le commerce du Halal)، عندها تحركت السلطات الفرنسية لمواجهة هذه "الصحوة الدينية"[80] معتبرة إياها مخالفة لمبادئ الجمهورية ومهددة لها وخاصة لأهم أسسها وهي العلمانية[81].

وعليه فقد انصبت مجهودات الساسة والمربين والمفكرين بفرنسا على البحث عن السبل الكفيلة "بإصلاح وتحديث الإسلام"[82] حتى يتماشى ، في اعتقادهم، مع مبادئ ونظم الجمهورية الفرنسية العلمانية، غير أن تحدي الإسلام، "الذي يتجلى في علاقة الإسلام بالجمهورية وتنظيم شعائره"[83] للوضع الفرنسي ليس وليد أيامنا هذه، بل يعود للقرن 19م عندها لم يكن أي وجود لا لإشكالية الهجرة ولا الإرهاب ولا الاندماج .

---

[75] يقصد بهذه العبارة العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية وتميزت، بغالبية الدول الغربية، بنمو اقتصادي غير مسبوق وبروز مجتمع الاستهلاك.

[76] Valérie Amiraux, L'islam, l'Empire et la modernité, Cahiers de recherche sociologique, Number 46, September 2008, URI: https://id.erudit.org/iderudit/1002507ar

[77] https://www.aljazeera.net Publié le 28/08/2023

[78] حول ظاهرة التدين التي انتشرت مند بضعة عقود، هناك من يرى أن دوافعها مادية بحتة، بينما يرى آخرون أن الظاهرة أعمق وأعقد من ذلك وخاصة وأن الكثير من المتدينين الجدد ينتمون للطبقات الميسورة والمتعلمة أو حتى أبناء البلد وهم الفرنسيين الذين اعتنقوا الإسلام.

[79] https://www.aljazeera.net/politics/2022/12/25

[80] بدأ تداول هذا المصطلح مند سبعينيات القرن الماضي بالعالم الإسلامي لوصف تزايد الممارسين للشعائر الإسلامية وتزايد المطالبين من الشخصيات الدينية والمنظمات والأحزاب ذات المرجعية الإسلامية المطالبة بتطبيق جميع أوامر الإسلام على المستوى الفردي وأيضا على المستوى الاجتماعي والسياسي.

[81] العلمانية أو اللائكية أو الدنيوية هي المبدأ القائم على فصل الحكومة ومؤسساتها والسلطة السياسية عن السلطة الدينية، وقد اقرت العلمانية بفرنسا بموجب قانون صدر سنة 1905 وكان وراءه النائب البرلماني فرديناند بويسون (Ferdinand Buisson).

[82] في تصور الساسة والمفكرين الفرنسيين عندما يعملون أو يطالبون "بإصلاح وتحديث الإسلام"، الوضع الذي أصبح عليه الدين المسيحي بالغرب أي أنه لا يعدو أن يكون علاقة روحية وبعض الطقوس التي لا صدى لها في الحياة اليومية والفضاء العام.

[83] Journal du dimanche du 11 février 2019.

ذلك ما سنحاول تلمسه من خلال هذه الورقة بتناول مقترحين لإصلاح الإسلام بفرنسا: الأول، طُرح خلال القرن 19م وتزعمه فرنسي اعتنق الإسلام ويسمى اسماعيل اربان(Ismaël Urbain)؛ والثاني يتزعمه اليوم ثلة من المفكرين والساسة الفرنسيين غير أننا اخترنا أن نركز على باحثة من بين هؤلاء نظرا لضيق المجال وأيضا بسب حضورها الوازن على الساحة الإعلامية والثقافية بفرنسا وخارج فرنسا، ويتعلق الأمر بالأستاذة رزيقة عدناني، وهي فرنسية من أصول جزائرية.

محاولة إصلاح الإسلام بالأمس

من بين الفضاءات التي حدث بها احتكاك بين الحضارتين العربية - الإسلامية والغربية - الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 19م، الإيالة العثمانية أو ما سيسمى لاحقا "بالجزائر الفرنسية"، وذلك ابتداء من غزوها من طرف القوات الفرنسية صيف 1830 عقب "حادثة المروحة"[84] إبان حكم الملك الفرنسي شارل العاشر (1824 - 1830). فما أن استتبت الأمور للغزاة الفرنسيين هنالك، وخاصة بعد استسلام الأمير عبد القادر بن محيي الدين بداية دجنبر 1857، حتى طرحت بإلحاح إشكالية دمج المسلمين ضمن "المواطنة الفرنسية" والهدف بلا شك هو محو هويتهم الدينية والتمكين لاستعمار أبدي.

حينها اعتقد عدد لا يستهان به من المُعمرين أن على فرنسا أن "تبادر إلى إصلاح الإسلام بما يتماشى مع المواطنة الفرنسية[85]، وبمعنى آخر أن من واجب هذه الأخيرة أن تعمل على أن يتمدن المسلمون"[86] عن طريق إلحاقهم بالحضارة الفرنسية الراقية لأنهم في وضعهم آن ذاك، كان هؤلاء يُعتبرون من طرف القوة الغازية من ضمن الأجناس ذات الحضارات الوضيعة (La civilisation des races inferieures)،غير أن المراد في الحقيقة هو الدفع بالمسلمين الجزائريين إلى التخلي عن هويتهم الدينية "لأنها الطريق لضم نهائي للقطر الجزائري للتراب الوطني الفرنسي"[87]. ففي نجاح ذلك ضمان لاستمرارية الاستعمار و إقبار لكل نزوع، من طرف "الأهالي" نحو استقلال بلادهم في يوم من الأيام.

مشروع تشجيع سكان المستعمرة الفرنسية الجديدة على ركوب قطار الحضارة الفرنسية "الراقية"، تبلور بالخصوص إبان الإمبراطورية الثانية (1852- 1870) التي وضع اسسها نابليون الثالث[88]. وكان هذا الأخير قد جعل نصب عينيه "تكوين "مملكة عربية" يتزعمها بنفسه ويتمتع سكانها باستقلال ذاتي موسع ويتساوون في الحقوق والواجبات كما

[84] حادثة المروحة، التي وقعت يوم 29 أبريل 1827، كانت الذريعة لغزو الجزائر لأن فكرة الاحتلال كانت قد اتخذت مسبقا. من بين دوافع هذا الغزو، يذكر المؤرخون رفض فرنسا أداء الدين الذي كان عليها لصالح للجزائر، وكانت هذه الأخيرة كانت قد زودت المملكة الفرنسية بالحبوب التي شحت إبان الثورة الفرنسية (1789)، كما يطرحون أيضا الوضع السياسي الصعب الذي كان يعيشه الملك الفرنسي شارل العاشر (ثورة الثلاثة أيام المجيدة)، ورغبته في أن ينشغل الرأي العام بقضية الغزو وينسى، ولو لبعض الوقت، الإكراهات التي كانت تواجهه مثل الاستبداد والأزمة الاقتصاديةK غير أن نجاح هذه الحملة لم يشفع للعاهل الفرنسي في أعين شعبه. فلقد طرد من عرش فرنسا لصالح لويس فيليب (Louis Philippe).

[85] يذكر أن فرنسا كانت، خلال النصف الثاني من القرن 19م، قد قطعت شوطا مهما في بناء نظام سياسي ديموقراطي بالرغم من العيوب التي شابته مثل عدم شمل حق الاقتراع للنساء و لدوي الدخل المحدود: دافعي الضرائب هم من يتوفرون على حق التصويت (Le suffrage censitaire).

[86] Mohamed Amer Meziane, « Doit-on réformer l'islam ? », Brève histoire d'une injonction, Dans Multitudes 2015/2 (n° 59), pages 53 à 60. Éditions Association Multitudes. ISSN 0292-0107.

[87] Mohamed Amer Meziane, « Doit-on réformer l'islam ? », ibid.

[88] نابليون الثالث هو أحد اقرباء نابليون بونابرت (1852.1870)، تقدم للانتخابات الرئاسية في ظل الجمهورية الفرنسية الثانية (1848.1852) لكن عقب فوزه برئاسة هذه الأخيرة، انقلب عليها معلنا ميلاد الإمبراطورية الثانية التي سقطت بسقوطه سنة 1870.

هو الحال بالمستعمرات الإنجليزية أو ما يسمى هناك "بالضُمنيونْ" (*dominions*)"[89]، لكن شرط تخلي المسلمين عن "وضعيتهم الدينية"[90](Le statut personnel) فذلك ضروري لكي يحضوا بالمواطنة الفرنسية التي تضمن نظريا حقوق وواجبات متساوية للجميع.

اسم اسماعيل اربان (Ismaël Urbain) ارتبط بمشروع "المملكة العربية" النابوليوني بحيث كان من المدافعين عليه لدى الإمبراطور الفرنسي الذي اتخذه "مستشارا فيما يخص سياسته التوسعية، وهذا حتى سقوط الامبراطورية الثانية سنة 1870"[91] على يد البروسيين (الالمان). ويعود أصل اسماعيل اربان إلى غويانا (Guyane) هذه المستعمرة الفرنسية التي تقع شمال أمريكا الجنوبية. وكان قد اعتنق الإسلام وتأثر أيضا بأفكار سان سيمون[92] (Saint Simon) الذي كان وراء ما يسمى "بالاشتراكية الفرنسية"، كما خلف هذا المفكر نظرية تدعي وجود اختلاف فطري بين الأجناس . وكان اتباع هذا الأخير، ومن بينهم اسماعيل اربان، وراء بلورت "عقيدة استعمارية فرنسية رسمية بإفريقيا والشرق الأوسط حتى قبل إعلان الجمهورية الثالثة "[93].

اسماعيل اربان (Ismaël Urbain): ازداد بغويانا سنة 1812 ومات بالجزائر سنة 1884[94]

وفي اعتقاده، أن نجاح الاستعمار يمر عبر "تربية الأهالي ومراقبة ممارساتهم الدينية"، فدافع في مقال نشره سنة 1860، عن قابلية المسلم للتطور قائلا: "إذا كان قانون التقدم يسري على الإنسانية جمعاء، فهل يصح القول بأن جنس ما أو شعب ما أو مجموعة من الأفراد، بسب معتقداتهم، يمكن أن يبقوا خارج هذا المسار. الظاهر أن النظريات الفلسفية

[89] https://www.herodote.net/Le_gachis_algerien-article-2910.php

[90] بذريعة تمسك المسلمين بدينهم، سن الاستعمار الفرنسي بالجزائر قانون جائر أطلق عليه "الوضعية القانونية للأهالي" ونعته المنددين به "بالوحش القانوني" (Le monstre juridique) وهو مجموع القوانين الخاصة بالأهالي بالجزائر، في الوقت الذي كان الفرنسيون بفرنسا وباقي المستعمرات تسري عليهم "قوانين الجمهورية الفرنسية" التي تمتعهم بحقوق يُحرم منها بالطبع الأهالي، وظل الوضع على ما هو عليه حتى رحيل الاستعمار الفرنسي عن الجزائر سنة 1962.

[91] Mohamed Amer Meziane, « Doit-on réformer l'islam ? », ibid.

[92] أفكاره كان لها صدى في الكثير من ايديولوجيات القرن 19م مثل الاشتراكية والفوضوية بسبب ما تميزت به من بعد انساني، و يعتبر أيضا من أوائل منظري المجتمع الصناعي الذي تبلور عقب زوال النظام القديم أواخر "قرن الأنوار".

[93] Mohamed Amer Meziane, « Doit-on réformer l'islam ? », ibid.

[94] https://fr.wikipedia.org/wiki/Isma%C3%BFl_Urbain#/media/Fichier:IsmaelUrbain.jpg

الحديثة و الجميلة لا تنطبق على الفرنسيين والأوربيين والمسحيين فقط، العرب وكل الشرقيين والمسلمين يجب أن يخضعوا بدورهم لنفس قانون التقدم. فهم أيضا، كما جرى بالنسبة لنا، يمكن تطويرهم والدفع بهم نحو المدنية"[95].

فالمسلمون حسب اسماعيل اربان، "جنس" يسري عليه "نظام التقدم التاريخي"[96] العام. ربما يحق "للجنس الإسلامي" في المطلق، يضيف الكاتب، أن يتطور حسب ظروفه التاريخية والثقافية، لكن هذا لا يمنع من أن نرسم له المنهاج الذي يجب أن يسير عليه لبلوغ الهدف الذي نصبو اليه، وهو تطوره وسيره نحو الإقبال على الثقافة الفرنسية الراقية وذلك بإقناعه بضرورة إبعاد الدين عن الحياة و القبول بالدنيوية[97] (La sécularisation)، وهذا لن يتحقق إلا "بإصلاح اسلامه. فهدفنا في الحقيقة، ليس تنصير المسلمين بل دفعهم حتى يلجوا الحضارة الفرنسية"[98].

"فإبعاد الدين عن الحياة" أي ما يصلح عليه بالدنيوية، هو مفتاح اندماج العنصر الإسلامي ضمن الإمبراطورية النابليونية. وبهذا تكون حكومة نابليون الثالث قد كانت سباقة في طرح النهج العلماني واقعيا، حتى قبل إعلان الجمهورية الثالثة التي اقترن اسمها بهذا المفهوم وبقانونها الشهير الذي صدر سنة 1905 وعمل على الفصل بين الدين والدولة وهو اليوم محط جدل كبير بسبب تفسيراته المختلفة[99].

فالإمبريالية الجديدة وتوسعاتها هي امبريالية "زمنية"، يعتقد اربان، وليست تيوقراطية أي أن عاهلها لا يحكم باسم مبدأ "الحق الإلاهي"[100]، وعليه فهي لا تعمل على التبشير بين الاهالي (Les Indigènes) وعلى نشر المسيحية في بلادهم. و بذلك تكون الهوية الفرنسية لم تعد تعني بالضرورة الانتماء الديني (كاثوليكي، بروتستانتي، يهودي)، وتأسيا على ذلك يضيف الكاتب، يمكن للمسلمين أن يصبحوا فرنسيين أيضا لكن شريطة أن تقتصر ممارساتهم، لما يفرضه عليهم دينهم الإسلامي ، على الجانب الروحي دون غيره.

في نظر اربان على "العنصر الإسلامي" إذن أن يتمدن وأن "يتفرنس" (Se franciser) عن طريق إبعاد الدين عن الحياة العامة وهو بذلك يضع الشروط التي يجب أن تتوفر في المسلمين حتى يلتحقوا بركب الحضارة والمواطنة الفرنسية الحديثة. بل جعل في هذا الفصل، بين الجانب الروحي والجانب الاجتماعي عند المسلمين، من أهم أهداف الغزو الفرنسي للجزائر وذلك للقضاء على بوادر "الانفصال" والمقاومة عند المسلمين. غير أن هذا الهدف الحقيقي تم إضماره وراء شعارات كلونيالية براقة مثل "واجب الرجل الأبيض" و"رسالته الحضارية"[101] لإخراج الشعوب الملونة من براتين الجهل والتخلف، حسب ادعائهم.

---

[95] Ismaël Urbain, L'Algérie pour les algériens, Michel Lévy Frères, Paris, 1861, p. 9.

[96] Ismaël Urbain, ibid.

[97] مفهوم "الدنيوية" هو ترجمة لمصطلح "La sécularisation " الفرنسي، وهي ترجمة ربما تبدو غير مقنعة بسبب إما صعوبة تأصيله في الثقافة العربية، وإما لأن ما يعنيه لا معنى له لدى القارئ العربي .المسلم، وهذا يجد بعض تفسيره في شمولية النظام الإسلامي الذي يهتم بجميع مناحي حياة هذا المؤمن ولا يفرق بين الروحي والمجتمعي.

[98] Mohamed Amer Meziane, « Doit-on réformer l'islam ? », ibid.

[99] نقاش اليوم يتمحور حول معنى العلمانية. هل هي إطار قانوني أم موقف أخلاقي يهتم بسلوكيات الناس ولباسهم في بلد يدعي حيادية الدولة في المسائل الدينية ولا تتدخل في الحريات الشخصية؟

[100] هو مفهوم ديني .سياسي استمد من خلاله ملوك فرنسا المستبدون، كلويس 14، شرعيتهم وبموجبه يعتبر كل خروج عن الملك ذنبا بحق الخالق.

[101] حسب جيل فيري، الذي شغل منصب رئاسة مجلس الحكومة بفرنسا بين 1883 و1885، فإن على الأجناس الرفيعة (الأوربية) واجب اتجاه الأجناس الوضيعة (الإفريقية والآسيوية والامريكية) ويتجلى في الاخذ بأيديهم نحو الحضارة والتمدن.

"إصلاح الإسلام" المؤدي الى التمتع بالمواطنة الفرنسية من قبل الأهالي بالجزائر الفرنسية منتصف القرن 19م كان لا بد أن يمر حسب اربان، أيضا عبر "إعادة تفسير القرآن" " فذلك في رأيه، هو السبيل الوحيد لنيل المساواة المدنية والسياسية"[102] أي بلورة "إسلام فرنسي" إسلام يسلك المسار الذي سلكته الديانة المسيحية عندما تركت "ما لقيصر لقيصر وما لله لله"[103] وعندما تم حصر اهتمام الكنيسة في المسائل الروحية وذلك عقابا لها على الفظائع التي ارتكبتها و لقرون مثل الحروب الدينية ومحاكم التفتيش وحرق كتب العلم والعلماء ومساندة الاستبداد وغيره. ودون هذا "الإصلاح" سيبقى الأهالي تحت رحمة "السياسة الأهلية" أو "الوحش القانوني"[104]، كما سماه معارض ;هـ، الذي يحرمهم من الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون.

يظهر مما سبق اقتناع الساسة الفرنسيين، وهذا منذ القرن 19م، باستحالة تطابق الإسلام الذي يتجاوز تأثيره، في اعتقاد الكثير من المسلمين الجانب الروحي، مع المواطنة الفرنسية وهذا ما عبر عنه إربان من خلال هذا المقتطف: "إذا لم يُقْدم الأهالي على الفصل الراديكالي بين الشق الروحي والزمني في دينهم، فستبقى شعائرهم ومعتقداتهم الدينية متنافية مع قوانينا وعليه فيستحيل أن يصبحوا مواطنين فرنسيين. يجب إذن أن يصبح القرآن في أعينهم كتاب ديني لا غير لا يتدخل في سن القوانين المدنية. هذا التطور المطلوب ليس بمستحيل لأن شعوبا أخرى تخلصت من النظم الكهنوتية وانضوت تحت راية حكومة مدنية دون أن يمس ذلك معتقداتهم باي ضرر"[105].

هذه إذن شروط امبراطورية نابليون الثالث، كما صاغها إسماعيل إربان، وهي دعوة صريحة للمسلمين بالجزائر لنبد ممارسة الجوانب الاجتماعية والسياسية التي يأمر بها القرآن والسنة النبوية والفقه الإسلامي والاقتصار فقط على الجانب الروحي فيه لكي لينالوا حق المواطنة الفرنسية.

والمشهور أن النخب الجزائرية من علماء دين ومفكرين وغيرهم، رفضت "إصلاح الإسلام" هذا حتى يتماشى مع القيم الفرنسية وحتوا الشعب على مقاومته، وبعد سقوط الإمبراطورية وإعلان الجمهورية سنة 1870، حسب "الأهالي" أن أحوالهم ستتحسن أخيرا في إطار الجمهورية، لكنهم أصيبوا بخيبة أمل كبيرة بعد أن علموا أن الزعماء الجمهوريون قد تنصلوا من وعد التمتع بالاستقلال الذاتي الذي طالما روج له اسماعيل إربان وعاهله[106]. وعليه فلم يحظ الاهالي بحقوق وواجبات المواطنة الفرنسية طيلة 132 سنة من الاستعمار، غير أن هذا التهميش[107] كان من بين الدوافع التي ساعدت على الانعتاق من الاستعمار الفرنسي. فشعار الاندماج بالحضارة الفرنسية كان بلا شك يضمر الرغبة في محو الهوية العربية - الإسلامية لأن ذلك بالنسبة للمستعمر هو السبيل لإلحاق الجزائر نهائيا بفرنسا.

محاولة إصلاح الإسلام اليوم

---

[102] مقال نشره تحت عنوان "الجزائر الفرنسية" بصحيفة لوبتي جورنال (Le Petit Journal) .

[103] **هذه العبارة منسوبة إلى المسيح -عليه السلام- عندما حاول بعضهم إحراجه في أمر الجزية التي يدفعها اليهود للرومان.**

[104] هذه العبارة وظفها بعض المعارضين للتوسعات الاستعمارية الفرنسية مثل جان جوريس (Jean Jaurès) للتدليل على قساوتها وطبيعتها اللاإنسانية.

[105] Ismaël Urbain, L'Algérie française : indigènes et immigrants, Challamel, Paris, 1862, p. 6.

[106] https://www.herodote.net/Le_gachis_algerien-article-2910.php Publié le 27/08/*2023*.

[107] يقول المثل العربي: "رب ضارة نافعة".

هذا النقاش نفسه حول ماهية الإسلام الذي ترتضيه الجمهورية الفرنسية العلمانية، استأنف بحماس و من جديد خلال الربع الأخير من القرن العشرين عندما برزت "الصحوة الإسلامية"، التي بدأت بعموم العالم العربي –الإسلامي لتعم أروبا على يد المسلمين المقيمين بالقارة العجوز. ومن بين مظاهرها أن بعض الفتيات المتمدرسات بالمؤسسات التعليمية الفرنسية من أصول إسلامية، بدأن يرتدين غطاء الراس أو ما أطلقت عليه وسائل الإعلام الفرنسية يومها "بالحجاب" (Le voile) الذي يرمز "لانحسار الحقوق المكتسبة للمرأة"[108]، حسب الكثير من دعاة الحداثة .

حينها بادر الوزير الأول الاشتراكي آن ذاك ليونيل جوسبين (Lionel Jospin) برفع أمر "غطاء الرأس" أمام أنظار مجلس الدولة (Le conseil d'Etat)، وهي أعلى سلطة دستورية بالبلاد، ليبت في أمر جوازه من عدمه في دولة علمانية مثل فرنسا، فكان جوابه "أن غطاء رأس النساء لا يتنافى مع العلمانية"(le port du foulard n'est pas incompatible avec la laïcité). هذا الموقف رحب به عميد مسجد باريس يومئذ السيد دليل بوبكر "وعدد لا يستهان به من الجرائد التي نددت يومها بقلة التقدير التي يواجه بها الاسلام بفرنسا"[109]. وكان العميد المذكور قد صرح بعد سنوات من التردد "بأن الحجاب من الواجبات التي فرضها القرآن"[110]. وتعليقا على "الفتوى" التي أصدرها مجلس الدولة ، صرح الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران حول لباس بعض الفتيات المسلمات لغطاء الرأس قائلا: "شخصيا، أجد هاته الفتيات جميلات بلباسهن هذا"[111].

غير أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فتزايد "المحجبات" بالمؤسسات التعليمية الفرنسية كان وراء إصدار أول قانون في هذا المضمار، سنة 2004، وهو يمنع إشهار "الرموز الدينة البينة" (Les signes religieux ostentatoires)، ومن بينها غطاء الرأس بالنسبة للفتيات المسلمات داخل حرم هذه المؤسسات. ثم تلته قوانين أخرى ومدكرات تبغي كلها الحد من توسع ظاهرة الممارسات الدينية لدى المسلمين مثل إقامة الصلاة بالأماكن العامة ولبس العباءات والقمصان، لكن دون جدوى لأن ظاهرة تزايد عدد المسلمين "المطبقين"[112] (pratiquant-e-s) لشعائر ومظاهر الإسلام ما فتئت تستفحل بالرغم من المضايقات التي تمثل كذلك في تزايد الاعتداءات اللفظية والجسدية ضد المسلمين بل في بعض الأحيان وصلت الأمور حد الاغتيالات[113].

إصرار السلطات الفرنسية على محاصرة هذه "الصحوة الإسلامية" بترسانة قانونية ما فتئت تتقوى، جعل البعض يرى أن "العلمانية تحولت من إطار رسمي إلى أداة أخلاقية وأداة لانضباط الجسم والعقل"[114] و "يشكك في نية المدافعين عنها معتبرين حملاتهم موجهة بالخصوص ضد المسلمين"، فكان رد العلمانيين "أن العلمانية لا تهدف إلى تحريم

[108] https://www.aljazeera.net/politics/2022/12/25.

[109] Valérie Toranian, ibid.

[110] Valérie Toranian, ibid.

[111] Valérie Toranian, ibid.

[112] ترجح بعض الدراسات الاجتماعية بفرنسا أن نسبة المسلمين الذين يحرسون على ممارسة شعائرهم تقارب 30 في المائة.

[113] " تنتاب المسلمين في فرنسا حالة خوف وقلق بعد تعرض بعضهم لاعتداءات جسدية، فضلا عن تدنيس بعض المساجد، وذلك بسبب الخلط بين مسلمي فرنسا ومنفذي هجمات باريس الأخيرة، حيث يؤكد مرصد مكافحة الإسلاموفوبيا أن عدد الاعتداءات وصل إلى 32."(https://www.aljazeera.net/news/2015/11/23

[114] https://www.aljazeera.net/politics/2022/12/25

حرية الاعتقاد من عدمه لدى الأشخاص أو منع ممارسة دياناتهم كما يحلو لهم، بل بالعكس فهي تروم ضمان ممارسة الشعائر"[115] وأن المدرسة هي فضاء للتعلم والتكوين "ووسيلة لصناعة المواطنين الجمهوريين"[116] ولا يجب في أي حال من الأحوال "أن تتحول إلى منصة تتصارع بها الهويات"[117].

غير أن الاعتداءات الإرهابية الدموية التي تعرضت لها فرنسا أواخر سنة 2015 ، "انعشت النقاش النقدي بين مختلف تيارات الإسلام بفرنسا وخارجها"[118] ودفعت ليس فقط بالسلطات الفرنسية بل كذلك ببعض المسلمين وغير المسلمين المتخصصين في الشأن الإسلامي وغير المتخصصين إلى الدعوة، ليس فقط لسن مزيد من القوانين الزجرية لمحاصرة ما سمي "بالظاهرة الإسلاموية"[119] التي اتهمت بأنها الغرفة الخلفية للتشدد "والتشدد يمكن أن يدفع بصاحبه نحو الإرهاب"[120]، على حد قول الوزير الأول الفرنسي منويل فلس (Manuel Valls)، بل إلى الدعوة إلى "إصلاح وتحديث الإسلام" حتى تُنتزع منه "جراثيم العنف"[121] و حتى يتماشى، في اعتقادهم، مع قوانين ومبادئ الجمهورية وهذا سيساعد بلا شك أيضا، في رأي هؤلاء، على "إدماج" المسلمين ضمن المجتمع الفرنسي والمواطنة حسب المفهوم الفرنسي، معتبرين ما قام به بعض من يدعي وينتسب للإسلام من جرائم إرهابية واعتداءات على الأرواح والممتلكات، إنما يجد بعض مبرراته في بعض ما ورد في مصادر الإسلام من قرآن وسنة وفقه وغيره.

وجاء آخر نداء يدعو "لإصلاح وتحديث الإسلام" حتى يتلاءم مع قيم الجمهورية الفرنسية العلمانية والذي كان له صدى كبير بوسائل الإعلام الفرنسية والدولية و تسبب ايضا في أزمات ديبلوماسية بين باريس وبعض الدول الإسلامية، على لسان الرئيس الفرنسي ماكرون نفسه بمناسبة حملته الانتخابية الأخيرة لسنة 2022 حين وصف وضع الاسلام في خطاب له بمدينة لميرو (Les Muraux) الواقعة غرب مدينة باريس، بأنه ليس على أحسن ما يرام ملخصا ما يجول في خاطره بهده العبارة: "إن هناك مشكل بالإسلام" (L'islam a un problème)" وإن كان قد استدرك لا حقا بالقول "أن فرنسا لاتعادي الإسلام"[122].

---

[115] Valériane GAUTHIER, Kahina Bahloul, imam : "Les musulmans réformistes ne sont pas du tout consultés en France", L'ENTRETIEN, France 24, Publié le 09/12/2020.

[116] Lisa Kamen-Hirsig, BFMTV, diffusé le 4/09/2023.
برنامج "محاور" "مع رزيقة عدناني: ماهي هزيمة الفكر؟، قناة فرنسا24.
https://youtu.be/QZVvyJwrGWc?si=CBhHMrSXFLtNeQxu

[117] برنامج "محاور" "مع رزيقة عدناني: ماهي هزيمة الفكر؟، قناة فرنسا24، مصدر سابق.

[118] Cédric Baylocq, L'Islam réformiste en France : des débats numériques à l'espace socio-religieux, https://www.oasiscenter.eu/fr/islam-reformiste-en-france-debats-et-projets.

[119] يقصد الباحثون "بالظاهرة الإسلاموية" (L'Islamisme) هذا الإقبال الكبير على ممارسة شعائر الإسلام والاعتقاد أيضا بأن الإسلام يجب أن يتدخل في جميع مناحي الحياة: روحية، سياسية، قانونية...

[120] https://www.jetdencre.ch/lislamisme-sunnite-2-les-mouvements-reformistes-musulmans-du-xixe-siecle

[121] Valérie Toranian, ibid.

[122] https://www.huffingtonpost.fr/politique/article/en-quoi-l-islam-est-compatible-avec-la-republique_174234.html, 15/12/2020.

وكان الرئيس الفرنسي عينه قد صرح لإحدى الجرائد الاسبوعية الواسعة الانتشار "بأن علينا بفرنسا أن نعيد هيكلة الإسلام حتى لا يتيه في الصراعات ويسقط في الأزمة التي يتخبط فيها على المستوى العالمي"[123]، واسترسل قائلا : "إن هدف الرئاسة هو إعادة الاعتبار للعلمانية التي تعني أن يختار المرء بحرية الإيمان أو الكفر وهذا شرط لابد منه للمحافظة على اللحمة الوطنية وحتى تبقى أيضا حرية الضمير مكفولة"[124]. ومن بين السبل للوصول لهذا الهدف، يصرح الرئيس الفرنسي الحالي، هو "بلورة إسلام يوافق الوضع الفرنسي وليس اسلام مستورد من الدول الباعثة للمهاجرين"[125]. يجب إذن وضع حد "لوصاية الدول الأجنبية على الإسلام بفرنسا"[126]، يؤكد الرئيس. وبعد أيام غرد قائلا: "لا شيء يمكن أن يتنينا عن هدفنا. نحن نقدر جميع الاختلافات يحذون في ذلك الرغبة في السلام و لن نقبل أبدا بخطابات الكراهية وسندافع عن النقاش المعقول و سنبقى دائما بجانب الكرامة الإنسانية والقيم الكونية"[127].

وما أن صارت الأمور للرئيس ماكرون (Macron) لعهدة ثانية خلال ابريل 2022، حتى سارعت أغلبيته اليمينية "بالجمعية الوطنية" (البرلمان الفرنسي) إلى سن، خلال شهر غشت 2021، قانون يهدف "إلى تمتين المبادئ الجمهورية و محاربة الانفصالية وتداعيات الإسلاموية على المجتمع الفرنسي" "مما تسبب في شكل من أشكال اليأس بين أطراف الإسلام الأكثر اعتدالا أو ليبرالية في فرنسا"[128].

لكن مظاهر التدين الإسلامي لم تتقلص بل اتخذت أشكالا ومظاهر جديدة في الآونة الأخيرة، بحيث عمد بعض تلاميذ وتلميذات المدارس الفرنسية من اصول إسلامية ومن "المسلمين الجدد"[129] كذلك، إلى ارتداء العباءات والقمصان، التي يرى فيها "حراس العلمانية" "تعبير عن انتماء ديني"[130]، وإن كن يزلن غطاء رؤوسهن أو ما يطلق عليه الفرنسيون بالحجاب الإسلامي (Le voile islamique) عند ولوج المؤسسات. لهذا بدا وزير التربية الوطنية الفرنسي الجديد، جبرائيل أطال (Gabriel Attal)، في خطابه أمام عمداء الأكاديميات يوم 24 غشت 2023 بجامعة السوربون، عازما على الرد وبقوة عن هذه "الاعتداءات التي تتعرض لها العلمانية"[131] حسبه، و صرح قائلا:" إن مدرستنا اليوم أمام امتحان، فخلال الأشهر الأخيرة، ظهرت بعض الأزياء الدينية كالعباءات والقمصان ببعض المؤسسات التعليمية. هدف هؤلاء هو امتحان مدى حزم

[123] Journal du dimanche du 11 février2019.

[124] Journal du dimanche du 11 février2019.

[125] يقصد الرئيس الفرنسي الأئمة والوعاظ الذين تبعثهم بعض الدول الإسلامية، ومنها المغرب وخاصة شهر رمضان، لترأس الصلوات وإلقاء المواعظ.

[126] Journal du dimanche du 11 février2019.

[127] La République en actes : discours du Président de la République sur le thème de la lutte contre les séparatismes. https://www.elysee.fr/emmanuel-macron/2020/10/02/la-republique-en-actes-discours-du-president-de-la-republique-sur-le-theme-de-la-lutte-contre-les-separatismes. Publié le 2 octobre 2020.

[128] https://www.aljazeera.net/politics/2022/12/25

[129] يقصد بهذه العبارة الاوروبيون الذين أقبلوا حديثا على الدين الإسلامي.

[130] https://www.aljazeera.net/news/2023/9/3

[131] https://blogs.mediapart.fr/desembuleur/blog/270823/laicite-de-ferdinand-buisson-gabriel-attal Le 28/08/2023.

المدرسة في مواجهة هذه المظاهر. لمواجهة هذه الاعتداءات ومحاولات خلق جو من عدم الاستقرار، يجب أن نوحد مواقفنا منها وسنوحد مواقفنا منها"[132]، وأضاف الوزير بأن "العباءة لا مكان لها بمدارسنا"[133].

تلميذة ترتدي عباءة عند مدخل أحد المؤسسات التعليمية[134]

غير أن كل أطياف المشهد السياسي الفرنسي لا تشاطر الوزير موقفه هذا. فإذا كان اليمين واليمين المتطرف، الذي مارس ضغوطًا من أجل إصدار قرار الحظر"[135]، قد اعتبرا أن هذه الخطوة تسير في اتجاه الدود عن العلمانية ومحاربة التطرف والإسلاموية، فإن بعض الناشطين السياسيين المحسوبين بالأساس على أقصى اليسار ، قد أعلنوا عن نيتهم في رفع القضية أمام أنظار "مجلس الدولة"[136] معتبرين قرار وزير التعليم "حربًا عبثية على الدين الإسلامي"[137]. وهو موقف السيد " جان جاك ميلنشون (**Jean-Luc Mélenchon**) ايضا، زعيم حزب "فرنسا الأبية" الذي عبر عن "أسفه لكون بداية العام الدراسي قد شوّش عليها "الاستقطاب السياسي بسبب حرب دينية عبثية جديدة"[138]. بينما اتهم آخرون صراحة الحكومة الفرنسية بأنها تخوض "حربا صليبية" ضد الإسلام باسم العلمانية[139]. أمام هذه الردود المعارضة القوية، لم يتأخر الرئيس ماكرون عن الدفاع عن وزيره في التعليم مصرحا بأن هناك "حالات كثيرة لمحاولة تحدي النظام الجمهوري و علينا أن نكون حازمين[140]". والخلاصة هو أن الإجراء الأخير "يعد استمرارا لمسار تنفيذ قانون 2004 الذي يمنع ارتداء

[132] https://blogs.mediapart.fr/desembuleur/blog/270823/laicite-de-ferdinand-buisson-gabriel-attal Le 28/08/2023.

[133] https://etudiant.lefigaro.fr/article/pourquoi-portent-elles-l-abaya_a7ed12bc-4683-11ee-9ed7-c764e90c6b2e/

[134] https://www.lefigaro.fr/politique/interdiction-de-l-abaya-a-l-ecole-apres-la-promesse-politique-l-imperieuse-necessite-de-la-mise-en-oeuvre-20230828

Publié le 28/08/2023 [135] https://www.aljazeera.net

[136] https://etudiant.lefigaro.fr/article/pourquoi-portent-elles-l-abaya_a7ed12bc-4683-11ee-9ed7-c764e90c6b2e/

Publié le 28/08/2023 [137] https://www.aljazeera.net

Publié le 28/08/2023 [138] https://www.aljazeera.net

[139] https://etudiant.lefigaro.fr/article/pourquoi-portent-elles-l-abaya_a7ed12bc-4683-11ee-9ed7-c764e90c6b2e/

[140] https://www.aljazeera.net/news/2023/9/3

ملابس أو رموز تظهر الانتماء الديني في المؤسسات التعليمية الفرنسية"[141] وإن كانت التلميذات اللواتي يهمهم أمر العباءة يرددون بأن هذا اللباس هو من وحي التقاليد والموضة ولا علاقة له بأي دين[142].

كاريكاتور نشر بأحد الجرائد الفرنسية عقب اتخاذ وزير التربية الوطنية الفرنسية لقراره بمنع ارتداء العباءات بحرم المؤسسات الجامعية[143]

لكن ليس بالقوانين والتوعية وحدهما يمكن "محاربة الانفصالية"[144] (Le séparatisme)، حسب توصيف الرئيس الفرنسي للظاهرة الإسلامية ببلاده، وبلوغ الأهداف المسطرة أعلاه[145] وخاصة فيما يخص إصلاح الإسلام بفرنسا. يجب أيضا خوض الصراع الإيديولوجي - الفكري و العمل "على تفكيك المنظومة الأصولية المتشددة وتوضيح أن الإسلام ليست

[141] https://www.aljazeera.net/news/2023/9/3

[142] https://etudiant.lefigaro.fr/article/pourquoi-portent-elles-l-abaya_a7ed12bc-4683-11ee-9ed7-c764e90c6b2e/

[143] Journal « Ouest-France » du Mardi 29 aout 2023.

[144] تم توظيف هذا المصطلح من طرف الرئيس الفرنسي ماكرون خلال حملته الانتخابية الأخيرة لتوصيف "الصحوة الإسلامية" التي تعرفها فرنسا، فهو يرى أن هذه الأخيرة تحمل أخطارا بالنسبة لوحدة الشعب الفرنسي واستمرار وجوده.

[145] أعداد لا تحصى من المنشورات تصدر يوميا للتحذير من المد الإسلامي بفرنسا. نذكر من بينها:

-Malika Sorel-Sutter, *Décomposition française*, 2015.

-Farid Abdelkrim, Pourquoi j'ai cessé d'être islamiste. Itinéraire au cœur de l'islam en France, Les Points sur les i, Neuilly-sur-Seine, 2015.

-Cédric Baylocq, Questions de pratiquants et réponses d'imam en contexte français in « Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée » n° 124 (2008), pp. 281-308, http://remmm.revues.org/6038.

-Mohammed Chirani, Islam de France. La République en échec, Fayard, Paris 2017.

-Omero Marongiu-Perria, Rouvrir les portes de l'islam, Atlande, Neuilly-sur-Seine 2017.

-Michaël Privot, Quand j'étais Frère Musulman. Parcours vers un islam des Lumières, La boîte de Pandore, Cherbourg 2017.

- Lydia Guirous, *Allah est grand, la République aussi*, 2014.

الإسلاموية وأن الإسلام يوافق مبادئ فرنسا فيما يخص مثلا وضع المرأة بالمجتمع"[146] . فلا يوجد ضمن "أركان الإسلام الخمسة ما يتنافى مع القوانين الفرنسية"[147]، هذا ما يرى فريق من المفكرين الفرنسيين من أمثال جان فرانسوا كلمون (Jean-François Clément) و اوليفي روا (Olivier Roy)[148] و فرانسوا بيركا (François Burgat)[149] وغيرهم؛ بينما يرى فريق آخر عكس ذلك.

هذا الفريق الأخير هم "الإصلاحيون الذين برزوا بقوة على الساحة الإعلامية بسبب الاحداث الدموية وتوالي الاعتداءات الإرهابية التي تتم باسم الإسلام"[150] وهذا الفريق يجسد ايضا "الموجة الأولى بالفضاء الإسلامي الفرنكفوني التي تطالب بإصلاح الإسلام على خطى محمد أركون ومحمد عابد الجابري..."[151]. وللتذكير فإن محمد أركون كان قد طرح "إصلاح ديني يتجاوز الإسلام"[152].

هذا الفريق يعتقد أن المشكل ليس في الممارسات الشاذة للإسلام من قبل تلث من المتطرفين والمتعصبين من أصول إسلامية ومعتنقين جدد لهذا الدين، بل في الإسلام نفسه وفي أصوله وفقهه وتراته. ذلك موقف الباحثة في الدراسات الإسلامية ومؤسسة و"إمام"[153] "مسجد فاطمة" بباريس، السيدة كاهنة بهلول (Kahina Bahloul)، والسيد عبد الوهاب المدب[154]. هذا الفرنسي من أصل تونسي الذي أشرف، بإذاعة فرنسا الثقافية (France Culture) وإذاعة البحر الأبيض المتوسط الدولية (Midi I)، على برامج ثقافية عدة تعنى بالإسلام وتراته، فهو لا يتردد في التصريح قائلا :"لا شك أن

---

[146] https://www.huffingtonpost.fr/politique/article/en-quoi-l-islam-est-compatible-avec-la-republique_174234.html, 15/12/2020.

15/12/2020. [147] https://www.huffingtonpost.fr/politique/article/en-quoi-l-islam-est-compatible-avec-la-republique_174234.html,

[148] اوليفي روا (Olivier Roy) نشر مجموعة من المؤلفات حول الإسلام نذكر من بينها:

- *L'Islam mondialisé* (2002 ; « Points Essais », 2004),

-*La Sainte Ignorance. Le temps de la religion sans culture* (« Points Essais », 2012),

- *En quête de l'Orient perdu. Entretiens avec Jean-Louis Schlegel* (2014).

[149] فرانسوا بيركا (François Burgat) نشر بدوره مجموعة من المؤلفات حول الإسلام نذكر من بينها:

- L'islamisme au Maghreb : la voix du Sud, Editions Karthala, 1988.

-L'Islamisme à l'heure d'Al-Qaïda, La découverte, 2005.

[150] Valériane GAUTHIER, Kahina Bahloul, imam : "Les musulmans réformistes ne sont pas du tout consultés en France", L'ENTRETIEN, France 24, Publié le 09/12/2020.

[151] Cédric Baylocq, L'Islam réformiste en France : des débats numériques à l'espace socio-religieux, https://www.oasiscenter.eu/fr/islam-reformiste-en-france-debats-et-projets.

[152] https://www.mizane.info/de-quoi-le-reformisme-musulman-est-il-le-nom-12/

[153] قامت السيدة كاهنة بهلول، وهي جزائرية الأصل، بتأسيس مسجد بمدينة باريس وهي من تأم المصلين والمصليات به، وحسبها فإن مبادرتها هذه خطوة في طريق إصلاح الإسلام.

[154] خلف عبد الوهاب عدد كبير من الأبحاث في الآداب العربية والتصوف والفكر الإسلامي و كتاب "داء الإسلام" (La maladie de l'Islam) من أشهرها.
Abdelwahab Medb, La Maladie de l'islam, 2002, Editions, Seuil.

الإسلاموية (L'islamisme) هي من أعراض الأسقام التي تفتك بالإسلام، لكن الجراثيم توجد في النص نفسه"[155] (« l'islamisme est, certes, la maladie de l'islam, mais les germes sont dans le texte lui-même ».)، وهو موقف عدد من المثقفين الفرنسيين الذين يملؤون اليوم الساحة الثقافية والإعلامية من أمثال ستيفن ديرنتي (Steven Durante) المحاضر بجامعة باريس 13، والجزائري كمال داود[156] والكاتب اليساري، صديق تشيكيفارا (Che Guevara) ، غجيس دوبري (Régis Debray) وغيرهم من الذين يرون مثلا أن "معادات العرب لليهود إنما تُحرض عليها الآيات المعادية لهؤلاء والتي يزخر بها القرآن ولا أحد يجرأ على نقدها"[157]، على حد تعبير أحدهم.

الأستاذة رزيقة عدناني[158] من بين الذين ينادون بإصلاح الإسلام ليس فقط بفرنسا ولكن بعموم العالم الإسلامي وبالغرب، إصلاح لابد أن يتم عن طريق التصدي "للنصوص المؤسسة" لهذا الدين. ونظرا لغزارة انتاجها الفكري وشيوع أفكارها و"نفاذ كلمتها لدى السلطات العليا بفرنسا"[159]، اخترنا أن نركز عليها دون غيرها من بين اولئك الذين يرغبون في "إصلاح وتحديث الإسلام" بطريقة غير مسبوقة، والباحثة أستاذة للفلسفة والدراسات الإسلامية بعدد من الجامعات الجزائرية و الفرنسية وتشرف على العديد من فرق البحث أيضا، كما سبق لها ونشرت أيضا بعض كتبها بالمغرب[160].

الباحثة السيدة رزيقة عدناني[161]

---

[155] Valérie Toranian, ibid.

[156] راجع مقاله *"Comment «guérir » de l'abaya ?"* الصادر بمجلة لوبوان (Le Point) الفرنسية الصادرة بتاريخ 31 غشت 2023.

[157] Valérie Toranian,

[158] للكاتبة رزيقة عدناني عدد من الكتب والمقالات والمقابلات الصحفية والمحاضرات تتمحور في معظمها حول "إصلاح وتحديث الإسلام" نذكر من بينها:

Razika Adnani, Pour ne pas céder, textes et pensées, Editions Publisher.

Razika Adnani, islam : quel problème ? Les défis de la réforme, Editions Publisher.

وكانت قد نشرت لها سنة 2011 بالمغرب مطبعة افريقيا. الشرق (Afrique Orient) كتاب تحت عنوان:

"Le blocage de la raison dans la pensée musulmane est-il bénéfique ou maléfique à l'islam".

[159] أنظر حلقة برنامج "النقاش" التي عنوانها "انقسامات سياسية حول العباءة" التي بثتها فضائية فرنسا 24 (*france24*) العربية يوم 29 غشت 2023.

[160] Razika Adnani, Le blocage de la raison dans la pensée musulmane est-il bénéfique ou maléfique à l'islam, Afrique-Orient, 2011.

[161] https://editionsdelaube.fr/auteurs/razika-adnani/

في انتاجها الفكري الغزير ومحاضراتها و لقاءاتها الصحفية العديدة، وخاصة تلك التي تُبث باتجاه العالم العربي من خلال بعض الفضائيات مثل فرنسا 24 [162] (France24) الناطقة بالعربية، أو الإذاعات مثل مونت كارلو[163] (Monté Carlo)، تتناولت السيدة رزيقة عدناني العديد من الإشكاليات المرتبطة "بإصلاح الإسلام" وهي تعمل جادة من أجله وتحت السلطات الفرنسية على إسراع الخطى في هذا الاتجاه، وسنكتفي بعرض أهمها.

1.الكاتبة تدعي أن هناك صراع بين الجمهورية والإسلام بفرنسا وأنه يستحيل التعايش بينهما. فقد جاء على لسانها أنه بفرنسا، أصبحنا نلاقي يوميا بالفضاء العام ممارسات ومظاهر توافق الشريعة الإسلامية[164]، وهذا لأن عدد كبير من المسلمين، يرى بأن أوامر ونواهي الشريعة تكتسي أهمية كبرى ولها الأسبقية مقارنة بقوانين الجمهورية". وفي هذا، حسبها، تحدي بالنسبة للعلمانية التي تجد نفسها في عقر دارها في مواجهة نظام اجتماعي وسياسي وليس دين فقط"[165]، لأن الإسلام، تضيف الكاتبة، يتفرع إلى شقين: شق روحي وشق يسهر على تنظيم المجتمع وهو يحوي أيضا الشريعة. "فالإسلام لا يفصل بين البعد الروحي والبعد القانوني، تضيف الباحثة، وهنا يكمن الإشكال لأن هذه القوانين وُجدت لإدارة المجتمع العربي خلال القرن السابع الميلادي وهي اليوم في تعارض تام مع المبادئ الإنسية و الكونية وخاصة حول المساواة بين الجنسين والحرية. وبالرغم من ذلك، فإن عددا لا يستهان به من المسلمين يعتقدون جازمين أنها صالحة لكل زمان ومكان"[166].

على عكس ما تراه السيدة رزيقة عدناني، يعتقد بعضهم أن المشكل ليس في الإسلام بل يتجلى في تشدد العلمانية الفرنسية التي يرى أصحابها في كل مظهر من مظاهر الإسلام تطبيق لما يسمونه بالشريعة. فهناك مسلمون يعيشون في الكثير من الدول الأوربية (بلجيكا، المملكة المتحدة، اسبانيا...) ووجودهم لا يطرح مشاكل تذكر بالنسبة لهذه المجتمعات[167].

2. فيما يتعلق بالإسلاموية (L'islamisme)، ترى الكاتبة بأن القول بأن "الاسلاموية لا علاقة لها بالإسلام" يضمر المقولة التالية: "أن الاسلاموية وحدها مسؤولة عن المشاكل التي تواجهها مجتمعاتنا اليوم بسبب "الصحوة الدينية"، وأن الإسلام برئ من كل ذلك، وهذا يعني أن لا نسائل الإسلام حول هذه الظاهرة وأن لا شيء مطلوب اليوم من المسلمين ولا إصلاح ضروري بتاتا". إن عبارة "ليس الخطأ في الإسلام ولكن في الإسلاموية"، تضيف الباحثة، تذكرنا بعبارة طالما رددها المحافظون المسلمون أعداء التحديث والتمدن، وهي "أن الخطأ ليس في الإسلام ولكن في المسلمين". ومن هذا المنطلق، صدوا أي إصلاح للإسلام وللمجتمعات الإسلامية وهو إصلاح ناضل من أجله بعض المثقفين المسلمين منذ بداية القرن 20م، لقد ردد المحافظون بأن الإسلام مطهر من كل عيب وأن مصدر المشكل هموا المسلمون الذين تخلوا عن المبادئ الإسلامية الصحيحة". "الحقيقة، ترد الكاتبة، أنه لا فرق بين "الإسلاموية" والإسلام ولا يجوز بتاتا القبول من المسلمين

[162] *Razika Adnani* sur *France 24*: http://www.*france24*.

[163] https://www.razika-adnani.com/razika-adnani-radio-monte-carlo-doualiya-en-arabe-autrui/

[164] للكاتبة تصور ضيق للشريعة بحيث أنها تتمثل حسبها في تطبيق الحدود التي نص عليها الشرع الإسلامي مثل حد الزنا والقدف وغيرها، بينما المشهور أن مفهوم الشريعة أوسع من ذلك.

[165] Razika Adnani publiée sur le site ouest-france.fr le 13 01 2021).

[166] Razika Adnani, « La réforme de l'islam : la solution ? », Ouest-France, https://www.ouest-france.fr, Publié le 11/05/2021.

[167] https://www.mizane.info/de-quoi-le-reformisme-musulman-est-il-le-nom-12/

بأن دينهم لا يطرح أي إشكال وأن الإسلاموية هي وحدها المسؤولة عما يقع من تجاوزات، ثم بعد ذلك نطالب منهم أن يقبلوا بالمساواة بين الرجال والنساء في الوقت الذي نجد فيه أن القرآن لا يساوي بينهما وهو كتاب الإسلام الأساس". إنه لأمر محير أن نطلب من الشباب باحترام حرية المعتقد والضمير وأن نخبرهم بأن الإسلام لا يطرح أي إشكال، والمشكل كله في "الاسلاموية" في الوقت الذي نجد فيه أن هذه الحرية غير مكفولة في الإسلام نفسه.

الواقع، تستطرد الباحثة، أن التمييز بين الإسلام والإسلاموية يعود لسنوات 1970 عندما وظف بعض المثقفين الفرنسيين مصطلح "الإسلاموية" لتوصيف الحركات السياسية التي كانت تنشط باسم الإسلام و تعمل على الاستلاء على الحكم وفرض تطبيق الشريعة. وكان هؤلاء المثقفون الفرنسيون تحدوهم الرغبة في بتوظيف هذا المصطلح، في عدم الإساءة الى شعور المسلمين وعليه فقد فصلوا بين الإسلام كدين وبين تلك الحركات السياسية ذات المرجعية الدينية. وتبعا لذلك عرفوا "الإسلاموية" بأنها إيديولوجية حديثة نشأت عن طريق استغلال الدين الإسلامي من قبل البعض لأهداف سياسية، وقد بدأ هذا المنحى مع الحركة الوهابية التي ظهرت بجزيرة العرب خلال القرن 18م ثم سارت على نهجها جماعة "الإخوان المسلمون" بمصر سنة 1928.

هذا ما يراه مثلا جان فرانسوا كلمون (Jean-François Clément)، تصرح الكاتبة، الذي يعتقد أن "الاسلاموية" هي حركة حديثة ولا تربطها أي صلة بالتقاليد والتاريخ الإسلامي. والحقيقة، تأكد السيدة عدناني، أن "الإسلاموية" هي مرادفة للإسلام، وفي هذا المعنى كانت قد وضفت من قبل كبار المفكرين والأدباء الفرنسيين من أمثال ارنس رينان (Ernest de Renan) في محاضرة له ألقاها بجامعة السوربون يوم 29 مارس 1883 تحث عنوان "الإسلاموية والعلم" (L'Islamisme et la science)، وكان يجب انتظار بداية القرن 20م ليتوارى مصطلح "الإسلاموية" لمصلحة لمصطلح "إسلام"، هذا التحول المعجمي في الواقع "يترجم النية لدى البعض في استبدال المصطلحات الفرنسية بأخرى عربية، حسب الكاتبة، عند الحديث عن الإسلام، ذلك ما لحضناه أخيرا أيضا عندما تم توظيف كلمة "حجاب" (hidjab) عوض كلمة "فوال" (voile) من طرف المجلس الأوروبي نفسه.

والحقيقة أنه كان بوسع الإسلام أن لا يكون "إسلامويا"، تضيف الباحثة، لو رغب المسلمون في ذلك، لأن إشكالية ماهية الإسلام كانت قد طرحت منذ القرن 8م. فبعض مسلمي العراق دافعوا، يومئذ، عن فكرة أن سور القرآن المدنية لم تكن إلا مرحلية وأنها لا تمثل كنه الإسلام كرسالة روحية عالمية، هذه الرسالة تمثلها في الواقع، حسبهم، المرحلة المكية وسورها خير تمثيل. غير أن مسلمي الجزيرة العربية الأوائل، يرون أنه يجب العمل بمجمل ما جاء في القرآن وأن المرحلة المدنية تمثل الدين الإسلامي المكتمل. وعليه فالباحثة تأسف لكون أن "الإسلام حسب التصور المدني هو من كانت له الغلبة" وإن كانت لا تكشف عن مرجعها فيما ذهبت اليه من نقاش بين مسلمي العراق والجزيرة العربية حول "الإسلام الصحيح".

3.فيما يخص محاولات الإصلاح بالعالم الإسلامي: أما ما تعلق "بمصلحي النهضة"[168]، فترى الكاتبة أن مشروعهم فشل فشلا ذريعا " وخاصة في "إقناع غالبية المسلمين بأن ركوب قطار الحداثة ضروري"[169]، لأنهم، حسبها، وضعوا حدودا لاشتغال وعمل الفكر في النصوص". أما "الإصلاح الذي دعا اليه محمد عبدو، فجاء ضبابيا مما سمح للعلمانيين والأصوليين على حد سواء باتخاذه قرينة لدحض حجة المنافس"[170] بعضهما البعض. وبهذا لم يكن اصلاح النهضويين خلال القرن 19م ناجحا. و الحقيقة، تضيف الكاتبة، أن أي إصلاح بالبلدان الإسلامية لن يكتب له النجاح إذا لم يتبنى إصلاح الإسلام نفسه. الواقع أن النهضويين ناضلوا من أجل الحرية والعدالة والديموقراطية، لكنهم في الأخير رفضوا القبول بهم وخاصة عندما تعلق الأمر بالمرأة وحرية الفكر"[171]. وبالرغم من ذلك، فالباحثة تقر بأن رجال النهضة العربية (رفاعة الطهطاوي، جمال الدين الأفغاني، محمد عبدو...) يعود لهم الفضل في فتح باب التمدن في وجه المجتمعات العربية العتيقة، غير أن شيوع الأفكار والمواقف المحافظة خلال سبعينيات القرن الماضي[172]، كانت له نتائج سلبية على سير هذه المجتمعات نحو تحقيق العدالة المرجوة.

ففيما يخص المساواة بين الرجال والنساء، مثلا، نجح المحافظون في إقناع الكثير من الناس ومن بينهم النساء أنفسهن أن المساواة بين الزوجين نوع من الشرك البين لأن الإسلام، حسبهم، قد سبق جميع النظم و القوانين والدساتير ومكن المرأة من جميع حقوقها"[173]. وتساءلت الكاتبة، متى سيتوقف هذا التراجع عن الحداثة وهذا التخلي عن مكتسبات النهضة العربية؟ ثم أردفت قائلة:"لقد كان من بين أهداف رجال النهضة هو تشجيع النساء حتى يخلعن حجابهن. عودة النساء اليوم، حتى بالغرب لارتداء الحجاب، هو فصل آخر من فصول انتصار الإسلام على الحداثة. أما العزوف اليوم، عن حقوق الإنسان وحرية الضمير فهي تتم كذلك باسم الإسلام والشريعة"[174]. من جهة أخرى، ترى الكاتبة أن الحداثيين مثل أتتورك وشاه ايران و بورقيبة وعبد الناصر وغيرهم الذين صارت اليهم السلطة بالعالم العربي خلال القرن 20م، لم يعملوا ما فيه الكفاية "حتى يكتمل مشروعهم الحداثي"[175] فلقد قبلوا، تحت ضغط المحافظين، أن تكون مثلا دساتيرهم وبعض قوانينهم ذات مرجعية اسلامية"[176].

ما السبيل إذن لإصلاح الإسلام سواء بفرنسا وخارجها وإعادة الروح للحداثة التي فشلت وذهب ريحها جراء تزايد المد المحافظ وكيف يمكن كبح المد الإسلاماوي؟

---

[168] النهضة العربية، هي النهضة الثقافية التي بدأت في أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20 في مصر، وانتقلت فيما بعد إلى المناطق العربية .عادة ما تعتبر فترة التحديث والاصلاح الفكري. واعتاد المؤرخون على تسمية هذه الفترة بحركة التنوير العربية، أو اليقظة العربية.

[169] https://www.jetdencre.ch/lislamisme-sunnite-2-les-mouvements-reformistes-musulmans-du-xixe-siecle

[170] https://www.mizane.info/de-quoi-le-reformisme-musulman-est-il-le-nom-12/

[171]https://www.fondapol.org/dans-les-medias/razika-adnani-au-maghreb-on-assiste-a-un-renoncement-progressif-aux-acquis-de-la-nahda/

[172] تعني الكاتبة ما أطلق عليه "بالصحوة الإسلامية".

[173] [173] Paul Sugy, Razika Adnani : «Pour se réformer, l'islam doit se libérer de l'emprise des salafistes !», https://www.lefigaro.fr/vox/religion, Publié le 18/05/2018.

[174]https://www.fondapol.org/dans-les-medias/razika-adnani-au-maghreb-on-assiste-a-un-renoncement-progressif-aux-acquis-de-la-nahda/

[175]https://www.fondapol.org/dans-les-medias/razika-adnani-au-maghreb-on-assiste-a-un-renoncement-progressif-aux-acquis-de-la-nahda/

[176]https://www.fondapol.org/dans-les-medias/razika-adnani-au-maghreb-on-assiste-a-un-renoncement-progressif-aux-acquis-de-la-nahda/

4. في رأي الأستاذة عدناني "فإنه من غير المقبول اليوم أن نتناول الدين وأن نضل نتصوره كما فعل الأقدمون لأن تصور المسلمين للإسلام مركزي في الفكر الإسلامي"[177]، وتبعا لذلك فأي "إصلاح للإسلام يجب أن لا يقتصر على فرنسا والغرب، بل يجب أن يشمل مجمل العالم الإسلامي حتى يُكتب له النجاح"[178] وحسبها، فإن هذا الإصلاح "أصبح ضروري والملح ويبدأ عن طريق تحييد (neutraliser)[179] الآيات التي تمثل مشكلا، تلك التي تحرض على العنف والتفرقة بين الرجال والنساء وبين المسلمين وغير المسلمين"[180] مدعية أن تاريخ المسلمين حافل بالمراحل التي تم خلالها تعطيل بعض الأحكام وبعض ما جاء بالقرآن مثل تطبيق حد السرقة وما تعلق بالعبودية وغيره[181]. وتضيف بأن "الإسلام لا يفصل بين البعد الروحي والبعد القانوني، وهنا يكمن الإشكال لأن هذه القوانين، تضيف الكاتبة، وُجدت لإدارة المجتمع العربي خلال القرن السابع الميلادي وهي اليوم في تعارض تام مع المبادئ الإنسية و الكونية وخاصة مع المساواة والحرية ، وبالرغم من ذلك فإن المسلمين يرون أنها صالحة لكل زمان ومكان لهذا وجب إصلاح الإسلام وإذا لم يكن ذلك ممكن فيجب الكفر به (أي الإسلام)" تم تستدرك، "ربما يكون الاستغناء عن الدين الإسلامي ممكنا بالنسبة للأفراد، لكنه غير واقعي بالنسبة للشعوب نظرا للعدد الكبير من المسلمين عبر العالم وتعلقهم الشديد بدينهم" بحيث يعتقدون "أن الإسلام دين الله، ولا تبديل لدين الله"[182].

فالحل الواقعي، في رأي الباحثة، هو إصلاح عميق للإسلام "فهذا ضروري وممكن"[183]، فالمسلمون قادرون، حسبها، "أن يطوروا علاقتهم بالنصوص المقدسة وتفسيراتها، وهو السبيل الوحيد للإفلات من القراءة السلفية للقرآن"[184]. وللتدليل على إمكانية هذا الإصلاح استدلت بالوقائع التالية : "فالسور المكية (610 - 622) هي سور تأكد على الجانب الروحي بينما السور التي تُعنى بالأمور التشريعية جاءت متأخرة فهي تعود للمرحلة المكية (622 - 632)، هذا التطور يبين جليا تكيف القرآن مع واقع المسلمين الجديد بالمدينة حيث ولد أول مجتمع إسلامي"، واسترسلت الكاتبة مبينة أن الإصلاح قرين بتاريخ الإسلام بطرح أمثلة عن المشاريع الإصلاحية التي عرفها الإسلام، فذكرت بالإصلاح الذي شهدته شبه الجزيرة

---

[177] Paul Sugy, Razika Adnani : «Pour se réformer, l'islam doit se libérer de l'emprise des salafistes !», https://www.lefigaro.fr/vox/religion, Publié le 18/05/2018.

[178] Paul Sugy, Razika Adnani : «Pour se réformer, l'islam doit se libérer de l'emprise des salafistes !», https://www.lefigaro.fr/vox/religion, Publié le 18/05/2018.

[179] صرحت الباحثة أنها لا تطالب بمحو هذه الآيات من المصحف الكريم، ولكن بأن يعلم الجميع بأنها غير قابلة للتطبيق ولا يُعمل بها.

[180] Razika Adnani, « La réforme de l'islam : la solution ? », Ouest-France, https://www.ouest-france.fr, Publié le 11/05/2021.

[181] برنامج "محاور" "مع رزيقة عدناني: ماهي هزيمة الفكر؟، قناة فرنسا24.
https://youtu.be/QZVvyJwrGWc?si=CBhHMrSXFLtNeQxu

[182] Razika Adnani, « La réforme de l'islam : la solution ? », Ouest-France, https://www.ouest-france.fr, Publié le 11/05/2021.

[183] Paul Sugy, Razika Adnani : «Pour se réformer, l'islam doit se libérer de l'emprise des salafistes !», https://www.lefigaro.fr/vox/religion, Publié le 18/05/2018.

[184] Paul Sugy, Razika Adnani : «Pour se réformer, l'islam doit se libérer de l'emprise des salafistes !», https://www.lefigaro.fr/vox/religion, Publié le 18/05/2018.

العربية على يد محمد بن عبد الوهاب خلال القرن 18م ووصفته بأنه "طبع تاريخ المسلمين". وفي معرض دفاعها عن قابلية الإسلام للإصلاح، اتهمت من تسميهم بالإسلاميين الرافضين لأي إصلاح بأنهم "يجهلون حتى تاريخ دينهم، لأن الإصلاح من صلب الإسلام" حسبها[185]. لكنها استدركت قائلة بأن الإصلاح المرجو اليوم ليس من طينة الإصلاحات التي عرفها الإسلام سابقا والتي كانت كلها "سجينة الماضي ولم تقدر على تجاوزه"، وهنا توافق الأستاذ محمد أركون الذي دعا منذ بضعة عقود إلى "تجاوز ما سبق من الإصلاحات"[186].

فالإصلاح الواجب القيام به في أيامنا هذه، تضيف الباحثة، يجب أن يستشرف المستقبل وأن يكون هدفه "بناء إسلام جديد يبلور كينونة جديدة للمسلم". إنه "إسلام الأنوار"[187]، وللوصول لهذا الهدف، يجب التخلص من السلفية التي تجعل من إسلام الأوائل الإسلام الحق والمرجع والمنتهى". الإصلاح المراد تحقيقه يجب أن "يطال بالطبع النصوص القرآنية ولكن كذلك النظريات والمفاهيم التي حوتها وتفرعت عنها، لأنها هي من حدد موقف المسلمين من هذه النصوص، وعليه "فيجب إذن إلغاء الآيات التي تمثل مشكلا ومن بينها تلك التي تحض على العنف وتشرعن اللامساواة بين المرأة والرجل والمسلم وغير المسلم، مقابل ذلك، تضيف الكاتبة، يجب التنويه بالآيات ذات البعد الكوني والإنسي تلك التي تعترف بحرية الضمير وبالكرامة الإنسانية، ولكن بعد إعادة تفسيرها ".

ومن أهم أهداف الإصلاح الذي تدافع عنه الباحثة أيضا، هو تخليص المجتمع من أحكام الشريعة التي مازالت تجتم على صدر المجتمع المسلم وعلى أفراده، وعليه فالإصلاح المنشود يجب أن يجعل من الإسلام دينا وروحانية لا دخل لها بالسياسة". والمقصود بإصلاح الدين، أي الفصل بينه وبين السياسة، غير أن السياسة بدورها يجب أن تنال حظها من الإصلاح بحيث يجب أن يكون مصدر القوانين العقل والمنطق والمصلحة وليس الدين وأن تكون رفاهية الفرد من أسمى أهداف الدولة وليس الدفاع والمحافظة وحراسة الدين وعقيدة المؤمنين. فيما يخص هذه النقطة، سبق للباحث وليفي كري (Olivier Carré) أن بين "أن مصنفات الفلسفة السياسية الإسلامية الكبرى، تفصل فصلا بينا بين الدين والدولة لدرجة أنه يمكن الحديث عن "إسلام علماني""[188] وأن الدولة التي يدعو لها الإسلام، ليس الدولة الدينية التي لا يُسأل فيها الحاكم عما لأن كل ما يفعله هو استلهام من الرب[189].

يظهر مما سبق أن الإصلاح الذي تدعو اليه الباحثة هو العمل على أن لا تبقى الشريعة هي من يسوس المجتمع والأفراد وأن يمارس المؤمنون شعائرهم بفرنسا دون أن يدخلوا في صراع مع قوانين الجمهورية التي مصدرها العقل

---

[185] Razika Adnani, « La réforme de l'islam : la solution ? », Ouest-France, https://www.ouest-france.fr, Publié le 11/05/2021.

[186] Mohammed Arkoun , Lectures du Coran, A. Michel, 1982.

[187] عبارة يقصد بها الإسلام اللبرالي والتقدمي الذي يتوافق مع مبادئ الجمهورية الفرنسية العلمانية وقد ظهرت بفرنسا خلال حقبة تسعينات القرن الماضي.

[188] Olivier Carré , Mystique et politique. Lecture révolutionnaire du Coran par Sayyid Qutb, Frère musulman radical, Presses de Sciences Po, 1984.

[189] Jean-François Bayart, L'islam est-il soluble dans la République ? https://blogs.mediapart.fr/jean-francois-bayart/blog/180510/lislam-est-il-soluble-dans-la-republique

والإنسان (قانون وضعي)، لهذا فالمنتظر من الإصلاح هو أن يجعل من الإسلام دينا وليس نظام سياسي". "هذا الفصل، تذكر الباحثة، ضروري لأنه السبيل لاندماج ناجح للمسلمين ضمن المجتمع الفرنسي والغربي الحديث"[190].

اندماج يمر أيضا عبر "مسلمين "متكتمين" و"غير مرئيين"، يجردون أنفسهم من رموزهم الدينية في الأماكن العامة"[191] وإن كان البعض يرد عليها قائلا: "لماذا التشكيك في تطابق الإسلام مع الجمهورية وملايين المسلمين يعيشون في الإطار الجمهوري سواء بفرنسا أو في غيرها من الجمهوريات"[192]، ومتى انتفض المسلمون بالغرب ضد قوانين الدول التي يعيشون بها؟ وعن أي شريعة تتحدثين والشريعة يقيمها ولي أمر المسلمين وليس الأفراد وهي معطلة حتى في بعض الدول الإسلامية فما بالك بدول الغرب؟

يظهر مما سلف أن محاولات السلطات الفرنسية (الإمبراطورية أو الجمهورية) إصلاح وتحديث الإسلام أمر يتجدد بين الحين والآخر حتى أصبح تحديا بالنسبة لهذه الأنظمة. والحقيقة أن هذه الرغبة بدأت مع حملة نابليون على مصر، أواخر القرن 18م، بحيث حاول هذا الأخير إدخال الحداثة الغربية، ولو بالقوة، لهذا القطر العربي، ثم جاءت فترة الاستعمار التي كانت من ذرائعها أن "الشعوب الملونة" (Les peuples de couleur) لا تقوى على الابتكار والتقدم والرقي وأن "الرجل الأبيض" هو المؤهل من قبل الطبيعة لذلك ثم جعلت من شروط التحاقها بالحداثة والتمتع بالمواطنة (المشاركة السياسية، التعيين بوظائف الدولة...) التخلي على هويتها والانصهار في المدنية الغربية "الراقية". لهذا ظلت الشعوب، التي قاومت هذا التوجه، غريبة حتى في أوطانها ومسلوبة الحريات إلى أن حل زمن الانعتاق فاسترجعت هويتها وسيادتها وأممت مواردها.

محاولة إصلاح الإسلام الأخيرة بفرنسا التي انبر لها الساسة والمفكرون وأطنبت في تناولها وسائل إعلام هذا البلد، في رأينا، لا تعدو أن تكون محاولة جديدة لإلحاق المسلمين بالمدنية الغربية التي لا توافق دائما مبادئهمبالرغم منهم. والمحاولة استراتيجية ايضا تبناها الساسة الفرنسيون لمنافسة اليمين المتطرف الذي كثر أتباعه بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية، بعد أن فشلوا منذ سبعينيات القرن الماضي في معالجة الإشكاليات البنيوية الكبرى مثل البطالة والتضخم وغيرها،

ولا شك أن مزيدا من التضييق (منع أنواع معينة من اللباس، إغلاق المساجد بذريع التطرف...) على المسلمين، الذي تشجع عليه تحليلات بعض "الخبراء" في الإسلام، سينسي الفرنسيين، ولو لبعض الوقت، هذه الهموم الثقيلة و سيكسب بلا شك النشطاء السياسيين الفرنسيين مزيدا من الأصوات والمناصب، لكن بالمقابل سيزيد من هشاشة وضعية

[190] Paul Sugy, Razika Adnani : «Pour se réformer, l'islam doit se libérer de l'emprise des salafistes !», https://www.lefigaro.fr/vox/religion, Publié le 18/05/2018.

[191] https://www.aljazeera.net/politics/2022/12/25

[192] Jean-François Bayart, L'islam est-il soluble dans la République ? https://blogs.mediapart.fr/jean-francois-bayart/blog/180510/lislam-est-il-soluble-dans-la-republique

المسلمين الاجتماعية والاقتصادية بسبب التهميش والعنصرية الشيء الذي قد يدفع بالبعض لسلوك سبل التشدد والعنف المقيت.

الملكية الإلهية بين مصروكوش وغانا

محمد عبد الحميد درويش[193]

ملخص البحث:-

يتناول البحث دراسة حول فكرة نظام الحكم فى مصر القديمة والذى كان يعتبر حكما ملكيا إلهيا بشرعيته من الإله الخالق, فكان يحكم الملك بشرعية إلهية كونه إبنا للإله, ويتطرق البحث لقضية هامة وهى إنتقال تلك الفكرة إلى الحضارة الكوشية وما حدث من بعض التغييرات والتطور عليها, ومن ثم إنتقلت هذه الفلسفة إلى حضارة الآكان فى غانا, ويوضح البحث تلك التأثيرت ومدى تشابهها مع فلسفة الملكية فى مصر القديمة.

الكلمات الإفتتاحية:- الملكية الإلهية – الملك الإله – الأم الملكية – الزوجة الإلهية – الشرعية الإلهية.

Abstract;

"The divine sovereignty between Egypt, Kush, and Ghana."

the research discusses a study on the concept of the system of governance in ancient Egypt, which considered a divine monarchy with legitimacy from the creator god. The king ruled with divine legitimacy as he was the son of the god. The research also addresses an important issue, which is the transfer of this idea to the Kushite civilization and the changes and developments that occurred on it. Then this philosophy moved to the Akkan civilization in Ghana. The research clarifies those influences and the extent of their similarity to the philosophy of monarchy in ancient Egypt.

Keywords: Divine monarchy - Divine king - Royal mother - Divine wife - Divine legitimacy.

مقدمة:-

كانت تربط مصر وافريقيا علاقات موغلة فى القدم منها علاقات تجارية وأخرى حربية, ومن خلال هذه العلاقات استطاعت الثقافة المصرية التوغل فى حضارة السودان القديمة ومن ثم انتقال تلك الثقافة عبر السودان إلى بعض المجتمعات الأفريقية وفى الغالب انتقلت تلك التأثيرات من النوبة ومصر من خلال بعض الهجرات, وعلى سبيل المثال عثر فى غرب

[193] باحث دكتوراة فى تاريخ أفريقيا القديم, كلية الدراسات الأفريقية, جامعة القاهرة.

افريقيا على أدوات موسيقية يظهر بها تأثيرات مصرية واضحة, كما يرى البعض تشابها فى اللغة والثقافة بين شعب الآكان ومصر القديمة حيث يظهر التشابه اللغوى لبعض المصطلحات, ,وتتضح تلك التأثيرات فى جهات عديدة فى العقيدة الأكانية وممارسات الطقوس التى تتشابه مع مصر القديمة مثل تأثير الملكية الإلهية فى تلك المجتمعات مثل قبائل الآكان والشلك, احتفالات حتحور والزواج المقدس من حورس بحدت فى دندرة وأدفو، كما يتشابه مهرجان الحصاد المرتبط بأوزوريس والحبوب والزراعة، وكان له إيحاءات جنائزية عميقة أخرى ذو أهمية مثل الزواج المقدس، الذى يوحي أنه كان طقسا من طقوس الخصوبة، علاوة على التشابه فى فكرة أساطير الخلق في مصر، وتلك الطقوس والإحتفالات المتشابهة كلها تجعلنا أن نتأكد بوجود اتصالات حضارية واضحة, وهذه الاحتفالات والطقوس الجنائزية تتشابه مع بعض التقاليد الأفريقية وربما يكون أصلها من غرب إفريقيا قبل إنتقالها لمصر.

الإشكالية:-

كيف نشأت فكرة الملكية الإلهية فى مصر.

كيف وصلت الملكية الإلهية إلى الحضارة الكوشية.

كيف وصلت الملكية الإلهية إلى غرب أفريقيا على الرغم من بعد المسافة بين مصر وبعد الزمن بين إنقضاء الحضارة المصرية وبداية حضارة الآكان.

المنهجية والعينة:-

تتبع الدراسة منهج البحث التاريخى المقارن, من خلال المصادر القديمة مثل النصوص والنقوش والآثار, وتحليلها ومقارنتها بما عثر عليه من مصادر أخرى مماثلة فى التأثير فى حضارات أخرى.

أهداف البحث:-

1- معرفة مدى تأثير الثقافة المصرية القديمة فى الحضارات الأفريقية.
2- معرفة أى مدى طرأ التطور على الثقافة المصرية فى الحضارات المتأثرة بها.
3- مدى التشابه بين نظام الحكم فى مصر وكوش وغانا.

حدود البحث:

بداية من عصر الدولة الحديثة فى مصر مرورا بالعصر الكوشى فى السودان حتى سقوط مروى وصولا إلى غرب أفريقيا حتى نهاية القرن الرابع الميلادى.

أولا: الملكية الإلهية مصر القديمة:-

1- العوامل التى ساعدت على قيام نظام الحكم:-

يجب الإشارة إلى أهمية الدين في مصر القديمة حيث كان أساس القانون المصري القديم, واستمدت الدولة سلطتها واستقرارها من مفهوم الماعت, ومن أجل فهم النظام المصري القديم يجب فهم دور الدين كخلفية لتطوره, حيث لعب الدين دورا هاما في فهم المصريين القدماء لعالمهم، وتحديدا الإيمان بالماعت (العدالة) والتى أثرت على كل نظام حياتهم, شكل الدين الثقافة المصرية القديمة بشكل أساسى حيث أن الدين يعتبر أساس القانون في مصر القديمة ، وكان ينظر إلى كل جانب من جوانب المجتمع المصرى القديم على أنه محكوم بقوة إلهية أسست وحافظت على النظام حيث أن وظيفة الدين ذاتها هي وسيلة لربط المجتمع بالدولة وبالآلهة, وهى السمة المميزة للدين كقوة ملزمة حيث تتعلق نظريات الخلق بالخالق فقد قرأ المصريون القدماء الأساطير وإعتبروها أساسا عن فكرة الخلق، واعتقدوا أن العالم يحتاج إلى الحفاظ عليه من خلال الآلهة الأولين, وقامت حول بداية الخلق عدة نظريات ساعدت معتقدات المصريين وممارساتهم في فهم الأحداث في حياتهم وفهم العالم من حولهم , وتم بناء الأساطير بهدف تقديم تفسيرات لأساسيات الوجود البشري, كانت الأساطير نتاج أكثر العقول الأصلية في مصر القديمة وأعمق مفكريها, وتوضح هذه الأساطير القيم الأساسية لواحدة من أقدم الحضارات وأطولها عمرا, كان لدى المصريين مجموعة متنوعة من الأساطير التي تتضمن أساطير الخلق المتنوعة كتفسير لأصل الآلهة، التي خلقت البشرية بعد ذلك[194]

2- مفهوم الملكية الإلهية:-

كان الملك يحكم بشرعية من المعبودات ويعتبر نفسه من نسلهم, وهو وسيط بين الآلهة وبين الشعب والكاهن الأكبر حيث أنه المسئول عن النظام الكونى (ماعت), وكان يعتبر الملك المحور الرئيسى للدولة وفيه يتجسد الإستقرار, وبعد وفاتة يندمج مع المعبود أوزير فى العالم الآخر, ومن ثم يتولى خلفا له ولى العهد والذى يمثل الإله "حورس" على عرش مصر[195], ومن ثم

[194] Van Blerk, Nico, The Ancient Egyptians Religious World: The Foundation of Egyptian Law, Journal for Semitics 28, pp.1: 20, Unisa Press, 2019, p. 1:5.

[195] بريور. د, تيتر. ا, مصر والمصريون, ترجمة عاطف معتمد, سلسلة العلوم الإجتماعية القاهرة, 2009, ص 127: 131.

يقوم الملك الجديد بدور مهم على الأرض تحت الأجنحة الواقية لحورس الصقر في السماء كما كان يمثل بالنسبة للمصريين القدماء إله الشمس على الأرض[196], ودين الدولة في مصر القديمة كان مهتما بالحفاظ على النظام الإلهي ، وهذا استلزم ضمان أن الحياة كانت تسير وفقا للماعت ومنع الفوضى[197] حيث اعتقد المصريون القدماء أن الملك وحده هو الذي يعرف متطلبات مبدأ ماعت وأن قوانينه كانت مطابقة لإرادة الإله الخالق ، وهذا هو السبب في أن الملك يمكن أن يحافظ على القانون والنظام والقوانين وحكم الملك الإله يجعل العالم في وئام[198].

كانت مهمة الملك الأساسية تطبيق العدالة على الأرض وبالتالي الحفاظ على النظام, وتنفيذه كان واجب الملك الأساسي, والحفاظ على نظام الخلق الذي تم إنشاؤه على التل الأزلي بداية الخلق, بشكل عام مثلت الملكية في مصر القوة الفعلية للماعت, ليس فقط الملك ولكن أيضا جميع أدوات الدولة (القضاء جميع والأنظمة الحكومية) والتى اتخذت مفهوم ماعت كمبدأ حاكم لها كونه هدف وواجب أنشطتها لذلك جسدت ماعت الإدارة العادلة، وفي هذه العملية حافظت على النظام, وكتبت السير الذاتية للمسؤولين والنقوش الملكية المتعلقة بالأحداث التاريخية لإظهار دور الفرعون في إنشاء الماعت والحفاظ عليه ، مما يدل على نجاح الفرعون في تجسيد نظام وانسجام ماعت, كما تبدأ أمثلة القوانين التي نجت جميعها بالإشارة إلى الملك: "قال الملك" ، "أمر الملك", وقد أصدر الملك القوانين التى تنظم وضع وسلوك الأفراد , ولذلك فإن القانون مرتبط بنظرة دينية للعالم ويمثل القواعد التي تنظم سلوك أفراد المجتمع , كان الملك يمثل مصدرا للقانون، لأن المصريين القدماء اعتبروا الملك إلها وبالتالي فإن كلمته لها قوة القانون[199].

3- أدوار الملك:-

- دور الملك فى المعبد:-

كان للمعابد سلطة سياسية وإقتصادية كبرى , وكأنها دولة داخل الدولة , وكان يعمل بها آلاف الموظفين , ويمتلك المعبد أراضى شاسعة فى كل أرجاء مصر, ولها سلطة موازية للدولة, وفى فترات القوة والإستقرار , وكان الملك على رأس هذة السلطة

[196] Van, B, op.cit, p. 3
[197] **Nicholson, P, and, Shaw, I, Ancient Egypt Material and Technology**, Cambridge University Press; 1 Edition, Uk, 2009, 273.
[198] Van, B, op.cit, p. 12.
[199] Van Blerk, Nico, op,cit, pp. 11: 16.

(الكاهن الأكبر) إلى جانب سلطاته السياسية , أما فى فترات الضعف كان يسيطر المعبد على كل السلطات حتى أصبح الكهنة ملوكا لمصر فى بعض عصورها[200].

- الدور السياسى:-

بداية من عصر الأسرات أصبح النظام فى مصر القديمة مركزى ثيوقراطي عالي التنظيم وكان الملك على رأس السلطة السياسية والدينية, وقد نضج النظام السياسي فى المجتمع المصري خلال عصر الدولة القديمة،[201], وعلى رأس هذا النظام الملك الإله الذى كان يحكم مدى الحياة ويؤدى عدة وظائف منها (رئيس موظفى الدولة التنفيذيين , الرئيس الأعلى للعدالة , قائد الجيوش) ونظريا كان الملك يقوم بكل الأنشطة أما الواقع فأن الملك كان يستعين بآلاف من الموظفين والمستشارين بتسلسل هرمى لكى يقوموا بتيسير كل الأعمال وأوامر الملك , ويكون الأتباع المقربين من أمراء البيت المالك أو من ذوى الحظوة [202].

ثانيا: الملكية الإلهية من مصر إلى كوش:-

1- الملكية المقدسة فى كوش:-

تتشابه الأدوار التي قام ملوك وملكات السودان القديم مع الأدوار التي قام بها الملوك في مصر والتي تتمثل فى تثبيت الحق والنظام والعدل في الأرض, والتحقيق الدائم لكلمة " الماعت " ويكون ذلك بالقضاء على عناصر الشر من أعداء الآلهة والبشر حيث نرى الملك يصور بهيئة المحارب ليقوم بهذا الدور ولو بشكل رمز , كما كان على الملك بناء المعابد الجديدة للآلهة وترميم وتوسيع المعابد القديمة ، وتزويدها بكل ما تحتاج إليه من متاع وموظفين وخدم وطعام وشراب,[203], وكما هى عقيدة الملكية الإلهية فى مصر كان الملك الكوشى وسيط أيضا بين المعبودات وبين شعبه, وهى نفس الصورة للملكية المقدسة فى مصر القديمة, ومما لاشك فيه أن أصل فكرة الملكية المقدسة فى مملكة كوش كان من أصل مصرى, حيث يعتبر الملك الصورة الحية للمعبودات على الأرض والصورة المجسدة لحورس, وكان أول عبادة حقيقية للحاكم خلال عصر "تحتمس الثالث, رمسيس الثانى, أمنحتب الثالث" فى كل من مصر والنوبة , حينها انتقلت فكرة التقديس للحكام الكوشيين,

---

[200] بريور. د, تيتر. ا,المرجع السابق, ص 142.

[201] Van, B, op,cit, pp. 11: 16.

[202] بريور. د, تيتر. ا, المرجع السابق, ص 127: 131.

[203] سامية بشير دفع الله, الملكات السودانيات من مملكة مروي (270ق.م – 350 م), دراسات في آثار الوطن العربي ١٢, ص505.

واعتبر الملك فى كوش مثل مصر إبنا للمعبود "آمون" من الكنداكه, وتضمنت معظم ألقاب الملوك سواء الذكور أو الإناث إسم المعبود "آمون"[204].

2- أنعكاس فكرة الولادة الإلهية على ثقافة كوش:-

هى طريقة كان يستخدمها الملوك المصريين لإضفاء شرعية الحكم بالترويج كونهم أبناء للإله, قامت حتشبسوت ومن بعدها " أمنحتب الثالث" بنسب نفسيهما لنسل المعبود "آمون", وقد إنتقلت تلك الفكرة من مصر القديمة إلى كوش, ومن أهم الملوك الكوشيون الذين إستكملوا هذا النهج "طاهرقا" حيث نقش على معبد موت بالكرنك مناظر تخدم الدعاية الدينية بربطه كإبنا لكل من "آمون وموت", ويتضح من خلال تلك المناظر تأثرها بمناظر الولادة الإلهية "لحتشبسوت" فى معبد الدير البحرى "وأمنحتب الثالث" فى معبد الأقصر, وهناك مناظر أخرى للولادة الإلهية صورت على الخواتم الخاصة بالملكة الكوشية " أماني شخيتو", وقد صورت مراحل الولادة الإلهية حيث يظهر آمون برأس كبش ويمسك علامة العنخ يسددها إلى أنف الملكة ويلامس بيمناه كوع الملكة[205].

3- تطوردور الملكية النسوية:-

تطورت الملكية النسوية في السودان القديم بالتدريج إلى أن تحققت للنساء ميزة الجلوس على العرش في الحقبة المروية والحكم إما منفردات أو مشاركات لأزواجهن[206], وهو الحدث الأول من نوعه وحدث هذا التطور على الأرجح نتيجة لعوامل داخلية ؛ فهو ليس محاكاة أو تقليد لنموذج خارجي, ظهور الملكات والنساء الملكيات في الآثار ربما لا يضاهيه في العالم إلا نساء مصر القديمة وأبرزهم الملكات "أياح حتب , تتى شيرى", لكن عدد النساء الحاكمات في السودان القديم أكثر من عددهن في مصر[207], وتبلورت فكرة الأم الملكية بشكل تدريجي ولم تكن تلك السلطة مولد يوم واحد ولكنك بالتدريج منذ أن أصبحت المرأة زوجة إلهية لآمون, وبالتالى فأن الأصل مصرى وقد إنتقل وتطور فى كوش.

4- منصب العابدة الإلهية ودوره فى الوصول للحكم:-

---

[204] نشأت حسن الزهري, تاريخ وحضارة أفريقيا القديمة, الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية, القاهرة, 2010, ص66.

[205] نشأت حسن الزهري, المرجع السابق, ص69.

[206] دفع بشير سامية الله, المرجع السابق, ص501.

[207] نفس المرجع, 517.

فى الأسرة الثامنة عشر بدأ لأول مرة يظهر منصب شرفى للنساء وهو (الزوجة الإلهية لآمون) وأول من تقلد هذا المنصب الملكة "أياح حتب؛ وذلك للدور التى لعبته أثناء حروب التحرير[208], وفى العصر المتأخر أصبح منصب كهنوتى ودينى وسياسى هام جدا حيث تساوت مع الملوك, وحملت العابدة الإلهية ألقابا ملكية كتبت داخل خراطيش ملكية, وسيطرت على الأمور بمساعدة موظفين حملوا ألقابا مثل(المشرف على البلاط , القائد الأعلى , مدير أملاك الزوجة الإلهية)[209], وإبان الأسرة الثانية والعشرون كانت مصر مفككة سياسيا وقد حاول الملوك السيطرة على طيبة وثرواتها من خلال الإستعانة بهذا بالزوجة الإلهية سياسيا, وفى الأسرة الخامسة والعشرين حكم "بيعنخى" مصر ونن ثم جعل الزوجة الإلهية لآمون " شبن وبت الأولى" إبنة الملك "وسركون الثالث" أن تتبنى إبنته "آمون إيردس الأولى" لتكون الزوجة الإلهية بعدها, وكان هذا المنصب يعلوا منصب الكاهن الأكبر, وكان يفرض عليهن ألا يتزوجوا ؛ لذلك كان ينتقل منصبهن عبر التبنى وقد حملت "أمون إرديس" لقب إبنة آمون من صلبه ومن ثم إرتبطت "بتفنوت" أول من خلق "آتوم" أم المعبودات[210].

أن الأهمية السياسية للزوجة الإلهية كونها هى الوسيط بين الملك والمعبود "آمون" وهى حلقة الإتصال بين الدين والدولة, وبشكل عام هى التى تعمل على توحيد الدولة بإعتبارها كيانا سياسيا مقدسا, وشاركت الملوك فى الطقوس حيث تظهر بالنقوش تهز الصلاصل وتحرق البخور وتسكب الماء أمام المعبود آمون, وكانت تلك الطقوس قاصرة قبل ذلك على الملوك وحدهم حيث كان (سيد الطقوس).

5- دور الأم الإلهية:-

هى أساس العائلة الإلهية مع ابنها حيث ترتبط بأطفالها وتقوم بواجبها حيالهم, ومن أهم هذه الأدوار أنها سبب وجودهم فى الحياة حيث ترعاهم أثناء الحمل والولادة والرضاعة والتربية, وهذا الدور يشبه دور المعبودة "إيزيس " مع إبنها "حورس" فى حمايتها لهم وتمثل أيضا "حقات و سخمت و تاورت ورننوت" وفى رضاعتها لهم تمثل "حتحور و تفنوت"[211], وارتبط المفهم الإلهى بالدور الملكى فى المملكة الكوشية حيث قامت الأم بدور هام فى تدعيم الملكية وإعطاء الشرعية لإبنها, ونرى ذلك متشابها مع الحضارة المصرية حيث كان يحرص الملوك على أخذ شرعيتهم للحكم من خلال بعض آلهة الأمومة مثل " أيزيس" والتى إعتبرها الملوك أما لهم حيث يعتبر الملك هو "حورس" على العرش وإبنا "لإيزيس", وإنتقلت نفس الفكرة إلى نبته وكانت

---

[208] نشأت حسن الزهري, المرجع السابق, ص69.

[209] بريور. د, تيتر. ا, المرجع السابق, ص 127: 131

[210] نشأت حسن الزهري, المرجع السابق, ص69.

[211] هند الفقى, الدور الدينى للملكات فى العصر النبتى (744ق.م-591ق.م), مجلة الدراسات الأفريقية- مجلد 35, ص 73: 100, جامعة القاهرة, 2013, ص73.

"إيزيس" هى المانحة للحكم الملكى وكتب فى النصوص أنها أم الملك, وفى النقوش تظهر وهى تمنح التاج الملكى, كما كانت تصور أثناء عملية الرضاعة كدلالة لمنح الغذاء والحياة والقوة كما يكتسب الطفل شرعيته الملكية من خلال البنوة للإلهة, وذلك تشابه مع الطفل "حور", وتشابهت تلك المناظر بالتى وجدت فى مصر كما تشابهت مع مناظر الولادة الإلهية من حيث مناظر الجماع والحمل والولاة والرضاعة والحضانة والتطهير, والأختلاف فى نبته أن الشخصيات الموجودة تتكون من (الأب والأم والإبن) وجميعهم من المعبودات, على عكس المناظر المصرية التى تصور ولادة الملك من أم بشرية والأب "آمون" وفى كلتا الحضارتين يرتبط الإبن بالآلهة, كما تضمنت الأساطير مايمثل المرأة الإلهية وذلك من خلال أساطير نشأة الكون والتى لعبت بها الكثير من الآلهات دورا هاما مثل "حتحور , نيت , نوت , محت ورت"[212].

6- دور الأم الملكية:-

نتعرف من خلال النصوص والقوائم الملكية الخاصة بملوك كوش على أهمية الأم الملكية فى تلك القوائم, وكان فى البداية يتشابه دور الأم الملكية فى كوش بدورها فى مصر القديمة, حيث لعبت دورا محوريا فى تحديد مفهوم الملكية منذ عصر الدولة القديمة حيث هى الأم والزوجة والإبنة والشقيقة ومنذ البداية كانت وسيلة لإنتقال العرش وإعطاء الدم الملكى, وفى كوش كان يسبب وجود أكثر من وريث للعرش مشكلة, ولحل تلك المشكلة كان على الأم الملكية تحديد مرتبة ولى العهد, كما كان هناك مشكلة أخرى وهى صغر سن أولياء العهد فى بعض الأحيان فكانت الأم الملكية تقوم بدور الوصاية وذلك مما سوف يؤدى لوصولها متفردة على العرش, وشهد النصف الثانى من القرن الثالث ق.م بداية جلوس الأم على العرش مع إبنها, وتطور مفهوم الملكية فى مروى وأصبح للملكة السلطة فى الجلوس على العرش وبدأ يظهر لقب ("Qore")الذى يعنى حاكمة, ولقب (kandaka) أم الملك ومعناها باللغة المروية التى تحمل وتلد وهى إشارة لأم الحاكم, وبدأ بعد ذلك يظهر أهمية دور ولى العهد حيث أن المجتمع رفض فكرة حكم الإناث وذلك الإعتراض قابله تفسيران أن ذلك مرفوض فى المجتمع والثانى كبر سن الملكة, ومن ثم بدأ يظهر مجموعة من الأمراء كوسيلة للملكة للجلوس على العرش[213].

7- العلاقة بين الأم الملكية والإلهية:-

[212] نفس المرجع, ص74: 78.

[213] نفس المرجع, ص 79.

كانت تعطى الأم الصفة الإلهية للملك ولعبت دورا كبيرا فى الطقوس والعبادات وتظهر مع الملك فى الكثير من المناظر سواء كأم أو كزوجة أثناء تقديم القرابين أو فى بعض الطقوس وظهورها معه تؤكد مفهوم العنصر الذكورى الأنثوى كإرتباط لإكمال مفهوم الملكية الإلهية, مثل ماكانت تلعب " إيزيس" دورا هاما فى تدعيم الشرعية سواء فى مصر أو فى نبته[214].

ثالثا: غانا (مملكة الآكان):-

1- شعب الآكان والتأريخ الزمنى للملكة:-

أغلب الروايات أن أصل نشأة مملكة الآكان كانت مع هجرة الجنس الأبيض من شمال افريقيا تحديدا من برقة مع بداية القرن الأول الميلادى ومع حلول القرن الرابع م وصلت غانا إلى أوج مجدها, ويرى (موريس ديلافوس) أنه حدث هجرة للبيض من ليبيا وهم أول المؤسسين لمملكة غانا ويدعم أيضا "الأدريسى" هذا الرأى, وكان يشكل شعب الآكان أكبر مجموعة عرقية فى غرب افريقيا, ويعنى مصطلح آكان (الأول) وذلك كتصنيف لهذا الشعب الذى كان من أول المجموعات البشرية وأول من جلب الحضارة لتلك المنطقة وهم الأولين ومن لهم القدرة على حركة الشمس وإرتفاع المد والجزر وإخراج النبات ويعرفون علم الفلك[215].

2- مفهوم الإله عند قبائل غرب افريقيا:-

إعتقدت قبائل غرب إفريقيا أن الإله الأكبر هو الذى يسيطر على العالم كله بعد معركة بين الآلهة الأخرى استطاع الإنتصار عليهم, والتحكم فى كل ظواهر الطبيعة, وكانوا يعتقدون وجود معبودات أخرى صغرى يعملون كنواب للإله الأكبر وذلك لتصريف الشئون الصغيرة[216], ويتضح من تلك الفكرة تأثيرا مصريا واضحا, حيث تتشابه مع أسطورة الخير والشر والإله "حورس" وصراعهمع "ست" وتغلب "حورس" فى النهاية على عمه وإنتزاع الحكم وخلافة أبيه.

كان يسمى الإله الأعظم عند الآكان " أونيام" وكانوا يعتبروه الإله الأعظم الذى خلق كل الكون والحاكم الكونى للكون ويتجسد فى كل مظاهر الحياة بما فى ذلك البشر كما خلق "أونيام" كل الأشياء المادية, وكان إله غير مرئى ولكنه كان موجود

[214] نفس المرجع, ص79.

[215] Levtzion, N, Ancient Gana and mali, studies in African history, no. 7, 1973, London, p.7.

[216] سليمانى يوسف, تاريخ مملكة الأشانتى, موسوعة تاريخ افريقيا القديمة ج2, 2020, ص56.

فى كل قوى الطبيعة مثل الرياح والشمس[217], ويتجلى أيضا تأثيرا مصريا واضحا حيث يتشابه " أونيام" فى صفاته مع المعبود "آمون رع" والذى كان من صفاته أيضا الخفى وأيضا هو معبود الشمس والإله الأعظم عند المصريين.

3- نظام الحكم:-

– نظام التوريث الأمومى:-

كان نظاما ملكيا يقوم على التوريث من الملك لإبن أخته وذلك يدل على إعلاء شأن المرأة, وعلى حسب رأى "البكرى" فأن هذه الظاهرة كانت منتشرة بين معظم القبائل الأفريقية الوثنية, ومع بداية إنتشار الإسلام إبان القرن الحادى عشر زالت فكرة التوريث لإبن الأخت وأصبح الملك يورث إبنه[218], وكان نظام التوريث يعتمد على النظام الأمومى أى الإنتساب إلى الأم التى كانت أساس الخلافة, وكان إبن الأخت له الأولوية من إبن الملك نفسه, ومن المبادىء أن كبار السن يسبقون الصغار, وعندما يكون للمرأة أشقاء يجب مراعاة أقدمية الأجيال, وفى حالات نادرة كانت تعتلى الإناث العرش وذلك بعد إستفتاء جميع الذكور, ويتم إنتقال العرش بعد وفاة الملك أو تنازله على العرش, وعلى المرشح الجديد تقديم طلب للملكة, ومن ثم تستدعى الملكة الأسرة وتعرض عليهم المرشح الجديد ثم يعرض على العامة وإذا تم رفضه يتم إقتراح مرشح غيره ومن صفات هذا الملك الجديد أن يحمل بعض الصفات مثل(القوة, الذكاء, الصدق, الشجاعة , التواضع) [219].

– دور الملك فى الحكم:-

أما الحكام فكان يعتبر دورهم حماية الناس وقيادة المجتمع وممارسة الوظائف التنفيذية, كما كان عليه قيادة الجيش وعمل المشروعات والحفاظ على القانون وتنفيذه[220].

الملكية الإلهية عند الآكان:-

[217] Agyarko, R.O, God of life: Rethinking the Akan Christian concept of God in the light of the ecological crisis. The Ecumenical Review, 65(1): 51-66, 2013, pp. 1:3.

[218] أنس بو سلام, إمبراطورية غانا, دراسة التاريخ السياسى وبنية الحكم والتنظيمات, كلية الآداب والعلوم الإنسانية, جامعة الحسن الثانى, المغرب, 2019, ص170.

[219] Anthony. Kofi, Peter. A, The Role of Chief-King Among the Akan: A Theological Reflection, E-Journal of Humanities, Arts and Social Sciences (EHASS), Volume 1, Issue 4, pp. 110-117, 2020, pp.111: 112.

[220] ibid, pp.111: 112.

كان يعتبر الملك إبنا للشمس والشكل الجسدى للإله على الأرض, وكان يلقب الملك بإبن الإله والمنقذ الحامى ورب الآلهة ورب الأرض والحياة, ومن أدواره إعطاء الحياة لشعبة مثل الشمس, وكان ينظر للملك أنه غير عادى ولايجب أن يلمس الأرض فكان دائما يحمل من قبل رعيته, وكان يرمز للشمس بالذهب لذلك كان الملك بعد وفاته يوضع على سرير ذهبى فوق سبع درجات فى شكل هرمى لكى يكون أقرب لشكل الشمس, وعلاوة على ذلك كانت تحشو المراتب والوسائد بغبار الذهب والأغطية من الديباج المصنوع بخيوط ذهبية, كما كانت تصنع الشارات الملكية والقلائد والأساور وكل قطع الحلى الملكية من الذهب, وبعد عام من موت الملك يتم إستخراج الجسد مرة أخرى من التابوت وتربط عظامه من الذهب وترصع العيون ويتم وضع قناع ذهبى يغطى الرأس[221], وبشكل عام تتشابه العديد من الصفات الملكية عند الآكان مع صفات الملك فى مصر القديمة من حيث علاقته بشعبه ومكانته الإلهية ويتضح التأثير جليا فى طريقة دفن الملك والشكل الهرمى لسرير الدفن علاوة على الإهتمام بصياغة المتعلقات الملكية الآخروية من الذهب لما يربط هذا المعدن بالشمس التى ترمز للإله ويجسدها الملك على الأرض والذى يعتبر إبنا للإله والوسيط بينه وبين الشعب, ولا يوجد مايدعوا إلى الشك أن كل ماسبق مصرى تماما من حيث تأثيرات العقيدة الشمسية الواضحة, وكل ذلك يؤكد وجود معابر إنتقال بين الحضارتين أدت إلى تأثيرات واضحة فى الثقافات الأفريقية.

- **الملك وسيط الشعب (عبادة الأسلاف):-**

كان هناك إعتقاد عند شعب الآكان أن الملك يعتبر وسيط بين الأحياء والأجداد الأموات, وكان على الملك تقديم القرابين وعمل الإحتفالات للأسلاف, وكان شفيع للأحياء عند الأسلاف, وكانوا يؤمنون أن الأرض تمثل الأم, ويعتقد أيضا الأشانتى أن الرخاء والرفاهية يأتى من العلاقة الطيبة بين الأحياء والأسلاف والأجداد التى توفر الإحتياجات المادية والجسدية وحمايتهم من سوء الحظ حيث أن الأجداد يوفرون البركة[222], وتتشابه تلك الفكرة مع فكرة عبادة الأسلاف فى مصر القديمة.

النتائج:-

- تتشابه الأدوار التي قام ملوك وملكات السودان القديم مع الأدوار التي قام بها الملوك في مصر والتي تتمثل فى تثبيت الحق والنظام والعدل في الأرض,وبالتالى مكانة ودور الملك فى الحكم بصفته إله.

[221] Fairman, H, Ancient Egypt and Africa, Oxford University Press on behalf of The Royal African Society, pp. 69-75, U.K,1965, PP.71:75.
[222] Ibid, p.111.

- إنتقلت الولادة الإلهية من مصر القديمة إلى كوش, وإستخدمها الملوك الكوشيين كدعاية سياسية لهم على غرار الفكر المصرى القديم.
- منذ أن أصبحت المرأة زوجة إلهية لآمون أنتقلت الفكرة من مصر إلى كوش ثم تبلورت إلى الأم الملكية.
- من خلال مفهوم الإله عند الآكان يتضح وجود تأثيرا مصريا واضحا, حيث تتشابه مع أسطورة الخير والشر والإله "حورس" وصراعه مع "ست" وتغلب "حورس" فى النهاية على عمه وإنتزاع الحكم وخلافة أبيه.
- يتشابه " أونيام" معبود الآكان فى صفاته مع المعبود "آمون رع" والذى كان من صفاته الخفى وأيضا هو معبود الشمس والإله الأعظم مثل "أونيام".
- عند الآكان كان يعتبر الملك إبنا للشمس والشكل الجسدى للإله على الأرض, وكان يلقب الملك بإبن الإله والمنقذ الحامى ورب الآلهة ورب الأرض والحياة, وتلك الصفات مصرية خالصة.
- عند قبائل الآكان كان يوضع الملك بعد وفاته على سرير ذهبى فوق سبع درجات فى شكل هرمى, وفى هذا تأثير مصرى واضح.
- تتشابه عبادة الأسلاف عند الآكان مع فكرة عبادة الأسلاف فى مصر القديمة.

التوصيات:-

- دراسة تأثيرات العقيدة المصرية على حضارات وسط شرق أفريقيا.
- دراسة تأثيرات العقيدة المصرية على حضارات شمال أفريقيا.

قائمة المراجع:-

أولا: العربية:-

- أنس بو سلام, إمبراطورية غانا, دراسة التاريخ السياسى وبنية الحكم والتنظيمات, كلية الآداب والعلوم الإنسانية, جامعة الحسن الثانى, المغرب, 2019.
- بريور. د, تيتر. ا, مصر والمصريون, ترجمة عاطف معتمد, سلسلة العلوم الإجتماعية القاهرة, 2009.
- سامية بشير دفع الله, الملكات السودانيات من مملكة مروي (270ق.م – 350 م), دراسات في آثار الوطن العربي ١٢.

- سليمانى يوسف, تاريخ مملكة الأشانتى, موسوعة تاريخ افريقيا القديمة ج2, 2020.
- عادل حبيب الله الطاهر, الحياة الثقافية (معالم اللغة المروية) في مملكة كوش الثانية (نبته مروي) (750 ق.م – 350م) , المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي العدد 8, 2016.
- نشأت حسن الزهري, تاريخ وحضارة أفريقيا القديمة, الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية, القاهرة, 2010.
- هند الفقى, الدور الدينى للملكات فى العصر النبتى (744ق.م-591ق.م), مجلة الدراسات الأفريقية- مجلد 35, ص 73: 100, جامعة القاهرة, 2013.

ثانيا: الأجنبية:-

- Agyarko, R.O, God of life: Rethinking the Akan Christian concept of God in the light of the ecological crisis. The Ecumenical Review, 65(1): 51-66, 2013
- Anthony. Kofi, Peter. A, The Role of Chief-King Among the Akan: A Theological Reflection, E-Journal of Humanities, Arts and Social Sciences (EHASS), Volume 1, Issue 4, pp. 110-117, 2020
- Fairman, H, Ancient Egypt and Africa, Oxford University Press on behalf of The Royal African Society, pp. 69-75, U.K,1965
- Levtzion, N, Ancient Gana and mali, studies in African history, no. 7, 1973, London, p.7.
- Nicholson, P, and, Shaw, I, Ancient Egypt Material and Technology, Cambridge University Press; 1 Edition, Uk, 2009.
- Van Blerk, Nico, The Ancient Egyptians Religious World: The Foundation of Egyptian Law, Journal for Semitics 28, pp.1: 20, Unisa Press, 2019.

الجغرافية الانتخابية والتفاوتات السوسيوترابية بجهة الدار البيضاء – سطات

د. مصطفى يحياوي، أستاذ الجغرافيا الاجتماعية والسياسية جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب.
(mostafa.yahyaoui@univh2c.ma)
يوسف السايح، باحث في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب
(Youssef.essayeh@gmail.com).

ملخص:

نحاول في هذه الورقة البحثية مقاربة مدى تأثير التفاوتات السوسيو ترابية على خيارات الناخبين والمشاركة في انتخابات 8 شتنبر 2021 بجهة الدار البيضاء سطات، وقد انطلقنا في ذلك من الجهاز المفاهيمي الذي طورته الجغرافيا الانتخابية، وخلاصة تحليلينا في هذا السياق، يظهر أن تفاوت المسافة المتمثل في القرب أو البعد من التجمعات الحضرية الكبيرة ذات الكثافة السكانية المرتفعة، أصبح عاملا محددا للتصويت والمشاركة الانتخابية، كما تبرز النتائج بعد قراءة تقاطعية للمعطيات الإحصائية المتعلقة بالتفاوتات السوسيوترابية وقياس معامل الارتباط أن المشاركة الانتخابية ترتبط بشكل إيجابي مع بعض المؤشرات الإحصائية كمعدل الأمية. في المقابل، ترتبط بشكل سلبي مع معدل التشغيل والبطالة والفقر، وبالنتيجة تشكل التفاوتات السوسيو ترابية إلى جانب عوامل أخرى محدد رئيسيا في توجيه خيارات الناخبين والمشاركة الانتخابية مما يعني أنه لا يجب أن نبحث عن تفسير تباين نسب المشاركة الانتخابية والميولات السياسية في سبب وحيد ولكن في تركيبة معقدة من الأسباب المتداخلة.

الكلمات المفاتيح: جغرافية الانتخابات، المشاركة الانتخابية، الجهة، التفاوتات السوسيوترابية

Summary :

Electoral geography and socio-territorial disparities in the Casablanca-Settat region

This research paper is an endeavor to approach to which the extent does the impact of socio-territorial inequalities have on the choices of voters and on their participation in the elections of 8th, September, 2021 in the Casablanca-Settat region. The conceptual system developed by electoral geography, that is our starting point, as well as the summary of our analyses in this context, shows that the difference in distance represented by the proximity or the dimension of large urban agglomerations with a high population density, have become a determining factor for voting and electoral participation. The results emerged, after a cross-sectional reading of statistical data related to socio-territorial disparities and measuring the correlation coefficient, that electoral participation is positively linked with some statistical indicators such as the illiteracy rate. On the other hand, it is negatively associated with the rate of employment, unemployment, and poverty. As a result, socio-territorial inequalities, along with other factors, constitute a major determinant in directing voter choices and electoral participation. This means that we should not look for an explanation of the varying proportions of electoral participation and political inclinations in one single reason, but in a complex combination of overlapping causes.

Keywords : electoral geography, electoral participation, region, spatial and regional disparities

1- مقدمة

شكلت السنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بالنسبة للجغرافيا الانتخابية فترة تحول منهجي وفكري، إذ أدت التحولات التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى تحيين الاهتمامات البحثية، وجعلها تنصب حول إشكالات العصر السياسية والاقتصادية والسوسيومجالية، فتوالت الدراسات الخاصة بجغرافية الانتخابات، والتي تركزت في مجملها على النشاط الانتخابي من خلال تحليل الدوائر الانتخابية والتعرف على التباين المجالي في التصويت، والتأثيرات الجغرافية التي نتج منها هذا التباين[223]، ودراسة الحملات الانتخابية للمرشحين والبعد الجغرافي لها، والسلوك التصويتي للأفراد والجماعات من خلال التعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والثقافية وغيرها من المعطيات التي تشكل الرأي العام للناخبين[224].

يتمحور البحث كما هو واضح من العنوان حول جغرافية الانتخابات والتفاوتات السوسيوترابية بجهة الدار البيضاء – سطات[225] التي تعرف ديناميات إقليمية وسوسيو اقتصادية متفاوتة ومتباينة، هاته الوضعية أنتجت ثنائية مجالية حيث نجد قطب النمو والوفرة ذا تأثير سببي استرجاعي غير داعم لنمو الأطراف، كما أن الجماعات الترابية الواقعة بالتراب الهامشي أي تلك البعيدة عن مركز الثقل الديمغرافي تعاني من مجموعة من المشاكل ذات حمولة اقتصادية واجتماعية وثقافية ومجالية، فهذه الجماعات والمجالات وكما توضح أرقام المندوبية السامية للتخطيط تضم مؤشرات سلبية من حيث المعطيات الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية من قبيل ارتفاع نسبة الأمية والبطالة وتراجع نسبة التشغيل وتضخم معدلات الفقر والهشاشة. في المقابل، تتميز مجموعة من المجالات والجماعات بمؤشرات اجتماعية واقتصادية إيجابية من خلال انخفاض معدلات الأمية والفقر والهشاشة، كما تتمتع بارتفاع مؤشر النشاط الاقتصادي، وسيادة الفئات الغنية وأحياء الفيلات، إذ تضم هذه المناطق أغلى العقارات، وهكذا يمكن لهذه التفاوتات السوسيوترابية التأثير على خيارات الناخبين والمشاركة الانتخابية وبتسليط الضوء على اقتراع 08 شتنبر 2021 نسجل مجموعة من الملاحظات على السبيل الذكر لا الحصر:

- تباين في نسبة المشاركة الانتخابية والتي شهدت مسارات متباينة. إذ تميزت الأقاليم الريفية كابن سليمان وسيدي بنور وسطات والجديدة بمعدلات مشاركة أعلى بكثير من المجالات الحضرية مثل الدار البيضاء والمحمدية ومديونة والنواصر.
- ارتفاع نسبة الامتناع الانتخابي بالمجال الحضري ويتجلى ذلك على الخصوص بمدينة الدار البيضاء بحيث أقل نسبة للعزوف الانتخابي سجلت سنة 2011 بنسبة 63 % بعدها سترتفع لتصل إلى 69.1 % سنة 2016 واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 77.4 % سنة 2021.
- بعد انتخابات 2021 تغيرت مكونات الخريطة الانتخابية لجهة الدار البيضاء – سطات، بحيث تمكن حزب التجمع الوطني للأحرار من احتلال المرتبة الأولى في عدد من دوائر الانتخابية، محققا رقما قياسيا منذ الإصلاح الانتخابي لعام 2002. متجاوزا بذلك لحزب العدالة والتنمية الذي لم يأت في المرتبة الأولى في أي دائرة انتخابية

---

[223] YAHYAOUI Mostafa, 2019, Introduction à l'analyse de la carte électorale marocaine : Cadre théorique et Méthode d'analyse, .Inhttps://www.academia.edu/41570854/Cours_MYAHYAOUI_Geographie_Electorale_Version?auto=download&email_work_card=download57P. -paper.

[224] جاسم محمد كرم، 1988، جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، الكويت. ص.8.

[225] أحدثت جهة الدار البيضاء – سطات سنة 2015، بتجميع جهة الدار البيضاء الكبرى مع أقاليم الجديدة وسيدي بنور التي كانت تابعة لجهة دكالة عبدة، وأقاليم سطات بن سليمان وبرشيد المنتمية سابقا لجهة الشاوية ورديغة.

مسجلا بذلك تراجع كبير[226]، كما هو الحال في مدينة الدار البيضاء، إذ خسر الحزب ما يقارب 90٪ من ناخبيه[227].

انطلاقا من هذه المعطيات تبرز الإشكالية الرئيسية التي يمكن تشخيصها في السؤال المركزي التالي:

ما مدى تأثير التفاوتات السوسيوترابية على خيارات الناخبين والمشاركة في انتخابات 08 شتنبر 2021؟

للإجابة عن هذا التساؤل المركزي، ارتأينا أنه من الضروري تفكيكه وتجزئيه إلى تساؤلات فرعية، من أهمها:

1- هل للخصوصيات المجالية ومظاهر اللاعدالة المجالية بجهة الدار البيضاء – سطات دور في التأثير على سلوك الناخبين والمشاركة الانتخابية؟
2- ما علاقة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بتباين نتائج التصويت بين العمالات والأقاليم والجماعات الترابية؟
3- كيف تؤثر العوامل الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية والثقافية على خيارات الناخب ودفعه إلى المشاركة في الانتخابات أو العزوف عنها؟

2- الفرضيات:

تعد الفرضية من أبرز مقومات البحث العلمي، وللإجابة على الإشكالية الرئيسية انطلقنا من الفرضيات التالية:

- تشكل التفاوتات السوسومجالية والديمغرافية والسوسيو- اقتصادية بجهة الدار البيضاء – سطات محددا رئيسيا في توجيه خيارات الناخبين وتباين نسب المشاركة الانتخابية.
- لا تتأثر المشاركة الانتخابية والسلوك الانتخابي بالأفكار والحملة الانتخابية والبرامج الانتخابية للأحزاب بقدر ما يتأثر بالخصوصيات المحلية والاجتماعية والثقافية للدوائر الانتخابية.

3- الإطار النظري للتحليل:

ينطلق هذا البحث من بعض النظريات الاجتماعية والجغرافية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

يشكل التساؤل المحوري الآتي: هل يؤثر السياق الاجتماعي والجغرافي على طريقة تفكير الفرد وسلوكه السياسي بناء على مكان وتجربته الشخصية؟ منطلق التحليل المجالي spatiale لاختيارات وتوجهات الناخبين وقد وصل إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة بين الإنسان والسياق الجغرافي الذي يعيش فيه[228]، حيث إن الرقعة الجغرافية للمجتمع وطبيعتها تؤثر على خياراته وسلوكياته[229]، على سبيل المثال، المناطق الجغرافية النائية غالبا تؤدي إلى تطوير أنماط سلوكية محافظة نظرا لصعوبة التواصل السياسي في تلك المناطق مما يعني بأن هناك علاقة ترابطية بين السياق بكل مكوناته والسلوكيات الاجتماعية والسياسية للمواطنين، وإدراك هذه العلاقة يكون بالاستناد إلى الحصيلة المعرفية التي يوفرها المحيط سواء

---

[226] يحياوي مصطفى، 01 ماي 2021، التصويت النافع في 2016 لصالح "البيجيدي" لن يتكرر.. و"الأحرار" سينجح فيما فشل فيه "البام"، جريدة اليوم 24 الإلكترونية: https://alyaoum24.com/1535798.html

[227] Association Tafra, 2022, le Maroc vote : les élections législatives en chiffres 2011-2021, p.22. Disponible sur le site : https://tafra.ma/wp-content/uploads/2022/04/leMarocVote-edit21.pdf

228 بارة سمير وليمام سلمى، 2011، النماذج الانتخابية: نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص ابريل 2011 ، ص .193.

[229] محمد تركي بني سلامة، 2019، محددات السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني (دراسة حالة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات في الأردن لعام 2017)، جامعة اليرموك منشورات عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، ط1، الأردن، ص .31.:
https://www.researchgate.net/publication/334598538_mhddat_alslwk_altswyty_llnakhb_alshab_alardny_drast_halt_alantkhabat_albldyt_wmjals_almhafzat_fy_alardn_lam_2017

المادي أو المعنوي في فهم الانتخاب. بالإضافة إلى التحليل الجغرافي، تم تطوير مجموعة من النماذج والنظريات لتفسير وتحليل اختيارات الناخبين. هذه النماذج تشمل الجوانب الاجتماعية [230] والنفسية والعقلانية [231] بمعنى لا يمكن الاستعانة بعامل واحد أو عاملين في تحليل وتفسير السلوك الانتخابي بل يتعلق الأمر بمجموعة من العوامل المترابطة والمتداخلة وفي هذا الصدد يقول سيجفريد[232]:" في بداية دراساتي حول الغرب المقصود (غرب فرنسا)، كنت أعتقد أنه سيكون من الممكن تحديد علاقات *مباشرة بين الجيولوجيا والميولات السياسية (....) ولكن الواقع أن هذه العلاقات، وهي علاقات حقيقية مع ذلك لا يمكن تقديمها عقلانيا إلا بشكل غير مباشر بواسطة عدة تحولات، مثلا نجد أن الجيولوجيا تحدد شكل التعمير ونمط الاستغلال في وقت واحد. ومن تأثيرها على شكل الملكية وعلى العلاقات الطبقية، وستنتهي بممارسة تأثيرات على الحياة السياسية نفسها (...) إلا أن هذه التأثيرات ليست مباشرة ولا تتطور بشكل ظاهر إلا بواسطة تركيبات لا تنجح دائما بالضرورة. إنه بهذا المعنى نقول بأنه لا يجب آن نبحث أبدا عن تفسير ميل سياسي في سبب وحيد ولكن في تركيبة معقدة من الأسباب المتداخلة"* [233]

4- الإطار المجالي والزمني للدراسة:

ثم حصر مجال البحث في جهة الدار البيضاء – سطات كسلم جهوي للبحث والتي تمتد على مساحة 19448 كلم^2 بعدد السكان 6.862 مليون نسمة[234]، تحدها في الشمال الغربي جهة الرباط – سلا – القنيطرة، وشرقا جهة بني ملال خنيفرة، وجنوبا جهة مراكش – أسفي، وغربا المحيط الأطلنطي ، وقد تحكمت مجموعة من العوامل في هذا الاختيار والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- فالمجال الذي تم اختياره يمثل 20.3% من ساكنة المغرب، وتضم مدينة الدار البيضاء وحدها 53% من سكان الجهة، في حين تضم الجديدة 11 % من هؤلاء السكان، وسطات 8% منهم.[235].
- تمثل جهة الدار البيضاء – سطات نسبة 18.64 % أي 4 661 607 من عدد السكان في سن التصويت بالمغرب. (25.226 مليون مغربي[236] مقابل 23,211 مليون في عام 2016، بفارق 2 مليون)
- ارتفاع نسبة الامتناع الانتخابي حيث سجلت الجهة في انتخابات الجماعية لشتنبر 2015 نسبة مشاركة بلغت 45.26 %، وهي أضعف نسبة مشاركة سجلتها الجهات المغربية[237].

---

[230] Michel Bussi,1998, éléments de la géographie électorale à travers l'exemple de la France de l'Ouest, Université de Rouen, France, p.30

[231] LEHINGUE Patrick,2011, le vote : Approches sociologique de l'institution et des comportements électoraux, éditions la découverte, paris. PP, 136 & 162.

[232] ولد أندريه سيجفريد في 21 أبريل من عام 1875 بمدينة الهافر (Le HAVRE) الفرنسية نال الدكتوراه برسالة عن "الديمقراطية في نيوزلندا"، وعين مدرسا بمدرسة العلوم السياسية في باريس سنة 1911، ثم انتقل إلى معهد فرنسا "كوليج دو فرانس". وكان مقربا من عالم الاجتماع الشهير غوستاف لوبون صاحب كتاب "سيكولوجية الجماهير" وفي عام 1933 تسلم في المعهد كرسي الجغرافيا الاقتصادية والسياسية واظب منذ عام 1934 على الكتابة في جريدة لوفيغارو حتى وفاته في باريس في 28 مارس 1959. وله مؤلفات عديدة خصوصا حول البلدان الانكلوسكسونية، وفرنسا. ولعل أشهرها "كتاب لوحة سياسية لغربي فرنسا خلال عهد الجمهورية الثالثة".

[233] André Siegfried, Tableau politique de la France de L'Ouest sous la République-cité par Alain Lancelot, 1990, Sociologie éléctorale. In Encylopédia Universalis GerFrance, P.62.

[234] Monographie de la Région Casablanca – settat,2020, P.5.

[235] المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإخبارية لسنة 2018.

[236] بمناسبة الانتخابات التشريعية والجهوية والجماعية المنظمة بتاريخ 8 سبتمبر 2021، قدمت المندوبية السامية للتخطيط (HCP)بعض البيانات المتعلقة بالمشهد الانتخابي لعام 2021. وتتعلق على وجه الخصوص، بتحليل خصائص سكان المغرب في سن التصويت مع التركيز على الناخبين لأول مرة.

[237] قرنفل حسن، 2020، أصوات الفقراء، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط.1، المغرب، ص. 240.

على مستوى الإطار الزمني حصرنا الدراسة في الفترة الزمنية 2014 – 2021، بالنسبة للمعطيات الديمغرافية والإحصائية، فقد تمت الاستعانة بمعطيات المندوبية السامية للتخطيط وتحديدا إحصاء 2014. أما فيما يتعلق بالمعطيات الانتخابية اعتمدنا على بيانات المنشورة بالموقع الرسمي الخاص بتتبع نتائج الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021.[238]

الخريطة رقم 1: توطين جهة الدار البيضاء - سطات

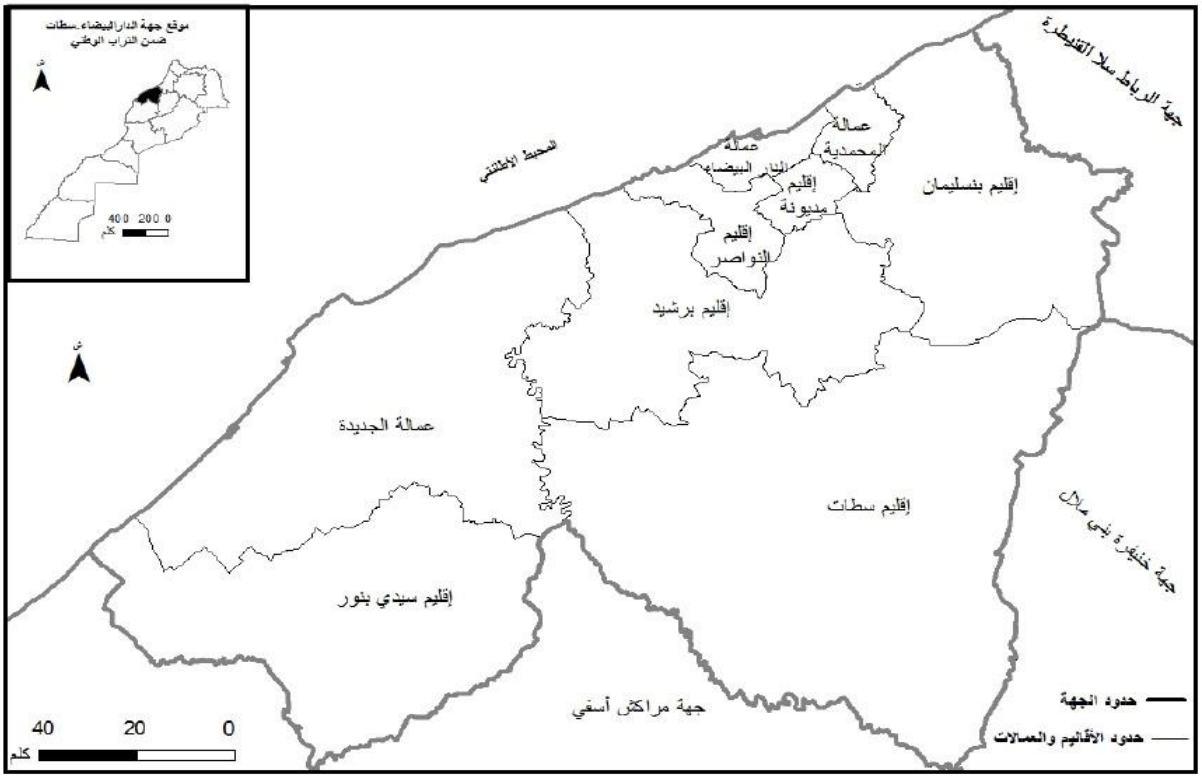

Source : Royaume du Maroc, monographie Général de la Région de Casablanaca – settat 2020,P10.

5- منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وما يرتبط بها من أسئلة فرعية اعتمدنا مجموعة من الخطوات والتقنيات للوصول إلى النتائج، ولا يتعلق الأمر بخطوة واحدة أو طريقة واحدة، أي أن البحث يتطلب استحضار وتركيب مجموعة من الطرق قصد التوصل إلى النتائج.

اعتمدنا في بحثنا هذا على مرحلتين أساسيتين:

- **المرحلة الأولى:** تجميع وإعادة استعمال المعطيات الإحصائية الثانوية les données secondaires الخاصة بالمندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014)، والمعطيات المنشورة بالموقع الإلكتروني المخصص للتتبع الاستحقاقات الانتخابية.

- **المرحلة الثانية:** تعد هذه المرحلة استكمالا للمرحلة التي سبقتها بحيث تم إعداد وبناء قاعدة المعطيات، من أجل الاستعانة بها في التحليل. إذ تلعب هذه المعطيات دورا مهما في فهم آليات اشتغال العملية الانتخابية. بالإضافة إلى العمل الكارتوجرافي باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية Systems Geographical Information وإنتاج مجموعة من

[238] للمزيد من المعطيات يرجى زيارة الرابط التالي: (www.election.ma).

خرائط على مستويات مختلفة (مقاطعة / جماعة / عمالة / إقليم). كما اشتغلنا على قياس معامل الارتباط بين المؤشرات الانتخابية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تميز أنواع المجالات السكنية (الحضرية والحوزية والريفية).

6- التوزيع المجالي للناخبين بجهة الدار البيضاء - سطات:

بلغ عدد السكان جهة الدار البيضاء سطات 6 828 989 نسمة حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014، وهي بذلك تحتل الرتبة الأولى وطنيا بنسبة 20 % من مجموع السكان المغرب، ويتميز توزيع السكان بتفاوت كبير حسب العمالات والأقاليم، بحيث يتركز بعمالة الدار البيضاء حوالي نصف السكان (49 %)، و (51 %) من الساكنة تتوزع على الأقاليم والعمالات الثمانية المتبقية؛ أهمها من حيت الوزن الديمغرافي عمالة الجديدة بنسبة 11.5 % وأضعفها إقليم مديونة بنسبة 2.5 % .

هذا التباين والاختلاف في توزيع السكان بين العمالات والأقاليم انعكس على العملية الانتخابية خاصة من حيث عدد السكان في السن التصويت وبتطبيق مقياس الكثافة الانتخابية ومقياس الكثافة التصويتية[239] على عمالات وأقاليم جهة الدار البيضاء – سطات يمكن إبراز صورة الكثافة الانتخابية لمن هم في سن المشاركة وصورة الكثافة التصويتية لمن شاركوا فعلا في انتخابات، كما هو موضح في الجدول أسفله:

جدول رقم 1: التوزيع المجالي للكثافة الانتخابية والتصويتية بعمالات و أقاليم جهة الدار البيضاء – سطات خلال اقتراع 8 شتنبر 2021

العمالة أو الإقليم	مجموع السكان في السن التصويت		مجموع المصوتين		المساحة	الكثافة الانتخابية ناخب / كم²	الكثافة التصويتية مصوت / كم²
	ناخب	%	مصوت	%			
بن سليمان	153 609	3.29	79780	6,82	2 672	57	29
برشيد	312 043	6.69	129489	11,07	2 625	118	49
الدار البيضاء	2 406 762	51.62	270064	23,09	283	8504	954
الجديدة	504 206	10.81	199310	17,04	3 259	154	61
مديونة	110 418	2.36	42809	3,66	214	515	200
المحمدية	277 797	5.95	66949	5,72	64	4340	1046
النواصر	207 353	4.44	59117	5,05	455	455	129

[239] تبين بشكل عام التوزيع المجالي لمن هم في سن الانتخاب وعلاقتهم بالنطاق الجغرافي. بحيث أن هناك ناخبين مسجلون في اللوائح الانتخابية لا يشاركون في الانتخابات بمعنى يمتنعون عن التصويت، فليس كل ناخب معني هو مصوت، وللحصول على مقياس أكثر دقة يتلاءم مع واقع العملية الانتخابية يتعين استخراج حاصل قسمة الناخبين المصوتين فعلا في إقليم من أقاليم الجهة على مساحة تلك الأقاليم وهو ما يمكن تسميته بالكثافة التصويتية.

سطات	405 505	8.69	179246	15,33	7 125	56	25
سيدي بنور	283 914	6.09	142345	12,17	2 741	103	51
المجموع	**4 661 607**	**100**	**1169109**	**100**	**19 438**	**252**	**63**

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات جمعية طفرة والمندوبية السامية للتخطيط، 2021

بلغ معدل الكثافة الانتخابية في جهة الدار البيضاء – سطات 252 ناخبا في كم^2، وقد تباينت هذه الكثافة بين العمالات والأقاليم، ويمكن توضيح هذا التباين بتقسيم مقياس الكثافة الانتخابية إلى الفئات التالية:

- **الفئة الأولى: أقل من 100 ناخبا في سن المشاركة / كم^2**

ضمت هذه الفئة الأقاليم ذات الكثافة الانتخابية المنخفضة، واقتصرت على إقليم ابن سليمان وسطات بواقع (57 ناخبا /كم^2)، (56 ناخبا /كم^2) على التوالي، إذ شكل إقليم ابن سليمان 3.29% من إجمالي السكان في سن التصويت، بينما شكل إقليم سطات 8.69 % من مجموع السكان في سن المشاركة، ويعزى سبب انخفاض الكثافة الانتخابية في هذه الأقاليم إلى سعة مساحتها مقارنة بأعداد الناخبين المعنيين بعملية التصويت.

- **الفئة الثانية: من 100 إلى 515 ناخبا في سن المشاركة / كم^2**

ضمت هذه الفئة الأقاليم ذات الكثافة الانتخابية المتوسطة ويتعلق الأمر بكل من إقليم سيدي بنور وبرشيد ب (103 ناخبا /كم^2)، (118 ناخبا /كم^2) على التوالي، وإقليم الجديدة ب (154 ناخبا /كم^2) بالإضافة إلى إقليم النواصر ومديونة ب (455 ناخبا /كم^2)، (515 ناخبا /كم^2) وشكلت هذه الأقاليم 30.39 % من مجموع السكان في سن التصويت.

- **الفئة الثانية: أكثر من 515 ناخبا في سن المشاركة / كم^2**

تضم هذه الفئة العمالات ذات الكثافة الانتخابية المرتفعة وشملت هذه الفئة كل من عمالات الدار البيضاء وعمالة المحمدية بواقع (8504 ناخبا /كم^2)، (4340 ناخبا /كم^2) على التوالي، إذ شكلت عمالات الدار البيضاء 51.62 % من إجمالي السكان في سن التصويت، بينما شكلت عمالة المحمدية 5.95 % من مجموع السكان في سن المشاركة، ويعزى سبب ارتفاع الكثافة الانتخابية في هذه الأقاليم إلى ضيق مساحتها مقارنة بأعداد الناخبين المعنيين بالمشاركة الانتخابية. في المقابل، بلغ مؤشر الكثافة التصويتية 63 ناخب / كم^2، أي بانخفاض عام قدره 189 ناخبا / كم^2 عن مقياس الكثافة الانتخابية العامة لجهة الدار البيضاء – سطات، ويمتاز مؤشر الكثافة التصويتية بأنه أكثر دقة لكونه يقدم صورة فعلية عن نمط التوزيع المجالي للناخبين المشاركين فعلا في العملية الانتخابية، ونتيجة للتباين في قيم الكثافة التصويتية سنقسم منطقة الدراسة إلى ثلاثة مستويات رئيسة وهي على النحو الآتي:

- **المستوى الأول: أقل من 100 مصوتا / كم^2**

يمثل هذا المستوى الأقاليم ذات الكثافة التصويتية المنخفضة، ويضم كل من إقليم سطات وابن سليمان وبرشيد وسيدي بنور والجديدة بنسبة (25 مصوتا/ كم^2)، (29 مصوتا/ كم^2)، (49 مصوتا/ كم^2)، (51 مصوتا/ كم^2)، (61 مصوتا/ كم^2)، حسب الترتيب، إذ شكل إقليم سطات 15.33 % من مجموع المصوتين في الجهة بينما شكل إقليم ابن سليمان 6.82% وبرشيد 11.07 % وسيدي بنور 12.17% والجديدة 17.04 %، ويعزى سبب انخفاض الكثافة التصويتية في هذه الأقاليم إلى كون مساحتهم تشكل ما يقارب 94.77 % من إجمالي مساحة

جهة الدار البيضاء - سطات.

- **المستوى الثاني: من 100 إلى 200 مصوتا / كم²**

يشمل هذا المستوى الأقاليم ذات الكثافة التصويتية المتوسطة، ويتعلق الأمر بكل من إقليم النواصر ومديونة ب (129 مصوتا/ كم²)، (200 مصوت/ كم²) على التوالي، بحيث شكل إقليم النواصر ما يقارب 5.05 % من إجمالي المصوتين، بينما شكل إقليم مديونة 3.66 % من مجموع السكان المصوتين.

- **المستوى الثالث: أكثر من 200 مصوتا / كم²**

يمثل هذا المستوى العمالات ذات الكثافة التصويتية المرتفعة، ويشمل كل من عمالة المحمدية والدار البيضاء ب (1046 مصوتا/ كم²)، (954 مصوتا/ كم²) ويرجع ذلك إلى ارتفاع الكثافة السكانية مقابل صغر المساحة (1.78 % من إجمالي مساحة الجهة).

انطلاقا من المعطيات سالفة الذكر، يلاحظ وجود تباين من حيت الكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية على مستوى العمالات والأقاليم مع تباين المساحة الخاصة بكل إقليم، ويعكس هذا التباين صورة لعلاقة عكسية مفادها، أن الكثافة الانتخابية العامة والتصويتية تنخفض كل ما ارتفعت مساحة الإقليم، كما هو الشأن بالنسبة لإقليم سطات وابن سليمان وبرشيد والجديدة وسيدي بنور. في المقابل، ترتفع الكثافة الانتخابية والتصويتية كلما صغرت مساحة العمالة كما هو واضح بالنسبة لعمالة المحمدية وعمالات الدار البيضاء. وبعد المقارنة بين الكثافة الانتخابية والتصويتية يظهر أن نسب المشاركة الانتخابية تنخفض بالمقاطعات الحضرية والمناطق الأكثر اكتظاظا بالسكان كما هو الشأن بالنسبة لمدينة الدار البيضاء بحيث لم تتجاوز نسبة المشاركة 22% ، في مقابل ارتفاعها بالمجالات الريفية التي تتميز بالكثافة السكانية ضعيفة كإقليم سيدي بنور بنسبة 69.37%، مما يعني أن عامل المسافة المتمثل في القرب أو البعد من التجمعات الحضرية الكبيرة[240]، أصبح عاملا محددا للتصويت الانتخابي والمشاركة الانتخابية.

وهكذا، فإن العملية الانتخابية بوصفها نشاطا بشريا تتأثر بمؤثرات مختلفة، منها المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان داخل الدائرة الانتخابية[241]، إذ تلعب هذه المستويات دورا مهما في فهم التباين المجالي لنسب المشاركة الانتخابية ، لذلك سنتناول بالتحليل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لساكنة جهة الدار البيضاء – سطات في علاقتها بالعملية الانتخابية.

7- تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على خيارات الناخب ودفعه إلى المشاركة في الانتخابات أو العزوف عنها

سنحاول مقاربة مدى تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على خيارات الناخبين بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الإحصائية، من بينها: المستوى التعليمي، الأمية، والوضعية الاقتصادية ومعدل الفقر متعدد الأبعاد، مستغلين في ذلك نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014

7-1 مؤشر المستوى التعليمي لساكنة جهة الدار البيضاء – سطات:

تتأثر العملية الانتخابية، بتباين المستويات الثقافية للسكان داخل الدائرة الانتخابية. إذ إن ارتفاع المستوى التعليمي

[240] LEVY, Jacques.2003, Vote et gradient d'urbanité : L'autre surprise du 21 avril, in EspacesTemps.net, Objets site :https://www.espacestemps.net/articles/vote-et-gradient-urbanite/

[241]

والثقافي للسكان من الممكن أن يساهم في تحقيق فهم جيد لمغزى العملية الانتخابية وأهدافها، وكذلك في خلق مشاركة سياسية بمعدلات ونسب عالية.

جدول رقم 2: مستوى التعليم حسب العمالات والأقاليم بجهة الدار البيضاء – سطات

الإقليم / العمالة	بدون مستوى	الأولي	الابتدائي	الإعدادي	الثانوي	العالي
الدار البيضاء	22,3	4,6	25,5	17,5	18,2	11,9
الجديدة	42,6	3,6	27,4	12,4	9,2	4,8
سطات	46,2	2,7	28,9	11,7	7	3,5
برشيد	37,8	3,3	28,9	14,7	10,5	4,7
سيدي بنور	50,6	2,9	28,5	10,8	4,6	2,5
المحمدية	27,3	4,4	27,6	18	14,4	8,2
النواصر	32,6	5,3	30,8	17	9,8	4,5
بن سليمان	36,8	3,1	28,2	16,4	10,2	5,3
مديونة	32,9	4,3	31,6	17,2	10,3	3,6
مجموع الجهة	**31,4**	**4,1**	**27,1**	**15,7**	**13,6**	**8,2**
المغرب	**36,9**	**4,7**	**28**	**14,3**	**10**	**6,1**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن المستوى التعليمي بجهة الدار البيضاء – سطات يعرف مجموعة من تفاوتات بحيث تسجل مجموعة من الأقاليم معدلات أعلى من المعدل الوطني (36.9%) وذلك بكل من إقليم سيدي بنور (50.6%) وسطات (46.2%) والجديدة (42.6%) وبرشيد (37.8%) بالمقابل سجلت بعض العمالات والأقاليم معدلات أقل من المعدل الوطني كما هو الشأن بالنسبة لعمالة الدار البيضاء (22.3%) والمحمدية (27.3%) والنواصر (32.6%). أما فيما يتعلق بالمستوى التعليم العالي فقد سجلت أهم النسب بكل من عمالة الدار البيضاء والمحمدية مقارنة مع باقي العمالات والأقاليم (11.9% و8.2% على التوالي) ونفس الأمر يتعلق بالمستوى الثانوي الذي يتميز بتفاوتات بين العمالات والأقاليم.

كما تميزت جهة الدار البيضاء سطات في سنة 2014 بمستويات الأمية أقل من تلك المسجلة على المستوى الوطني وبلغت نسبة الأمية 26.2 % و 32.2 % على التوالي، ويبقى معدل الأمية لسكان الحضريين بالجهة أقل بكثير من المعدل الوطني (19 % مقابل 22.6 %) في حين أن السكان القرويون الأميون متل المتوسط الوطني (47.6 % مقابل 47.5 %) ، وبحسب الأقاليم والعمالات سجلت أعلى نسبة للأمية بإقليم سيدي بنور (47.8 %) ، تليها سطات (42 %) والجديدة (38.3 %) ، أما أدنى نسبة سجلت في عمالة الدار البيضاء (17.2 %) والمحمدية (22.1 %)، أما في الوسط القروي، فيأتي في الصدارة إقليم سيدي بنور وسطات والجديدة بنسبة أمية بلغت (52.5 %) و (51.5 %) و (51.1%) على التوالي كما هو مبين في الخريطة أسفله :

الخريطة رقم 4: التوزيع المجالي لنسبة الأمية حسب الجماعات الترابية بجهة الدار البيضاء – سطات

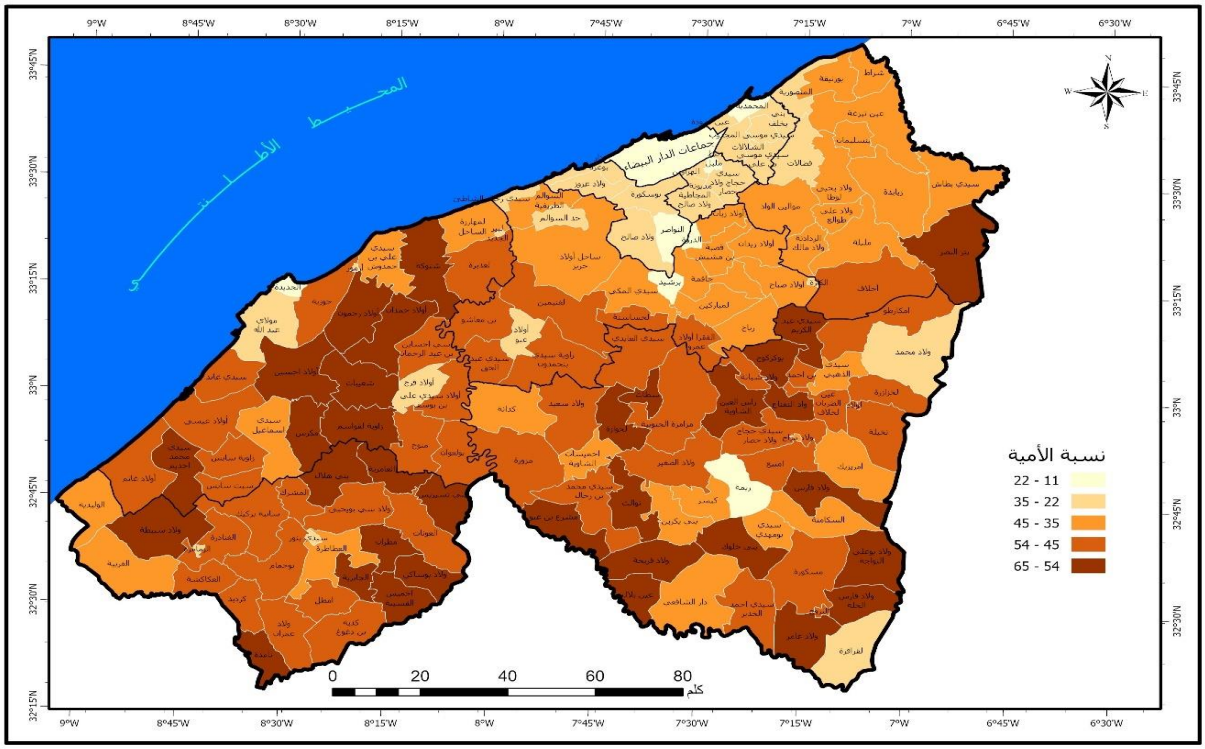

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط، إحصاء 2014

وبعد مقارنة مجمل المعطيات الواردة أعلاه، مع نسب التصويت بالجهة نستنتج بأن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع المستوى التعليمي والمشاركة في الانتخابات الجماعية أي علاقة سلبية بقيمة(R=0.85) ، بمعنى آخر كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما انخفضت نسبة المشاركة الانتخابية وهو ما يؤكد أن نسبة كبيرة من الناخبين من ذوي المستوى التعليمي امتنعوا عن التصويت أو وضعوا أوراقا لاغية باعتبار أن النسبة الكبرى من المقاطعين للانتخابات 2021 قد تم تسجيلها في الدوائر الحضرية، وهي التي تتوفر على أكبر عدد من خريجي الثانويات والمعاهد العليا والجامعات، بالمقابل فإن نسبة مهمة من الأميين صوتت في الانتخابات ويظهر ذلك من خلال العلاقة الإيجابية بين متغير الأمية والمشاركة الانتخابية بقيمة (0.45) =R وهو ما يبرز أن نسبة هامة من الناخبين الأميين شاركوا في الانتخابات على اعتبار أن النسبة الكبرى من المصوتين قد تم تسجيلها في الدوائر القروية وهي التي بها أعلى نسبة من الأمية غير أن العلاقة بين الأمية والمشاركة الانتخابية تختلف بين العمالات والأقاليم كما هو مبين في (الخريطة رقم 05) إذ تبرز النتائج 04 فئات أساسية وهي كالتالي:

1. مجالات تبرز فيها علاقة ارتباطية عكسية قوية ويتجلى ذلك بإقليم ابن سليمان ب جماعتين وإقليم سطات ب 18 جماعة، إقليم برشيد ب 06 جماعات، إقليم الجديدة ب 9 جماعات في الأخير إقليم سيدي بنور ب 17 جماعة)
2. مجالات تبرز فيها علاقة ارتباطية عكسية سلبية ويتعلق الأمر بجماعات ومقاطعات الدار البيضاء و04 جماعات بعمالات المحمدية و04 جماعات بالنواصر و3 جماعات بمديونة ثم 7 جماعات بإقليم سطات و05 جماعات بإقليم الجديدة 03 جماعات بإقليم برشيد وفي الأخير إقليم سيدي بنور بجماعتين.
3. مجالات لا توجد فيها علاقة بين المتغيرين وتعرف ارتفاع نسبة الأمية ويظهر ذلك بالخصوص بكل من إقليم سطات ب 16 جماعة ترابية متبوعا بإقليم الجديدة ب 10 جماعات وفي الأخير نجد إقليم سيدي بنور ب 05 جماعات.

4. مجالات لا توجد فيها علاقة بين المتغيرين مع ارتفاع نسبة المشاركة الانتخابية بحيث يحتل إقليم ابن سليمان الصدارة بواقع 12 جماعة وفي المرتبة الثانية إقليم برشيد ب 11 جماعة وفي المرتبة الثالثة إقليم سطات ب 3 جماعات والجديدة بجماعتين بعد ذلك نجد كل من عمالة المحمدية بواقع جماعتين وإقليم مديونة والنواصر بجماعة واحدة لكل إقليم.

الخريطة رقم 5: التوزيع المجالي للأمية والمشاركة الانتخابية حسب الجماعات الترابية بجهة الدار البيضاء – سطات سنة 2021

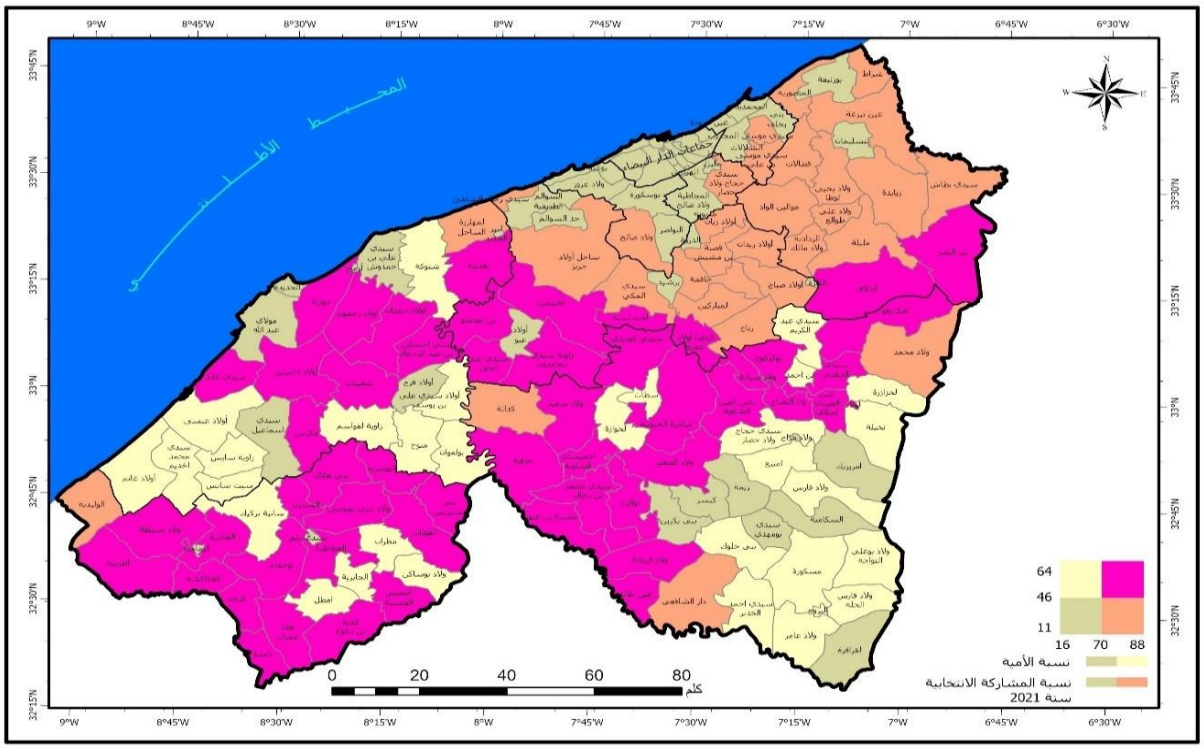

المصدر: إنجاز شخصي، اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط، إحصاء 2014 والمعطيات الانتخابية المنشورة بالموقع الإلكتروني: www.election.ma

علاقة بالمعطيات المشار إليها سلفا، يتبين بأن هناك علاقة سلبية بين مستوى التعليم والإقبال على التصويت أولا، واختيار المرشح ثانيا، على رغم من مساهمة التعليم في خلق فرص أكبر لدى الفرد للتعلم عن السياسة وإتقان الجوانب البيروقراطية للتسجيل والتصويت، كما أن اتجاه العلاقة بين المتغيرين يفند نتائج الكثير من الدراسات التي تؤكد على أن المتعلمين يميلون إلى الاطلاع بشكل جيد على الأمور السياسية وإلى متابعة الحملة الانتخابية في وسائل الإعلام وبالتالي فكلما زاد حس الفرد بقواعد اللعبة السياسية زاد ميله إلى عدم الاهتمام بالسياسة عبر المشاركة السلبية والامتناع عن التصويت، بينما يؤدي عدم فهم السياسة وقواعدها إلى زيادة نسبة المشاركة الانتخابية والتصويت [242]

7-2 مؤشر التشغيل بجهة الدار البيضاء – سطات:

يعد مؤشر النشاط من المؤشرات المهمة المؤثرة في الانتخابات، وذلك لارتباطه بالقوى العاملة، ونسبة العاطلين عن العمل، وبحجم الموارد الاقتصادية ويلاحظ من (الخريطة رقم 6) أن جهة الدار البيضاء – سطات عرفت تفاوتات من حيت معدل التشغيل هذا الأخير أعلى نسبيا بالوسط القروي 65.9 % منه بالوسط الحضري 45 % وتسجل

[242] Ander Blais et al, 2004, where does turn out decline come from ? European Journal of Political Research,43 p. 229.

أعلى معدلات بكل من الدار البيضاء 52.4 % والنواصر ب 52 % ، في حين يأتي كل من إقليم سطات وسيدي بنور في المرتبة الأخيرة على التوالي ب 46.3 % و47.5%، ويتميز الوسط القروي بمعدل نشاط لدى النساء أعلى بكثير 45.5 % مقارنة بالوسط الحضري 23% هذه الوضعية يمكن تفسيرها بالخصائص الترابية للمجالات القروية التي تتميز بهيمنة النشاط الفلاحي والعمل الحر وارتباط مختلف الأسر بالعمل الفلاحي.

الخريطة رقم 6: معدل النشاط حسب الجماعات الترابية بجهة الدار البيضاء – سطات

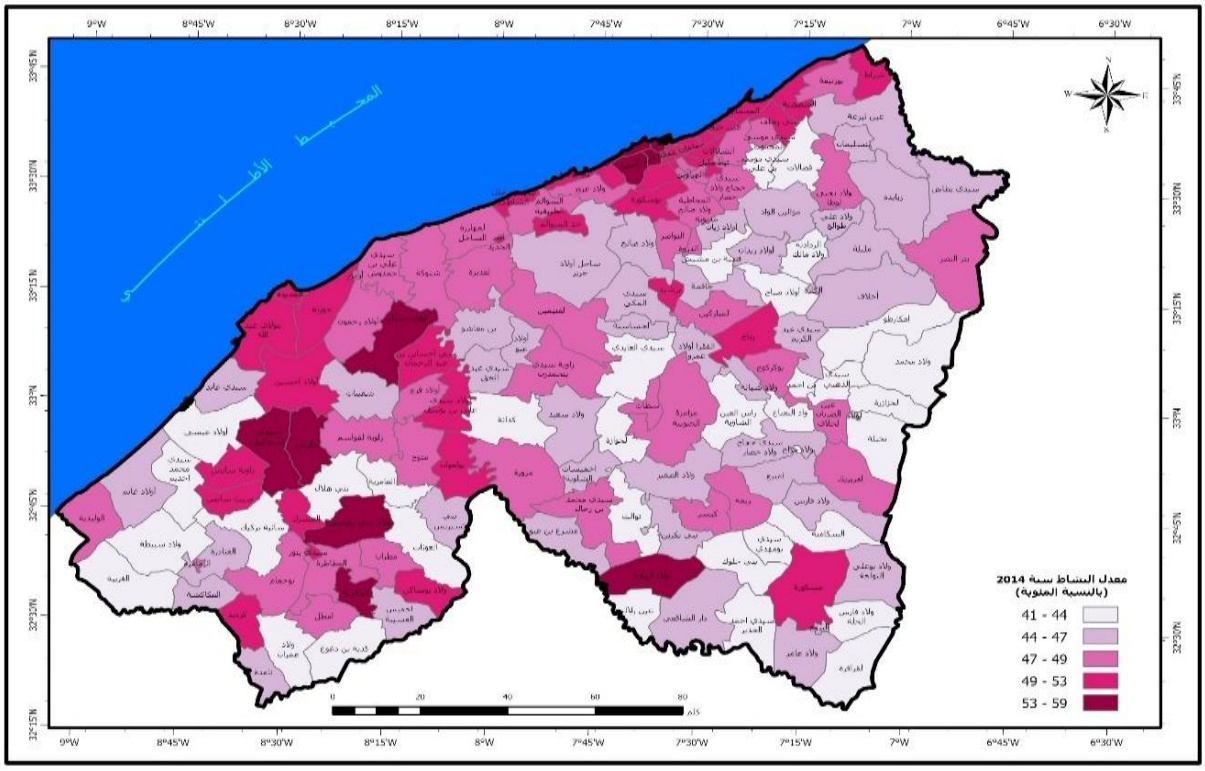

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات المندوبية للتخطيط، إحصاء 2014

وبعد تحليل معطيات المتعلقة بالتشغيل في علاقتها بمعدل المشاركة الانتخابية يتبين لنا بأن معظم العمالات والأقاليم التي سجلت معدلات منخفضة من حيث معدل النشاط ارتفعت فيها معدلات المشاركة الانتخابية. في المقابل، انخفضت نسبة المشاركة الانتخابية في المجالات التي بها ارتفاع نسبي من حيث معدل النشاط كما هو مبين في الرسم البياني أسفله

الرسم البياني رقم 2: المقارنة بين معدل النشاط والمشاركة الانتخابية حسب العمالات والأقاليم بجهة الدار البيضاء - سطات سنة 2021

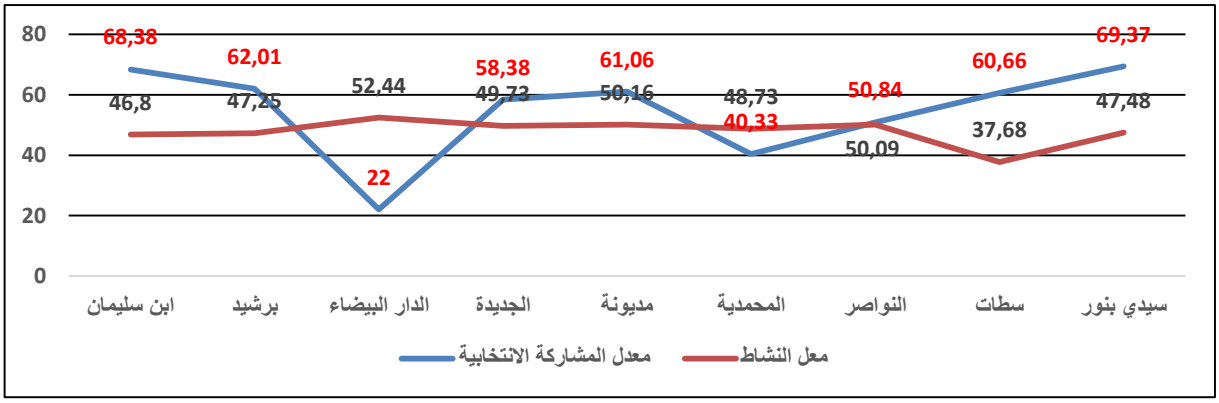

المصدر: إنجاز شخصي، اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط، إحصاء 2014 والمعطيات الانتخابية المنشورة بالموقع الإلكتروني: www.election.ma

انطلاقا من المعطيات الواردة في الرسم البياني، يظهر أن نسبة المشاركة الانتخابية متدنية بكل من عمالة الدار البيضاء والمحمدية ب 22 % و40.33% على رغم من الارتفاع النسبي المسجل في معدل النشاط، في حين أن باقي العمالات والأقاليم سجلت معدلات مهمة في المشاركة الانتخابية بحيث سجلت أعلى نسبة بإقليم سيدي بنور 69.37 % مقابل معدل نشاط 47.48 % ، بعد ذلك نجد كل من إقليم ابن سليمان وبرشيد على التوالي ب 68.38 % و62.01 % مقارنة بمعدل النشاط 46.8 % و 47.25 %، لكن أهم ما يمكن ملاحظته هو وجود نوع من التقارب بين معدل المشاركة الانتخابية 50.84 % ومعدل النشاط 50.09 % بإقليم النواصر، إلا أنه بعد قياس درجة الارتباط بين المتغيرين أي معدل النشاط ومعدل المشاركة الانتخابية (الرسم البياني رقم 03) يظهر بأن هناك علاقة سلبية بمعنى كلما ارتفعت نسبة النشاط إلا وانخفضت نسبة المشاركة الانتخابية خاصة ضمن المجالات الحضرية.

الرسم البياني رقم 3: معامل الارتباط بين معدل النشاط ونسبة المشاركة الانتخابية حسب العمالات والأقاليم بجهة الدار البيضاء - سطات سنة 2021

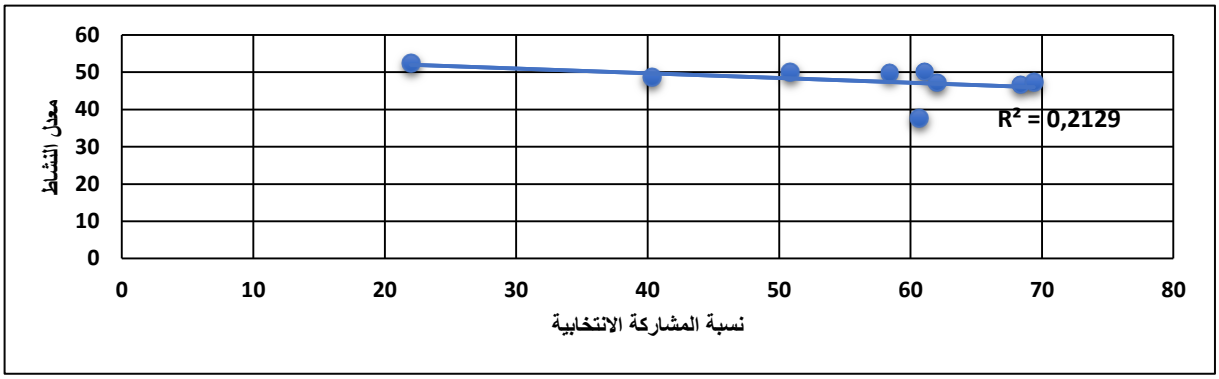

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا، على معطيات المندوبية السامية للتخطيط، إحصاء 2014 والمعطيات الانتخابية المنشورة بالموقع الإلكتروني التالي: www.election.ma

ويمكن تفسير هذه الوضعية بالظروف الاقتصادية الصعبة والتي ازدادت حدة بالنظر لتأثيرات وباء كورونا على الاقتصاد وتراجع معدلات التشغيل. ومنه يمكن القول، بأن عامل التشغيل يتدخل كفاعل رئيسي في بناء العملية السياسية، وذلك من حيث التأثير في الناخب، ودفعه إلى الانتخاب أو العكس (الامتناع عن التصويت)[243]. في هذا الإطار، يشير "*جابرييل المونـد*" ، إلى أن المشاركة السياسية تحركها أساسا موارد الأفراد[244]، وتتمثل هذه الموارد بالوقت والمال والمهارات ومعدل الشغل وتوجهات الأفراد تجاه أنفسهم واتجاه النظام السياسي، وينطلق المونـد من افتراض مؤداه أن أفراد النشيطين مشاركون في العملية السياسية أكثر من أفراد غير النشيطين، ويفسر ذلك بأنهم يعيشون في بيئات اجتماعية تجعلهم ينظرون إلى المشاركة الإيجابية نحو السياسة، في نفس السياق ظهرت تحليلات كثيرة حول المشاركة والعزوف الانتخابي ومنها الدراسات الأولى" *لألان لانسلو Alain Lancelot* " التي حاول فيها توضيح الخصائص السوسيو اقتصادية المرتبطة

[243] مري عبد المومن، 2017، البطالة وأثرها على المشاركة الانتخابية، مجلة الدراسات في علم اجتماع المنظمات، مجلد 06 عدد 01، ص.220.

[244] محمد التركي بني سلامه، 2019، محددات السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني: (دراسة حالة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات في الأردن لعام 2017)، جامعة اليرموك، الأردن، ص.35.

بالمشاركة والامتناع عن التصويت (كالسن ، الجنس، المكانة الاجتماعية والسكن وإلى غير ذلك) بحيث بينت أن هناك علاقة قوية بين التهميش الاجتماعي كالبطالة والسلوك الانتخابي[245].

الخريطة رقم 7: التوزيع المجالي لنسبة البطالة حسب الجماعات الترابية بجهة الدار البيضاء – سطات

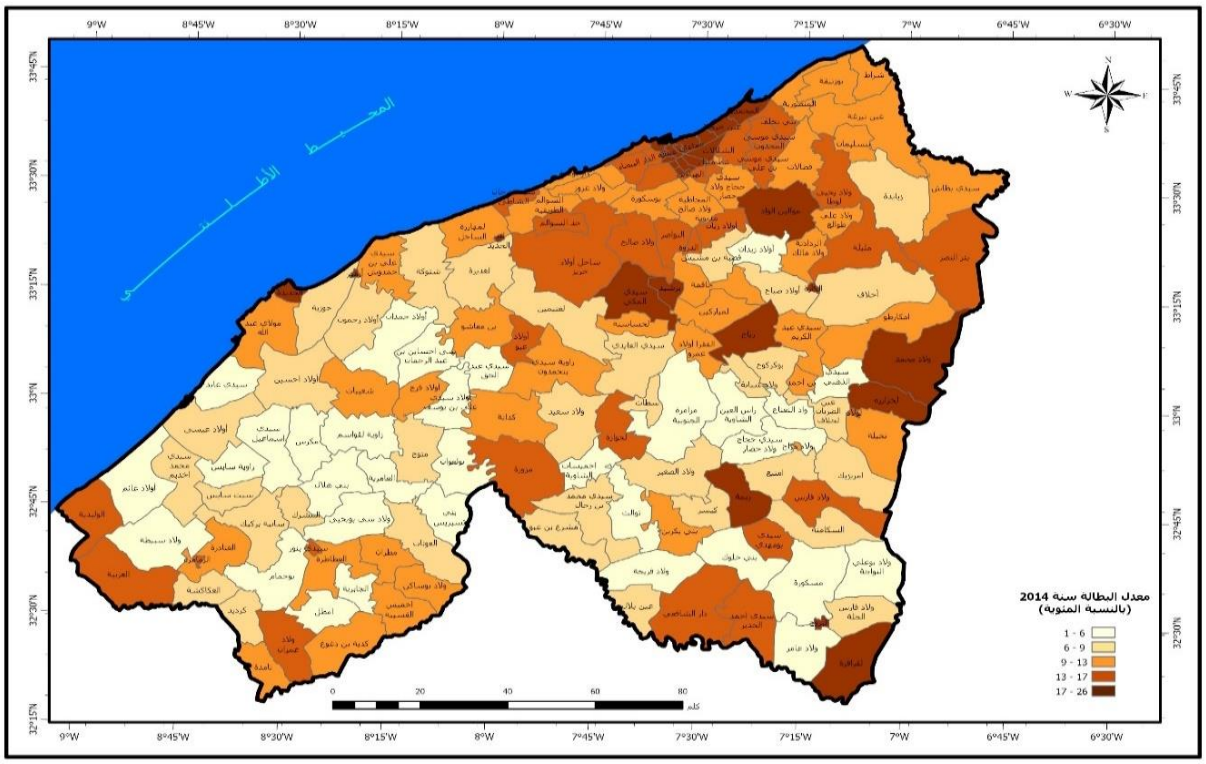

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات المندوبية للتخطيط، إحصاء 2014

من خلال الخريطة أعلاه، يتبين لنا بأن هناك تفاوتات كبيرة في معدلات البطالة بين العمالات والأقاليم وحسب وسط الإقامة، إذ لوحظ أدنى معدل بإقليم سطات ب 4.3% يليها سيدي بنور ب 9.4 %، بينما سجلت الأقاليم الأخرى معدلات بطالة أعلى من المتوسط الجهة 10.6 % ويتعلق الأمر هنا بكل من مديونة 15.1 % والنواصر ب 13.4 % والجديدة ب 11.8 % ومن جهة أخرى سجلت عمالة الدار البيضاء 10.4 % معدل بطالة أقل بقليل من المتوسط الجهة. وتتزايد الفوارق عندما نقارن معدلات البطالة بين المجال الحضري والمجال القروي ويظهر ذلك بشكل جلي من خلال معدل البطالة للجماعات الترابية الحضرية حيث 16 جماعة سجلت معدل بطالة أكبر من 20 % وسجلت هذه المعدلات بكل من بلدية بن أحمد بإقليم سطات بواقع 20.2 % و26.1 % بمقاطعة الحي المحمدي عمالة الدار البيضاء. فيما يتعلق بالوسط القروي، تكشف معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 أيضا عن اختلافات كبيرة، إذ سجلت 58 جماعة قروية معدل بطالة أعلى من 10 % وتتأرجح معدلات البطالة المسجلة بين 10 % بالجماعة القروية للاتراه الواقعة ضمن إقليم سيدي بنور و22 % في موالين الواد بإقليم ابن سليمان[246]

هاته الوضعية تنعكس بشكل مباشر على خيارات الناخبين والمشاركة في الانتخابات بحيث بعد تحليل نسبة المشاركة الانتخابية في علاقتها بمعدل البطالة من خلال قياس معامل الارتباط بين المتغيرين (الرسم البياني رقم 4) يتبين بأنه كلما

[245]Blaise Kouamen, 2009, La dynamique évolutive des paradigms de l'abstentionnisme électoral en France: Proposition du concept du déficit d'intérêt esquisse d'une lecture rationnelle. Université du Droit et de la Sante - Lille II, P.22

[246] المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء السكان والسكنى سنة 2014

ارتفعت نسبة البطالة إلا وانخفضت نسبة المشاركة الانتخابية مما يفسر ارتفاع نسبة الامتناع عن التصويت بالمجالات الحضرية إذ إن الوضعية الاقتصادية المزرية وعدم الشغل تدفع بالكثير نحو عدم المشاركة في الانتخابات.

الرسم البياني رقم 4: معامل الارتباط بين البطالة والمشاركة الانتخابية حسب الجماعات الترابية بجهة الدار البيضاء – سطات سنة 2021

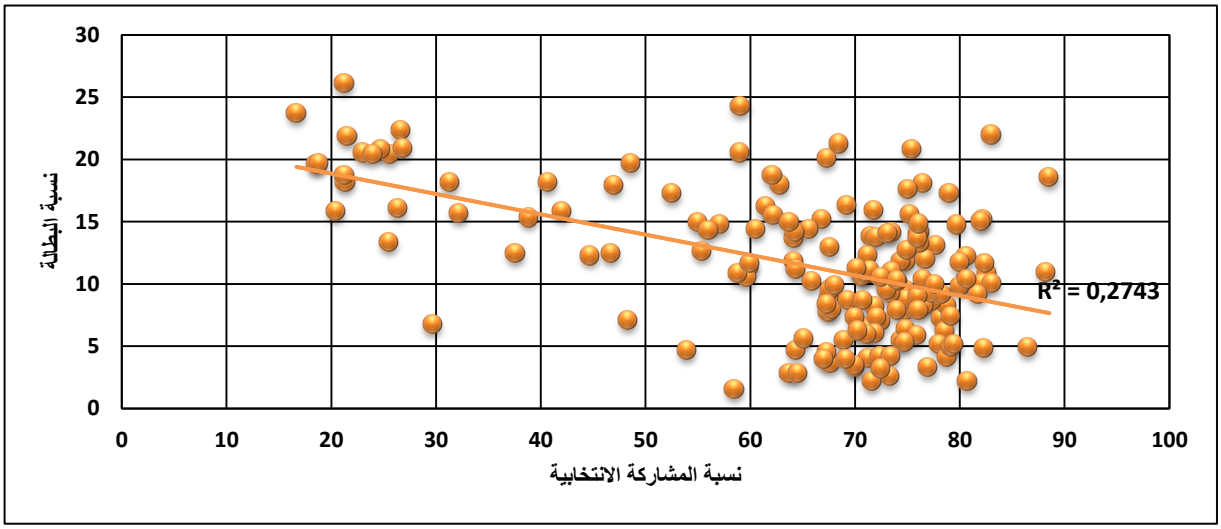

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إحصاء 2014 والمعطيات الانتخابية المنشورة بالموقع الإلكتروني: www.election.ma

3-7 مؤشر الفقر بجهة الدار البيضاء – سطات:

في عام 2014، تم تسجيل أعلى نسبة الفقر متعدد الأبعاد في أقاليم سيدي بنور 12.5 % والجديدة ب 10 % وسطات ب 9.4 % وهي نسب أعلى بكثير من المعدل الوطني. أما أقاليم ابن سليمان 5.8 % وبرشيد ب 5 % سجلت معدلات أعلى من المتوسط الجهوي، فيما سجلت الأقاليم والعمالات الأخرى معدلات أقل من المعدل الوطني: مديونة (2.9 %)، النواصر (2.1 %)، المحمدية (1.7 %) والدار البيضاء (1 %) وهكذا، فإن تلتي الساكنة الفقيرة بالجهة تعيش بالمجال القروي وتزداد حدة التفاوتات في معدلات الفقر بالمجال القروي بأكثر من 14 مرة، حيث سجلت أعلى نسبة 40.9 % في الجماعة الترابية لبئر النصر بإقليم ابن سليمان، مقابل 2.9 % كأقل نسبة مسجلة في الجماعة الترابية لسيدي بنور في إقليم برشيد. أما فيما يتعلق بالوسط الحضري وحسب إحصائيات 2014، يتراوح معدل الفقر بين 0.5 % بمقاطعة الصخور السوداء بالدار البيضاء و4.9 % ببلدية سيدي بنور.

الخريطة رقم 8: التوزيع المجالي لنسبة الفقر متعدد الأبعاد حسب الجماعات الترابية بجهة الدار البيضاء – سطات

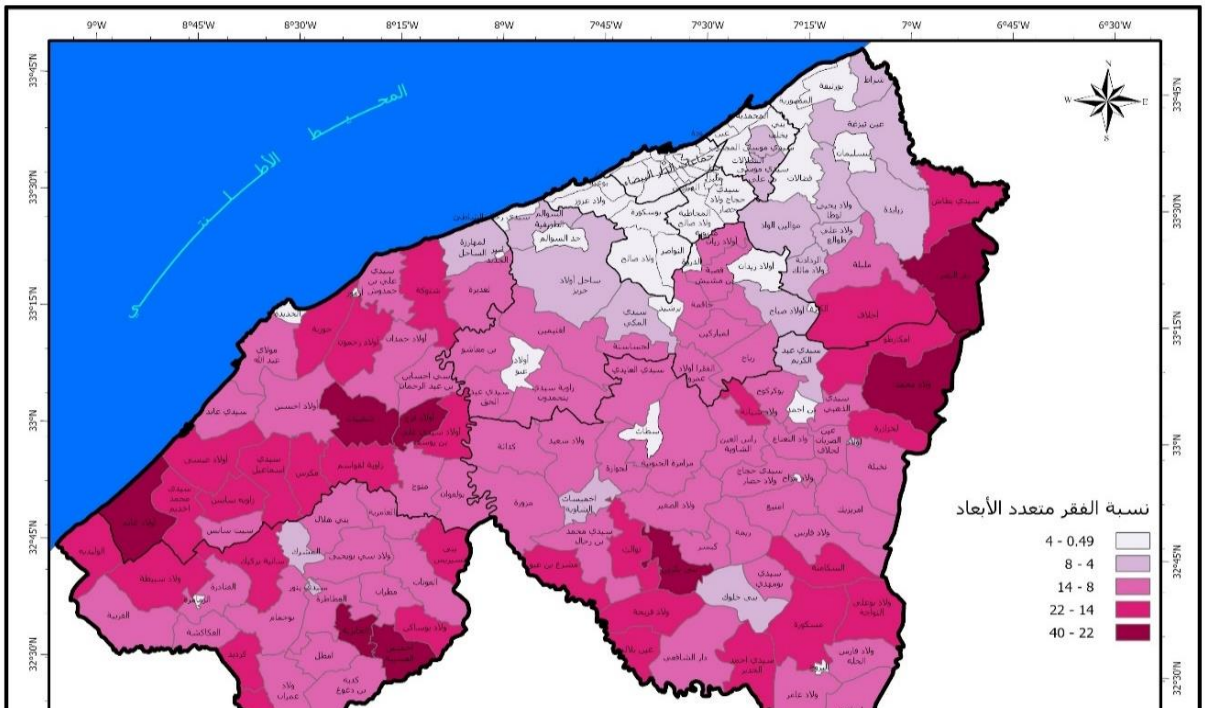

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات المندوبية للتخطيط، إحصاء 2014

وبعد تحليل مجمل المعطيات المتعلقة بالفقر المتعدد الأبعاد بالجهة في علاقته بمعدلات المشاركة الانتخابية يظهر بأن الفقراء لا يبدون إيمانا قويا بالديمقراطية ومبادئها، إذ أبرزت النتائج بعد قياس درجة الارتباط قيمة (R=0.27) بمعنى ارتباط عكسي بين ارتفاع الفقر والتمسك بالمشاركة في العملية الانتخابية، فكلما كان الشخص فقيرا مال إلى الابتعاد عن المشاركة السياسية والعكس صحيح .لكن في المقابل، بعد قياس معامل الارتباط المجالي (الخريطة رقم 09) نسجل أربع فئات أساسية وهي كالتالي:

- مجالات تبرز فيها علاقة إيجابية بين نسبة الفقر والمشاركة الانتخابية بمعنى كلما ارتفعت نسبة الفقر إلا وارتفعت نسبة المشاركة الانتخابية ويتجلى ذلك بإقليم ابن سليمان ب 04 جماعات وإقليم سطات ب 15 جماعة، إقليم برشيد ب 07 جماعات، إقليم الجديدة ب 8 جماعات في الأخير إقليم سيدي بنور ب 17 جماعة؛
- مجالات تبرز فيها علاقة سلبية أو عكسية بمعنى كلما ارتفعت نسبة الفقر إلا وانخفضت نسبة المشاركة الانتخابية ويتعلق الأمر بجماعات ومقاطعات الدار البيضاء و04 جماعات بعمالات المحمدية و04 جماعات بالنواصر و3 جماعات بمديونة ثم 06 جماعات بإقليم سطات و02 الجماعات بإقليم الجديدة و04 جماعات بإقليم برشيد؛
- مجالات لا توجد فيها علاقة بين المتغيرين وتعرف ارتفاع نسبة الفقر ويظهر ذلك بالخصوص بكل من إقليم سطات ب 17 جماعة ترابية متبوعا بإقليم الجديدة ب 13 جماعة وفي الأخير نجد إقليم سيدي بنور ب 05 جماعات؛
- مجالات لا توجد فيها علاقة بين المتغيرين مع ارتفاع نسبة المشاركة الانتخابية بحيث يحتل إقليم ابن سليمان الصدارة بواقع 09 جماعات وفي المرتبة الثانية إقليم برشيد ب 8 جماعات وفي المرتبة الثالثة إقليم سطات ب 6 جماعات وفي المرتبة الرابعة نجد كل من عمالة المحمدية وإقليم الجديدة وإقليم سيدي بنور بواقع جماعتين بكل إقليم وفي المرتبة الأخيرة إقليم مديونة بجماعة واحدة.

الخريطة رقم 9: التوزيع المجالي للفقر متعدد الأبعاد والمشاركة الانتخابية حسب الجماعات الترابية بجهة الدار البيضاء – سطات

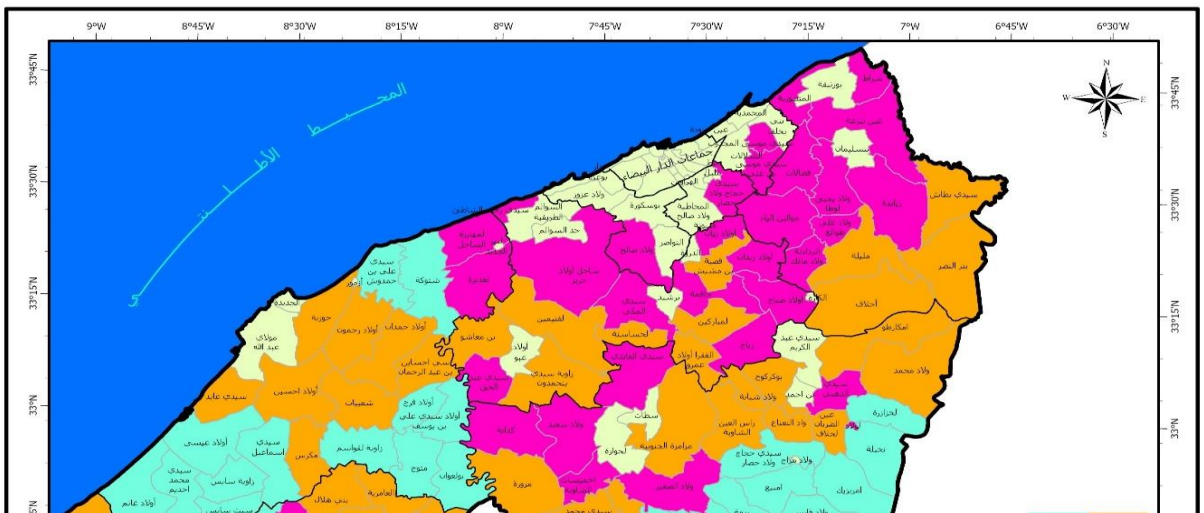

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات المندوبية للتخطيط، إحصاء 2014

ويمكن تفسير الانقسامات الأربع المشار إليها أعلاه، بالنتائج التي خلصت إليها الباحثة "ميريل بيج Begue " حول العلاقة بالسياسة عند الأشخاص في وضعية هشة[247]. والتي انطلقت من مجموعة من الفرضيات لعل أهمها اعتبار عدم المشاركة في الانتخابات من أهم مظاهر الانسحاب من الحياة السياسية، إضافة إلى عدم الانخراط في الأحزاب السياسية، حيث يصبح البحث عن العمل وإيجاد حلول للسكن هو المحور الأساس لوجود أفراد هذه الفئات الاجتماعية. وهو ما يمكن التعبير عنه بالقول: إن أهم ما يميز علاقة الفئات المهمشة أو غير المحظوظة بالسياسة هو الابتعاد واللامبالاة والجهل.وبصفة عامة فإن الأبحاث الميدانية التي أجرتها الباحثة حول علاقة الفقراء بالسياسة انتهت إلى فرز أربعة أشكال من هذه العلاقة[248]:

- اللامبالون
- المستاؤون
- المحتارون
- المخلصون.

8- خلاصة:

ركز البحث في شقه الأول على تأثير تفاوت الديناميات الديمغرافية على العملية الانتخابية، إذ يلاحظ وجود تباين في الكثافة الانتخابية والكثافة التصويتية على مستوى العمالات والأقاليم مع تباين المساحة الخاصة بكل إقليم، ويعكس هذا التباين صورة لعلاقة عكسية مفادها، أن الكثافة الانتخابية والتصويتية تنخفض كل ما ارتفعت مساحة الإقليم، كما هو الشأن بالنسبة لإقليم سطات وابن سليمان وبرشيد والجديدة وسيدي بنور، والعكس صحيح، إذ ترتفع الكثافة الانتخابية والتصويتية كلما صغرت مساحة العمالة كما هو الشأن بالنسبة لعمالة المحمدية وعمالات الدار البيضاء. لكن بعد مقارنة الكثافة الانتخابية والتصويتية مع نسب المشاركة الانتخابية يظهر أن هذه الأخيرة تنخفض بالمقاطعات الحضرية والمناطق الأكثر اكتظاظا بالسكان، في مقابل ارتفاعها بالمجالات الريفية التي تتميز بالكثافة السكانية ضعيفة، وبالنتيجة فإن عامل المسافة المتمثل في القرب أو البعد من التجمعات الحضرية الكبيرة، أصبح عاملا محددا للتصويت الانتخابي والمشاركة الانتخابية.

[247] Bégue M. (2007), Le rapport au politique des personnes en situation défavorisée. Une comparaison européenne : France, Grande-Bretagne, Espagne. Thèse de doctorat. Institut d'Etudes Politiques de Paris. https://pastel.archives-ouvertes.fr/pastel-00004003/document

[248] Bégue M. op. cit.P.189

حاول البحث في شقه الثاني مقاربة مدى تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على خيارات الناخب ودفعه إلى المشاركة في الانتخابات أو العزوف عنها وذلك من خلال قياس معامل الارتباط بين مجموعة من المؤشرات الإحصائية ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وانتخابية، وخلاصة تحليلينا في هذا السياق يظهر أن المشاركة الانتخابية ترتبط بشكل إيجابي مع معدل الأمية. في المقابل، ترتبط بشكل سلبي مع معدل التشغيل والبطالة والفقر، وبالنتيجة فإنه لا يمكن الاعتماد على عامل واحد أو عاملين في تفسير السلوك الانتخابي والمشاركة الانتخابية.

قائمة المراجع:

- يحياوي مصطفى، 01 ماي 2021، التصويت النافع في 2016 لصالح "البيجيدي" لن يتكرر.. و"الأحرار" سينجح فيما فشل فيه "البام"، جريدة اليوم 24 الإلكترونية: https://alyaoum24.com/1535798.html
- قرنفل حسن، 2020، أصوات الفقراء، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط.1، المغرب،
- جاسم محمد كرم، 1988، جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، الكويت.
- محمد تركي بني سلامة، 2019، محددات السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني (دراسة حالة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات في الأردن لعام 2017)، جامعة اليرموك منشورات عمادة البحث العلمي والدراسات العليا: https://urlz.fr/okGC
- مري عبد المومن، 2017، البطالة وأثرها على المشاركة الانتخابية، مجلة الدراسات في علم اجتماع المنظمات، مجلد 06 عدد 01.
- بارة سمير وليمام سلمى، 2011، النماذج الانتخابية: نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أبريل 2011.
- المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإخبارية لسنة 2018.
- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014
- YAHYAOUI Mostafa, 2019, Introduction à l'analyse de la carte électorale marocaine : Cadre théorique et Méthode d'analyse, In https://urlz.fr/okF1
- Michel Bussi,1998, les éléments de la géographie électorale à travers l'exemple de la France de l'Ouest, Université de Rouen, France
- LEHINGUE Patrick,2011, le vote : Approches sociologique de l'institution et des comportements électoraux, éditions la découverte, paris.
- André Siegfried, Tableau politique de la France de L'Ouest sous la République-cité par Alain Lancelot, 1990, Sociologie éléctorale. In Encylopédia Universalis GerFrance,
- Bégue M. 2007, Le rapport au politique des personnes en situation défavorisée. Une comparaison européenne : France, Grande-Bretagne, Espagne. Thèse de doctorat. Institut d'Etudes Politiques de Paris.: https://urlz.fr/okIK
- LEVY, Jacques.2003, Vote et gradient d'urbanité : L'autre surprise du 21 avril, in EspacesTemps.net, Objets site : https://urlz.fr/okIF
- Blaise Kouamen, 2009, La dynamique évolutive des paradigms de l'abstentionnisme électoral en France: Proposition du concept du déficit d'intérêt esquisse d'une lecture rationnelle. Université du Droit et de la Sante - Lille II,

- Ander Blais et al, 2004, where does turn out decline come from ? European Journal of Political Research
- Association Tafra, 2022, le Maroc vote : les élections législatives en chiffres 2011-2021, p.22. Disponible sur le site : https://urlz.fr/okI3
- Monographie de la Région Casablanca – settat,2020,

التّربية البيئيّة في مضَامِين مادّة الجُغرَافيا بالسّلك الثّانوي التّأهيلي (المَغرب): شُعبة الآداب والعُلوم الإِنسانية أنمُوذَجا

1- ذ. مصطفى المترجي: أستاذ السلك الثانوي التأهيلي، طالب باحث بسلك الدكتوراه، مختبر ديناميات المجالات والمجتمعات، كلية الآداب والعلوم الانسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء.
elmotarajjymustapha007@gmail.com
2- دة. نسيبة بوزيد: أستاذة التعليم العالي، مختبر ديناميات المجالات والمجتمعات، كلية الآداب والعلوم الانسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء. bouzidnaciba@yahoo.fr
3- دة. جميلة السعيدي: أستاذة التعليم العالي، مختبر ديناميات المجالات والمجتمعات، كلية الآداب والعلوم الانسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء.

الملخص: تسعى المدرسة إلى تكوين النشء عبر تلقينهم قيما مختلفة، منها القيم البيئية. وتعد مادة الجغرافيا من أبرز المواد المدرسية التي تسهر على تمرير وترسيخ هذا النوع من القيم. ولذلك تستهدف هذه الورقة البحثية رصد مدى حضور مضامين التربية البيئية بكتب الجغرافيا المخصصة للسلك الثانوي التأهيلي بالمغرب، من خلال دراسة نماذج خاصة بشعبة الآداب والعلوم الإنسانية بسنواتها الثلاث: الجذع المشترك، ثم السنتين الأولى والثانية باكالوريا. وقد اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، من خلال أسلوب تحليل المحتوى. فتوصلوا إلى أن المضامين البيئية تحتل حيزا مهما ضمن الكتب المدرسية موضوع الدراسة، كما تتميز هذه المضامين بغناها وتنوعها. وهو ما سيساهم بدون شك في تشكيل وعي بيئي لدى متعلمي هذا السلك. إلا أن هذا لا ينفي وجود بعض جوانب القصور التي تحد من فعالية العمليات التعليمية – التعلمية التي تستهدف ترسيخ هذا النوع من الوعي، وذلك نتيجة الحضور الضعيف لقيم المسؤولية والحماية والوقاية مقابل سيادة الأسلوب الإخباري. ولتجاوز هذه الثغرات سهر الباحثون على تذييل هذا البحث بمجموعة من التوصيات العملية.

الكلمات المفاتيح: التربية البيئية، الكتاب المدرسي، الجغرافيا، السلك الثانوي التأهيلي.

Abstract:

Environmental education in terms of Geography contents at the secondary school (Morocco): Literature and humanities branch as a model

The school seeks to form young people by teaching them different values, including environmental values. Geography is one of the most prominent school subjects to pass on and consolidate this type of value. This paper therefore aims to monitor the attendance of environmental education content in Morocco's Geography textbooks for the Secondary Level, by studying models for the branch of literature and Humanities in its three years. The researchers in this study relied on descriptive and analytical methodologies, through a content analysis method. They found that environmental contents occupy an important place in the school textbooks in question, as well as their richness and diversity. This will undoubtedly contribute to the formation of environmental awareness among students. However, this does not negate certain shortcomings that limit the effectiveness of educational-learning processes aimed at establishing this type of awareness, because of the weak presence of the values of responsibility, protection and prevention as opposed to the prevalence of the news method. In order to overcome these gaps, the researchers took care to append this research to a set of practical recommendations.

Key words: environmental education, textbook, geography, qualifying secondary school.

مقدمة

تُواجه الأرض منذ أواخر القرن 19م تحديات بيئية خطيرة تعرف اليوم تناميا مستمرا نتيجة التطور الصناعي والتكنولوجي الهائل والانفجار الديموغرافي غير المسبوق، كما تشير إلى ذلك كل التقارير والدراسات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المهتمة بموضوع التغير البيئي. وتهدد هذه التحديات ربوع كوكب الأرض وكائناته الحية، وفي مقدمتها الإنسان نفسه الذي تسبب فيها. وهو ما يفرض على كل دول العالم الانخراط في الجهود النبيلة لإنقاذ الكوكب الأزرق.

ولعلّ أبرز أشكال تفاعل الإنسان مع المشاكل والتحديات الإيكولوجية المطروحة تتمثل في تزايد اهتمام الأكاديميين والباحثين بها بالموازاة مع التفات الحكومات والمنظمات غير الحكومية إليها، ولذا توالى انعقاد المؤتمرات والندوات العلمية ونظمت الحملات التحسيسية على المستويات العالمية والجهوية والمحلية للتوعية بالخطر المحدق بالأرض، فضلا عن سن التشريعات التي تقوم في فلسفتها العامة على حماية الموارد الطبيعية وعقلنة استغلالها، من أجل ضمان استدامتها. ويعتبر الدور التربوي والتوعوي حاسما في مواجهة هذه المشاكل البيئية المتراكمة، فالمؤسسات التربوية تلعب دورا محوريا في تشكيل وعي الناشئة ومن تم توجيه سلوكها. ويعتبر الكتاب المدرسي خارطة طريق بالنسبة للعملية التعليمية التعلمية ككل، ولذلك فإن من شأن محتواه أن يعكس مدى أهمية حضور التربية البيئية في النظام التعليمي كله.

أولا: الإطار المنهجي والمفاهيمي للدراسة

1- إشكالية الدراسة

إن المشكلات البيئية المتزايدة التي أصبحت تهدد كوكب الأرض ليست ناتجة التقدم العلمي والتكنولوجي وحده، بل ترتبط أيضا بشكل وثيق بسلوك الإنسان وتصرفاته ولذلك فإن مواجهة هذه التحديات تقتضي تقويم السلوك البشري في علاقته بالبيئة في المقام الأول. لذا تعد التربية البيئية المدخل الرئيسي لنشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع لتحقيق هذه الغاية، لأنه من الأهمية بمكان ايجاد رادع ذاتي ينبع من دواخل الإنسان، بدل الاكتفاء بالإجراءات الزجرية التي أبانت في العديد من التجارب عن محدودية نتائجها. وفضلا عن ذلك يعد هذا النمط من التربية أحد الاستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة، كما أكدت على ذلك منظمة "اليونيسكو" التي رفعت شعار "التعليم من أجل التنمية المستدامة". وتجد التربية البيئية ترجمتها الكبرى في المناهج الدراسية، التي تعمل على المساهمة في تشكيل الوعي العام للمتعلم. في الوقت التي تعد فيه مادة الجغرافيا من أبرز المواد المدرسية المعنية بقضايا البيئة، وبناء عليه تبلورت لدينا إشكالية الدراسة التي نحن بصددها كالآتي:

ما و اقع مضامين التربية البيئية في الكتب المدرسية لمادة الجغر افيا بالسلك الثانوي التأهيلي بالمغرب؟

وتتفرع عن هذا السؤال الإشكالي الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما أهمية حضور مضامين التربية البيئية بالنسبة إلى مجموع المضامين المعرفية بكتب الجغرافيا الموجهة لمتعلمي شعبة الآداب والعلوم الانسانية؟
- ما نسبة حضور المفاهيم البيئية العامة بالكتب الثلاثة المدروسة؟
- ما مدى إحاطة الكتب الثلاثة بالمشاكل والتحديات البيئية التي يواجهها كوكب الأرض؟
- ما أهمية المحتوى المتعلق بمفاهيم حماية البيئة وصيانتها بالكتب المعنية؟

2- فرضيات البحث

يسعى هذا البحث في علاقة بالأسئلة الإشكالية المطروحة أعلاه إلى التحقق من أربع فرضيات:

- الفرضية الأولى: تتضمن كتب الجغرافيا الموجهة لمتعلمي شعبة الآداب والعلوم الإنسانية بالسلك الثانوي التأهيلي رصيدا مهما من المضامين ذات العلاقة بالتربية البيئية.
- الفرضية الثانية: تتميز الكتب الثلاثة المدروسة بحضور وازن للمفاهيم البيئية العامة.
- الفرضية الثالثة: تناولت الكتب الثلاثة المدروسة بشكل مفصل المشاكل والتحديات البيئية المطروحة، لتوعية المتعلمين بخطورتها.
- الفرضية الرابعة: باعتبار أهميتها الكبرى في موضوع التربية البيئية وتشكيل الوعي البيئي لدى المتعلم، ركزت كتب الجغرافيا شعبة الآداب والعلوم الإنسانية على المفاهيم التي تتمحور حول حماية وصيانة البيئة.

3- منهجية البحث وأدو اته

اعتمدنا في هذه الورقة البحثية منهجا ينبني على الوصف والمقارنة والتحليل لدراسة كتب الجغرافيا الخاصة بشعبة الآداب والعلوم الإنسانية، قصد معرفة مستوى احتوائها على مضامين خاصة بالتربية البيئية، ومدى ملاءمة هذه الأخيرة لترسيخ وعي بيئي لدى المتعلمين. إذ يعتبر تحليل المحتوى من أهم أنماط التحليل وطرائق البحث التي تطبق على الوثائق المختلفة، ويستهدف بالدرجة الأولى تحديد مضامينها وإبراز خصائصها.

وتماشيا مع طبيعة الإشكالية المطروحة قسمنا مفاهيم التربية البيئية التي سنتناولها في هذا البحث إلى ثلاثة مجالات كبرى وهي: المفاهيم البيئية العامة، المشاكل والتحديات البيئية، ثم حماية البيئة وصيانتها، وقد قسمنا كلا منها إلى مفاهيم فرعية كالتالي:

- المفاهيم البيئية العامة: مفهوم البيئة ومشتقاته، المنظومة البيئية، التوازن والاختلال البيئي، دور الانسان في المنظومة البيئية، أنواع المنظومات البيئية.
- المشاكل والتحديات البيئية: تدهور وتلوث الماء والهواء والتربة، التغير المناخي والاحتباس الحراري، التصحر وتدهور الغطاء النباتي، الجفاف وتراجع الموارد المائية، تراجع التنوع الاحيائي (الوحيش).
- حماية البيئة وصيانتها: مكافحة التلوث، التشجير وحماية الغطاء النباتي، مكافحة التصحر وتدهور التربة، مواجهة الجفاف وعقلنة تدبير الموارد المائية، الاهتمام بالتنوع الاحيائي (الوحيش).

ولإحصاء هذه المفاهيم بشكل دقيق اعتمدنا على شبكة للتحليل طبقناها على الكتب الثلاثة التي تم اختيارها كنماذج للدراسة. وفضلا عن ذلك قمنا بجرد الدروس والصفحات التي تحتوي مضامين بيئية – ولو جزئيا-قصد المقارنة بين هذه الكتب المدرسية، ورصد مدى أهمية حضور محتوى التربية البيئية في مسلك الآداب والعلوم الإنسانية الذي تم اختياره هو الآخر كنموذج للسلك الثانوي التأهيلي بالمغرب. وتجدر الإشارة إلى أنه مع انطلاق البرنامج الإصلاحي الذي جاء به "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" سنة 1999م، تم التخلي عن مبدأ الكتاب الواحد الموحد لكل مستوى دراسي كما كان معهودا من قبل، وتم اعتماد مبدأ جديد يقوم على تعدد الكتب مع تطعيمها ببعض المضامين ذات الخصوصيات المحلية.

4- عينة البحث

للإحاطة بأهمية المحتوى البيئي بكتب الجغرافيا بالسلك الثانوي التأهيلي بالمغرب، من خلال دراسة شعبة الآداب والعلوم الإنسانية نموذجا، وقع اختيارنا على عينة مكونة من ثلاثة كتب موجهة للمستويات الثلاثة لهذه الشعبة، وهي كالتالي:

- منار الجغرافيا، المخصص لمتعلمي الجذوع المشتركة للتعليم الثانوي التأهيلي: جذع الآداب والعلوم الإنسانية.
- الأساسي في الجغرافيا، الموجه لمتعلمي السنة الأولى من سلك الباكالوريا: مسالك الآداب والعلوم الإنسانية ومسلك اللغة العربية بالتعليم الأصيل.

- الأساسي في الجغرافيا، والمخصص لمتعلمي السنة الثانية من سلك الباكالوريا: مسالك الآداب والعلوم الإنسانية واللغة العربية بالتعليم الأصيل، والعلوم الإقتصادية وعلوم التدبير المحاسباتي والعلوم الزراعية.

صور (1-2-3): الكتب المدروسة

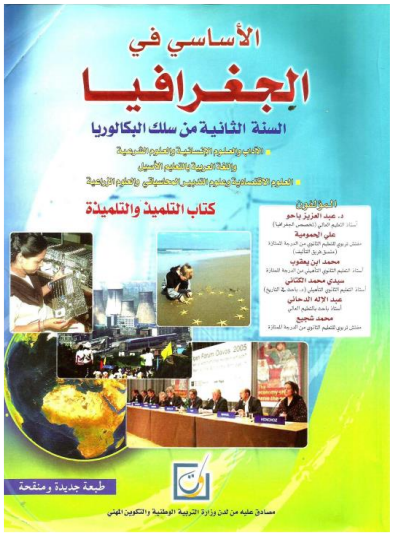

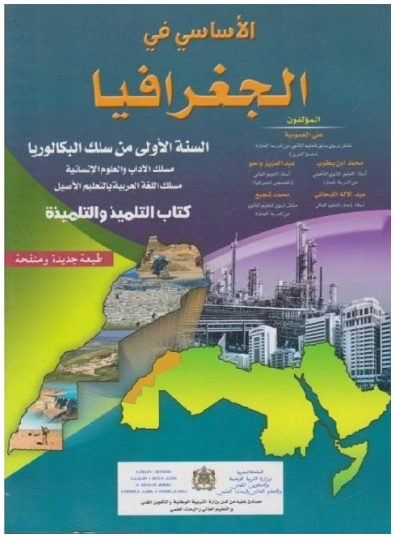

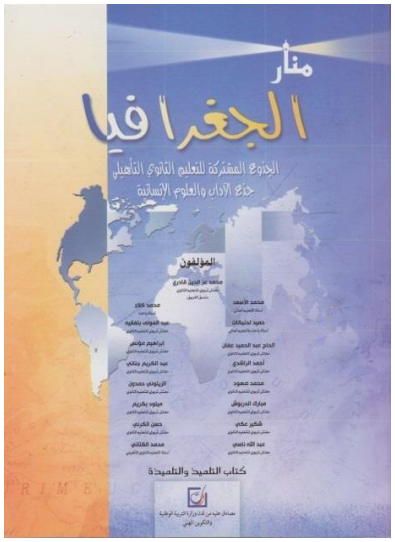

المصدر: تصوير الباحثين، 2023م

وتتنوع خصائص هذه الكتب الثلاثة المدروسة من حيث الشكل والمضمون كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (1): بعض خصائص كتب الجغرافيا الثلاثة المدروسة

	منار الجغرافيا (الجذع المشترك)	الأساسي في الجغرافيا (السنة الأولى باكالوريا)	الأساسي في الجغرافيا (السنة الثانية باكالوريا)
حجم الكتاب	21x27 سم	21x27 سم	21x27 سم
عدد صفحات الكتاب	223	232	232
عدد مجزوءات الكتاب	مجزوءتان	مجزوءتان	مجزوءتان
عدد محاور الكتاب	أربعة محاور	أربعة محاور	أربعة محاور
عدد الوحدات الدراسية[249]	22	18	17
الطبعة	2013	2013	2014
المؤلفون	محمد عزالدين قادري، محمد الأسعد، محمد كلاد واخرون.	علي الحمومية، عزيز باحو، محمد بن يعقوب واخرون.	علي الحمومية، عزيز باحو، محمد بن يعقوب واخرون.

المصدر: من إنجاز الباحثين، 2023م

[249] همت الإحصائيات الوحدات الدراسية فضلا عن الملفات التي يتم وضعها عند نهاية كل محور من المجزوءات المحددة.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن الكتب الثلاثة المدروسة تتشابه في بعض الخصائص كالأبعاد وعدد المجزوءات والمحاور، غير أنها تختلف فيما بينها في عدد الوحدات الدراسية، إذ تتخذ منحى تنازليا فعددها بكتاب منار الجغرافيا الخاص بالجذع المشترك يصل إلى 22 وحدة، ولا تتعدى 18 وحدة بكتاب الأساسي في الجغرافيا الموجه لمتعلمي السنة الأولى باكالوريا، متقدما على كتاب الأساسي في الجغرافيا الخاص بالسنة الأخيرة من سلك الباكالوريا بوحدة واحدة. ويلاحظ أنه يحدث العكس بالنسبة لعدد الصفحات إذ يتفوق كتابا سنتي الباكالوريا اللذان يتساويان في عدد الصفحات ب 232 صفحة، مقابل 223 بكتاب الجذع المشترك.

ويمكن القول أن معظم الوحدات الدراسية بالكتب الثلاثة المدروسة تحترم المرجعية الإبستمولوجة والديداكتيكية والبيداغوجية لمادة الجغرافيا، في ظل اعتماد المقاربة بالكفايات والتخلي عن بيداغوجيا الأهداف مع صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999م، وتستمد هذه المقاربة مرجعيتها من عدة علوم ونظريات تربوية كعلم النفس الفارقي ونظرية الذكاءات المتعددة، والنظرية البنائية...، كما تنفتح على بيداغوجيات متنوعة منها بيداغوجيا حل المشكلات، البيداغوجيا الفارقية، بيداغوجيا المشروع، بيداغوجيا الإدماج وغيرها. وتتوزع مضامين الوحدات الدراسية بين ثلاثة مجالات هي: المضامين المعرفية والمضامين المنهجية/المهارية ثم المضامين السوسيوعاطفية، هدفها جميعا تحقيق أهداف التعلم، التي وضعت بدورها انطلاقا من القدرات بهدف أجرأة الكفايات النوعية المرتبطة بمادة الجغرافيا في علاقة بمحتوى الدرس، وبالتالي فهي تصريف للكفايات الخمس الكبرى الواردة ضمن الاختيارات الكبرى الناظمة لكل المناهج التربوية المغربية، وتتميز الموارد السوسيوعاطفية التي يمكن إرساؤها عند المعلم بدورها بتنوعها إذ تصب في أربعة مفاهيم وهي: الاتجاهات والقيم والمواقف والمبادئ. مما يسهم في تربية النشء وربطهم ببيئة مجتمعهم ووطنهم وأمتهم وبالعالم.

5 - أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى ما يلي:

- دراسة مضامين التربية البيئية في كتب الجغرافيا بالسلك الثانوي التأهيلي بالمغرب من خلال نموذج شعبة الآداب والعلوم الإنسانية.
- إبراز دور العلوم الإنسانية في حماية البيئة، من خلال نموذج مادة الجغرافيا المدرسية بالسلك الثانوي التأهيلي.
- تثمين دور النظم التربوية في حماية البيئة، من خلال البحث في مفهوم التربية البيئية.
- المساهمة في التوعية والتحسيس بمخاطر المشاكل والتحديات البيئية الذي أصبحت تهدد الوجود البشري بصورة أكثر جدية من ذي قبل.

6 - مفاهيم الدراسة

يرى " دايفيد إميل دوركاييم" David Emile DURKHEIM أنه يجب على الباحث تعريف الأشياء التي يدرسها، ليعلم فيما يدور إشكال البحث. ويعرف المفهوم على أنه وسيلة مساعدة من أجل الوصول إلى نتيجة، كما أنه طريقة للتصور والإدراك، فالمفهوم يضع الخط الأول وسط مجموعة من الظنون التي تعيق الباحث.[250] والمفاهيم في العلوم الإنسانية بشكل خاص تختلف تعريفاتها والتصورات بشأنها، لما قد تحتمله من تأويلات يصعب حصرها، خاصة عندما يتعلق الأمر بمفاهيم حديثة نسبيا لم تتضح معالمها بعد بشكل أكثر وضوحا. وتتطلب دراستنا هذه توضيح مفهومين اثنين:

أ- مفهوم التربية البيئية

يعتبر مفهوم التربية البيئية مفهوما حديثا إذ لم يتبلور إلا بعد انعقاد مؤتمر "ستوكهولم" عام 1972م، والذي كان من أهم مخرجاته التوصية بدمج مفهوم التربية البيئية ضمن المناهج التعليمية النظامية وغير النظامية. وقد وضعت له

[250] Madeleine Grawtiz, Méthodes des sciences sociales, Paris, 8-eme édition Dalloz, 1990, P : 369.

عدة تعاريف منها ذلك التعريف الصادر ضمن ميثاق بلغراد 1975م عقب الورشة التي نظمتها "اليونيسكو" (UNESCO) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNDP)، إذ يشير إلى أن التربية البيئية هي: "ذلك النمط من التربية الذي يهدف إلى تكوين جيل واع مهتم بالبيئة وبالمشكلات المرتبطة بها ولديه من المعارف والقدرات العقلية والشعور بالإلتزام ما يتيح له أن يمارس فرديا وجماعيا حل المشكلات القائمة وأن يحول بينها وبين العودة إلى الظهور".[251] كما عرفها مؤتمر "اليونيسكو" بتبيليسي (جورجيا) المنعقد عام 1977م حول موضوع "التربية البيئية" بأنها: "عملية إجرائية دائمة لإعادة توجيه وربط مختلف فروع المعرفة والخبرات التربوية بما ييسر الإدراك المتكامل للمشكلات ويتيح القيام بأعمال عقلانية للمشاركة في مسؤولية تجنب المشكلات البيئية والإرتقاء بنوع البيئة".[252] أما اجتماع هيئة الأمم المتحدة لشؤون البيئة بباريس 1978م فقد عرّف التربية البيئية على أنها: "العملية التعليمية التي تهدف إلى تنمية وعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها، وتزودهم بالمعرفة والمهارات والإتجاهات، وكذا تحمل المسؤولية الفردية والجماعية تُجاه حل المشكلات المعاصرة، ومن جهة أخرى العمل على منع ظهور مشكلات جديدة".[253] ومن جانبها عرفتها جامعة أليوني الأمريكية عام 1970م بأنها: "نمط من التربية يهدف إلى معرفة القيم وتوضيح المفاهيم وتنمية المهارات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات التي تربط الإنسان وثقافته وبيئته البيوفيزيائية. كما أنها تعني التمرس على اتخاذ القرارات ووضع قانون للسلوك بشأن المسائل المتعلقة بالبيئية."[254] وقد تم التأكيد على أهمية التربية البيئية وضرورة إدماجها في المناهج التعليمية في مؤتمرات إقليمية أخرى كما هو الشأن بالنسبة لمؤتمر الكويت 1976م، ومؤتمر قطر 1985م، ثم مؤتمر مسقط 1988م.

وأدلى الباحثون الأكاديميون أيضا بدلوهم في هذا الباب ساعين إلى تقديم تعريف لهذا المفهوم وفي طليعتهم الأستاذ محمد فتوحي الذي يرى أن التربية البيئية تتعدى المفهوم الضيق للتحسيس بقضايا البيئة، فهي عملية أشمل وأكثر عمقا، أي عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوي والفيزيائي، والتدليل على حتمية المحافظة على الموارد البيئية وضرورة استغلالها الرشيد لصالح الأجيال الحالية، لكن دون حرمان الأجيال القادمة من الحق في التمتع ببيئة سليمة ومتوازنة.[255]

بناء على كل ما ورد أعلاه يمكن القول أن التربية البيئية تعني ذلك المجهود التعليمي المنظم والواعي الذي يسعى لإعداد المتلقي وتكوينه من خلال توضيح المفاهيم وتعميق المبادئ والقيم والاتجاهات وتنمية مهاراته بهدف توجيه سلوكه للتفاعل الناجح مع بيئته حتى يكون واعيا بمشاكلها وقادرا ومؤهلا لاتخاذ القرارات اللازمة لحمايتها وحل مشاكلها واستغلال مواردها بشكل عقلاني ورشيد.

ب- الكتاب المدرسي

يعتبر الكتاب المدرسي من أبرز وأهم الوسائل التعليمية، لما يحتويه من مضامين معرفية ومنهجية ووجدانية تعتبر شكلا من أشكال تصريف الإختيارات الكبرى، والكفايات النوعية للمادة الدراسية المعنية. وبالتالي فهو يعكس غايات وأهداف النظام التربوي والفلسفة التي يقوم عليها، مما يجعله يحمل الكثير من المؤشرات الدالة على خصوصيات هذا النظام، بما ينقله من معارف وعلوم وثقافة، وما يتضمنه من مشروع ورؤية اجتماعية وثقافية وما ينسج من علاقات بين

---

[251] مطاوع إبراهيم عصمت، التربية البيئية في الوطن العربي، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2005، ص: 14.

252 قمر عصام توفيق، سحر فتحي مبروك، نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التنمية البيئية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص: 28.

253 غنايم محمد سيد احمد، التربية البيئية مدخل لدراسة مشكلات المجتمع، سلسلة التربية وقضايا البيئة والوعي البيئي، ط1، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2003، ص:52.

[254] الفخراني ابراهيم خالد، مجلة السلوك البيئي، المجلد الثاني العدد 1، يناير 2014م، ص: 02.

[255] فتوحي محمد، القضايا البيئية الكبرى دوليا ووطنيا ودور التربية البيئية في مواجهتها، السكان والبيئة بالمغرب، "اشغال المائدة المستديرة الثانية في مجال التربية السكانية "، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، 1997، ص: 23.

المتفاعلين والمتأثرين بالحقل المدرسي.[256] ورغم اختلاف تعاريفه من باحث إلى آخر نتيجة اختلاف زوايا تناوله، فغالبا ما تستخدم لفظة الكتاب مقرونة بوصف المدرسي لتمييزه عن باقي الكتب الموجهة لفئات أخرى والحاملة لمضامين مختلفة. وقد عرفه "المنهل التربوي" بكونه "ذلك الوعاء الذي يحتوي المادة التعليمية، التي يفترض فيها أنها تلك الأداة التي تستطيع أن تسهل للتلاميذ بلوغ أهداف المنهج المحددة سلفا".[257] فهو الوسيلة التعليمية التي تضم محتوى الدرس ومراحله ومختلف الأنشطة الموجهة للمتعلم مما يسمح بتقويم مكتسباته للتأكد من مدى تحقق الأهداف الموضوعة عند بداية العملية التعليمية التعلمية. ويعرفه كتاب "أسس الفعل الديداكتيكي" بأنه: "مجموع الوثائق المطبوعة التي توظف في التدريس وخصوصا كتب التمارين والتطبيقات وكتب القراءة وكتب التعليم المبرمج والجذاذات وغيرها".[258]

ورغم اختلاف تعاريفه بين الباحثين فإن الكتاب المدرسي يبقى من أكثر الأدوات والوسائط التعليمية استخداماً في مختلف مراحل التعليم، وبالتالي يعد وسيلة أساسية من وسائل التعليم والتكوين النظامي وغير النظامي على السواء. بل ويعد في كثير من الأحيان الأداة الوحيدة للتعلم في مدارس العالم النامي، فيؤثر بذلك بشكل واسع على البرامج الدراسية والممارسات الصفية. وإذا كان تعريف هذه الوثيقة لم يحظ بالإجماع فإن وظيفتها تتقارب وجهات النظر بشأنها، إذ يكاد يجمع كل الباحثين حول كونها أداة تعلم وتكوين، إضافة إلى وظائف أخرى تتغير حسب طبيعة المادة المدرسة وخصوصيات المنظومة التربوية، وحسب مستعمليه أيضا، فهو بالنسبة للمتعلم مرجع ومصدر للمعارف والمعلومات، أما بالنسبة للمدرس فهو أداة تسهل له القيام بوظيفته وتطوير قدراته التربوية والرفع من أدائه.

7- اهتمام النظام التعليمي المغربي بقضايا التربية البيئية على مستوى التعليم المدرسي

بالموازاة مع تزايد مخاطر التحدي البيئي على كافة المستويات خلال العقود الأخيرة ترسخ الوعي بأهمية العامل التربوي والتوعوي في مواجهته. ويعتبر حضور المحتوى البيئي في الكتاب المدرسي أحد تجليات وانعكاسات هذا الوعي، فهذا المحتوى سيكون له بدون شك كبير الأثر –إن أحسن استثماره-على شخصية وتكوين المتعلم، الذي يكون في مرحلة عمرية تتسم بالسعي لاستكشاف واستطلاع محيطه. ولذلك عملت الكثير من دول العالم على مراجعة برامجها ومناهجها التعليمية لتتوافق وهذا التوجه الجديد في ظل تسارع التحديات البيئية. وهو نفس النهج الذي سار عليه النظام التعليمي المغربي الذي عرف مراجعات كثيرة منذ حصول البلاد على الاستقلال، حيث أكد الميثاق الوطني للتربية والتكوين (1999م) في غاياته الكبرى على ضرورة جعل المدرسة مجالا مفتوحا على المحيط وذلك بنسج علاقات جديدة بينها وبين فضائها المجتمعي والثقافي والبيئي،[259] وأشار الكتاب الأبيض في الوثيقة الإطار للإختيارات والتوجهات التربوية، ضمن باب الإختيارات والتوجيهات في مجال القيم إلى ضرورة ترسيخ قدرة المتعلم على المساهمة الفعلية في احترام البيئة الطبيعية والتعامل الإيجابي مع الثقافة الشعبية والموروث الثقافي والحضاري المغربي.[260] ومن جانبه أشار الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الصادر عام 2014م في مادته 17 إلى ما يلي: "يجب ملاءمة أنظمة التربية والتعليم وبرامج التكوين المهني بهدف إدراج المبادئ والتوجهات الواردة في هذا القانون الإطار، ولا سيما من خلال إحداث تخصصات في مجال البيئة والتنمية المستدامة. ويجب أن تكون ثقافة المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من منظومة المعرفة

---

[256] محمد المنصف حاجي، الكتاب المدرسي والنظام التربوي، سلسلة علوم التربية، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986، ص: 7.

[257] غريب عبد الكريم، المنهل التربوي –معجم موسوعي في المصطلحات والمفاهيم البيداغوجية والديداكتيكية والسيكولوجية، الجزء الثاني، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، المغرب، 2006، ص: 775.

[258] Decorte (et autre) : les fondements de l'action didactique ed. Boek- Wesmael, Bruxelles, 1990, P : 191.

[259] اللجنة الملكية الخاصة بالتربية والتكوين، المملكة المغربية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 1999م، ص: 6

[260] وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، لجان مراجعة المناهج التربوية المغربية للتعليم الابتدائي والثانوي الاعدادي والتأهيلي، الكتاب الأبيض الجزء الأول، الوثيقة الإطار للاختيارات والتوجهات التربوية، يونيو 2022، ص: 13

والمعارف العملية والسلوكية الملقنة في إطار هذه الأنظمة والبرامج".[261] وفضلا عن ذلك أطلقت مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة برنامجا أسمته برنامج "المدارس الايكولوجية"، كما أنشأت منصة بيئية رقمية سنة 2014م تهدف إلى تكريس الثقافة البيئية ورفع منسوب الوعي والسلوكات الصديقة للبيئة لدى الناشئة.

وباعتبارها ذلك "العلم الذي يدرس العلاقات بين الأقاليم الجغرافية والأنظمة الطبيعية والمجتمع وتأثيراتهما المتبادلة"،[262] تعد مادة الجغرافيا ركنا أساسيا في التكوين الفكري والإجتماعي والحضاري للمتعلمين، إذ تسعى إلى تنمية وإغناء أرصدتهم المفاهيمية والمعرفية حول الميكانيزمات المتحكمة في دينامية المجال الجغرافي ودور الإنسان كفاعل رئيسي فيه، هذا فضلا عن دورها في تقوية قدراتهم المنهجية والتعبيرية. ويتمثل هدفها العام في إكسابهم كفايات متنوعة تمكنهم من تبني مواقف وسلوكات إيجابية تُجاه محيطهم بمختلف أبعاده، والمساهمة في معالجة الإشكاليات المجالية المطروحة واقتراح الحلول المناسبة لها فضلا عن الإنخراط الفعال في الأنشطة التي تستهدف تنمية المجال الجغرافي، حيث ورد في الصفحة الخامسة من التوجيهات التربوية ما يلي: "أصبحت (الجغرافيا) تركز أكثر على الواقع المعيش للفرد والجماعة لتعالج المكونات المجالية بمختلف المقاييس وتساعد على إعداد المجال والتخطيط له واتخاذ القرار في شأن قضاياه، كما أنها أصبحت تتيح إمكانية التحكم في آليات التنمية المستدامة. وبالتالي أصبحت منهجا للتفكير المجالي"، كما تمت الإشارة في الصفحة السادسة منها إلى ما يلي: "أما على مستوى المرجعية الديداكتيكية فإن الجغرافيا تسعى إلى القيام بدورها بشكل فعال في تنمية الفكر وحصر الموارد المجالية والمساهمة في بناء مخططات إعداد التراب وتتبع التوازنات البيئية وهو الأمر الذي سيمكنها من استرجاع وظيفتها الفكرية والمجتمعية."[263]

وللتحقق من مدى استجابة مادة الجغرافيا المدرسية بالسلك الثانوي التأهيلي لهذه التوجهات الإستراتيجية في شأن الاهتمام بالقضايا البيئية تأتي هذه الدراسة التي تستهدف الكشف عن أهمية محتوى التربية البيئية المتضمن في ثلاثة نماذج من كتب الجغرافيا الموجهة لشعبة الآداب والعلوم الإنسانية.

ثانيا: عرض نتائج البحث ومناقشته

1- تتباين أهمية حضور الأصناف الثلاثة الكبرى للمفاهيم البيئية بكتب الجغرافيا المخصصة لشعبة الآداب والعلوم الإنسانية

لتحديد الوزن الكمي للمضامين البيئية ضمن الكتب الثلاثة المدروسة، قمنا بجرد الوحدات والصفحات ذات المحتوى البيئي (كليا أو جزئيا) وذلك لتحديد نسبتها إلى مجموع صفحات ووحدات الكتب الثلاثة المدروسة، فكانت النتائج كالتالي:

جدول (2): المضامين البيئية بكتب الجغرافيا المدرسية الموجهة لشعبة الآداب والعلوم الإنسانية

الكتب المدرسية	مجموع الوحدات الدراسية	الوحدات التي تحتوي مضامين بيئية (جزئيا أو كليا)	مجموع صفحات الكتاب المدرسي	الصفحات ذات المضمون البيئي (جزئيا أو كليا)

[261] القانون الإطار رقم 12.99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، عدد6240، 18 جمادى الأولى 1435 الموافق ل 20 مارس 2014م. ص: 3196

[262] Merrenne-Schoumaker Bernadett, les trois diemnsions de l'enseignement de la géographi, Revue de géographie de Lyon, Vol. 61, n2, 1986, P :184, URL : Les trois dimensions de l'enseignement de la géographie - Persée (persee.fr)

[263] وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، التوجيهات التربوية والبرامج الخاصة بتدريس التاريخ والجغرافيا بسلك التعليم الثانوي التأهيلي، 2007م، ص:5.

		(%)	العدد		(%)	العدد
منار الجغرافيا	22	19	86,36	223	183	82,06
الأساسي 1	18	09	50	232	72	31,03
الأساسي 2	17	6	35,29	232	34	14,65

المصدر: شبكة التحليل، 2023م

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تفوق كتاب منار الجغرافيا الموجه لمستوى الجذع المشترك، من حيث عدد الوحدات الدراسية التي تتناول قضايا بيئية إذ بلغت نسبتها 86,36% كما يتفوق أيضا من حيث عدد صفحات الكتاب التي تتضمن محتوى بيئيا بنسبة بلغت 82,06%، يليه كتاب الأساسي في الجغرافيا الموجه للسنة الأولى باكالوريا إذ بلغت به نسبة الوحدات الدراسية ذات المحتوى البيئي ما نسبته 50% كما بلغت نسبة صفحاته التي تضم محتوى بيئيا ما نسبته 31,03%، وفي المقابل يأتي كتاب الأساسي في الجغرافيا الموجه للسنة الأخيرة من سلك الباكالوريا في المرتبة الأخيرة بنسبة دروس لا تتجاوز 35,29% ونسبة صفحات لم تتعد 14,65%. وبالتالي فمحتوى التربية البيئية في الكتب المدرسية للجغرافيا الموجهة لشعبة الآداب والعلوم الإنسانية بالتعليم الثانوي التأهيلي بالمغرب يأخذ منحى تنازليا مع تقدم المتعلم في الصفوف الدراسية.

ولتحديد مدى أهمية حضور المفاهيم البيئية قمنا بتعبئة شبكة للتحليل انطلاقا من كتب الجغرافيا الثلاثة المختارة، فكانت نتائج حضور المجالات الثلاثة الكبرى للمفاهيم البيئية على الشكل التالي:

جدول (3): المجالات الثلاثة الكبرى للمفاهيم البيئية المدروسة [264]

		مفاهيم بيئية عامة	المشاكل البيئية	حماية البيئة	المجموع
منار الجغرافيا	التكرار	573	186	84	843
	%	43,44	14,10	6,36	63,91
الأساسي في الجغرافيا 1	التكرار	40	219	82	341
	%	3,03	16,60	6,21	25,85
الأساسي في الجغرافيا 2	التكرار	53	75	7	135
	%	4,01	5,68	0,53	10,23
المجموع	التكرار	666	480	173	1319
	%	50,49	36,39	13,11	100

المصدر: شبكة التحليل، 2023م

[264] % = من مجموع المفاهيم المتعلقة بالتربية البيئية الواردة بالكتب الثلاثة المدروسة : 1319 مفهوما.

رسم بياني (1): النسب المئوية لحضور المجالات الثلاثة لمفاهيم التربية البيئية في الكتب المدروسة

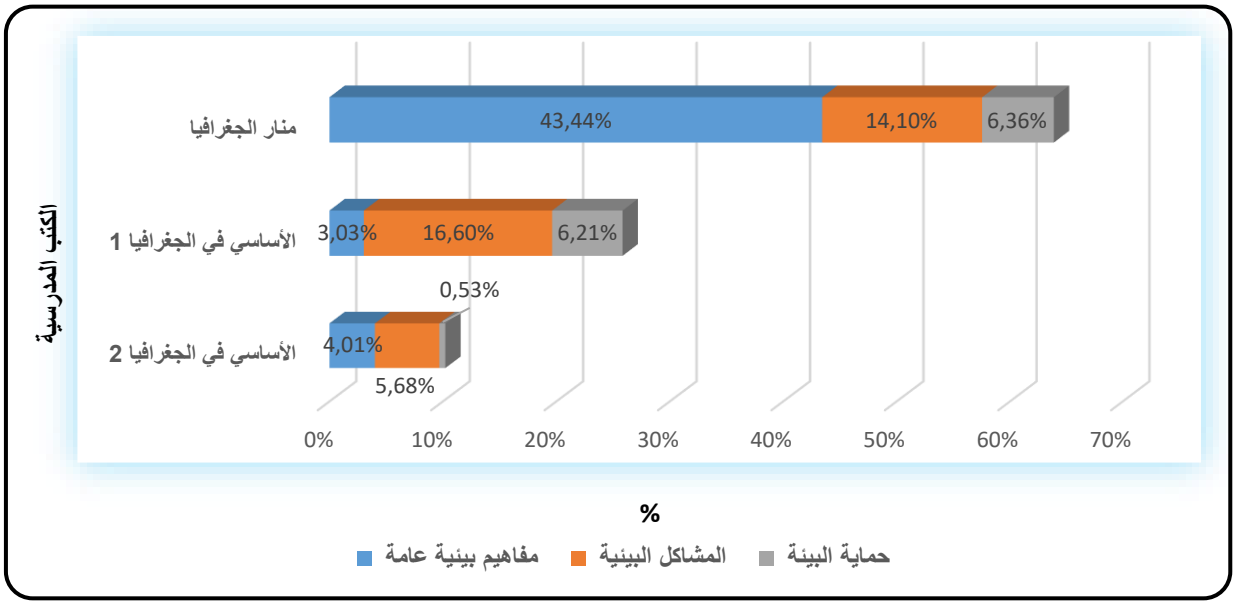

المصدر: من إنجاز الباحثين بناء على شبة التحليل، 2023م

يتضح من خلال قراءة الجدول الإحصائي والرسم البياني التوضيحي المرافق له حول مدى حضور مفاهيم التربية البيئية بكتب الجغرافيا بالسلك الثانوي التأهيلي – شعبة الآداب والعلوم الإنسانية – أن كتاب منار الجغرافيا الموجه لمتعلمي الجذع المشترك يحتل المرتبة الأولى من حيث مجموع المفاهيم بنسبة تقدر ب 63,91% متبوعا بكتاب الأساسي في الجغرافيا الموجه لمتعلمي السنة الأولى باكالوريا ب 25,85%، في حين يحتل كتاب الأساسي في الجغرافيا المخصص للسنة الثانية باكالوريا المرتبة الأخيرة بنسبة ضعيفة لا تتجاوز 10,23%.

كما يتبين أيضا أن المفاهيم البيئية العامة تحتل المرتبة الأولى ضمن مجموع المفاهيم الواردة بالكتب المدرسية الثلاثة مجتمعة، إذ تتجاوز نسبة حضورها النصف بقليل 50,49%، متبوعة بالمفاهيم ذات العلاقة بالتحديات والمشاكل البيئية بنسبة تقدر بحوالي 36,39%، أما مفاهيم حماية البيئة وصيانتها فتاتي في المرتبة الأخيرة بنسبة لا تتجاوز 13,11%. هذا وتسجل بعض الاختلافات الأخرى بين الكتب الثلاثة، فكتاب المنار في الجغرافيا المخصص للجذع المشترك تسيطر فيه المفاهيم البيئية العامة على المرتبة الأولى بنسبة مرتفعة تصل إلى 43,44% من مجموع المفاهيم البيئية بالكتب المدروسة مجتمعة، أما كتابا الأساسي في الجغرافيا الموجهين للسنة الأولى والسنة الثانية من سلك الباكالوريا فتحتل فيهما المفاهيم المتعلقة بالمشاكل البيئية المرتبة الأولى ب 16,60% و5,68 % على التوالي.

إن ما يسجل على الكتب الثلاث –فضلا عن ضعف المحتوى البيئي في بعضها - هو ضعف حضور مفاهيم حماية البيئة مقارنة بالمفاهيم البيئية العامة والمفاهيم المتعلقة بالمشاكل والتحديات البيئية خصوصا في كتاب الأساسي في الجغرافيا الموجة لمتعلمي السنة الأخيرة من سلك الباكالوريا إذ لا تتجاوز نسبتها 0,53%. في حين لا تتجاوز 6,36 % في الكتابين الآخرين كل على حدة. ويفسر تفوق كتاب منار الجغرافيا الموجه للجذع المشترك في احتوائه على المضامين البيئية بكون مجزوءته الأولى التي تمت عنونتها ب:"الإنسان والأرض" تهيمن عليها الوحدات الدراسية التي تدخل ضمن نطاق الجغرافيا الطبيعية إذ احتوت وحدات دراسية من قبيل: المجموعات البنيوية الكبرى وأشكال التضاريس، والنطاقات المناخية والغطاء النباتي والتربة، فضلا عن كون مجزوءته الثانية مخصصة بشكل كامل لدراسة موضوع البيئة بشكل عام إذ تحمل عنوان: البيئة بين التوازن والاختلالات"، حيث تم تقسيمها إلى محورين: محور "المنظومة البيئية واختلالاتها"، وتناول مفهوم المنظومة البيئية وأنواعها الثلاثة الكبرى (الحارة، المعتدلة، الباردة)، فضلا عن الكوارث البيئية والطبيعية اللتين خصص لكل منهما على حدة درس وملف منفصل. ثم محور "جهود الإنسان من أجل إعادة التوازن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة"، الذي

يتكون من ثلاثة دروس همت بعض أشكال التدخل لحماية البيئة كالإجراءات والتدابير التشريعية والتربوية وكذا على مستوى تنظيم المجال، فيما خصص الملف الملحق لدور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة. أما كتاب السنة الأولى باكالوريا فيتكون هو الآخر من مجزوءتين تتميزان بحضور ملموس للجغرافيا الطبيعية، وتحمل الأولى عنوان: "خصائص المجال وإعداد التراب الوطني"، في حين تمت عنونة الثانية ب: "العالم العربي: التحولات والرهانات" كما أن بعض دروس هذا الكتاب ذات محتوى بيئي صرف كما هو الشأن بالنسبة لدرس "العالم العربي: مشكل الماء وظاهرة التصحر". أما كتاب الأساسي في الجغرافيا للسنة الثانية باكالوريا فلا يحتوي سوى درس وحيد ذي مضمون بيئي واضح يحمل عنوان: "المجال العالمي والتحديات الكبرى: التحدي السكاني، التحدي البيئي".

2- حضوروازن للمفاهيم البيئية العامة بكتب الجغرافيا المخصصة لشعبة الآداب والعلوم الإنسانية

وصلت تكرارات تناول المفاهيم البيئية العامة إلى 666 مرة، وهو ما يشكل 50,49% من مجموع المفاهيم المتعلقة بالتربية البيئية في الكتب المدرسية الثلاثة مجتمعة. ويعرف توزيع هذه المفاهيم البيئية العامة تباينات ملحوظة بين الكتب المدرسية الثلاثة وكذا حسب المفاهيم الفرعية المكونة لها.

جدول (4): المفاهيم البيئية العامة بالكتب الثلاثة المدروسة[265]

المجال	بعض مفاهيمه	كتاب المنار		كتاب الأساسي 1		كتاب الأساسي 2		المجموع	
		التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
مفاهيم بيئية عامة	مفهوم البيئة	262	39,33	32	4,80	46	6,90	340	51.05
	المنظومة البيئية	62	9,30	02	0,30	00	00	64	9.60
	التوزان والاختلال البيئي	72	10,81	02	0,30	06	0,90	80	12.01
	دور الإنسان في المنظومة البيئية	27	4,05	04	0,60	01	0,15	32	4.80
	أنواع المنظومات البيئية	150	22,52	00	00	00	00	150	22.55
المفاهيم البيئية العامة في الكتاب		573	86,03	40	6	53	7,95	666	100

المصدر: شبكة التحليل، 2023م

[265] % = نسبة المفهوم الى مجموع المفاهيم البيئية العامة في الكتب الثلاثة : 666 مفهوما.

رسم بياني (2): النسب المئوية لحضور المفاهيم البيئية العامة بالكتب المدرسية الثلاثة

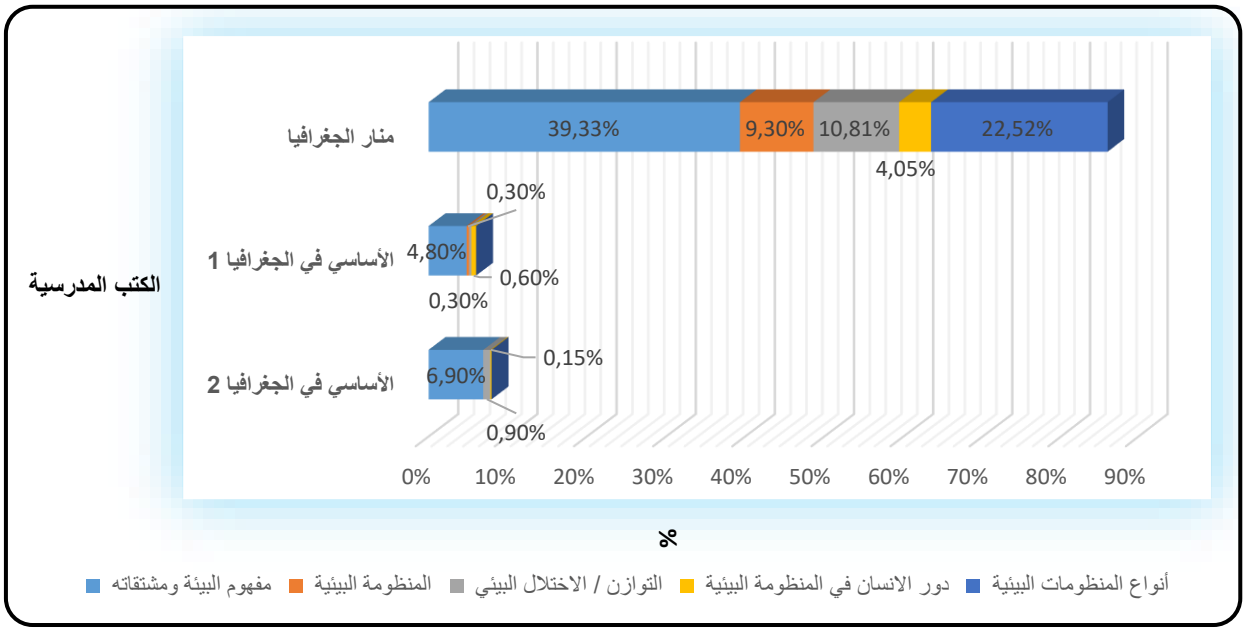

المصدر: من إنجاز الباحثين بناء على شبة التحليل، 2023م

يسجل من خلال الجدول والرسم البياني المرافق له أن مفهوم البيئة بمختلف صيغه احتل المرتبة الأولى ضمن المفاهيم البيئية العامة بالكتب المدرسية الثلاثة حيث تجاوزت نسبة تكراره النصف ب 51,05%، وردت معظمها ضمن كتاب منار الجغرافيا بنسبة 39,33%، فيما تقاسم كتابا الأساسي في الجغرافيا النسبة الباقية. ويأتي مفهوم أنواع المنظومات البيئية في المرتبة الثانية بفضل كتاب منار الجغرافيا أيضا الذي احتكر هذا المفهوم بشكل مطلق وبتكرار بلغ 150 مرة ونسبة مئوية وصلت الى 22,55% من مجموع المفاهيم البيئية العامة. كما سيطر أيضا نفس الكتاب فيما يخص مفهومي التوازن والاختلال البيئي والمنظومة البيئية اللذين احتلا المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي ب 12,01% و9,60%. ورغم احتلال مفهوم دور الإنسان في المنظومة البيئية للمرتبة الرابعة والأخيرة ب 4,80% فقط، فإن نسبة 4,05%منها وردت ضمن نفس الكتاب. ويمكن تصنيف أشكال تدخل الإنسان في المنظومة البيئية إلى صنفين كبيرين هما: التدخل الإيجابي والتدخل السلبي، وتم التطرق لكليهما في كتابي منار الجغرافيا والأساسي في الجغرافيا 1 وهو ما سيساهم -بدون شك- في توعية المتعلم بدور سلوك الانسان في التوازن والاختلال البيئي على السواء، وبالتالي تنمية قيمة المسؤولية البيئية لديه.

3- حضورمهم للمفاهيم المتعلقة بالمشاكل والتحديات البيئية بالكتب المدروسة

بلغت تكرارات تناول مفاهيم المشاكل والتحديات البيئية 480 مرة، وهو ما يشكل 36,39% من مجموع المفاهيم المتعلقة بالتربية البيئية في الكتب المدرسية الثلاثة مجتمعة. محتلة بذلك المرتبة الثانية خلف المفاهيم البيئية العامة. ويعرف توزيع المفاهيم المرتبطة بالمشاكل والتحديات البيئية بدوره تباينا ملحوظا حسب الكتب المدرسية وكذا حسب المفاهيم الفرعية المكونة لهذا المجال.

جدول (5): مفاهيم المشاكل والتحديات البيئية بالكتب المدروسة[266]

المجال	بعض مفاهيمه	كتاب المنار	كتاب الأساسي 1	كتاب الأساسي 2	المجموع

[266] % = نسبة المفهوم الى مجموع مفاهيم المشاكل والتحديات البيئية في الكتب الثلاثة : 480 مفهوما

		التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
المشاكل والتحديات البيئية	تلوث الماء والهواء والتربة	53	11,04	49	10,20	29	6,04	131	27,29
	التغير المناخي/الاحتباس الحراري	80	16,66	04	0,83	31	6,45	115	23,95
	التصحر/ تدهور الغطاء النباتي	40	8,33	104	21,66	5	1,04	149	31,04
	الجفاف/ تراجع الموارد المائية	8	1,66	61	12,70	8	1,66	77	16,04
	تضرر الوحيش	5	1,04	1	0,20	2	0,41	8	1,66
مفاهيم المشاكل البيئية في الكتاب		186	38,75	219	45,62	75	15,62	480	100

المصدر: شبكة التحليل، 2023م

رسم بياني (3): نسب حضور مفاهيم المشاكل والتحديات البيئية بالكتب المدرسية الثلاثة

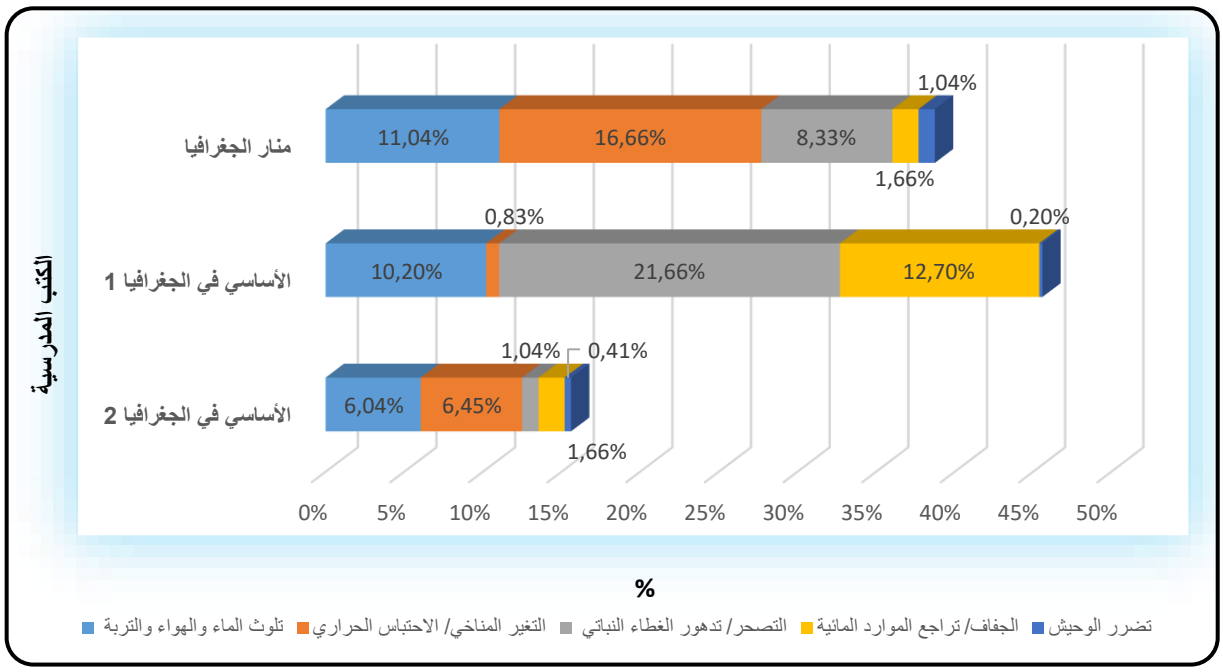

المصدر: من إنجاز الباحثين بناء على شبة التحليل، 2023م

يلاحظ من خلال الوثيقتين أعلاه أن مفهوما التصحر وتدهور الغطاء النباتي احتلا المقدمة ضمنة مفاهيم المشاكل والتحديات البيئية ب 31,04% بفضل كتاب الأساسي في الجغرافيا الخاص بالسنة الأولى باكالوريا الذي احتوى ما نسبته 21,66% من هذين المفهومين، وذلك لاحتوائه على درس خاص بالموضوع يحمل عنوان: "العالم العربي: مشكل الماء وظاهرة التصحر"، والذي ورد ضمن المحور الأول: "العالم العربي: التحولات السوسيومجالية"، من المجزوءة الثانية " العالم العربي: التحولات والرهانات". وتم التطرق لمشاكل تلوث الماء والهواء والتربة في المستوى الثاني بنسبة 27,29% وتوزعت بشكل متوازن نسبيا بين كتابي المنار والأساسي في الجغرافيا 1، إذ سجلا 11,04% و10,20% على التوالي. وجاء مفهوما التغير المناخي والاحتباس الحراري في المرتبة الثالثة بفضل كتابي منار الجغرافيا 16,66% والأساسي في الجغرافيا 2 ب 6,45%، أما كتاب الأساسي في الجغرافيا 1 فلم يضم منهما سوى نسبة ضعيفة جدا لا تتجاوز 0,83% رغم احتوائه على دروس ذات

علاقة مباشرة بهما، كما هو الشأن بالنسبة لدرس "العالم العربي: مشكل الماء وظاهرة التصحر" المشار إليه أعلاه. وعلى النقيض من ذلك احتوى نفس الكتاب ما نسبته 12,70% من أصل 16,04% من المفاهيم المتعلقة بالجفاف وتراجع الموارد المائية فيما تقاسم الكتابان الآخران النسبة الباقية. ولم يتم إيلاء الاهتمام اللازم لإشكالية تراجع التنوع الوحيشي إذ لم يتم التطرق لها إلا بما نسبته 1,66% من مجموع المشاكل والتحديات البيئية، 1,04% منها وردت ضمن كتاب المنار، في حين كانت شبه غائبة في الكتابين الآخرين.

4- حضور ضعيف للمفاهيم المرتبطة بحماية البيئة وصيانتها بالكتب الثلاثة المدروسة

لم تتعد تكرارات تناول مفاهيم حماية البيئة وصيانتها بالكتب المدروسة مجتمعة 173، وهو ما يشكل نسبة لا تتعدى 13,11% من مجموع نسبة المفاهيم البيئية. وقد احتل كتاب منار الجغرافيا الموجه لمتعلمي الجذع المشترك المرتبة الأولى على مستوى هذا الصنف من المفاهيم بما نسبته 6,36%، متفوقا بنسبة طفيفة على كتاب الأساسي في الجغرافيا الخاص بالسنة الأولى باكالوريا الذي لم تتجاوز به نسبة 6,21%، أما النسبة الأضعف فيمثلها كتاب الأساسي في الجغرافيا للسنة الثانية باكالوريا ب 0,53% فقط. ويعرف توزيع المفاهيم المرتبطة بحماية البيئة وصيانتها بدوره تبيانا ملحوظا حسب الكتب المدرسية وكذا حسب المفاهيم الفرعية المكونة لهذا المجال.

جدول (6): مفاهيم حماية البيئة وصيانتها بالكتب الثلاثة المدروسة[267]

المفهوم	بعض تصريفاته	كتاب المنار		كتاب الأساسي 1		كتاب الأساسي 2		المجموع	
		التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
حماية البيئة وصيانتها	مكافحة التلوث البيئي	14	8,09	2	1,15	2	1,15	18	10,40
	مكافحة التصحر/تدهور التربة	13	7,51	30	17,34	0	0	43	24,85
	مواجهة الجفاف/تدبير الماء	18	10,40	26	15,02	1	0,57	45	26,01
	التشجير/حماية الغطاء النباتي	21	12,13	20	11,56	3	1,73	44	25,43
	إنقاذ التنوع الوحيشي	18	10,40	4	2,31	1	0,57	23	13,29
مفاهيم المشاكل البيئية في الكتاب		84	48,55	82	47,39	7	4,04	173	100

المصدر: شبكة التحليل، 2023م.

[267] % = نسبة المفهوم الى مجموع مفاهيم حماية البيئة وصيانتها في الكتب الثلاثة : 173 مفهوما.

رسم بياني (4): نسب حضور مفاهيم حماية البيئة بالكتب المدرسية المدروسة

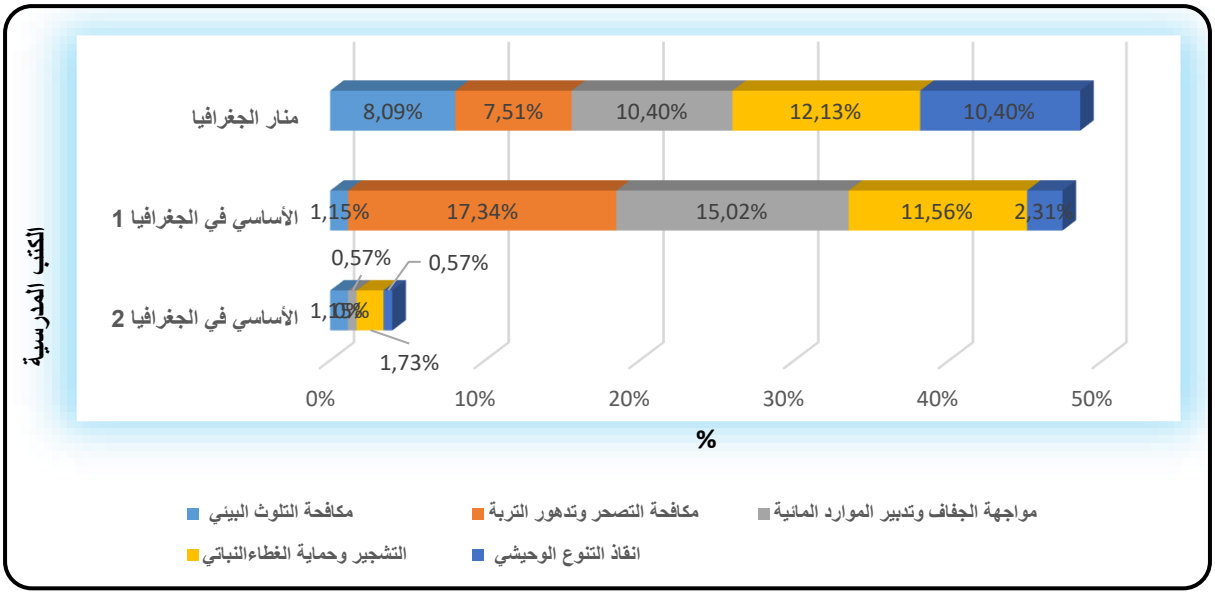

المصدر: من إنجاز الباحثين بناء على شبة التحليل، 2023م

يلاحظ من خلال الوثيقتين أعلاه أن مفهومي محاربة الجفاف وتدبير الموارد المائية احتلا المرتبة الأولى على مستوى الكتب الثلاثة مجتمعة بنسبة تقدر ب 26,01% متفوقان بنسب طفيفة على مفهومي التشجير وحماية الغطاء النباتي ب 25,43%، ومفهومي مكافحة التصحر وحماية التربة اللذين حصلا على نسبة 24,85%، فيما ذهبت النسبة الأضعف إلى مفهوم مكافحة التلوث البيئي ب 10,40% خلف مفهوم إنقاذ التنوع الوحيشي الذي وصلت نسبة تكراره الى 13,29%. وقد احتل كتاب الأساسي في الجغرافيا الخاص بالسنة الأولى باكالوريا المرتبة الأولى على مستوى مفاهيم مواجهة الجفاف وتدبير الموارد المائية ومكافحة التصحر وتدهور التربة فضلا عن نسبة مهمة من مفهومي التشجير وحماية الغطاء النباتي لاحتوائه على درسين خاصين هما: "العالم العربي: مشكل الماء وظاهرة التصحر" و"المجال المغربي: الموارد الطبيعية: الموارد الطبيعية: التشخيص وأساليب التدبير".

إذن تتضمن كتب الجغرافيا الموجة لمتعلمي السلك الثانوي التأهيلي شعبة الآداب والعلوم الإنسانية الكثير من مفاهيم التربية البيئية، مما يعكس اهتمام واضعي المناهج في المغرب بتضمين مفاهيم التربية البيئية ضمن الكتب المدرسية لمادة الجغرافيا وعيا منهم بدور هذا التخصص العلمي في حماية البيئة، حيث تناولت الكتب المدرسية الثلاثة المدروسة مواضيع البيئة ومشاكلها وسبل حمايتها من زوايا مختلفة كما تضمنت نماذج محلية وإقليمية وعالمية. ويمكن في هذا الصدد تسجيل عدة ملاحظات:

- ارتفاع نسبة المفاهيم البيئية في كتاب منار الجغرافيا الموجه لمتعلمي الجذع المشترك، ويفسر ذلك بوجود مجزوءة كاملة به مخصصة لموضوع البيئة تحمل عنوان "البيئة بين التوازن والإختلالات"، فضلا عن كون المحور الأول من مجزوءته الأولى يتناول مواضيع تدخل ضمن نطاق الجغرافيا الطبيعية.
- احتلال كتاب الأساسي في الجغرافيا الخاص بالسنة الأولى باكالوريا المرتبة الثانية من حيث حجم المفاهيم البيئية، ويتميز الكتاب بالتفوق الواضح للوحدات الدراسية التي تدخل ضمن نطاق الجغرافية البشرية، غير أن بعضها تدرس في بعض محاورها أو أنشطتها أبعادا لها علاقة بالبيئة. كما أنه يحتوي وحدات دراسية ترتبط بموضوع البيئة بشكل واضح كما هو الشأن بالنسبة لدرسي: المجال المغربي: "الموارد الطبيعية: التشخيص وأساليب التدبير" و"العالم العربي: مشكل الماء وظاهرة التصحر".

- جاء كتاب الأساسي في الجغرافيا الموجه للسنة الأخيرة من سلك الباكالوريا ثالثا إذ لا يحتوي الكتاب سوى وحدة دراسية واحدة تتناول موضوع بيئيا تتمثل في الوحدة الرابعة من المحور الأول بالمجزوءة الأولى: "المجال العالمي والتحديات الكبرى: التحدي السكاني والتحدي البيئي"، أما باقي المفاهيم فموزعة على باقي الوحدات التي تتناول مواضيع تصنف ضمن نطاق الجغرافية البشرية.
- تحتوي الكتب الثلاثة دعامات ديداكتيكية متنوعة كالخرائط والصور والرسوم البيانية والنصوص الجغرافية والخطاطات والجداول الإحصائية والرسوم التوضيحية وذلك لتسهيل تلقين المتعلمين المفاهيم البيئية.
- ضعف المضامين ذات العلاقة بقيم حماية البيئة وصيانتها في الكتب الثلاثة مجتمعة، بما فيها كتاب منار الجغرافيا الذي احتل المرتبة الأولى على مستوى المضامين البيئية، مقابل هيمنة المفاهيم البيئية العامة. وهو ما من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على جودة وكفاءة تلقين القيم والاتجاهات البيئية للمتعلمين.

توصيات:

- إعطاء مجال أوسع للمفاهيم ذات العلاقة بحماية وصيانة البيئة في النسخ القادمة من الكتب المدروسة. مع مراعاة مبدأي التدرج والاستمرارية في تلقين المفاهيم البيئية.
- الإستعانة بدعامات ديداكتيكية من خارج الكتاب المدرسي المقرر، خصوصا الموارد الرقمية (الخرائط المنشطة، مقاطع الفيديو...) لما لها من أهمية في شد انتباه المتعلم، وتحفيزه على المشاركة بحماس، ومساعدته على إدراك المعاني المجردة، فالإدراك الحسي يلعب دورا مهما في عملية التعلم.
- ربط التعلمات بالواقع المعيش للمتعلم، حتى تترسخ لديه أكثر، من خلال إعطاء الأولوية للمجال المحيط به (الخرجات الميدانية)، لأن من شأن هذا الإجراء أن يزيد من سهولة وفعالية استيعابه للتعلمات، وترسيخ الوعي البيئي لديه.
- الحرص على تنويع أشكال العمل الديداكتيكي وتبني البيداغوجيات الملائمة في ظل المقاربة بالكفايات، قصد تمكين المتعلم من اكتساب المعارف البيئية، وفي مقدمتها بيداغوجيا حل المشكلات، البيداغوجيا الفارقية، بيداغوجيا التعاقد، بيداغوجيا المشروع، بيداغوجيا الادماج...، مما سيسمح باشراك المتعلمين في بناء المعارف بشكل فعال وتكوين اتجاهات بيئية إيجابية لديهم.
- العمل على الارتقاء بالأداء المهني لأساتذة المادة، في إطار ما يسمى ب "المهننة"، إذ إن التدريس الفعال وتمرير القيم المختلفة رهين بالدرجة الأولى بشخصية المدرس وكفايات التدريس التي يتمتع بها.

خلاصة

تعد مادة الجغرافيا المدرسية ركنا أساسيا في التكوين الفكري والاجتماعي والحضاري للمتعلمين، إذ تعمل على بناء شخصياتهم عن طريق تنمية وإغناء أرصدتهم المفاهيمية والمعرفية وتقوية قدراتهم المنهجية والمهارية والتعبيرية، مما يسهم في إكسابهم ثقافة مجالية تساعدهم على الإلمام بكل مكونات محيطهم وإدراك التفاعلات القائمة داخله، وحصر التحديات والمشاكل التي تواجهه بمختلف أشكالها محليا وإقليميا وعالميا، مع تنمية الوعي بخطورتها، فضلا عن تمكينهم من آليات اقتراح الحلول المناسبة والمساهمة في تنزيلها على أرض الواقع. غير أن هذا الهدف لن يتحقق على أكمل وجه إلا باعتماد المراجعات التربوية المناسبة، ومنها إغناء الكتب المدرسية بالمفاهيم البيئية خصوصا تلك المتعلقة بأساليب حماية وصيانة البيئة، مع مراعاة مبدأي التوازن والاستمرارية، واعتماد أشكال عمل ديداكتيكي وطرائق -تقنيات تنشيط مناسبة، فضلا عن الانفتاح على بيداغوجيات متنوعة، في طليعتها تفعيل النهج القائم على العمل الميداني والتطبيقي.

مصادرومراجع

- الفخراني ابراهيم خالد، مجلة السلوك البيئي، المجلد الثاني، العدد 1 يناير 2014م.

- اللجنة الملكية الخاصة بالتربية والتكوين، المملكة المغربية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، 1999م.
- المنصف حاجي محمد، الكتاب المدرسي والنظام التربوي، سلسلة علوم التربية، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986.
- غنايم محمد سيد احمد، التربية البيئية مدخل لدراسة مشكلات المجتمع، سلسة التربية وقضايا البيئة والوعي البيئي، ط1، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2003،
- القانون الإطار رقم 12.99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، عدد6240، 18 جمادى الأولى 1435 الموافق ل 20 مارس 2014م.
- غريب عبد الكريم، المنهل التربوي –معجم موسوعي في المصطلحات والمفاهيم البيداغوجية والديداكتيكية والسيكولوجية، الجزء الثاني، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، المغرب، 2006.
- فتوحي محمد، القضايا البيئية الكبرى دوليا ووطنيا ودور التربية البيئية في مواجهتها، السكان والبيئة بالمغرب، "اشغال المائدة المستديرة الثانية في مجال التربية السكانية "، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، 1997،
- قمر عصام توفيق، سحر فتحي مبروك، نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التنمية البيئية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، 2005،
- مطاوع إبراهيم عصمت، التربية البيئية في الوطن العربي، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2005.
- وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، التوجيهات التربوية والبرامج الخاصة بتدريس التاريخ والجغرافيا بسلك التعليم الثانوي التأهيلي،2007م،
- وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، لجان مراجعة المناهج التربوية المغربية للتعليم الابتدائي والثانوي الاعدادي والتأهيلي، الكتاب الأبيض الجزء الأول، الوثيقة الإطار للاختيارات والتوجهات التربوية، يونيو 2022.
- Decorte (et autre) : les fondements de l'action didactique Ed. Boek- Wesmael, Bruxelles, 1990,
- Madeleine Grawtiz, Méthodes des sciences sociales, Paris, 8-eme édition Dalloz, 1990.
- Merrenne-Schoumaker Bernadett, les trois dimensions de l'enseignement de la géographie, Revue de géographie de Lyon, Vol. 61, n2, 1986, URL: Les trois dimensions de l'enseignement de la géographie - Persée (persee.fr)

أولوية التأهب والوعي السوسيولوجي بعالم المخاطروالكوارث الطبيعية في المجال المغربي:

ذاكرة محن الزلازل بالمغرب وسياقتها التاريخية والمجالية من زلزال أغادير1960 إلى زلزال الحوز2023

إسماعيل الراجي

طالب دكتوراة-تأطير الأستاذ مبارك الطايعيismail2raji@gmail.com مختبر التراب والبيئة والتنمية- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعيةجامعة ابن طفيل-القنيطرة

ملخص:

عرف المغرب مجموعة من الكوارث الطبيعية خلال العقود الأخيرة، وتعد الكوارث الزلزالية جزء من منظومة الكوارث المحققة تاريخيا، والمهددة باستمرار في المجال المغربي؛ نظرا للطبيعة الجيولوجية التي عليها جغرافية المجال المغربي؛ التي تعد في جزء منها حيزا تنشط فيه الزلازل. على ضوء فاجعة زلزال-الحوز2023- الذي ضرب المغرب خلال 8 من شتنبر 2023، أعادت هذه الفاجعة جملة من الأسئلة المتعلقة بالكوارث الطبيعية، ومنها الزلزالية في المجتمع المغربي وغيره، من قبيل أسئلة تتعلق بسوسيولوجيا المخاطر والكوارث الطبيعية، كما تم طرق أبواب أسئلة قديمة -جديدة تتعلق بحالة الاستعداد للمخاطر الطبيعية التي هي من منطلق علوم المجال والكوارث والأزمات معطى مجالي حسب متغيرات طبيعية وبيئية وسياسية..إلخ.

الكلمات المفتاح: الكوارث الطبيعية، الزلزال، زلزال أكادير، زلزال الحوز، مجتمع المخاطر، التأهب.

Abstract :

The priority of preparedness and sociological awareness of the world of natural hazards and disasters in the Moroccan field: a memory of the tribulations of earthquakes in Morocco and their historical and spatial context from the 1960 Agadir earthquake to the 2023 Haouz earthquake

Morocco has known a series of natural disasters in recent decades, and seismic disasters are part of the system of historically realized disasters that are constantly threatened in the Moroccan field, due to the geological nature of the geography of the Moroccan field, which is in part a space where earthquakes are active. In light of the tragedy of the 2023 El Haouz earthquake that struck Morocco on September 8, 2023, this tragedy brought back a number of questions related to natural disasters, including seismic in Moroccan society and others, such as questions related to the sociology of risks and natural disasters, and the doors of old - new questions related to the state of preparedness for natural hazards, which are based on field sciences, disasters and crises are given according to natural, environmental and political variables. Etcetera.

Key words: natural disasters, earthquake, Agadir earthquake, Haouz earthquake, risk community, preparedness.

مقدمة

عرف المغرب مجموعة من الكوارث الطبيعية خلال العقود الأخيرة، وتعد الكوارث الزلزالية جزء من منظومة الكوارث المحققة تاريخيا، والمهددة باستمرار في المجال الترابي المغربي؛ نظرا للطبيعة الجيولوجية التي عليها جغرافية المجال المغربي؛ التي تعد في جزء منها حيزا تنشط فيه الزلازل. على ضوء فاجعة زلزال-الحوز2023- الذي ضرب المغرب خلال 8 من شتنبر 2023، أعادت هذه الفاجعة جملة من الأسئلة المتعلقة بالكوارث الطبيعية، ومنها الزلزالية في المجتمع المغربي وغيره، من قبيل أسئلة تتعلق بسوسيولوجيا المخاطر والكوارث الطبيعية، كما تم طرق أبواب أسئلة قديمة -جديدة تتعلق بحالة الاستعداد للمخاطر الطبيعية التي هي من منطلق علوم المجال والكوارث والأزمات معطى مجالي حسب متغيرات طبيعية وبيئية وسياسية..إلخ.

لقد كشفت هزة زلزال الحوز الذي نكب أقاليم واسعة من وسط المغرب، عدة مفارقات تتعلق بعالم الكارثة، وتدبيرها الذي يجتر وراءه تقييم الشأن السياسي المحلي، والاقتصادي والتنموي، والإنساني والاجتماعي والثقافي.. إلخ. إن الحدث من قبيل حدث الكارثة التي ينجم عنها كارثة إنسانية بكل المقاييس، هو لحظة زمنية في عمر أي دولة، تتكشف فيه المعطيات الكمية والنوعية المتعلقة بالمجتمع ومؤسساته مقترنة بالكارثة؛ فحدث زلزال الحوز، هو من بين الأحداث الكبرى التي ستجل في التاريخ المغربي المعاصر، الذي يعد أرضية حقيقية لدراسة سياسية التأهب وتدبير الكوارث الكبرى في المغرب؛ الذي أبانت فيه الدولة المغربية، مفارقات عدة بين حالة تدبير زلزال أكادير 1960؛ حيث كانت الدولة فتية بعد الاستقلال، وزلزال الحوز 2023، حيث اشتد عود الدولة وتأهلت مؤسساتها التي راكمت تجارب في ميادين الكوارث والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والطبيعية.. إلخ، كما من بين المفارقات تدبير كارثة زلزال الحوز2023، طرح سؤال التنمية في المناطق النائية في التراب المغربي، وبالخصوص أن المغرب ما يزال قسم مهم من عالم أريافه وقراه تعيش وتسكن في المجال القروي، وبالخصوص تلك التي تتواجد في تضاريس جبلية متشعبة ووعرة، يهيمن عليها الفقر المتعدد الأبعاد الذي يعبر عنه حالة النقص الشديد في الخدمات والتجهيزات الأساسية..إلخ.

إن حدث كارثة زلزال الحوز في التراب المغربي، وما ترتب عنه من خسائر بشرية ومادية ومحن متفاوتة الأعماق بالنسبة للفرد والمجتمع والمجال، هي حقيقة مرحلة زمنية تدعو لإعادة تشخيص الواقع المجالي والاجتماعي بناء على مقاربات متعددة الروافد، تجعل الانسان ومجاله في قلب المنظومة التنموية، وطرفا أصيلا في إعدادها، وتنزيلها، وتقييمها، ومبتكرا ومبدعا في مستقبلها.

من خلال الفاجعة الزلزالية التي حلت بالمغرب، نحاول أن نستقصي في هذه المقالة أولوية التأهب والوعي السوسيولوجي بعالم المخاطر والكوارث الطبيعية في المجال المغربي من خلال تخصيص المحور الأول، لعرض جملة من المعطيات المعرفية عن ظاهرة الزلزال، وهزاته في المجال الترابي المغربي كمعطى مجالي نظرا للطبيعة الجيولوجية التي عليها المجال المغربي. في حين في المحور الثاني، سنقوم بوقفة تاريخية موجزة، لرصد ظاهرة النشاط الزلزالي خلال بعض المحطات التاريخية السابقة، من أجل الإحالة لمجموعة من الهزات الزلزالية التي كبدت المغرب خسائر متنوعة ما قبل وخلال القرن العشرين. أما المحور الثالث، فتم تخصيصه لعرض مجموعة من المضامين حول مفهوم مجتمع المخاطر من وحي سوسيولوجيا المخاطر والأزمة، ومنه الانتقال لإعطاء لمحة عن أولوية التأهب والوعي بالمخاطر والكوارث الطبيعة وغير الطبيعة المحدقة بالمجتمعات، من خلال تفكير مؤسساتي في بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث التي تتحدث عنه بعض الإطارات المبرمة في دواليب مؤسسة الأمم المتحدة.

أولا: مدخل عام حول الكوارث الطبيعية وظاهرة الزلزال

1- تعريف الكوارث الطبيعية و أنواعها

في الادبيات التي تتناول المخاطر الكونية والتهديدات الطبيعية وغير الطبيعية التي تقوض السير العادي للحياة على كوكب الأرض وتهدد سلامة الحياة، تتحدث هذه الادبيات عن "نهاية العالم" جراء حالة الانعطاف الحاد والسلبي المسجل في عدة مؤشرات حيوية تتعلق بكوكب الأرض، كدرجة الحرارة، وذوبان الجليد، والتلوث، والاستنزاف الذي طال الموارد الطبيعية غير قابلة للتعويض، وحالات الانقراض لبعض الكائنات الحية.. إلخ. حدث ما حدث لكوكبينا، حسب العلماء المهتمون بالطبيعة والتغير المناخي؛ جراء ما صنع الانسان في بيئته ومحيطها خلال القرنين الماضيين والحالي، حيث في هذه الحقبة من التاريخ المعاصر والراهن، كانت البشرية مع مجموعة من الاحدث الحضارية والتقنية الكبرى؛ حيث ازدهرت الصناعة، وتقدم العمران، وتزايد عدد السكان بشكل مطرد، وحدث معجزة التقدم والابداع والابتكار التكنولوجي والتقني الذي تجسد في الثورة التكنولوجية وصناعة الذكاء الصناعي الذي استنطق فيه العقل البشري عقل الذكاء الاصطناعي....هذا العالم الذي ازدهر للمجتمعات المعاصرة والراهنة من جهة، وانعطف في نفس الوقت نحو الهاوية جراء تعاظم شبكة المخاطر والكوارث والأزمات من جهة أخرى، وباتت المجتمعات يسحرها مبلغ التقدم والابداع والابتكار، ويرهبها هول شبكة الأخطار الطبيعية وغير الطبيعة المحيطة بها، ونحوها مما يؤرق الحياة على كوكب الأرض.

يقول بيل ماجواير(Bill McGuire) في كتابه الموسوم الكوارث العالمية(Global Catastrophes): "سنواجه نهاية قريبة كما قال جون ليزلي بإيجاز في كتابه نهاية العالم، وليس نهاية مؤجلة الواقع أنه في ظل تسارع ظاهرة الاحترار العالمي، والانفجار السكاني. والهيمنة العسكرية المتجددة للقوى العظمى، قد تكون أكثر منطقية إن قلنا أن المغامرة الكبرى للجنس البشري قد شارفت على الانتهاء بدلا من استمرارها في المستقبل وغير القضاء الفسيح"[268].يميز العلماء المهتمين بشبكة المخاطر والكوارث والأزمات، بين المخاطر الطبيعية وغير الطبيعية، وبين الأخطار القديمة والاخطار الناشئة كالفطر خلال القرنين الأخريين. ومن بين ما اهتم به ماجواير الكوارث العالمية القادمة من عوالم المخاطر المناخية والجيوفيزيائية، حيث يكشف في مقدمته القصير عن "جحيم" شبكة الكوارث الطبيعية التي من شأنها أن تزيل الستار على "نهاية الجنس البشري" بظاهرة ما من الظواهر الطبيعية التي" تبلغ من سعة النطاق والقوة ما يكفي لإنهاء عالمنا"[269]، ففي متن هذا الكتاب_ الكوارث العالمية_ "الصادم" بمعطياته، يبدو أن الطبيعة تحمل في جعبتها عناصر تدميرية فتاكة سواء تعمل كدورة طبيعية من ذاتها أو بمثير سلوك بشري في البيئة[270]. وفي ما يلي شبكة الكوارث الطبيعية حسب تصنيف ماجواير كما هي على الشكل الأتي:

268 بيل ماجواير، الكوارث العالمية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة أشرف عامر، مؤسسة هنداوي، مصر، 2014، ص 10.

269 بيل ماجواير، الكوارث العالمية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة أشرف عامر، المرجع السابق، ص 11

270 بيل ماجواير، الكوارث العالمية: مقدمة قصيرة جدا، المرجع السابق، ص 11

اعداد الباحث، المصدر: بيل ماجواير، الكوارث العالمية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة أشرف عامر، مؤسسة هنداوي، مصر، 2014

عالم المخاطر والكارثة هو مطبخ الأزمات في المجتمعات التي تتم على أيدي عوامل طبيعية وبشرية، ومن خلفية سوسيوانثربولوجية؛ المخاطر والكارثة في طبيعتها وأصلها، هي اجتماعية وسياسية بامتياز، ويلازم مفهوم المخاطر، مفهوم الكارثة، في حقل سوسيولوجيا-المخاطر، فحسب الأخيرة؛ "لا تستوي المخاطرة مع الكارثة من حيث المعنى والأهمية. فالمخاطرة تعني التنبؤ بالكارثة. أي أن المخاطر تتعلق بإمكانية أن تطرأ أحداث وتطورات مستقبلية، وهي تستحضر حالة عالمية لا توجد حتى الآن. وبينما يكون لكل كارثة محددة مكانها وزمانها واجتماعها، لا يُعرف توقع الكارثة تحديدا مكانيا أو زمنيا أو اجتماعياً ملموسا أي أن تصنيف المخاطرة يعنى الحقيقة الجدلية للإمكانية التي يمكن الفصل بينها وبين الإمكانية الحدسية البحتة من جانب، وبين حالة الكارثة الطارئة من جانب آخر. وفي اللحظة التي تصبح فيها المخاطرة واقعا، أي عندما يتفجر مفاعل نووي، أو عندما يحدث هجوم إرهابي، فهي تتحول إلى كارثة. والمخاطر هي دائما أحداث مستقبلية، ربما تكون تنتظرنا وتهددنا، ولكن نظرا لأن هذا التهديد الدائم هو ما يحدد توقعاتنا، ويتملك عقولنا ويوجه أفعالنا وسلوكنا،

فإنه يصبح بمثابة القوة السياسية التي تغير العالم"[271] إذا، من خلفية انثربولوجية، يتم تعريف الكارثة(/الكوارث) في سياق المعنى الاتي: الكارثة على أنها "أحداث اجتماعية وسياسية في طبيعتها وأصلها"[272] ينجم عنها نكبة يترتب عنها خسائر بشرية ومادية وبيئية جراء حدث من الطبيعة أو بفعل الانسان الذي يعد طرفا أصيلا فيها عبر سيرورة التدخل السلبي في البيئة الطبيعية وفي النسق البيئي. وفي هذا سياق نختم بتعريف الكوارث الوارد في إطار عمل هيوغو[273]؛ إذ يعرف الكوارث على أنها حالة" ارتباك خطير في أداء المجتمع المحلي أو المجتمع يسبب خسائر بشرية ومادية واقتصادية أو بيئية على نطاق واسع تتجاوز قدرة المجتمع المحلي أو المجتمع المتضرر على مواجهتها باستخدام موارده الخاصة والكارثة هي متوالية عملية مخاطر وهي: خليط من الأخطار وظروف قلة المناعة، وعدم كفاية القدرة أو التدابير اللازمة للتقليل من الآثار السلبية المحتملة للمخاطر (الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (2007)"[274]. مصادر الكارثة، البعد الطبيعي والبعد الإنساني فالطبيعة تتسب في الكارثة، الإنسان يتسبب في الكارثة، ومنه، تنقسم الكوارث إلى نوعيين[275]: الكوارث الطبيعية(Natural Disaster)؛ وهي من تأتي من عوالم وظواهر طبيعية مثل الفيضانات والأعاصير والزلزال والبراكين...إلخ. والكوارث التي هي من تدخل الانسان أوقل من صنعه(Man-made Disaster)، وهي متعددة أولها الحروب، ونصب شبكة المخاطر النووية والكميائية والبيولوجية. واليوم تتحدث عدة منابر مناصرة للطبيعة والاستدامة على أن عدة ظواهر طبيعية تؤدي للكوارث مصدرها سلوك البشري بالأساس، كحالة احترار الكوكب التي تعجل بكل "النهايات" الممكنة.

2- ما طبيعة الزلزال؟

تشكل الزلازل حسب علماء الزلازل جزء طبيعيا من نشاط الأرض[276]، ويحصي العلماء حوالي 1400نشاط زلزاليا يوميا[277]،لكن من الأنشطة الزلزالية تدخل ضمن خريطة المخاطر الجيولوجية "تشمل الزلازل والثورات البركانية والانهيارات الأرضية"[278]، هناك هزات عنيفة يترتب عليها في بعض المناطق المأهولة بالسكان والعمران الحضاري والاقتصادي، أضرارا بليغة حسب شدة وقوة الزلزال في المنطقة، حيث يكون الزلزال سببا في حدوث كارثة بشرية ومادية، ينجم عنها مصرع وإصابة الألاف من الأشخاص، وتخريب قسم واسع من العمران في المناطق-الهشة التي لا تستجيب

271 أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل وآخرين، المركز القومي للترجمة، القاهرة-مصر، ط1، 2013، ص 33.

272 شارلوت سيمور-سميث، موسوعة علم الانسان: المفاهيم والمصطلحات الانثريبولوجية، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، المشروع القومي للترجمة، مصر-القاهرة، ط2(2009)، ص445

273 عمل هيوغو، اطار اتفاقي موقع بين 168 دولة يهدف تقليص من الخسائر من جراء الكوارث. للمزيد حول هذا الإطار، أنظر: الأمم المتحدة، إطارعمل هيوغو، التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة، إطار عمل هيوغو2005-2015: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، نيويورك وجنيف 2008.

274 الأمم المتحدة، إطار عمل هيوغو، التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة، المرجع السابق.

275 غسان الكحلوت، العمل الإنساني: الواقع والتحديات الواقع والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ط1، 2020، ص26.

276 يقول شاهر جمال آغا، أن الزلازل تشكل جزء من حياة الأرض وجزء مأساوي من تاريخ البشرية ولا يمر عام إلا ونسمع بعشرات الزلازل التي تهز مجموعة من المناطق، للمزيد أنظر: شاهر جمال آغا، الزلازل: حقيقتها وآثارها، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، العدد 200(1995).

277 بيل ماجواير، الكوارث العالمية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة أشرف عامر، المرجع السابق، ص 22-25.

278 بيل ماجواير، الكوارث العالمية: مقدمة قصيرة جدا، المرجع السابق، ص 28.

أساساتها _في الزمن الراهن _ لشروط البنية التحية المقاومة للنشاط الزلزالي. فما شيد عبر عقود في منطقة ما، يتم هدمه في ثواني بهزة زلزالية، وتاريخ الأنشطة الزلزالية شاهد على مسح عمران وحواضر، ومدن وقرى أصبحت في خبر كان بفعل هزة الزلزال، وغيرها من الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية. على ضوء التاريخ الحافل بالهزات الزلزالية، وما ترتب عنها في المناطقة المأهولة بالسكان والعمران والمنشآت، تجند العلماء، وقاموا بتحديد خريطة المخاطر القادمة من عالم الطبيعة، وتصنف الزلازل من أكثر الأخطار المتسبب في الكوارث التي يترتب عنها إشكالات وأزمات في سير المجتمعات والدول، تتجاوز الكوارث في العديد من البلدان قوة البلد الواحد الذي يعجز نظرا لهول الكارثة على انتشال ضحاياه، وإنقاذ المصابين في المنطقة المنكوبة. فحسب جغرافية العالم، تتربص الزلازل بمجموعة من البلدان المطلة على المحيطات والبحار والكائنة في نقط التقاء الصفائح فيما يطلق عليه حسب خبراء الزلازل "خط النار" الذي وثقت ووطنت في مدارته أكثر الزلازل المدمرة الموثقة في سجل الكوارث الطبيعية القادمة من ظاهرة الزلزال؛ أي معظم الزلازل الكبرى تكون فوق حدود الصفائح، ولكن الزلازل الكبيرة، قد تحدث أيضا في أماكن بعيدة عن حدود الصفائح كمال يقول بيل ماجواير[279].

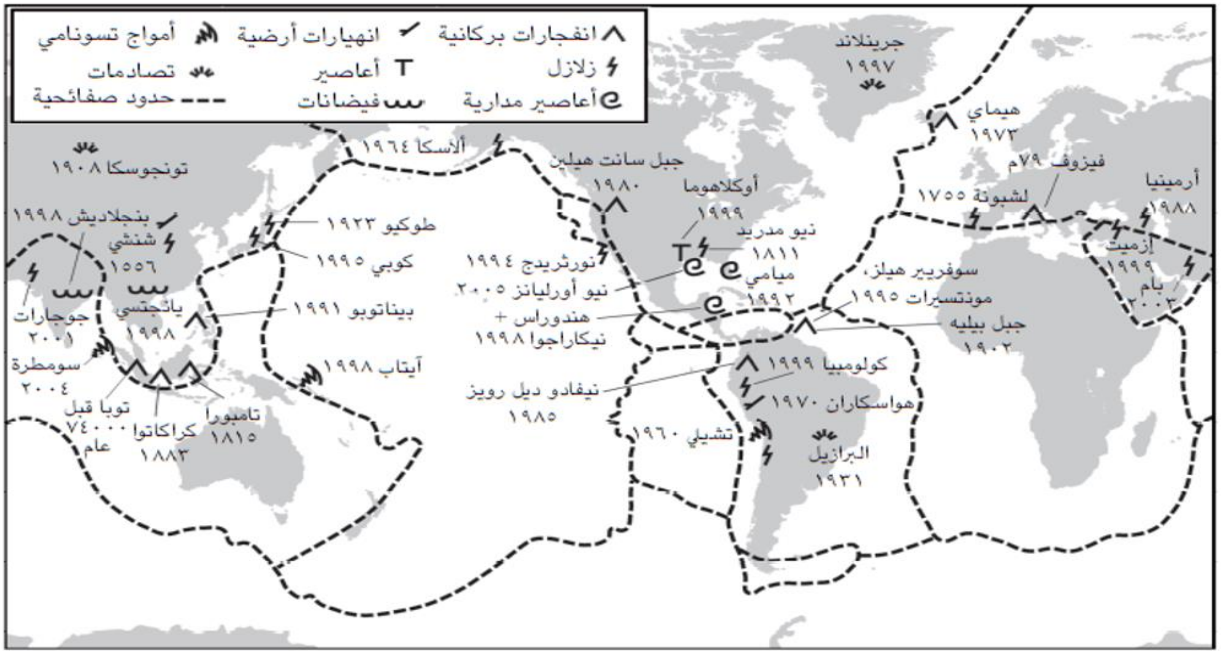

المصدر: بيل ماجواير، الكوارث العالمية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة أشرف عامر، مؤسسة هنداوي، مصر، 2014.

يجمع الخبراء في الزلازل، أن الزلازل ظاهرة طبيعية، ليست هي من تقتل البشر، وتكون وراء الكارثة بالمعنى الدقيق للكلمة، فبالرغم من ارتباط كلمة زلزال بالكارثة، إلا أن هناك" حقيقة بدهية يقولها مهندسو الزلازل وهي أن المباني لا الزلازل"[280]. بل نوعية المباني والتجهيزات والمنشآت التي شيدت في نطاقات المكانية والمجالية التي تدخل ضمن مدارات الترابية المتوقع حدوث نشاط الزلزالي عليها؛ أي واقع البنية التحتية ومدى استجابته للشروط الطبيعية الباطنية للأرض والتربية، فعدم استجابة التجهيزات للطبيعة المحيطة بالمنطقة هي من تكون وراء تسبب في الكارثة التي تستجلي في الخسائر البشرية والمادية، وعليه يعد الإنسان بشكل من الأشكال من خلال سياسة التعمير والسكن ضالع في هول وحجم الكارثة الزلزالية، وفاجعتها في مجاله وبالخصوص في الزمن الراهن، مع حقيقة التقدم العلمي في علم الزلازل وتشييد العمران، حيث أصبحت

279 بيل ماجواير، الكوارث العالمية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة أشرف عامر، المرجع السابق، ص 28.

280 بيل ماجواير، الكوارث العالمية: مقدمة قصيرة جدا، المرجع السابق، ص 28.

علوم الطبيعة _الجيولوجية_ والمجال متقدمة للكشف عن طبيعة المنطقة من جميع الجوانب المخاطر، وعليه قبل البناء والتعمير لا بد من التأكد من طبيعة المنطقة جيولوجيا، ومن شبكة المخاطر التي لا تتعلق فقط بحالة ظاهرة الزلزال..، وهذا ما يدخل في سياسية التعمير الدول ومواثيقها. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، يصنف العلماء هزات الزلازل حسب ستة نماذج؛ نموذج الزلزال "الكارثي" ويحدث مرة في السنة، بينما الزلزال "المدمر جدا" يحدث بمعدل 10 مرات في السنة، في حين نموذج "مدمر" بمعدل 100 مرة في السنة، ويليه زلزال "المخرب" 1000 مرة في السنة، بينما نموذج زلزال العادي والضعيف، فالعادي يحدث بمعدل 10000 ألف مرة في السنة، والضعيف بمعدل 100000 في السنة. ويقدم الجدول القادم الخصائص الجيوفيزائية للنماذج الزالزالية التي صنفها علماء الزلازل.

النماذج الزلزالية	الصفوف	الشدة بالنقط F	المقدار M	الطاقة بالإيرغ	عدد الزلازل في السنة
كارثي	a	12-11	8 وأكثر	10^{25}	1
مدمر جداً	b	11-9	7,9-7	10^{23}	10
مدمر	c	9-7	6,9-6	10^{21}	100
مخرب	d	7-6	9,5-5	10^{19}	1,000
عادي	e	6-5	4,9-4	10^{17}	10,000
ضعيف	-	5-4	3,9-3	10^{15}	100,000

المصدر: شاهر جمال آغا، الزلازل: حقيقتها وآثارها، عالم المعرفة، المرجع السابق، ص103

ثانيا: المجال المغربي وذاكرة محن الكوارث الطبيعية-الزلازل وسياقاتها التاريخية

بالعودة إلى بعض التاريخيات/اسطوغرافيات[281] التي جعلت من الكوارث الطبيعية والصحية والأزمات الغذائية في المجال المغربي موضوعا لها، من قبيل: "الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس(ق 6-8هـ/ 12-14م)"-لعبد الهادي البياض[282]؛ و"جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين"-لحسن بولقطيب[283]، و"المجاعات والأوبئة في المغرب خلال القرنين السادس 16م و17م" -لبرنار روزنبرجي وحميد التريكي[284]، و" تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب: في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"-لمحمد الأمين البزاز[285]، و"الطب الكولونيالي الفرنسي بالمغرب 1912-1945" -لبوجمعة

281 يقول المؤرخ المغربي عبد الله العروي: حينما نتكلم عن الاسطوغرافية "نتكلم عن اسطوغرافية موضوع ما، وهي مجموع ما ألف فيه، أو عن الاسطوغرافية بصفة عامة، وهي مجموع ما كتب في حقل التاريخ وعربناه بالتريخيات" عبد الله العروي، مفهوم التاريخ(ج1): الألفاظ والمذاهب، المركز الثقافي العربي، بيروت-لبنان، ط2(1992)، ص 196.

282 عبد الهادي البياض، الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق 6-8هـ/ 12-14م)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط1(2008).

283 حسن بولقطيب، جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين، منشورات الزمن، توزيع سبريس، الدار البيضاء-المغرب(2002).

284 Bernard Rosenberger et Hamid Triki, "Famines et épidémies au Maroc" aux XVIe et XVIIe siècles», Hespéris-Tamuda, vol. XIV-1973) pp. 109-175(; vol. XV, 1974.pp. 5-103.

285 محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب: في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، سلسلة: رسائل وأطروحات، رقم 18، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1992.

رويان[286]، و"تاريخ الزلازل بالمغرب من سنة 846 إلى 1960"-لثريا المرابط[287] وغيرها من الدراسات التي همت جوانب وأحداث جسام في التاريخ المغربي. فمن متن هذه الدراسات المعمقة التي تمتد زمنيا في متتالية زمنية؛ من القرن 12 إلى منتصف القرن 20م حول المجال المغربي، والتي تستقصي وتدرس أحداثا تاريخية وسيومجالية تتعلق بالكوارث الطبيعية، وجوائح الأوبئة والأمراض وأزمات المجاعات التي شهد المجال المغربي عقب تعاقب القرون والعهود؛ فما أشد وطأة الفيضانات والسيول والزلازل، والنوازل الصحية والمرضية والمجاعية على البلاد والعباد خلال القرون الماضية، وهذا ما لا يختلف عليه المؤرخين والباحثين الذين تناولوا جوانب متعلقة بأحد الكوارث الطبيعية والبيئية والصحية والغذائية..إلخ. فقد كانت لأحداث الكوارث الناجمة عن السيول والجفاف، والأوبئة والأمراض والزلازل وطفرات الجراد ونحوها؛ عظيم التأثيرات في كل مناحي مجريات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المغربي، الذي تعاقبت عليه الأيام والسنوات المفجعة والرزء، كتعاقب الليل والنهار، فما أن يشرق فجر نهار السلامة والسير العادي للحياة في المجال، حتى ينزل الليل بأهوال من عواصف الكوارث والأزمات على المجتمع، كانت من الأسباب المباشرة لضعف المغرب السياسي والاقتصادي، واعتملت في الحد من نموه الديمغرافي، وكما كانت عاملا في انحسار سيرورة التقدم والإزدهار، بل وتسجيل التراجع عن مسار النهوض والاقلاع الحضاري العام؛ وفي هذا السياق يقول المؤرخ المغربي جرمان عياش: "كيف كان بإمكان المغرب أن يتطور وينمو، ويعزز كيانه ليصمد بالذات أمام هذا التسرب الأوربي، كما فعلت اليابان، مثلا، والحالة أن الأوبئة والمجاعات كانت تجرف كل عشر سنوات أو خمسة عشرة سنة، بقسم هام من ثروته الحيوانية والبشرية، بما فيها الأطر الإدارية والعسكرية والثقافية؟ لقد كانت القوى المنتجة ووسائل النقل تتعرض للتدمير، وكان الأمن يختل، والعلم يضمحل بحيث إن البلاد، بدلا من أن تخطو إلى الأمام، كانت ترتد إلى الوراء"[288]. قصارى القول، النشاط الزلزالي في المجال المغربي هو جزء لا يتجزأ من شبكة المخاطر الطبيعية التي ترتب على نشاطها تسجيل كوارث في تاريخ المغرب، والحقيقة أن ظاهرة الزلزال من الحقائق الجغرافية والجيولوجية في المجال المغربي، حيث يدخل قسم من التراب المغربي في نصفه الشمالي، ضمن نطاقات خريطة النشاط الزلزالي، بحكم نقطة الصفيحة الافريقية والأوروأسيوية، والهشاشة الصخرية حسب ما يقول الجيولوجيين، إذ المغرب يعد من بين البلدان التي هي ميدان لدراسات الزلازل.

1- لمحة تاريخية عن النشاط الزلزلي في بلاد المغرب ما قبل القرن 20

يشكل المعطى الجغرافي والجيولوجي للمجال المغربي، العامل الأول والأخير، في تاريخ الأنشطة وحدوث الزلزال، فليست هناك قوة بإمكانها أن تحدث زلزالا، يجعل الأرض تتحرك تحت أقدام المخلوقات، وتميل بالعمران كما تفعل الرياح مع أوراق الشجر، بكل أساساتها وأعمدتها القوية والصلبة؛ تستوي المباني والمنشآت بالأرض جراء شدة وقوة الزلزال. والشاهد من القول هو الإشارة لما أصبح يطلق من اشاعات جراء كل زلزال وإعصار ووباء...إلخ، في وسائل التواصل والإعلام، حيث تتناقل وتتداول وسائل التواصل الاجتماعي جملة من الأخبار التي تفيد؛ صناعات الكارثة التي تكون وراءها حسب نظرية المؤمرة، أجهزة وجهات ما ومختبرات؟ وهذا القول كان كثيف الحضور خلال عدة نوازل متأخرة، وبالخصوص، خلال جائحة كورونا، وزلزال تركيا الأخير، وقد عاد هذا التحليل للظهور مع زلزال الذي ضرب المغرب الذي قيل في التنبؤ فيه

286 بوجمعة رويان، الطب الكولونيالي الفرنسي بالمغرب 1912-1945، مطابع الرباط نت، الرباط-المغرب، ط1(2013).

287 ثريا المرابط، تاريخ الزلازل بالمغرب من سنة 846 إلى 1960، رسالة دبلوم الدراسات العليا، 1991، جامعة محمد الخامس-الرباط.

288 ورد النص في رسالة (تقرير) عن مناقشة أطروحة محمد البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب" والتي نشرت في: محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب: في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، المرجع السابق، ص8.

و"ضوئه الأزرق" ما قالت الأسطورة حول العنقاء. فنظرية المؤمرة حسب الرواية المتداولة عند جمهور سوشيال ميديا يكاد يكون هناك إجماع على أن الكوارث التي عرفتها بعض الدول هي صناعة.

ما تزال ذاكرة الماضي القريب، تتذكر وتستذكر ما عرف المغرب من هزات زلازل، وبالخصوص أعنفها، زلزال أكادير 1960، لم يكن هذا الزلزال وما جاء بعده، سوى استمرارية لمجموعة من الزلازل التي عصفت بالمغرب تاريخيا؛ فيها زلزالا من الزلازل التي هزت بلاد المغرب .وهنا يمكن الإشارة إلى ستة زلازل صنفت في الدراسات المتعلقة بالنشاط الزلزالي المغرب من أعنف الزلازل التاريخية التي هزت المجال المغاربي ما قبل القرن 20م؛ إذ يمكن الحديث عن سياقات زلازل الحقب الأتية وسنستعين بتحديد تاج الدين الشرقاوي وأحمد الحسيني[289] اللذين تحدثا عن زلزال: 881م؛ 1079م؛ 1522م؛ 1624م؛ 1755م، وهي تواريخ تتوزع على حقب من التاريخ الوسيط والحديث متباينة الخصائص السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والحضارية. المؤكد فيها أن العلوم المعنية بظاهرة الزلازل لم تكن فيما هي عليه اليوم من تقدم علمي وتقني..إلخ.

- زلزال 22 ماي 881م:

في هذا التاريخ من القرن التاسع الميلادي، سيضرب زلزال من خليج مدينة قادس الكائنة في الجنوب الأندلس حيث كانت يومئذ_ القرن التاسع_ الفاتحون العرب قد مر على فتحهم شبه الجزيرة الإيبيريا 150 سنة ونيف. لقد وصف زلزال 881م بالزلزال العنيف، وقد شمل تأثيره منطقة واسعة من الأندلس وبلاد المغرب إلى حدود تلمسان؛ أي حسب جغرافية وحدد الدول اليوم، كل من إسبانيا والمغرب والجزائر _وكان هذا الزلزال مصحوبا بموجات عالية من المحيط (تسونامي)، وقد ترتب عن كارثة الزلزال خسائر كبيرة من بينها ما سجلت في حاضرة فاس، التي تعد تاريخيا من بين الحواضر الداخلية[290] في المجال المغربية التي حسب محمد الناصري_ « La Médina de Fès: Trame urbaine en impasses et impasse de la planification urbaine»_"تشكل النسيج الحضري التقليدي الأكثر اكتمالا والأكثر تعبيرًا عن أشكال التمدن الإسلامي وأنماطه، وهو بذلك النسيج الأوحد تقريبًا، المتميز بهذه الصفات ولا يزال قائمً قائمًا ومسكونًا في عالمنا المعاصر"[291].

- زلزال 1 أكتوبر 1079م:

خلال القرن 11 ميلادي، من بؤرة من المحيط الأطلنطي، سيضرب زلزال قوي، وسيصل مناطق واسعة من بلاد الأندلس والمغرب. وبما أن علم زلزال ووسائل الوقاية والحد من الكوارث لم يكن كما عليه اليوم، سيترتب عن أي زلزال ومنه هذا الزلزال؛ خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات كان من بينها مجال حاضرة فاس.

- زلزال 22 شتنبر 1522م:

289 تاج الدين الشرقاوي وأحمد الحسيني، النشاط الزلزالي في المغرب وسبل التقليل من مخاطره، منشور في : Bulletin d'Information de l'Académie Hassan II des Sciences et Techniques، العدد 4، ص 43.

290 ترتبط ديناميات الحضرية والعمرانية في المجال المغاربي بعوامل سياسية تاريخية، كانت من وراء ما عرفه المجال المغاربي من تطورات عمرانية مهمة ترتب عنها تأسيس مجموعة من الحواضر، التي صنفت ضمن حواضر داخلية ومرفئية وغيرها، من بين الحواضر الإسلامية في المجال المغاربي التي كانت بدايتها خلال القرنين الثاني والثالث الهجري. نجد الحواضر الداخلية الأتية : فاس، مراكش، تلمسان، القيروان؛ والحواضر المرفئية: سبتة، بجاية، المهدية..للمزيد أنظر: الحسيني بو لقطيب، النشاط الإقتصادي لبعض حواضر المغرب أواخر القرن الخامس وبداية السادس هـ، مجلة الوحدة، العدد 53(1989)، ص169-172.

291 محمد البغدادي وحسن الحجامي، تحسين الولوجية وإعادة تنظيم النقل والتنقل: حالة دراسة: المدينة القديمة في فاس، عمران، المجلد الرابع، العدد14(خريف2015)، ص 105.

من القرن11م إلى القرن 16م، هذا الأخير الذي يدشن بسقوط الأندلس 1492م، على ضوء ثمار حركة الاسترداد-الريكونكيستا- AL RECONQUISTA [292]، التي توجت بسقوط غرناطة آخر معقل للمسلمين ببلاد الأندلس[293]. معلنة هذه المحطة التاريخية، في سرديات التاريخ العصر التاريخي الحديث. وفي مطلع هذا الحقبة، سيضرب زلزال بالقرب من ألمرية التي تقع في الجنوب الشرقي لإسبانيا على واجهة البحر الأبيض المتوسط، وصف هذا الزلزال بالكارثي، نظرا لما ترتب عنه من خراب مدينة ألمرية إحدى الحواضر الأندلسية السابقة، كما ألم الزلزال بأماكن عديدة من شمال المغرب؛ بادس(مدينة تاريخية مزدهرة ما بين القرن 11م 16م بإقليم الريف) وتطوان وصولا لفاس، كلها مجالات لحقتها أضرار بليغة من الزلزال.

- زلزال 11 ماي 1624م:

خلال القرن 17م، ستكون منطقة فاس وتخوم الشمال مع ضربة زلزال قوي، فتكت بالمنطقة خسائر بشرية ومادية، حيث يشار إلى ما يزيد عن 1000 من الضحايا، علاوة على شدة الهدم الذي عرفتها مجالات واسعا من شمال المغرب.

- 1نونبر 1755م:

من القرن 17 إلى منتصف القرن 18، سيكون المجال الممتد حاليا من لشبونة إلى فاس على صفيح زلزال مدمر، أطلق عليه في الأدبيات التاريخية والفكرية زلزال لشبونة، يقال عنه من وحي تحليل "حالة الأزمة" بين عالمي الاجتماع المعاصرين، زيجمونت باومن (Zygmunt Bauman) وكارلو بوردوني(Carlo Bordoni)، أن زلزال لشبونة من بين بواعث وملهمي روح الحداثة، الحداثة التي كانت تبحث عن سلطة تملك من خلالها التنبؤ والقدرة على اخضاع الكوارث على أساس مقومات عقلية[294]. إن زلزال لشبونة الذي كانت بؤرته من مياه المحيط الأطلسي من جنوب غرب رأس سان فانسا، قد دمر هذا الزلزال أقدم المدن الأوربية العامرة والمزدهرة وسواها بالأرض؛ مدينة لشبونة-بكاملها. وهذا ما قضى على خلق كثير وخلف خسائر كبيرة في المجال اللشبوني-برتغال وإسبانيا، ليصل إلى المغرب من ناحية شمال أكادير، ويؤرخ لهذا الزلزال العنيف بمصاحبته لتسونامي كبيره، وحرائق. وعليه ترتبت خسائر بشرية تجاوزت 60.000 ضحية في المجال الذي اشتدت فيه قوة زلزال من لشبونة مرورا بإسبانيا فالمغرب.

- 27 نونبر1755م:

لم يمر على زلزال لشبونة سوى 26 يوما الذي خلف دمار كبيرا من لشبونة إلى فاس مرورا بعدة حواضر ومدن وقرى أوربية ومغربية، حتى ضرب زلزال في نفس الشهر من السنة، تلقت خلاله كل من حاضرة فاس ومكناس[295] التي تعد في تاريخ المغرب

292 هو مصطلح يدل في المعجم التاريخي الخاص بالصراع بين المسلمين والنصارى في الاندلس على حركة مقاومة للوجود الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية من قبل القوميين الاسبان خلال الوجود الإسلامي في حاضرة الاندلس. للمزيد حول هذا الموضوع أنظر: قاسم عبد سعدون الحسيني، "حركة الاسترداد الاسبانية(الريكونيكستا) قراءة في المصطلح والمضمون، مجلة مدارات تاريخية، المجلد الثاني، العدد5(الجزائر) 2022، ص ص 299-313.

293 للمزيد أنظر: طه عبد المقصود عبد الحميد عبية، موجز تاريخ الاندلس: من الفتح الإسلامي إلى سقوط غرناطة، مكتبة المهتدين الإسلاميين ومقارنة الأديان، مصر(دون تاريخ).

294 زيجمونت باومن وكارلو بوردوني، حالة الأزمة، ترجمة حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت-لبنان، ط1(2018)، ص65.

295 "كان المغاربة يميزون، في السابق، بين مدن ينعتونها بالحواضر، وكانت هي تطوان، فاس، سلا، الرباط، أما المدن الأخرى فكانوا يسمونها المدن المخزنية، أي تلك التي كانت عواصم لبعض الملوك، مثل مكناس ومراكش....أم المدن المتبقية فلت تنعث لا بالحواضر ولا بالمخزنية" للمزيد أنظر: محمد نور الدين أفاية، التمدن والتخيل حول المعمار المديني والمعمار السينمائي بالمغرب"، المستقبل العربي، العدد 147(1991)، ص66.

من أشهر الحواضر والمدن المغربية، أتى عليهما زلزال 27 من نونبر الذي وصف بالعنيف، وكبد الحاضرتين المغربيتين خسائر بشرية ومادية ودمار واسعا.

من خلال هذه اللمحة التاريخية العابرة، تعد الزلازل جزءا لا يتجزأ من دوائر الكوارث الطبيعة التي ضربت وتعرض لها المجال المغاربي من الحقبة الوسيطة إلى نهاية القرن العشرين، فعالم الكوارث الطبيعية التي ضربت المجال المغربي والمغاربي، لا تقتصر على هزات الزلازل، هي جملة من الكوارث متعددات المصادر، منها من جاءت من الاضطرابات والجوية والبيئة؛ كالجفاف والقحط وتوابعها من المجاعات، والسيول والفيضانات، وآفة الجراد...إلخ، مررا بالأوبئة والأمراض التي فتكت بالمغاربة والتي تنشط في أعوام المسغبة؛ إلى عالم الأرضي الباطني حيث هزات الزلازل التي تقول الباحثة المغربية ثوريا المرابط بخصوصها أن "عددا لا يستهان به"[296] تلك التي ضربت المجال المغاربي، وجاء تناولها في مجموعة من المصادر التاريخية[297]. فصل القول، تعد الكوارث الطبيعية جملة من العوامل الكبرى التي ألمت بمجموعة من البوادي والحواضر المغربية؛ كل تلك الكوارث كانت حسب المؤرخين؛ تهدم، وتعدم، وتنزف، وتجرف مقدرات البلاد من موارد بشرية، ومادية من عقد إلى عقد ومن قرن إلى قرن حتى القرن 20 وبداية القرن 21م، حيث استمرت المخاطر الطبيعية ترزي في المجال المغربي من بينها الزلازل، فما أبرز الزلازل خلال منتصف القرن 20 وبداية الألفية التي كبدت المغرب خسائر بشرية ومادية متفاوتة من هزة زلزالية إلى أخرى؟

2- المغرب من زلزال أكادير 1960م إلى زلزال الحوز 2023م

صنف المؤرخون مجموعة من الكوارث الطبيعية التي رزئت المغرب خلال العهود الماضية ومن بينها[298]:الأوبئة والأمراض، وظواهر الجفاف والقحط، وآفة الجراد، والعواصف والسيول والفيضانات، والزلازل؛ وحسب المؤرخون قد أثرت كل تلك الكوارث بما ترتب عنها من خسائر في المجال عدة تأثيرات سواء على الديناميات الديمغرافية والحضارية والعمرانية، وفي العقليات والذهنيات. من ستينيات القرن الماضي إلى حدود العقد الثاني من القرن 21م، تطورت في المغرب الكوارث الكبرى، وبالرجوع إلى التقارير الرسمية[299]؛ عرف المغرب ما يناهز 96 كارثة كبرى أصابت أكثر من 300 مدينة.

296 ثريا المرابط، الزلازل بالمغرب، معلمة المغرب (ج19)، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر (مطابع سلا) المغرب، 2001، ص 4695.

297 يقول ابن أبي زرع (تاريخ الوفاة 1326م) عن كوارث الزلزال "وفي ربيع الآخر منها كانت الزلزلة العظيمة التي لم ير الناس بالمغرب مثلها هدت البنيان ومات فيها خلق كثير تحت الردم، ووقعت الصوامع والمنارات ولم تزل الزلزلة تتعاقب وتتكرر في كل يوم وليلة من أول يوم من ربيع الآخر إلى آخر يوم من جمادى الآخرة من السنة المذكورة" نقلا عن عبد الهادي البياض، الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس(ق 6-8هـ/ 12-14م)، المرجع السابق، ص 75

298 للمزيد حول بعض الكوارث الطبيعية التي ألمت بالمجال المغربي أنظر: عبد الهادي البياض، الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس(ق 6-8هـ/ 12-14م)، المرجع السابق.

299 المديرية العامة للوقاية المدنية، نقلا عن: المجلس الأعلى للحسابات-المملكة لمغربية، التقرير حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية(خلاصة)، أبريل (2016).

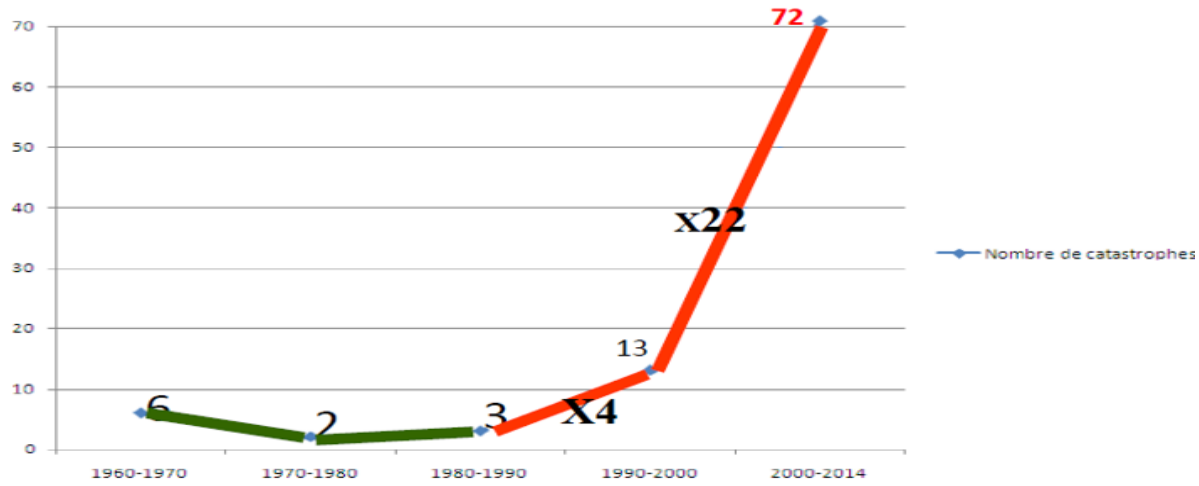

تطور الكوارث الكبرى بالمغرب ما بين 1960 و2014، المصدر: المديرية العامة للوقاية المدنية، نقلا عن: المجلس الأعلى للحسابات-المملكة لمغربية، التقرير حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية(خلاصة)، أبريل (2016).

وفيما يلي، هذه أكبر الكوارث الطبيعية من سنة 1960 إلى سنة 2019 التي ترتب عنها خسائر بشرية أو مادية جسيمة أو هما معا، حسب كل حالة[300]:

الكارثة الطبيعية	سنة
زلزال أكادير 1960	1960
فيضانات واد أريكة	1995
فيضانات المحمدية	2002
زلزال الحسيمة	2004
فيضانات منطقة الغرب	2010
فيضانات منطقة الجنوب	2014 و2016
فيضان تاردونات	2019

اعداد الباحث، المصدر STRATÉGIE NATIONALE DE GESTION DES RISQUES DES CATASTROPHES NATURELLES 2020-2030

وفي هذه المعادلة من الكوارث الطبيعية، تعد أحداث الزلازل، بما لا شك فيه من بين الأحداث الجسام التي أدت عبر انهيار الأبنية إلى خسائر بشرية التي لا تعوض؛ قتلى وعاهات ونحوها، وخسائر مادية جسيمة، تجلت في هدم الممتلكات السكنية والعمرانية الاقتصادية والتراثية، ونحوها من تخريب للبينة التحتية والبيئة. وفي السياق التاريخي، يعد زلزال أكادير من أعنف الزلازل في المغرب، حيث ترتب عن قوة هدمه مقتل الآلاف، وتخرب على إثره ثلاثة أرباع مدينة أكادير وقتئذ؛ حيث سويت بالأرض في ستينيات القرن الماضي. وما انطفأت جمرة ذاكرة خسائر زلزال أكادير1960م، حتى عاد النشاط الزلزالي في المجال المغربي، ويضرب في مجال مدينة الحسيمة سنة 1969م ونواحيها مخلفا خسائر محدودة، وبعد عقد تعاود هزة زلزالية في نفس المجال الترابي لمدينة الحسيمة ونوحيها سنة 2004 مخلفة خسائر بشرية ومادية نكبت المنطقة. اليوم في

300 وزارة الداخلية-المملكة المغربية: STRATÉGIE NATIONALE DE GESTION DES RISQUES DES CATASTROPHES NATURELLES 2020-2030

الزمن الفوري؛ تدق الساعة الحادية عشر ليلا من يوم الجمعة 8 من شتنبر/أيلول، خلال الدقيقة 11؛ يضرب زلزال صنف الأعنف منذ قرن في المغرب من حيث الشدة والقوة، حيث بلغت قوته حسب المعهد الجيوفيزياء المغربي 7.2 درجات على مقياس ريختر؛ مركز الزلزال جماعة إيغيل-القروية الكائنة في منطقة جبيلة في عمق منطقة الحوز-وسط المغرب، من هذا المركز انتشرت هزة الزلزال التي شعرت بها جل الأقاليم الترابية؛ في كل من منطقة الوسط، والشمال، والغرب؛ حيث بعثت الهزة الرعب والخوف والهلع في جل ساكنة المدن الرئيسية، والقرى المجاورة التي شعرت بقوة الهزة؛ بداء من مدينة مراكش التي لا تبعد عن بؤرة الزلزال سوى 71 كلم، ثم إلى باقي المدن الرئيسية كمدينة الدار البيضاء، والجديدة والرباط وسلا والقنيطرة وبني ملال وفاس ..وغيرها من المدن والبلديات، والقرى التي وصلتها هزة الزلزال؛ في كل من جهة مراكش أسفي، وجهة سوس ماسة، وجهة درعة تافيلالت، وجهة بني ملال خنيفرة، وجهة فاس مكناس، وجهة طنجة تطوان الحسيمة، وجهة الرباط سلا القنيطرة؛ ساكنة مهمة من ساكنة هذه الجهات السبعة من أصل 12 جهة في المغرب التي تشكل مجموعة التراب المغربي[301] بات ليلتها في العراء مخافة من الهزات الارتدادية، ففي الذاكرة المغاربة الحية ما تزال تتذكر ما حدث لمدينة كهرمان2023 بتركيا، جراء زلزال الذي ضرب تركيا 6 من فبراير من السنة الجارية الذي أحدث كارثة "الفجر الدامي"، وما حديث الذاكرة المغربية المتعلقة بالمأساة عن زلزال الحسيمة 2004، وزلزال أكادير ببعيد عن مخيلة المجتمع المغربي. في هذا الزلزال الذي هز إقليم الحوز وإقليم تارودانت والأقاليم المجاورة التي تسبب فيها بخسارات بشرية ومادية، كانت وطأتها على إقليم الحوز أكثر شدة، حيث بلغ إجمالي عدد الوفيات والجرحى جراء كارثة زلزال الحوز[302]؛ 2901 وفاة، والجرحى 5530 جريح. إن هذه الكارثة الزلزالية المستجدة في المجال المغربي، تشكل كارثة في المجال المغربي بكل مقاييس الخسائر البشرية والمادية، هذه الكارثة التي كشفت النقاب عن إشكالات عدة من بينها تردي المشهد التنموي في المجال-القروي في منطقة الحوز، ونحوها من المناطق النائية في المغرب. وفتحت جهة أسئلة طويلة، عريضة عن واقع البنية التحتية السكنية، والتجهيزات في القرى والدواوير المناطق النائية، ومدى استجابتها للمطالب التنموية الاجتماعية والبنية التحية، وصلابتها أمام مخاطر الطبيعية. كما دعت ضمنيا كارثة زلزال الحوز، إلى أولوية التأهب ونشر الوعي بالمخاطر والكوارث الزلزالية في المجال المغربي حيث احتمالية حدوث هزات _لا سمح الله_ معطى مجالي[303] حسب خبراء الزلزال، لا يقدر علم الزلازل على التنبؤ بوقتها، ومكانها، وقوتها وعمقها، لكن يتحدث العلماء عن مجلاتها ومدارتها، والقوانين الأساسية للتعمير والبناء القادرة على الوقاية والتحمل من بعض الدراجات الزلزالية، كما تتحدث المنظمات الدولية عن الحد من المخاطر من قاموس علم الكوارث الطبيعية.

بالعودة إلى للتاريخ المغربي المتعلق بالنشاط الزلزالي من سنة 1960 إلى سنة 2023، خلال هذه الستة عقود، تعد كل من هزات الزلازل الأتية هي الأبرز في سجل النشاط الزلزالي:

301 يقسم المجال المغربي ترابيا إلى 12 جهة تتضمن 13 عمالة، و62 إقليما. تتوزع على ترابهما 1503 جماعة، هناك نوعين من الجماعات يمكن أن تكون الجماعة؛ ذات خصائص قروية(وهي جماعة: تضم مجموعة من القرى _الدواوير_ المتناثرة في المجال الترابي)، وجماعة ذات خصائص حضرية(هي جماعة تتكون من أحياء سكنية تشكل مدينة/بلدة). للمزيد أنظر: المملكة المغربية وزارة الداخلية، اللامركزية في أرقام 2014-2015، إعداد وزارة الداخلية المديرية العامة للجماعات المحلية 2015. وتشكل ساكنة الأوساط القروية ما عدده 13416000نسمة من مجموع عدد سكان المغرب33848000 حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى(2014) للمزيد حول الخصائص السكانية أنظر: /http://rgphentableaux.hcp.ma

302 حسب وزارة الداخلية المغربية إلى حدود الواحدة من زوال اليوم الثلاثاء 12 سبتمبر 2023، للمزيد أنظر: https://cutt.us/2tYw6

303 تاج الدين الشرقاوي وأحمد الحسيني، النشاط الزلزالي في المغرب وسبل التقليل من مخاطره، المرجع السابق، ص 44.

- زلزال أكادير (1960) الذي بلغت قوته 5.7 درجات على مقياس ريختر؛
- زلزال الحسيمة(1969) الذي سجل 6 درجات على مقياس ريختر؛
- زلزال الحسيمة(2004) الذي سجل 6.3 درجات على مقياس ريختر؛
- زلزال الحوز(2023) الذي سجل فيه 7.2 درجات على مقياس ريختر.

هاته الهزات الزلزالية الأربعة، يعد أعنفها زلزال أكدير 1960 الذي يدخل ضمن 100 زلزال الأكثر تدميرا، المصنفة حسب تصنيف وكالة الزلزال الدولية؛ وزلزال الحوز (2023)، الذي لا شك نكب منطقة الحوز تدميرا. فما المفارقات أوجه المفارقات العامة بين زلزال أكادير1960 وزلزال الحوز2023؟

لم تكن الدولة المغربية خرجت من أزمة الاحتلال بعد خلال ستينيات القرن الماضي، فما تزال جراح الدولة المغربية حينئذ لم تندمل بعد من جراء سياسة الاحتلال في المجال المغربي التي سعى من خلاله دهاقنة الاحتلال لسياسة فرق تسد، وسار على سياسات زرع كل بذور التفرقة بين المجتمع والاستتباع الحضاري الغربي في كيان المجتمع المغربي، الذي انتفضت مقاومته ضد كل أشكال الاستعمار التي وعى بها المجتمع المغربي؛ فالقوى الاستعمارية لم تتح لها فرصة إلى جعلها في خدمة أجندتها المرحلية الكولونيالية والمستقبلية، مع كل ذلك، تم جلاؤه سنة 1956 بفعل كل أشكال المقاومة في الميدان. ففي غمرة هذا الإنجاز التاريخي النهضوي، وبعد مرور أربعة سنوات، وما ورثه المغرب من ثقل تركة الحقبة الكولونيالية على كاهل دولة الاستقلال، سيكون المغرب مع موعد زلزال أكادير 1960 الذي جاءت مأساته بعد 4 سنوات من الاستقلال، ليفجع المغاربة في مدينة أكادير التي دمرها، وكاد أن يبيد كل ساكنتها جراء قوة تدميره التي أدت إلى هدم كل ما هو واقف.

حسب المعطيات الجيوفيزيائية المتعلقة ببؤرة زلزال أكادير 1960م، فإنها لم تزد" على ثلاث كيلومترات ولم تزد دائرة التخريب على مساحة(50)كم^{2}وعلى بعد 100كم من المدينة لم يشعر الناس بالهزة الأرضية"[304]. وهذا ما يجعل هزة هذا الزلزال[305] تصنف ضمن البؤر الزلزالية السطحية حسب خبراء الزلازل، التي من خصائصها؛ شدتها على ما سطحها. من هذا العمق الضحل، تلقت مدينة أكادير_ السياحية الساحلية الأطلسية_، ضربة قوية تجلت في جملة الخسائر البشرية والمادية، حيث بلغ حسب بعض الكتابات؛ تشير إلى ما يقدر بحوالي 12 و14 ألف قتيل[306]، ما يشكل تقريبا 40 بالمئة من عدد سكان المدينة التي لم يكن يتجاوز 30 ألف نسيمة[307].ومن المفارقات حول زلزال أكادير 1960، من منظور التحليل الجيوفيزيائي، بالرغم من أن الزلزال يحسب على التصنيفات الصغيرة إلا أنه "من أكثر الزلازل الصغيرة المدمرة"[308]؛ فخلال ثواني لا تتجاوز 15 ثانية سويت مدينة بالأرض إذ؛ "سويت أحياء كاملة (الأحياء القديمة والحديثة السيئة التصميم والتنفيذ). ولكن حتى المركز السياحي والتجاري والفنادق الفخمة لم تسلم من الدمار ولو بنسبة أقل، وكانت نسبة التخريب تتراوح ما بين 50 و80% وهي نسبة عالية، إذ انهدمت كاملا العديد من الفنادق والمباني القوية وتساقطت الجدران على

304 شاهر جمال آغا، الزلازل: حقيقتها وآثارها، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية، المرجع السابق، ص 85.

305 "نجد أن زلزال أغادير الذي وقع في سنة (1960) كانت بؤرته سطحية ولا تزيد على (64) كم" شاهر جمال آغا، الزلازل: حقيقتها وآثارها، المرجع السابق، ص 192.

306 شاهر جمال آغا، الزلازل: حقيقتها وآثارها، المرجع السابق، ص 193.

307 تشكل مدينة أكادير اليوم، من بين أهم المدن المغربية السياحية في المغرب في الوسط المغربي، التي تتواجد في جهة سوس ماسة، وحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 بلغ عدد سكان مدينة أكادير: 420288 نسمة. للمزيد أنظر موقع المندوبية السامية للتخطيط: #/http://rgphencartes.hcp.ma

308 شاهر جمال آغا، الزلازل: حقيقتها وآثارها، المرجع السابق، ص 193.

بعضها وكأنها مصنوعة من ورق مقوى. أما المناطق السكنية المبنية من اللين والطين أو الحجارة غير المتينة فقد اختفت تماما وتحولت إلى أنقاض وغبار، ومات تحتها آلاف البشر إما مباشرة أو بعد وقت قليل إذ لم يكن هناك فرق نجدة مناسبة"[309]. قصارى القول، بالرغم من عدم تصنيف زلزال أكادير 1960 من النماذج الزلزالية القوية إلا أن زلزال أكادير كان من بين الزلازل العنيفة على أثر وقعه على الساكنة وممتلكاتها وتدبير الكارثة، ويرجح حسب بعض الباحثين أن هناك أربعة عوامل مفسرة لهول الكارثة التي أصابت مدينة أكادير[310]: وقوع مركز الزلزال في المنطقة المأهولة من المدينة؛ ضحالة عمق بؤرة الزلزال_ كيلومترين إلى ثلاث كيلومترات_؛ البنية الجيولوجية للمنطقة_ تتميز تربتها بأنها رخوة وتتعرض للهشاشة بفعل تآكل الصخور وذوبانها _؛ طبيعة البناء وتركيبة المواد المستعملة فيه_ مباني لا تستجيب لمقاومة النشاط الزالزالي_. في هذه الفاجعة، كان لزاما على الدولة حديثة الاستقلال أن تتخذ مجموعة من "الإجراءات العلمية ووضع نصوص قانونية في ميادين البناء والتعمير"[311] غايتها التقليل من أخطار الزلازل.

كانت الساعة تشير إلى 11 ليلا وإحدى عشر دقيقة، حينما هاتفني أخي من مدينة سيدي قاسم التي تبعد عن بؤرة الزلزال أزيد من 500 كلم، يسألني فيها؟ هل شعرنا نحن في دوار أولاد لحمر بهزة أرضية، أجبته بأنني لم أشعر بها، لكن، انتظر حتى أسأل أفراد الأسرة- فلم يشعر بها أحد، لكن بعض لحظات سينتشر الخبر في مواقع التواصل كالنار في الهشيم، _وكان أخي قد تأكد أن ما شعر به هو زلزال، حرك به سريره، وثريات الدار..._ جل من شعر بالهزة يكتب على حسابه؛ زلزال..زلزال..زلزال، وذاك كان زلزال الحوز 2023م. الشاهد من الرواية؛ هو الارتباك في عدم استيعاب حدث الزلزال، بالرغم من كل الدلائل والقرائن، عوض العمل على أخذ أسباب النجاة والحيطة كان الشك سيد الموقف..إلخ. ثانيا، مدى مسافة الشعور بالزلزال. فلقد أصدر المعهد الوطني للجيوفيزياء-المغربي نشرة بخوص زلزال الحوز 2023؛ تقول وصلت قوة زلزال الحوز 7.2 درجات على مقياس ريختر، وعلى عمق حوالي 8 كلم، في حين قالت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية إن شدته بلغت 6.8 درجات على مقياس ريختر. من المفارقات في المنطقة التي نكبها زلزال 2023، وهي كل من مناطق أقاليم الأساسية: إقليم الحوز، وإقليم شيشاوة، وإقليم تارودانت، وعمالة مراكش، وإقليم ورزازات، وإقليم أزيلال؛ هذه المناطق التي لم تعرف نشاطا زلزاليا منذ عقود حسب العديد من الخبراء المغاربة. من خصائص المناطق الأساسية التي اشتد عليها الزلزال؛ وبالخصوص إقليم الحوز ونواحيه، جلها مناطق قروية تنتمي للأوساط القروية- الجبلية التي تعاني ما تعاني من الفقر متعدد الأبعاد[312]، حيث النقص الحاد في البنية التحتية، وبعض الخدمات هو واقع المشهد التنموي هناك، الذي

309 شاهر جمال آغا، الزلازل: حقيقتها وآثارها، المرجع السابق، ص 214.

310 المهدي شبو، 60 سنة على "زلزال أكادير"...مشاهد من فاجعة هزت المغاربة، للمزيد أنظر: جريدة هسبريس: https://cutt.us/WZYSw

311 تاج الدين الشرقاوي وأحمد الحسيني، النشاط الزلزالي في المغرب وسبل التقليل من مخاطرها، المرجع السابق، ص 43.

312 "فرغم التحسن المسجل على مستوى التزود بالماء الشروب وكهربة الوسط القروي ومد الطرق بالأرياف، فلا تزال عدة مناطق. خاصة في عالية الجمال وسفوحها تسجل ضعفا في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية (عزلة عدة دواوير خلال تساقط الثلوج في الأطلس الكبير) والمفارقة العجيبة هي أن الدارس يسجل كل هذا الخصاص والتخلف في الخدمات والتجهيزات والشغل رغم انطلاق مجموعة برامج تنموية موجهة من قبل الدولة لهذا العالم منها على سبيل المثال: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مخطط المغرب الأخضر (الدعامة الثانية)، وأخيرا صندوق التنمية القروية الذي خصص له 50 مليار درهم خلال خمس سنوات (2017-2022)، وهو الذي تساهم في تمويله عدة قطاعات وزارية للحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية بعالم الأرياف مع تنمية الأقاليم الجنوبية. ولا زال قسم كبير من سكان الأرياف وخاصة الشباب منهم والفتاة والمرأة القروية على وجه الخصوص، يعيشون الهشاشة والفقر، في شبه غياب أوراش للتشغيل وضعف في الموارد الطبيعية والبشرية والمالية مع تسجيل فوارق حسب النوع: ضعف التمدرس للفتاة القروية ذلك، أن 32% فقط من القرويين يستفيد من التغطية الصحية (أي فقط الثلث)، 23% يستفيد من التأمين الإجباري على المرض (مقابل 76% في الوسط الحضري)، 48% حاصل على بطاقة الرميد (مقابل 52%

يجعل ساكنة هذه المجالات الترابية في وضع مجالي وترابي تشوبه اختلالات وتفاوتات ترابية وفوارق مجالية واجتماعية صارخة، كشفت الصور القادمة من المناطق المنكوبة عن بؤس المشهد التنموي؛ بناية جد هشة، وأكواخ مبينة بمواد هشة ونحوها، وقرى متناثرة على قمم الجبال وعلى سفوحها، معلقة في وضعيات شبه معزولة معبرة عن مقولة المغرب العميق أي المجال الترابي المنكوب تنمويا، فبرغم فبالرغم من بعض الخدمات الموجودة، والتي هي ثمرة مجهودات في سيرورة تدخل الدولة بتوصيل خدمة الكهرباء والماء الشروب وفك العزلة عبر الطرق المحلية والإقليمية والجهوية-الوطنية، فواقع الحال يقول أن المنطقة منكوبة تنمويا من خلال هشاشة السكن، قبل الزلزال نظرا لما عليها من مساكن، ومن هشاشة تجهيزات البنية التحتية داخل الدواوير ومحيطها، وزاد الزلزال أن مسحاها من على الخريطة. السؤال المطروح، لو كانت شدة الزلزال أقل من ذلك، هل فعلا كانت ستصمد تلك البنيات أمام زلزال أقل شدة مما ضرب؟ بعض الأوساط القروية، واقع الهشاشة التي تعيش_فيه، والقفر المتعدد الأبعاد الذي ينخرها؛ لا تستطيع أن تصمد أما الرياح القوية لو أتت أكثر مما اعتاد عليه الناس هناك في قراهم، لحملت سقوف منازلهم الهشة، وأخدت معها زرائبهم، وجعلتهم في العراء بلا مأوى، نهيك على ما تفعله بهم مياه السيول والشتاء والثلوج أيضا، فأول ما تقوم به قطع الطرق وتعزل الساكنة عن محيطها الاجتماعي والاقتصادي الحي..إلخ.

إن إعداد خطة وطنية لدراسة المناطق المنكوبة تنمويا وفقرا؛ والتدخل العاجل في مجالها الترابي، وبالخصوص تلك المناطق التي لم تعرف طفرة تنموية كما حدث مع عدة قرى في عدة أقاليم من التراب المغربي، والتي تحولت في ظرف ثلاثة عقود لمراكز جماعات ترابية، أو لمدن ناشئة_ حققت متغيرات تنمية مهمة_، هو مطلب مجالي تدعوه تخلف أوضاع التنموية والتغيرات المناخية، وتطرف حالة الجو، وزيادة التقهقر الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة لساكنة الأوساط القروية-الفقيرة، حيث شهدت السنوات الأخيرة غلاء تاريخي غير مسبوق، أصبح فيه القرويين ومحدودي الدخل ومعدميه، يجدون صعوبة في مواكبة قفة الأسبوع ودفع أثمن الاشتراكات الأساسية لفواتير الماء والكهرباء ...إلخ.

كل هذا الذي أشرنا له، لعل الصرخة التي أطلقتها تلك المرأة من تخوم الحوز، تقول بأثر الصدمة؛ صدمة الفقد التي أثكلت أهل الحوز بما يقارب 3000 ضحية جراء تساقط البنيات على الناس وهم يهجعون للنوم. تقول المرأة ذات الأربعين عقدا، لم نرى في حياتنا مثل هذا الخير، أي تقصد حجم المساعدات الغذائية والأساسية التي هبت فيها الدولة والمجتمع المغربي، انفجرت فيه أكبر عملية تضامنية في تاريخه الحديث ربما، حيث نظمت قوافل المساعدات من الدواوير مرورا بالمراكز والمدن الصغيرة، فالمدن الكبرى من جميع ربوع التراب المغربي، متجهة إلى مناطق التي نكبها الزلزال، ونظمت صفوف طويلة في مراكز تبرع بالدم هي الأكبر على صعيد المستوى الوطني. وهذه من المفارقات الكبرى في زلزال الحوز، الذي بالرغم مما أصاب ساكنة الحوز ونواحيه من ألم؛ شكل التضامن الواسع معهم من قبل إخوانهم في ملحمة تضامنية التي تحدث عنها الإعلام العربي، والأجنبي في جميع المنابر والوسائط الإعلامية، حيث تم تشييد بالتضامن المغربي-المغربي في كارثة الزلزال،

في المدن) ومستوى التعليم منخفض: الاعدادي 10 (مقابل 17 بالوسط الحضري) الثانوي التأهيلي 3.6% (مقابل 14 % في الوسط الحضري) العالي 1.5% (مقابل 9% في الوسط الحضري). وما يقرب من نصف الساكنة القروية أمية (أي 48) (إحصاء السكان 2014) (مقابل 52%في الجبال) كما أن 8 على 10 من القرويين يعيشون الفقر" للمزيد أنظر: موسى كرزازي، العلاقة الجدلية بين تحسن السكن القروي وتنمية إطار عيش الساكنة الريفية، في محمد ازهار وآخرين، المجال، التراب والمجتمع بالمغرب: تحولات، ديناميات ورهانات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية-المغرب، مطبعة الملتقى برينتر، (2019)، ص 65.

تلك الكارثة التي أضمد جراحها المجتمع المغربي بالتضامن والدولة بإعداد خطة للتعمير والبناء والمساعدات المادية، والتكفل باليتامى باعتبارهم مكفولي الأمة[313].

ثالثا: أولويات التأهب للمخاطروالحد من وقع شدة الكوارث في مجتمع المخاطر

1- مجتمع المخاطروالأزمات

من المظاهر الاجتماعية للعالم المعاصر والراهن حسب بعض الأدبيات السوسيولوجية المعاصرة، أن هذا الزمن الاجتماعي الراهن الذي عليه المجتمعات، هو مجتمع يتسم بالمخاطر والأزمات، ذات المناحي المتعددة، حيث تعدد في المجتمع اليوم، مصادر مخاطره وأزماته؛ تارة تأتي من عوالم المخاطر الطبيعية، وتارة أخرى من عوامل التدخل البشري، أي يصنعها البشر من واقع اختياراتهم السياسية والاقتصادية الكبرى. ففي مجتمع المخاطر والأزمات؛ توسعت فيه نطاقات الخطر، لتشمل كوكب الأرض والفضاء. وهذا ما كان وراء ميلاد ظواهر سلبية تنعكس على سيرورة الحياة البيئية ما أرخى بسدوله من إشكالات على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، تتعلق بالأمن والاستقرار واليقين في المجتمعات الموسومة من خلال حقل سوسيولوجيا المخاطر بمجتمع المخاطر.

لقد بات باتت المجتمعات المعاصرة معلقة في متاهات من الأزمات البيئية والسياسية، والتنموية، وينتقل الواقع المجتمعي من أزمة لأزمة[314]، في تقلب دراماتيكي بين الأزمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية والسياسية. لا يخامر الشك بعض السوسيولوجيين المعاصرين، أننا في حقبة تاريخية اجتماعية مغايرة تاريخيا وسوسيولوجيا بفعل ما شهده شهدته الأنساق الكبرى من تحول اقتصادي وتيكنولوجي، إذ أن المحطة التاريخية التي عليها المجتمعات المعاصرة، والتي تعيش في واقع

313 ذكر بيان الديوان الملكي أن الميزانية المخصصة لبرنامج إعادة الإعمار بلغت 120 مليار درهم، وهو ما يقارب نحو 12 مليار دولار، تستهدف نحو 4.2 ملايين نسمة في كل من اقليم الحوز وعمالة مراكش وإقليم تارودانت وشيشاوة وأزيلال وورزازات. في اطار زمني لا يتعدى خمسة سنوات. وحسب بلاغ الديوان الملكي، يتضمن برنامج الاعمار خطة الإعمار تشمل إعادة بناء أو تأهيل نحو 50 ألف مسكن، فضلا عن مساعدات مالية عاجلة للأسر التي فقدت منازلها. وتستهدف الخطة أربعة محاور:

- إيواء المتضررين وإعادة بناء المساكن وإعادة تأهيل البنى التحتية؛
- فك العزلة وتأهيل المجالات الترابية؛
- تسريع امتصاص العجز الاجتماعي، خاصة في المناطق الجبلية المتأثرة بالزلزال؛
- وتشجيع النشاطات الاقتصادية والشغل، وكذلك تثمين المبادرات المحلية.

للمزيد حول خطة إعادة الاعمار للمتضررين من زلزال الحوز أنظر بلاغ الديوان الملكي على وكالة أنباء المغرب العربي للأنباء:-https://www.mapnews.ma/ar/activites-royales/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%BA-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A-58

314 يقول كارلو بوردوني"وما إن تنتهي أزمة ما حتى تظهر أزمةٌ أخرى أو ربما تكون الأزمة الكبيرة نفسها التي تتغذى على نفسها وتتغير عبر الزمن وتحول نفسها وتولد نفسها من جديد مثل كيان فظيع ماسخ يلتهم ملايين البشر ويغير قدرهم ويجعل ذلك قاعدة الحياة لا استثناءها، ويصير عادة يومية لابد أن نتعامل معها، وليس مجرد مشكلة مزعجة مؤقتة يمكن التخلص منها بأسرع طريقة ممكنة. إن العيش في حالة أزمة دائمة لا يبعث على السرور، ولكن يمكن أن ينطوي على أثر إيجابي لأنه يوقظ الحواس ويجعلها على أهبة الاستعداد، ويُهيئنا نفسياً للأسوأ فلابد أن نتعلم العيش مع الأزمة، كما تعودنا على العيش مشكلات عويصة فرضها علينا تطور الزمان: التلوث، والضوضاء، والفساد، والخوف والخوف هو أقدم شعور يصاحبنا في واقع غير مأمون. مع علينا أن نعتاد العيش مع الأزمة لأنها ستدوم". للمزيد أنظر: زيجمونت باومن وكارلو بوردوني، حالة الأزمة، ترجمة حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت-لبنان، ط1(2018)، ص 15.

الحداثة السائلة حسب التحليل السوسيولوجي لزيغمنت باومن، هي محطة تاريخية من نوع آخر، تعبر عن عالم مأزوم بجملة من الإشكالات البنيوية، والعويصة التي تتطلب مجهودات واختيارات كمية ونوعية من أجل تجاوز السير إلى الهاوية.

في رأي باومن حول مآلات المجتمع-الغربي "ولو أن كارل ماركس وفريدريك إنجلز في ريعان شبابهما وحماستهما. واندفاعهما، وعكفا اليوم على كتابة البيان الشيوعي الذي وضعاه قبل قرنين من الزمان، فلربما استهلا بملاحظة مغايرة: ثمة شبح يخيم على الكوكب، شبح السخط .. وما أكثر الأسباب الداعية إلى السخط، ولعل القاسم المشترك بينها هو نذير الجهل والعجز المهين الذي يتحدى احترام الذات والكرامة وينكرهما (ولا سبيل إلى الحيلولة دون ذلك فالطرق القديمة المبتكرة في التعامل مع تحديات الحياة صارت معطلة، ولم تظهر بعد طرق جديدة فعالة أو هناك نقص شديد فيها"[315].

في سياق هذه المرحلة التاريخية الحساسة من التاريخ المعاصر والراهن، دار سجال واسع بين مجموعة من علماء الاجتماع المعاصرين، كأولريش بيك(Ulrich Beck)، وإدغار موران(Edgar Morin)، وزيغمنت باومن، ووكارلو بوردون، وغيرهم ممن جعلوا من مجتمع الحداثة وما بعدها، تحت مجهر التحليل السوسيولوجي. فمن بين الأطروحات المتعلقة بسوسيولوجيا المخاطر نجد أطروحة عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك المتعلقة بمجتمع المخاطر، ففي هذا الأخير؛ لم تعد علاقة التبادلات بين الدول قائمة على تبادل المصالح وفقط، بل أضحت دول العالم في تبادل نوعي موازي يتعلق بتبادل المخاطر أيضا. في دوامة هذا التبادل. تتجلى ملامح مجتمع المخاطر، ذلك المجتمع الذي يعرف بيك بأنه مجتمع يعيش في حالة من عدم اليقين من قدرته على التحكم في المخاطر؛ مخاطر منها من هي إرث من محطات تاريخية سابقة، ومخاطر تشكلت في عصرنا، عصر التقدم والازدهار والحضارة؛ أي تلك المخاطر التي ترتبط بالصناعة والتكنولوجيا التي هي"نتاج قرارات مقصودة(...) لا تصيبنا كقدر ومصير بل نحن من صنعها، أي أنها منتج من صنع الإنسان وفكره"[316].

لقد استدعى مجتمع المخاطر، في فترات زمنية تتالى وتنفجر فيها الكوارث الطبيعة وغير الطبيعة، الأمم والدول إلى التأهب للكوارث بأشكالها وألوانها، طبيعية وغير طبيعية، فالتأهب مطلب أساسي في الزمن الراهن في أكثر من أي وقت مضى، نظرا لعدة عوامل ترتبط بالتغير المناخي، وتنامي شبكة المخاطر المحدقة بالإنسان محليا وإقليميا ودوليا؛ ومن بينها؛ المخاطر الطبيعية، والبشرية، والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية...إلخ. فشبكة بعض المخاطر هي ملموسة يمكن معاينتها بالعين المجردة، كما أنها توجد شبكة من المخاطر رفيعة هي من تتخصص فيها المختبرات ميكرو مجهرية أحيانا لا يعرفها سوى أصحاب التخصصات الفيزيائية والبيولوجية الدقيقة. على العموم، هناك شبكة من المخاطر عالقة هي المجتمعات فيها. وهذا ما جعل بيك يوسم المجتمع المعاصر بمجتمع المخاطر انطلاقا من أرضية البحث عن الأمن المفقود؛ الذي اختلطت فيه المخاطر من عالم "الإرهاب" التي أخذت حيزا في الثقافة الحديثة على أنها أكثر المخاطر حذقا بالمجتمعات في حين هناك تعتيم من خلفية أديولوجية وسياسية تجعل المخاطر القادمة من الحيز الطبيعي والصحي والاقتصادي والتكنولوجي غير ذات حضور إلا أن الواقع المعاصر، وما عرف العالم من أحداث جعل سيلا من الكوارث تنطلق من عوالم متعددة الأبعاد والروافد. فحسب تقارير عن الأمم المتحدة تضاعف عدد الكوارث خلال العقود الماضية، ويقدر عدد

315 للمزيد أنظر: زيجمونت باومن وكارلو بوردوني، حالة الأزمة، ترجمة حجاج أبو جبر، المرجع السابق، ص 35.

316 أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، المرجع السابق، ص 61.

الكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية 9 من بين كل 10 كوارث[317]. ومن أوجه هذه الكوارث ما تتسبب فيها الانهيارات الناجمة عن الزلازل[318].

2- أولوية التأهب للمخاطروالكوارث

يتحدث إطار عمل هيوغو عن خمس أولويات للتأهب ومجابهة الحد من أخطار الكوارث: "إيلاء الأولية للحد من أخطار الكوارث؛ تحسين المعلومات المتعلقة بالمخاطر، والإنذار المبكر؛ بناء ثقافة للسلامة والقدرة على مواجهة المخاطر؛ الحد من المخاطر في القطاعات الرئيسية؛ تعزيز التأهب والاستجابة للكوارث الطبيعية".

بعد هذا برنامج هيوغو المعني بالحد من الكوارث من 2005-2015، جاء برنامج إطار سنداي[319]للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، المنبثق هو الآخر عن الأمم المتحدة، الذي تحدث عن أربع أولويات[320]:

- فهم مخاطر الكوارث؛
- تعزيز حوكمة الحد من مخاطر الكوارث الإدارية مخاطر الكوارث؛
- الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على موجهتها؛
- تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار.

بالعودة إلى إطار عمل هيوغو وبرنامج سنداي، نجد مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تؤطر وتحدد ديباجة وتيمة الإطارين؛ ومن بينها: مفهوم التأهب ومفهوم الحد من الكارثة: بناء القدرة على مواجهة الكوارث. وحسب إطار هيوغو، يعرف التأهب: "القدرات والمعارف التي قامت بتنميتها الحكومات، أو منظمات الاستجابة الفنية، أو المجتمعات المحلية والأفراد الذين يمكنهم توقع أثر أحداث أو ظروف الأخطار المحتملة، أو الوشيكة أو الحالية والاستجابة لها بصورة فعالة"[321]. ويعرف بناء القدرة على مواجهة الكوارث على النحو الآتي"بناء القدرة على مواجهة الكوارث هي القدرة على استيعاب قوى الضغط

317 الأمم المتحدة، إطار عمل هيوغو، التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة، المرجع السابق.

318 "إن المخاطر الزلزالية متعددة ونتيجتها متغيرة حسب المكان والزمان ولعل أخطر ما حدث كان عام 1976 إذ ذهل العالم الحصيلة وفيات العام التي بلغت حوالي 650000 نسمة، منها 23000 نسمة ضحية زلزال الرابع من شباط في غواتيمالا ، و1000 نسم ضحية زلزال السادس من أيار في إيطاليا ، وحوالي 6000 نسمة ضحية زلزال الخامس والعشرين من حزيران في أندونيسيا ، و6000 نسمة ضحية زلزال الثامن والعشرين من تموز في تانشان في الصين، ثم 2000 نسمة ضحية زلزال آب في الفلبين، ثم 4000 نسمة ضحية زلزال الرابع والعشرين من تشرين الثاني في تركيا. لقد حدثت زلازل غواتيمالا والصين وايطاليا أثناء الليل والناس نيام في مساكنهم غير المقاومة للزلازل، كما أن مناطق وقوع هذه الزلازل مزدحمة بالسكان مما أدى الى هذه الأعداد المرتفعة من الضحايا بينما بلغ عدد ضحايا زلزال السابع والعشرين من آذار 1964 في الاسكا 131 نسمة بالرغم من أن مساحة المنطقة التي أصابها الزلزال بلغت حوالي 20000 كم^2" للمزيد أنظر: جمال أبو ديب، المخاطر الزلزالية وأثار تخفيف أثارها، مجلة نزوى، العدد 15، 1998، ص 233.

319 اطار سنداي "يمثل إطار سنداي الاطار البديل لإطار عمل هيوغو للفترة 2005-2015 بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث. من المعروف أن إطار عمل هو عو (HFA) قد أعطى مزينا من الزخم للعمل العالمي الذي يتم في نطاق إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد. الكوارث الطبيعية لعام 1989، واستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناء المبادئ التوجيهية لاتقاء الكوارث الطلب والتاهب لها وتخفيف حدتها وخطة العمل الخاصة بهاء التي اعتمدت في عام 1994. والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث لعام 1999" للمزيد أنظر، اطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، ص5.

320 للمزيد أنظر، اطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، ص 14.

321 الأمم المتحدة، إطار عمل هيوغو، التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة، المرجع السابق. ص4.

أو التدمير عن طريق المقاومة أو التكيف؛ وعلى إدارة مهام أساسية وهياكل معينة أثناء الأحداث الكارثية أو مواصلة القيام بذلك؛ والانتعاش أو النهوض من الكبوة مرة أخرى بعد وقوع الحدث (جون تويغ فريق التنسيق المشترك بين الوكالات التابع لإدارة التنمية الدولية والحد من أخطار الكوارث (2007)"[322].

إذا، يعبر كل من "هيوغو" و"سنداي" على اتفاق دولي حول تدبير الكوارث الطبيعية، وذلك من خلال استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث. هذه الأخيرة التي تكون حدة الكارثة فيها في المجال السكاني ذا التركيز السكاني الكثيف، بالموازاة مع ذلك يكون المجال تحيط به جملة من المخاطر الطبيعية، في مقابل ذلك لا تتوفر هذه المجالات على التجهيزات والاستراتيجيات للحد من المخاطر.

خاتمة

نستنتج من خلال ما تم عرضه من معطيات معرفية وعلمية تتعلق بمخاطر الكوارث الطبيعية، وظاهرة الزلزال بالخصوص، وطبيعة المرحلة المجتمعية المعاصرة التي تتسم بمجتمع المخاطر الذي هو مجتمع معلق في شبكة من المخاطر الطبيعية والبشرية؛ التي يرجع تهددها لاختيارات ماكروسياسية واقتصادية وصناعية وعسكرية ونحوها. فلم يكن الوضع الذي عليه هذا المجتمع اليوم من مخاطر كالتي عليها اليوم، ومن خصائص مرحلة هذا المجتمع الراهن، أن بعض المخاطر الكبرى القادمة من جعبة الطبيعية أو جعبة السياسات-الصراع حول النفوذ بين القوى الدولية الكبرى، ألغت الحدود بين بلدان حيث تتعدى المخاطر والكارثة حين حدوثها الحدود السياسية والسيادية للبلد، فمن قال أن الجفاف فيما هو قادم سيدفع بملايين السكان نحو الهجرة، والنزوح كما تفعل الحرب، وفي هذا السياق حول تجاوز الكارثة حدود بلدان؛ كارثة تشيرنوبل خلال ثمانينيات القرن الماضي، تعبر عن هذا المضمار جراء انتشار الواسع للإشعاع وتلوث المياه ...إلخ.

وعودة للمخاطر الطبيعية، فهي معطى مجالي حسب الخصائص الجيولوجية والبيئية والمناخية للبلد، وهذه المخاطر تزيد حدة كارثتها كلما كانت البينية التجهيزية والتحتية للبلد لا تستجيب للمعطى الطبيعي للحيز الجغرافي. ومن الجدير بالإشارة، يتبن من خلال بعض المواثيق الأممية أن الكوارث الطبيعية هي مسألة تحتاج لتظافر الجهود والتعاون فيما بين البلدان لاحتواء بعض الكوارث التي لا يمكن للعديد من بلدان برغم من تقدمها الاقتصادي أن تدبر الكارثة لوحدها، وهذا ما يعني من أولويات العمل للحد من الكوارث هو الاستجابة للتعاون الدولي، لكن هناك نفق سياسي مظلم بين الدول وبالخصوص الدول الكبرى، حيث هناك اختلافات جذرية حول عدة قضايا تتعلق بالأمن والسلم العالميين، وهذا ما يزيد من حدة المخاطر والكوارث والأزمات؛ حيث ازداد مؤخرا الانعطاف نحو الصراع بين القوى الفاعلة(أمريكا، الصين، روسيا...)، وبالخصوص الاختلافات بينهما حول الأزمات السياسية في المناطق الساخنة، والبيئية، حيث القوى الفاعلة تتبع استراتيجياتها الذاتية التي تتعلق بها كقوة لا استراتيجية ومنطق "مستقبلنا المشترك" الذي يلقى تهددا من سياسيات القوى الفاعلة بشكل مباشر، عبر افتعال الحروب وتغذية النزعات والنعرات، وعدم تقدم في سياسيات البيئية والمساعدات التنموية..إلخ. ومما ينبغي الإشارة له، أن حقيقة الكوارث الطبيعية أمر مركب، تتقاطع فيه العوامل الطبيعية مع العوامل السياسية التي تتطلب من القوى الفاعلة الانخراط في حل الإشكالات لا افتعالها.

حول حالة المغرب مع الكوارث الطبيعية، وبالخصوص ظاهرة الزلازل؛ فعلى ضوء ما ترتب عن زلزال الحوز2023 من خسائر بشرية ومادية. وبعد تنقيب في سياقات الكوارث خلال العقود الماضية، تبين أن ظاهرة زلزال هي من جملة المخاطر

322 الأمم المتحدة، إطار عمل هيوغو، التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة، المرجع السابق. ص4.

الطبيعية التي ألمت بالمجال المغربي، وكانت دائما يترتب عنها خسائر بشرية ومادية، حسب قوة وشدة زلزال. ولعل زلزال أكادير والحوز، يتربعان عن على سلم أعنف الزلازل خلال الحقبة التاريخية المعاصرة والراهنة. وما يمكن استنتاجه، من وحي جغرافية وجيولوجية المغرب، أن المجال الترابي المغربي يدخل ضمن حزام الزلازل، وكلما كانت هناك هزة زلزالية في منطقة سكانية لا تستجيب بنيتها التحتية لقواعد التعمير المتعلقة بقواعد وقوانين الزلزال، كلما كانت الخسائر فادحة وبالخصوص المناطق ذات الكثافة العالية.

ومن جدير بالذكر، أن وثيرة الكوارث الطبيعية في المشهد المجالي المغربي _كباقي المجالات الإقليمية والدولية_ زادت اطرادا خلال العقود الأخيرة، وهذا ما استدعى تقييم استراتيجيات الوقاية والحد من المخاطر الطبيعية، علما أن المجلس الأعلى للحسابات انجز سنة 2016، تقريرا حول "تقييم تدبير الكوارث الطبيعة" الذي رصد فيه مجموعة من الإشكالات التي كانت وراء تقييم مجهودات المغرب، بالتقدم الضعيف، وملاحظة جهة إطار عمل هيوكو "أن المغرب لا يتوفر على أرضية وطنية (plateforme nationale opérationnelle) عملية تسمح له بالشروع في تنفيذ التوجهات السياسية الضرورية في هذا المجال وكذا تنسيق أنشطة مختلف المتدخلين في تدبير المخاطر".

يواصل المغرب انخراطه في إطار سياسية الأمم المتحدة لتنزيل إطار سنداي، وسياستها الموجهة للحد من مخاطر الكوارث، عبر المشاركة والانخراط في عدة مؤتمرات ولقاءات، ومن بينها "المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث(الذي رفع شعار من المخاطر إلى القدرة على الصمود الذي كان في دورته 7 ببالي في إندونيسيا 2022)"، حيث قام المغرب في يونيو 2021 بتنظيم "المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث، تحت شعار "من الخطر إلى الصمود: تسريع العمل المحلي للحد من مخاطر الكوارث"؛ هذا الملتقى المنظم عبر تقنية التناظر المرئي، الذي حضره ممثلو عن الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة، ومنظمات متخصصة حكومية وغير حكومية وعدة أوساط من المجتمع المدني والاكاديمي..إلخ. فعبر هذه الأوراش التنظيمية يعزز المغرب سياسته واستراتيجيته وتعاونه الإقليمي والدولي للحد من مخاطر الكوارث في أفق 2030 بما يتمشى مع اطار سنداي من خلال استراتيجيات وطنية تتفاعل مع حماية البيئية والتنمية المستدامة التي أصبح منصوص عليها دستوريا في دستور 2011.

المراجع:

- الإحصاء العام للسكان والسكنى(2014) أنظر: http://rgphentableaux.hcp.ma/
- اطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.
- الأمم المتحدة، إطارعمل هيوغو، التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة، إطار عمل هيوغو2005-2015: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، نيويورك وجنيف 2008.
- أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل وآخرين، المركز القومي للترجمة، القاهرة-مصر، ط1، 2013.
- بلاغ الديوان الملكي على وكالة أنباء المغرب العربي للأنباء:https://www.mapnews.ma/ar/activites-royales/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%BA-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A-58

- بوجمعة رويان، الطب الكولونيالي الفرنسي بالمغرب 1912-1945، مطابع الرباط نت، الرباط-المغرب، ط1(2013).
- بيل ماجواير، الكوارث العالمية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة أشرف عامر، مؤسسة هنداوي، مصر، 2014.
- تاج الدين الشرقاوي وأحمد الحسيني، النشاط الزلزالي في المغرب وسبل التقليل من مخاطره، منشور في Bulletin d'Information de l'Académie Hassan II des Sciences et Techniques:، العدد 4.
- ثريا المرابط، الزلازل بالمغرب، معلمة المغرب (ج19)، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر (مطابع سلا) المغرب، 2001، ص 4695.
- ثريا المرابط، تاريخ الزلازل بالمغرب من سنة 846 إلى 1960، رسالة دبلوم الدراسات العليا، 1991، جامعة محمد الخامس-الرباط.
- جمال أبو ديب، المخاطر الزلزالية وأثار تخفيف أثارها، مجلة نزوى، العدد 15، 1998.
- حسب وزارة الداخلية المغربية إلى حدود الواحدة من زوال اليوم الثلاثاء 12 سبتمبر 2023، للمزيد أنظر: https://cutt.us/2tYw6
- حسن بولقطيب، جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين، منشورات الزمن، توزيع سبريس، الدار البيضاء-المغرب(2002).
- الحسيني بو لقطيب، النشاط الإقتصادي لبعض حواضر المغرب آواخر القرن الخامس وبداية السادس هـ، مجلة الوحدة، العدد 53(1989).
- زيجمونت باومن وكارلو بوردوني، حالة الأزمة، ترجمة حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت-لبنان، ط1(2018).
- زيجمونت باومن وكارلو بوردوني، حالة الأزمة، ترجمة حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت-لبنان، ط1(2018).
- شارلوت سيمور-سميث، موسوعة علم الانسان: المفاهيم والمصطلحات الانثربولوجية، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، المشروع القومي للترجمة، مصر-القاهرة، ط2(2009).
- شاهر جمال آغا، الزلازل: حقيقتها وآثارها، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، العدد 200(1995).
- طه عبد المقصود عبد الحميد عبية، موجز تاريخ الاندلس: من الفتح الإسلامي إلى سقوط غرناطة، مكتبة المهتدين الإسلاميين ومقارنة الأديان، مصر(دون تاريخ).
- عبد الله العروي، مفهوم التاريخ(ج1): الألفاظ والمذاهب، المركز الثقافي العربي، بيروت-لبنان، ط2(1992).
- عبد الهادي البياض، الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق 6-8هـ/ 12-14م)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط1(2008).
- غسان الكحلوت، العمل الإنساني: الواقع والتحديات الواقع والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ط1، 2020.
- قاسم عبد سعدون الحسيني، "حركة الاسترداد الاسبانية(الريكونيكستا) قراءة في المصطلح والمضمون، مجلة مدارات تاريخية، المجلد الثاني، العدد5(الجزائر) 2022.
- المجلس الأعلى للحسابات-المملكة لمغربية، التقرير حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية(خلاصة)، أبريل (2016).

- محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب: في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، سلسلة: رسائل وأطروحات، رقم 18، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1992.
- محمد البغدادي وحسن الحجامي، تحسين الولوجية وإعادة تنظيم النقل والتنقل: حالة دراسة: المدينة القديمة في فاس، عمران، المجلد الرابع، العدد14(خريف2015).
- محمد نور الدين أفاية، التمدن والتخيل حول المعمار المديني والمعمار السينمائي بالمغرب"، المستقبل العربي، العدد 147(1991).
- المملكة المغربية وزارة الداخلية، اللامركزية في أرقام 2014-2015، إعداد وزارة الداخلية المديرية العامة للجماعات المحلية 2015.
- المهدي شبو، 60 سنة على "زلزال أكادير"...مشاهد من فاجعة هزت المغاربة، للمزيد أنظر: جريدة هسيبريس: https://cutt.us/WZYSw
- موسى كرزازي، العلاقة الجدلية بين تحسن السكن القروي وتنمية إطار عيش الساكنة الريفية، في محمد ازهار وآخرين، المجال، التراب والمجتمع بالمغرب: تحولات، ديناميات ورهانات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية-المغرب، مطبعة الملتقى برينتر، (2019).
- MINISTERE DE L'INTERIEUR-ROYAUME DU MAROC ; STRATÉGIE NATIONALE DE GESTION DES RISQUES DES CATASTROPHES NATURELLES 2020-2030.

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الثالث والعشرون
كانون الاول – دجنبر 2023
ISSN 2569-

التفاوتات السوسيو مجالية وسؤال التنمية الترابية بالمغرب:
جهة طنجة تطوان الحسيمة نموذجا.

د. رشيد الدردابي[323]

الملخص:

أصبحت التفاوتات السوسيو مجالية والاقتصادية إشكالية كبرى في جميع الأطروحات النظرية التنموية الشمولية، ومعظم مسارات وبرامج التنمية والوطنية والقطاعية والترابية، دوليا ووطنيا، حيث تخترق تلك التفاوتات بشكل عمودي جميع الهياكل المؤسساتية والتقسيمات الترابية بالمغرب وعلى صعيد جهة طنجة تطوان الحسيمة، بالرغم من أوراش الإصلاحات المتعاقبة انطلاقا من التصاميم الاقتصادية في الستينات والسبعينات وحتى النموذج التنموي الجديد، بفعل أعطاب مزمنة في السياسات العمومية، سنحاول في هذه المقالة العلمية، تقديم بعض المقترحات المحورية من أجل التخفيف من حدة تلك التفاوتات السوسيو مجالية وتحقيق التنمية الترابية المندمجة والمستدامة.

الكلمات المفاتيح: التفاوتات السوسيو مجالية، التنمية الترابية المستدامة، السياسات العمومية، الجغرافيا السوسيو اقتصادية، المجالات الترابية الصعبة.

Abstract:

Socio-spatial and economic disparities have become a major problem in all comprehensive development theoretical theses, and most national, sectoral and territorial development paths and programs, internationally and nationally, as these disparities permeate vertically all institutional structures and territorial divisions in Morocco and at the level of Tangier-Tetouan-Al Hoceima region, despite successive reform workshops, starting from the economic designs in the sixties and seventies to the new development model, due to chronic defects in public policies.

In this scientific article, we will attempt to present some pivotal proposals in order to alleviate these socio-spatial disparities and achieve integrated and sustainable territorial development.

Keywords : socio-spatial disparities, sustainable territorial development, public policies, socio-economic geography, difficult territorial areas.

مقدمة عامة حول إشكالية البحث، منهجيته وفرضياته:

أصبحت التفاوتات المجالية والسوسيو-اقتصادية إشكالية مؤرقة وظاهرة ملازمة لكل النماذج والبرامج الكبرى للتنمية الاقتصادية والبشرية، الوطنية والترابية، والتي تتمظهر في شكل أوضاع اجتماعية متباينة، ومؤشرات متفاوتة للتنمية البشرية والمستدامة، تُهدد بشكل واضح مسارات التنمية المتكاملة والمتوازنة، وتؤثر سلبا على شروط الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول والمجتمعات.

وقد حاولت العديد من النظريات الجغرافية والاقتصادية المعروفة تفسير واقتراح خُطاطات للمعالجة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كان أبرزها نظريات الاقتصاد المجالي انطلاقا من نظرية التراتبية الحضرية، مرورا بنظرية الإقلاع أو مراحل

[323] دكتوراه في الجغرافيا- باحث في الحكامة الترابية- كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان.

النمو، ووصولا إلى نظرية أقطاب النمو، التي تحولت منذ السبعينات إلى مرجع لبرامج التنمية والسياسات العمومية بالعديد من الدول النامية، بالنظر إلى تأكيدها على إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي انطلاقا من تدعيم المراكز الاقتصادية والأقطاب الحضرية الكبرى، اعتمادا على تحفيزات مالية وضريبية وعقارية، لتشكل تلك الأقطاب بعد ذلك قاطرة لباقي الجهات والمناطق، وللتنمية الاقتصادية الوطنية بشكل عام.

غير أن الملاحظ في معظم التجارب المعروفة والمدروسة بتلك الدول النامية والصاعدة، أن تلك التفاوتات عرفت-على العكس من ذلك- تفاقما للاختلالات السوسيو-اقتصادية بين أقطاب النمو والمجالات المحيطة والتابعة والهامشية.

وتتطرق هذه الورقة العلمية إلى التجربة المغربية، باعتبارها إحدى التجارب البارزة في هذا المجال، حيث تعاقبت وتعددت البرامج الوطنية والقطاعية، المركزية والترابية لمعالجة التفاوتات السوسيو مجالية، التي برزت بحدة بعد الاستقلال، ثم تفاقمت على مر العقود بشكل مواز لتلك الإصلاحات التنموية، سواء بين الجهات الاثنا عشر المشكلة للتراب المغربي، أو حتى داخل بعض الجهات، كجهة طنجة تطوان الحسيمة، بالرغم مما تتوفر عليه من وضعية استراتيجية، ومؤهلات وموارد طبيعية واقتصادية وبشرية، وبما يُنجز فوقها من مشاريع اقتصادية ضخمة تستهدف جعلها محركا للتنمية الوطنية والتوازن المجالي؟

وتطرح هذه المفارقات تساؤلات عميقة، تمثل **إشكالية هذا البحث**، تتمثل في مصدر وعوامل ومضمون هذه التفاوتات السوسيو مجالية المستمرة والمتفاقمة على المستويين الوطني والجهوي؟ ثم مدى تأثيرها على أوضاع التنمية البشرية والترابية ببعض المجالات الترابية، التي تُنعت " بالصعبة والهامشية"؟

وقد انطلقنا في معالجة الموضوع من **فرضية ذات أهمية قصوى** في المجالين السياسي والتنموي بالمغرب، تتعلق بحتمية وجود تأثير إيجابي لكل الإصلاحات المتعاقبة منذ الستينات، وصولا إلى الإطار القانوني والمؤسساتي الجديد مع دستور 2011، ثم تقرير النموذج التنموي الجديد؛ وضرورة مساهمتهم جميعا في إحداث طفرة نوعية لمؤشرات التنمية البشرية بالمغرب، على جميع الأصعدة الوطنية والترابية.

ومن أجل التعاطي الموضوعي مع تلك التساؤلات والفرضيات، اعتمدنا **مناهج متعددة ومتداخلة**، انطلاقا من المنهج الإحصائي الوصفي عبر الاستعانة بالأرقام والإحصائيات الحديثة والموثقة، ثم المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل مجموع النصوص القانونية والتنظيمية والتشخيصية التي تعكس مقاربة السياسات العمومية للمسألة الترابية، إلى جانب دراسة الحالة بهدف الاطلاع على موارد وخصوصيات وإكراهات جهة طنجة تطوان الحسيمة، دون إغفال بعض خلاصات الأبحاث الميدانية مع الفاعلات والفاعلين الرئيسيين بالجماعات الترابية، لتقديم أبرز الخلاصات والتوصيات، التي نقدمها في نهاية هذا البحث، كمساهمة متواضعة من في بناء مسارات متينة وفعالة للتنمية البشرية المستدامة عموما، والتنمية الترابية بالمغرب على وجه الخصوص.

1-الإطار المفاهيمي للتفاوتات المجالية و انعكاساتها على التنمية الترابية:

أولت الجغرافية الاقتصادية الجديدة أو الجغرافية "السوسيو-اقتصادية" اهتماما كبيرا لإشكالية التفاوتات بأبعادها المجالية والاقتصادية والاجتماعية، وخصوصا مع صدور مؤلفات شكلت علامة فارقة في دراسة الاقتصاد الجهوي، ككتاب "الجهات الرابحة/المستفيدة...والمسلمات الجديدة للجغرافية الاقتصادية" والذي حاول تقديم وصفات/فرضيات لعوامل نجاح بعض الجهات، انطلاقا من نموذج "إيطاليا الثالثة"، تعرضت لانتقادات وجدالات متعددة، نجد بعضها في مؤلف متميز آخر بعنوان: "...والجهات المتضررة/الخاسرة...؟اتجاهات ونقاشات في التنمية الجهوية" والذي ناقش صلاحية

وملاءمة مصطلحات المنطقة الصناعية والشبكة في دراسة التوزيع المجالي للمسارات الإنتاجية، مع البحث عن تفسيرات للعلاقات الاقتصادية في الدول الصناعية الكبرى بعد عقدين من السياسات التي حاولت توجيه استعمال المجال وتموضع الأنشطة، لكنها لم تعمل إلا على تعزيز قوة التجمعات/الأقطاب الكبرى المستفيدة سياسيا واقتصاديا[324].

وبالرغم من هذه الاجتهادات المتقدمة، ظلت النظريات المرتبطة بالفكر الليبرالي، وخصوصا مع العودة القوية للتيارات الاقتصادية النيو الكلاسيكية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، تُركز على المقاربة التنافسية، التي تفرض على كل تراب يواجه تحديات التنمية ضرورة التكيف والهيكلة وفقا لقواعد المنافسة العالمية، حتى لا تتفاقم إشكاليات التمييز المجالي[325]، والتي يتطلب تجاوزها حسب هذا النموذج، ضرورة اعتماد التبادل الحر بين الدول، مع تخصصها الإنتاجي بالنظر لاختلاف عوامل الإنتاج فيما بينها، مما سيجعل تلك الدول أو الجهات أكثر تنافسية وتحقيقا للأرباح، ويُحوّلها إلى مناطق مستفيدة وناجحة !

لكن هذه اليقينيات واجهت شكوكا كبيرة من رواد الجغرافية الاقتصادية الجديدة، وخاصة في المؤلف الحديث "ثروة الجهات: الجغرافية السوسيو-اقتصادية الجديدة"، والذين أكدوا أن المقاربة الاقتصادية التنافسية تعتمد على مفهوم تقليدي متجانس ومسبق للمجال الاقتصادي، يتجاهل أهمية العلاقات الاجتماعية والعوامل الثقافية في بناء المجال الترابي، إضافة إلى إكراهات العولمة وعوامل جذب الاستثمارات[326].

وبالفعل، فقد ساهمت السياقات المرتبطة بالعولمة والتنافسية منذ التسعينات، وبالرغم من السياسات الإرادية للدول، في تعميق التفاوتات الترابية، التي تتجسد حسب التعريف المعياري لأحد التقارير الرسمية المغربية، في "مظاهر غياب تكافؤ الفرص، التناسبية، الانسجام، المساواة بين المجالات الترابية، فوارق في الدخل وظروف العيش بين المناطق والجهات، والتي تحيل على مفهوم الإنصاف المرتبط بقيم النزاهة وحماية المصلحة العامة المشتركة"[327].

ووفقا لتحاليل الجغرافيا الجديدة، ترتبط التفاوتات عموما بعوامل متعددة الأبعاد، متعلقة بتعقد مسارات الإقصاء والإدماج الاقتصادي والمجالي، المرتبطة إجمالا باستمرار وتفاقم التراكم الاقتصادي المتباين والديناميات غير المتكافئة للتنمية، بفعل ارتكاز النظام الإنتاجي الرأسمالي المهيمن على عوامل القرب المادي وانخفاض التكلفة لمختلف المدخلات في مسارات الإنتاج والتسويق، حيث يقوم المجتمع الصناعي باستقطاب القوى الحية للتقدم في بعض مراكز ومحاور التنمية التي تعرف تمدينا وجذبا قويا، مع إفراغ وإهمال باقي المجالات الترابية، التي تظل على هامش أو خارج الاستفادة من ثمار التنمية[328].

ويساهم ذلك بشكل جلي في تباين وتيرة التنمية بين مجالات ترابية مستفيدة/ رابحة تمثلها مناطق الاستقطاب الحضري والاقتصادي والمواصلاتي، ومجالات متضررة/صعبة تتركز أساسا بالمناطق القروية في طور التهجير، المناطق المهمشة

---

[324] Serge Côté -Juan-Luis Klein et Marc-Urbain Proulx « Présentation » en « Et les régions qui perdent... ? Tendances et débats en développement régional » Actes du colloque de la section développement régional de l'ACFAS tenu à l'UQAM 17 -18 mai 1994-Université du Québec à Rimouski GRIDEQ- p :5- 1994.

[325] Hugues Dionne GRIDEQ « Centralisation tranquille et ambiguïtés du développement régional » en « Et les régions qui perdent... ? Tendances et débats en développement régional » - Op. Cit. -p: 83- 1994.

[326] Benko Gorges- Lipietz Alain « Géographie socio-économique ou économie géographique » en « La Richesse des Régions : la nouvelle géographie socio-économique » Economie en liberté, PUF, Paris-p :16-2000.

[327] Ministère de l'Aménagement du Territoire National, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Politique de la Ville-Direction de l'Aménagement du Territoire « DYNAMIQUES ET DISPARITES TERRITORIALES : Une analyse des dynamiques spatio-temporelles du développement au Maroc (1999-2014) » Rapport de synthèse-p :4- 2018.

[328] Vachon Bernard 1994 : « La mutation des espaces ruraux : nouvelles réalités, nouveau mode d'emploi » en « Et les régions qui perdent... ? Tendances et débats en développement régional » - Op. Cité -p :362-1994.

والمفتقدة للبنيات التحتية[329]، وهو ما يعطينا نماذج ترابية متعددة لما تسميه الكتابات الجغرافية بالجهات/المناطق: "الناجحة" "الفاشلة" إلى جانب "الوسيطة"، والتي سنستعرض بعضا من تعريفاتها المعيارية كما يلي:

1-1: المجالات المستفيدة/ الناجحة: Les espaces /régions/ zones favorables:

طرحت العديد من المؤلفات الحديثة أسئلة عميقة حول المقصود بالجهات الناجحة والمستفيدة؟ هل هي المناطق التي استفادت من ظروفها الاستثنائية ونشاطها الخاص "من حيث خلق فرص الشغل والثروة وفن العيش"؟ أم أن تلك التراتبية هي تجسيد لنجاح متفاوت "ربما مؤقت"؟ أم نتيجة الامتيازات والاستثمارات التي احتكرتها هذه الجهات المستفيدة، وحولتها إلى مركز للضواحي والجهات المتضررة؟

ويؤكد معظم الباحثين أن التحولات المعاصرة، جعلت الجهات الحضرية هي التي تمثل تلك المناطق الرابحة والمستفيدة، فالمصانع والمكاتب تتجه حصرا نحو المدن والأقطاب الحضرية الكبرى[330]، وهي التي تم تحفيزها ودعمها منذ البداية من طرف سياسات وسلطات الدولة، لتقوم بتجسيد ما نسميه "النموذج المهيمن" في تنمية الأنشطة الاقتصادية وخلق أكبر عدد من مناصب الشغل[331].

وقد أكدت دراسات ميدانية معاصرة وجود ثلاثة أشكال "للتجمعات الناجحة": إما مجالات متركزة حول مقاولات ضخمة كثيرة، أو حول مؤسسات كبرى للدولة (إدارات، قواعد عسكرية)، أو منصات تابعة لمقاولات كبرى خارجية مستوطنة بالجهة، رغم أن هذا النموذج الأخير، قد يساهم في نشأة شكل من التجمعات مطابق "للهامشية الفوردية"، التي تنتج الهشاشة والتفاوتات البين-جهوية[332].

ويلاحظ أن هذه النماذج "الناجحة" ذات طبيعية حضرية، كما أن أغلبها جهات منتجة لثروات تداولية، أو مرتبطة بمناطق صناعية، بالمفهوم الإنجليزي الواسع الذي يشمل الصناعة والخدمات، أو بالمفهوم الفرنسي للصناعة، والذي يضم جميع أشكال الأنشطة الدينامية؛ ومع ذلك تظل التساؤلات مطروحة، فهل تمثل المناطق الصناعية لوحدها الشكل المطلوب لتطوير الصناعات في فترات ما بعد الأزمة؟ وهل تعتبر الوجه الآخر للجهات الناجحة والمستفيدة؟ ولكي تستفيد، هل من الضروري أن تتحول تلك المناطق الصناعية إلى أقطاب عملاقة؟ وختاما، هل تمثل هذه المسارات حتمية مجالية؟[333]، بشكل يجعل التفاوتات السوسيو اقتصادية واقعا لا محيد عنه؟

[329] Damien Augias : « Aménagement et développement des territoires » Studyrama-France-p : 33-2016.

[330] Benko Gorges- Lipietz Alain « Les régions qui gagnent. Districts et réseaux : les nouveaux paradigmes de la géographie économique » - op. cité - p:13- 1992.

[331] Campagne Pierre et Pecqueur Bernard : « Le développement territorial : Une réponse émergente à la mondialisation » Éditions Charles Léopold Mayer- www.eclm.fr- p : 57- 2014.

[332] Benko Gorges- Lipietz Alain. « Géographie socio-économique ou économie géographique » - op. cit - p:16-2000

[333] Benko Gorges- Lipietz Alain « Les régions qui gagnent. Districts et réseaux… » - op. cit –p :15-1992.

2-1: المجالات الوسيطة:Les espaces /régions/ zones intermédiaires:

تعتبر هذه التسمية من التعبيرات النادرة الاستعمال، ويستهدف إطلاقها رسم حدود أقل حدة بين المناطق المستفيدة والمناطق الصعبة، وهي تتميز بظروف مناخية أقل صعوبة، وخاصة من حيث الأمطار التي تتراوح بين 200 و400 ملم، وباستراتيجيات مختلفة للفاعلين المحليين، ويعتمد اقتصادها في المنطلق على الزراعات المتنوعة وتربية الماشية، فيما تتميز تشكيلتها الاجتماعية بهيمنة الطابع "القروي" في أوروبا وشرق وجنوب المتوسط، إلى حدود الستينات على الأقل؛

وقد استفادت هذه المجالات من عدة استراتيجيات للتنمية، متداخلة فيما بينها أحيانا، أبرزها تكثيف وعصرنة وتخصص الأنشطة الزراعية وتربية الماشية بدول شمال إفريقيا، وترتكز تلك الاستراتيجيات التنموية على استخدام ومشاركة أكبر قدر ممكن من اليد العاملة العائلية سواء في إنتاج القيمة المضافة الاقتصادية أو في الاستهلاك، وهي تشبه المناطق الصعبة في استفادتها من تحويلات المهاجرين إلى المدن لتدعيم الاستهلاك العائلي، فيما تحاول اللحاق بالجهات المستفيدة عن طريق الرفع من المردودية الفلاحية[334].

3-1: المجالات الصعبة/الهامشية/ المتضررة: Les espaces /régions/ zones difficiles:

ترتبط التساؤلات المتعلقة بأوضاع المجالات المتضررة بشكل وثيق بباقي المجالات المهيمنة والوسيطة، فالاختيارات الاقتصادية والسياسية التي قامت بتعزيز قوة الأقطاب الكبرى، واستئثارها بامتيازات وفوائد التنمية، هي التي دفعت جهات أخرى مجاورة محيطة وتابعة، إلى الركود والتراجع، مع أن هذه الأحكام والوقائع تظل نسبية ومتحولة، فبينما هناك جهات تتراجع وتتدهور، هناك جهات أخرى تنهض وتتقدم، وقد يحدث ذلك داخل نفس التراب، حيث تتراجع جماعات وتتقدم أخرى، تنجح في تغيير الاتجاه والتهيئة لمستقبل أكثر رفاهية[335].

تمثل "المجالات الصعبة عموما تلك المناطق الهامشية، القاحلة، الفقيرة، المحرومة من الثروات الطبيعية، التي تعرف "تأخر التنمية" واندثار فرص البقاء والاستمرارية، والتي توجد "خارج المناطق المستفيدة" حسب توصيف البنك الدولي، وتواجهها صعوبات للحاق بمسارات التطور لدى المناطق النافعة والمستفيدة من الاستثمارات الضخمة، والسياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدول النامية منذ الاستقلال، وتعاني هذه المجالات من عدة أشكال للتهميش، أصبحت مظاهر مُميزة لهذه المناطق، نذكر منها:

- ضعف الميزات المقارنة؛
- غياب التنافسية الضرورية في العلاقة مع الخارج أو الجهات الأخرى؛
- وجود صعوبات لدى ساكنتها للحاق بركب التنمية والتأقلم مع التغيير؛
- مناطق في طور البحث عن ديناميات جديدة للتنمية؛
- موارد طبيعية غير مساعدة على وجود إنتاج فلاحي كافي كما وكيفا؛
- موقع جغرافي يتميز بالعزلة والبعد عن الأسواق؛
- هجرة مكثفة ساهمت في نقص كبير للموارد البشرية؛
-عدم إعطاء الأولوية للمنتجات المجالية المُميزة للمنطقة والقابلة للتثمين؛

[334] Campagne Pierre et Pecqueur Bernard « Le développement territorial : Une réponse émergente à la mondialisation » -Op. Cit – p: 66-2014.

[335] Jean-Luc Favreau « Qui perd gagne. Les pratiques d'animation du développement rural dans les CADC » en « Et les régions qui perdent... ? Tendances et débats en développement régional » - op. cit -p :129- 1994.

-عدم ملاءمة نمط العيش للمستوى الاجتماعي المناسب لرضا الساكنة عن تلبية الحاجيات" [336].

ويتضح عموما، أن أغلب الإشكالات المتعلقة بالمجالات الصعبة، إضافة إلى العوامل المُسببة لهذا التأخر التنموي، تهم بالأساس المناطق شبه الحضرية، ثم المجالات القروية التي تعرف ركودا وإفراغا متواصلا، بفعل إشكالات مركبة لازالت تتفاقم مثل: انهيار الاقتصاد التقليدي، البطالة الدورية، الهجرة وإفراغ الساكنة، الشيخوخة المبكرة، غياب القيادة المقاولاتية، الإهمال السياسي، تفتت الهوية الثقافية، انخفاض حجم وجودة الخدمات، تدهور الحياة الجماعية... [337]، وهي إشكالات متداخلة ذات أبعاد مركبة، تعانيها بشكل كبير المناطق الصعبة القروية وشبه الحضرية بالدول النامية والصاعدة، والتي تطمح إلى بناء نموذج تنموي جديد ومتكامل، كما هو الحال في المغرب مثلا.

2-التفاوتات السوسيو اقتصادية و انعكاساتها على مسار التنمية البشرية بالمغرب:

يجدر التذكير في البداية أن المغرب حقق مكاسب عديدة في مسارات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، حيث ساهمت مختلف المخططات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطبقة منذ فترة الاستقلال، ثم خاصة منذ سنة 1998، مع انخراط المغرب في مشاريع كبرى للتنمية البشرية والمستدامة، في تحقيق نمو اقتصادي متواصل، وأقل تأثرا بتغيرات المحصول الفلاحي، انتقل مُتوسطه السنوي من 3,3 % ما بين 1990- 1998[338]، إلى 4.2% خلال فترة 1998-2018، حيث ساهم المجهود الاستثماري الضخم خلال هذين العقدين الأخيرين في تراكم الرأسمال المادي وتطوير الرأسمال البشري، بفضل تخصيص المغرب لثلث ناتجه الداخلي الإجمالي لتطوير البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على الفقر، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتثمين الموارد الطبيعية[339].

وقد أدت هذه الجهود إلى تحسن مستمر لمؤشر التنمية البشرية بجميع مكوناته، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث ارتفع من 0,458 سنة 1990 إلى 0,676 سنة2018، أي بتحسن إجمالي تبلغ نسبته47,7 %، ونتيجة لذلك، تم تصنيف المغرب في المرتبة 121 من بين 189 دولة ومنطقة، ضمن فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، بمؤشر بلغ 0,686سنة 2020[340].

لكن الإشكالية الرئيسية ظلت تكمن في ذلك التباين الكبير في مستويات التنمية بين الفئات الاجتماعية والمجالات الترابية، حيث برزت منذ الاستقلال الفوارق الشاسعة بين الجهات في مجالات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والاستفادة من الخدمات الأساسية، بفعل التمركز الكبير للثروة الوطنية على الشريط الساحلي الممتد من طنجة إلى أكادير[341].

فبالرغم من تعاقب مخططات التنمية الاقتصادية والبشرية، فقد ازدادت التفاوتات تفاقما وفقا للعديد من الأبحاث الموثوقة، حيث وضعت دراسة هامة للديناميات الترابية بالمغرب خلال فترة 1999-2014، خريطة للتفاوتات الترابية الصارخة على الصعيد الوطني، سواء بالنسبة لتوزيع الثروة الوطنية أو الأنشطة البشرية، وبينت بالملموس احتكار 5 جهات مغربية تمتد على مساحة لا تتجاوز 18% من التراب الوطني، لحوالي 70 % من الساكنة والساكنة الحضرية، 75% من الناتج الداخلي الإجمالي PIB و72 % من النمو الحقيقي ما بين 2001-2014، ويزداد التفاوت حدة بهيمنة ثلاث جهات من

---

[336] Campagne Pierre et Pecqueur Bernard « Le développement territorial : Une réponse émergente à la mondialisation » - op. cit - p :64-2014.

[337] Vachon Bernard. : « La mutation des espaces ruraux : nouvelles réalités, nouveau mode d'emploi » en « Et les régions qui perdent... ? Tendances et débats en développement régional » op. cit -p :357- 1994.

[338] اللجنة الاستشارية الجهوية: " تقرير حول الجهوية المتقدمة الكتاب الثالث: الجهوية المتقدمة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية "- ص: 15- 2011.

[339] التقرير الوطني "الاستعراض الوطني الطوعي لإنجاز أهداف التنمية المستدامة " مرجع سابق ص: 55 -2020.

[340] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " تقرير التنمية البشرية لعام 2020: أفق جديد: التنمية البشرية والأنتروبوسين " 2021.

[341] اللجنة الاستشارية الجهوية: " تقرير حول الجهوية المتقدمة الكتاب الثالث... " مرجع سابق - ص: 7- 2011.

الجهات الخمس (الدار البيضاء-سطات، الرباط-سلا-القنيطرة، طنجة-تطوان-الحسيمة)، تمثل 7 % من المساحة فقط، على 44% من الساكنة و 58% من الناتج الداخلي الإجمالي؛ بينما تمتد الجهات السبع الباقية على 82% من مساحة البلاد، لكنها لا تستأثر سوى بحوالي 30 % من الساكنة و24% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وينعكس ذلك التفاوت في توزيع الثروة الوطنية والنمو الاقتصادي على مؤشرات التنمية البشرية، كما بدا واضحا من خلال التقرير الوطني الذي أنجزه المرصد الوطني للتنمية البشرية حول التفاوتات السوسيو-مجالية والتنمية البشرية بالمغرب، حيث قام خلاله ببلورة مؤشر وطني للتنمية البشرية INDH، بلغ معدله 0.647 سنة2015 ، وهو يقل بكثير عن المتوسط العالمي، ويفوق بقليل متوسط البلدان ذات التنمية المتوسطة، مما يعني أن المغرب بلغ مرحلة من التنمية بات مفروضا معها تزايد إيقاع تطور التنمية البشرية، لكن العكس هو ما حدث ما بين سنتي 2000 و2015، حيث شهدت الفترة توجُّها متناقصا و تباطؤا في ارتفاع مؤشر التنمية البشرية، لأسباب عديدة، أبرزها التفاوتات الكبيرة بين الجهات الاثنا عشر، حيث ميّز التقرير بين 3 فئات من الجهات، ذات تنمية مرتفعة، وسطى وضعيفة توضحها الخريطة الموالية:

خريطة التفاوتات الجهوية بالمغرب وفقا للمؤشر الوطني للتنمية البشرية 2015

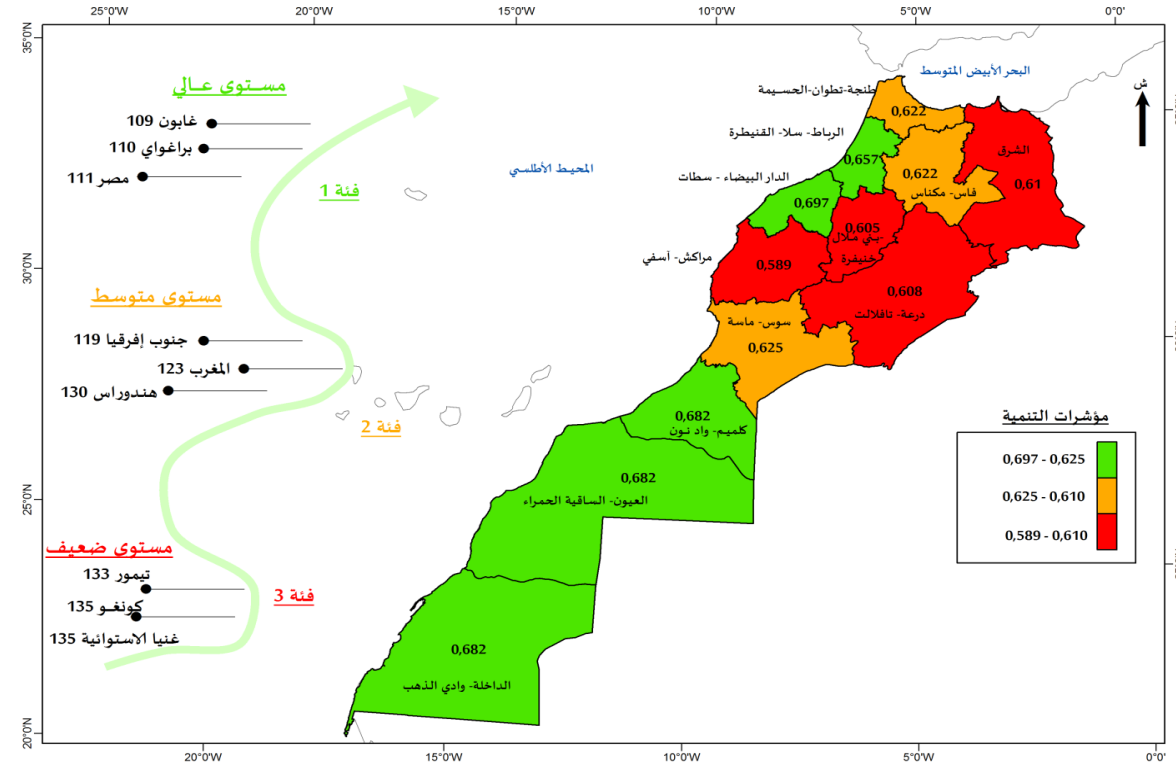

المصدر: تقرير المرصد الوطني للتنمية البشرية: تقرير التنمية البشرية:" التفاوتات السوسيو مجالية والتنمية البشرية: مساهمة في الحوار حول النموذج التنموي بالمغرب خلاصة تركيبية"-www.ondh.ma- ص: 10- 2017.

وتجدر الإشارة، أن هذه الفوارق الترابية تزداد تفاقما داخل الجهات، حسب وسط الإقامة، حيث تسجل المناطق الحضرية مؤشر عاليا للتنمية البشرية يصل0.714، مقارنة مع المناطق القروية التي يناهز تأخرها عن المتوسط الوطني 20 سنة بالمقياس الزمني، كما تزداد التفاوتات حسب النوع الاجتماعي، حيث يبعد مؤشر التنمية البشرية عند النساء مقارنة مع الرجال بأكثر من 10%، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في كل مسارات التنمية البشرية، ناهزت 25.4 % من التنمية المراكَمة عبر عقود، وهو ما يجعلنا أمام تهديد واضح لكل المنجزات التي تحققت في الميادين الأساسية للتنمية البشرية، بفعل هذه

الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية، التي تساهم في تقويض ركائز التماسك الاجتماعي ومصداقية المؤسسات التي من المفروض أن تُجسِّد الإنصاف والاندماج الاجتماعي[342] ، وخصوصا بعد أن تحولت إلى فوارق بين-جهوية، تخترق المشهد الترابي التنموي أفقيا وعموديا.

3-جهة طنجة تطوان الحسيمة نموذج للفوارق المجالية والتناقضات التنموية:

تعتبر جهة طنجة تطوان الحسيمة من الجهات البارزة المعبّرة بوضوح عن الإشكالية المطروحة في هذا البحث، حيث تعتبر جهة ذات وضعية استراتيجية، بما تتوفر عليه من مؤهلات طبيعية واقتصادية وبشرية، وبما يُنجز فوقها من مشاريع ضخمة تستهدف جعلها محركا للتنمية الوطنية والتوازن المجالي؛ لكن نفس الجهة تحمل مفارقات عديدة اقتصادية اجتماعية ومجالية، حيث ساهمت تلك المشاريع في استقطاب أعداد هائلة من السكان في فترة قصيرة، مع تسجيل تفاوتات كبيرة في توزيع الأنشطة الاقتصادية بين مناطق الجهة، ووجود تناقضات في المؤشرات الاجتماعية، وتفاقم للفوارق السوسيو مجالية بين أقاليم ومناطق الجهة، مما يفرض تحديات كبيرة على مستوى التدبير الترابي الشمولي والمندمج.

وبالفعل، فقد سمحت تلك التحولات والمشاريع الكبرى بتحسن الأداء الاقتصادي للجهة، والذي انتقل ناتجها الداخلي الجهوي من 45.929 م/د سنة 2007 إلى 125 785مليون درهم سنة 2019، وتعتبر بذلك من ضمن الجهات السبع التي سجلت معدلات نمو أكبر من المتوسط الوطني (2.6%) بنسبة نمو بلغت 4.3%، محتلة بذلك المرتبة الثالثة على الصعيد الوطني، من حيث القيمة بنسبة 10.9% بعد الدار البيضاء-سطات 31.8%، والرباط-سلا –القنيطرة 15.3%، حيث ساهمت الجهات الثلاث بخلق 58% من الثروة الوطنية سنة 2019[343].

لكن المفارقات السوسيو اقتصادية تظل متعددة ومركبة، وتنطلق أساسا من التفاوتات الكبيرة في سرعات التطور الاقتصادي بين أقاليم ومناطق الجهة، حيث تستحوذ أقل من 20% من المجالات الترابية على أكثر من 70% من الأنشطة الاقتصادية بالجهة[344]، وتستأثر عمالة طنجة-أصيلا بنسبة 43.8 % من توزيع الناتج الداخلي الجهوي، ويتمركز إقليم تطوان بعيدا عنها في المرتبة الثانية بنسبة 15.9%، ثم العرائش 12.1%، ولا تمثل الأقاليم الخمسة الباقية مجتمعة سوى 28.2% من الاقتصاد الجهوي.

خريطة القيمة المضافة في الناتج الداخلي الجهوي لأقاليم وعمالات الجهة سنة 2017

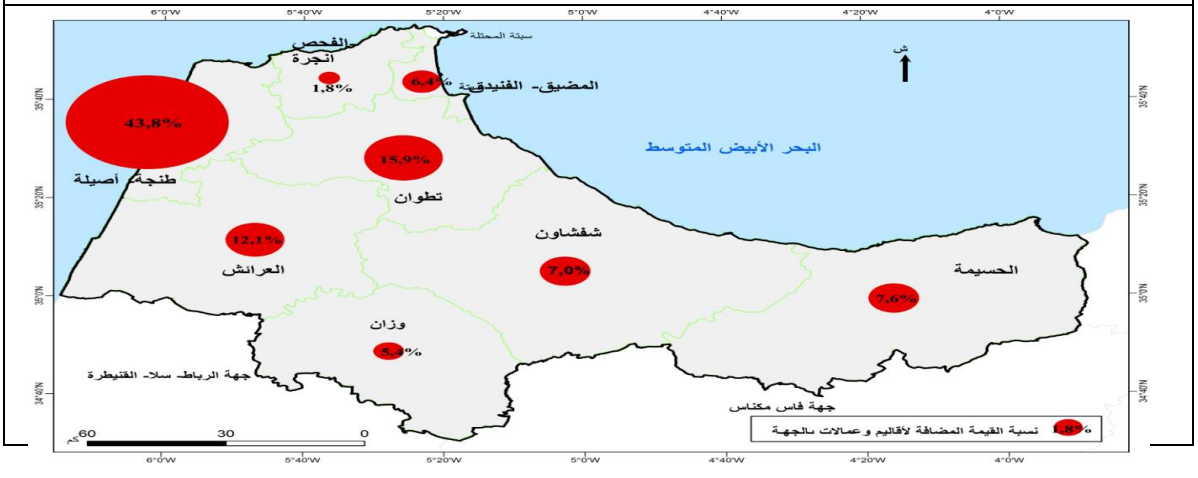

[342] المرصد الوطني للتنمية البشرية: "تقرير التنمية البشرية: التفاوتات السوسيو مجالية والتنمية البشرية: مساهمة في الحوار حول النموذج التنموي بالمغرب" خلاصة تركيبية-www.ondh.ma-- ص: 10- 2017.

[343] المندوبية السامية للتخطيط "الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي ونفقات الاستهلاك النهائي للأسر 2019"- 2021.

[344] جهة طنجة تطوان الحسيمة: " الدراسة المتعلقة بإنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة طنجة - تطوان – الحسيمة: المرحلة الأولى: التشخيص الترابي: خلاصة تركيبية" مكتب الدراسات: -SUD- sciences urbaines &développement -136صفحة-ص:25- 2019.

المصدر: عمل شخصي انطلاقا من معطيات وخرائط التصميم الجهوي لإعداد التراب.

ويرجع ذلك أساسا إلى الاختلاف الكبير في توزيع الاستثمارات، حيث تستقطب عمالة طنجة-أصيلة 73.5% من قيمة الاستثمارات، متبوعة بتطوان بحوالي 16.9%، فيما تتوزع النسبة الضعيفة بين الأقاليم الستة الأخرى، التي تواجه ضعفا كبيرا في جذب الشركات والاستثمارات (العرائش 5.3%، الحسيمة 2.1%، شفشاون 1.8%)، وهو ما يجعلها لحد الآن خارج هذه الدينامية الاقتصادية الجهوية[345].

وتنعكس تلك التباينات بطبيعة الحال على مستوى التنمية البشرية، فإذا كانت الجهة قد حققت تحسنا كبيرا في ذلك المؤشر، حيث انتقلت من المرتبة الثامنة سنة 2004 إلى الرتبة الخامسة سنة 2014، بمعدل زيادة وصل حوالي 25 %في أقل من عشر سنوات، معتبرة الجهة من "أفضل الجهات من حيث التنمية البشرية"[346].

فإن تقرير المرصد الوطني للتنمية البشرية، كان قد وضع الجهة ضمن الشريحة الوسطى للجهات ذات التناقض الواضح بين مستوى الأداء الاقتصادي وحجم التماسك الاجتماعي برصيد 0.622 نقطة[347]، وهو ما أكدته المعطيات الواردة في التصميم الجهوي لإعداد التراب، التي وقفت عند التفاوتات البين-جهوية الصارخة بين مجالات وأقاليم الجهة، وخصوصا بين فئة أولى تضم عمالتي المضيق-الفنيدق وطنجة-أصيلا، التي يفوق مؤشرها 0.658، وفئة ثانية ذات مؤشرات متوسطة جدا، تضم أولا إقليم تطوان ثم العرائش ووزان، وفئة ثالثة ضعيفة يقل مؤشرها عن 0.500 ويصل حتى 0.336 بإقليم شفشاون[348].

وقد انعكست هذه التفاوتات الصارخة والمؤشرات الضعيفة للتنمية البشرية في معظم الأقاليم على مستويات التنمية الترابية بالعديد من مجالات الجهة، رغم الاختلاف الواضح بين العديد من التقارير الرسمية والأكاديمية في تقدير حجم المجالات الصعبة والمتضررة بالجهة، حيث أقر تقرير التشخيص الاستراتيجي الجهوي، المُعد في إطار بلورة برنامج التنمية الجهوية لجهة طنجة تطوان الحسيمة 2017-2022، أن خريطة العجز الترابي بالجهة تشمل 63 جماعة بنسبة 43% من مجموع 146 جماعة بالجهة، حيث تسجل عجزا في 3 مجالات على الأقل، من ضمن خمس مجالات رئيسية للتنمية البشرية (تتعلق بالتعليم، الأمية، الولوج للماء والكهرباء والطرق المعبدة)، وهي تتركز خاصة في أقاليم الحسيمة بحوالي 20 جماعة، ثم 17 جماعة بإقليم شفشاون، ومعظمها جماعات تتركز في المناطق الجبلية والقروية، والتي تعاني خصوصا من إشكالية العزلة (البعد أكثر من 3 كلم عن الطريق المعبدة)، حيث توجد في هذه الوضعية 58 جماعة من أصل 129 جماعة "قروية" بالجهة: 23بشفشاون، 22 بإقليم الحسيمة[349].

لكننا وفي دراسة ميدانية ووثائقية مرتبطة بإنجاز أطروحة الدكتوراه، اعتمدنا فيها على لائحة من 9 مؤشرات سوسيو اقتصادية، معطياتها متوفرة على الصعيد المحلي، تندرج ضمن 4 أبعاد تركيبية أساسية في التنمية الترابية، كما يلي:

- البعد الاقتصادي: معدلات النشاط الاقتصادي والبطالة.

[345] جهة طنجة تطوان الحسيمة" الدراسة المتعلقة بإنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة طنجة - تطوان – الحسيمة: المرحلة الأولى: التشخيص المجالي: التقارير الموضوعاتية والقطاعية" مكتب الدراسات: -SUD- sciences urbaines &développement- ص:123- 2019.

[346] جهة طنجة تطوان الحسيمة "الدراسة المتعلقة بإنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب: التقارير الموضوعاتية والقطاعية..." مرجع سابق- ص:51- 2019.

[347] المرصد الوطني للتنمية البشرية: "تقرير التنمية البشرية: التفاوتات السوسيو- مجالية والتنمية البشرية..." مرجع سابق- ص: 14- 2017.

[348] جهة طنجة تطوان الحسيمة "الدراسة المتعلقة بإنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب: التقارير الموضوعاتية والقطاعية..." مرجع سابق- ص:51-2019.

[349] Région Tanger – Tétouan – Al Hoceima « Elaboration d'une vision stratégique et d'un Programme de Développement Régional (PDR) de la Région - Phase I : Diagnostic de l'existant et Benchmarking ». 2017.

- بعد التنمية الاجتماعية: مؤشرات التربية والتكوين: معدل الأمية، نسب تمدرس الأطفال.
- بعد إطار العيش: نسب الولوج للبنيات الأساسية كالكهرباء والماء الشروب ودرجة العزلة.
- بعد مستوى المعيشة: معدلات الفقر المتعدد الأبعاد ونسبة الهشاشة الاقتصادية.

قمنا بمحاولة وضع خريطة تركيبية لمستويات العجز والهشاشة المجالية في 149 جماعة ومقاطعة بالجهة(145 جماعة و4 مقاطعات بجماعة طنجة)، وبالفعل فقد بينت النتائج المستخلصة من التحليل الترابي لتلك الخريطة هشاشة أوضاع التنمية الترابية بالجهة، حيث تم تسجيل عجز كبير يتراوح بين 5 و9 مؤشرات في 117 جماعة بالجهة، بنسبة 78.52%، أغلبها بأقاليم شفشاون والحسيمة، فيما سجلت 27 جماعة بنسبة 18.12% عجزا متوسطا، ويغيب العجز في 5 مجالات فقط: 4 مقاطعات بجماعة طنجة، وجماعة مرتيل بعمالة المضيق-الفنيدق، بنسبة 3.36%[350].

خريطة تصنيف جماعات الجهة حسب مستويات العجزوالهشاشة المجالية

مقارنة مع المعدلات الوطنية والجهوية 2017/2014:

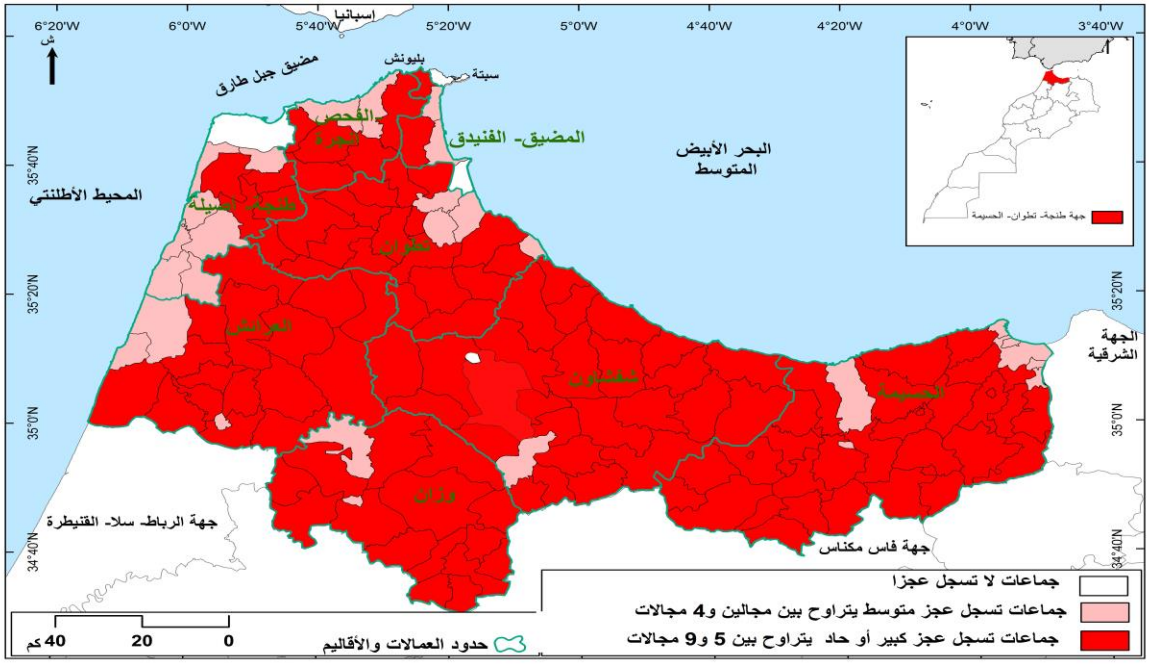

المصدر: عمل شخصي تركيبي انطلاقا من الخرائط الرسمية لسنة 2015.

4- البرامج والتقارير الوطنية الهادفة إلى تحقيق التنمية والعدالة المجالية

لمعالجة هذه التفاوتات الهيكلية وتحقيق التنمية الوطنية بأبعادها المختلفة، انخرط المغرب منذ الاستقلال في العديد من أوراش التنمية، التي اعتمدت خلال الفترة الرابطة بين عقدي الستينات والثمانينات على وضع المخططات والتصاميم الاقتصادية، قبل أن تعرف السياسات العمومية تحولات هامة بإصدار تقارير تشخيصية وتقييمية وطنية متعددة، خصوصا منذ حكومة التناوب وتولي الملك محمد السادس الحكم، انطلاقا من التشخيصات المرافقة للميثاق الوطني

[350] الدر دابي رشيد: أطروحة الدكتوراه حول: "تحديات ورهانات تحقيق التنمية المندمجة والحكامة الترابية بجهة طنجة-تطوان الحسيمة: دراسة مجالية لنماذج من الجماعات الترابية الهشة بالجهة " شعبة الجغرافيا- تكوين: التخطيط الجهوي والتنمية الترابية- كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان- ص: 350- 2023.

لإعداد التراب، مرورا بتقرير الخمسينية، ثم تقرير اللجنة الاستشارية الجهوية، وإصدار دستور 2011 ثم وصولا إلى النموذج التنموي الجديد؛ تناولت جميعها إشكالات التفاوتات الترابية بشكل مسهب وأساسي، نستعرض بعض أوجهه في الفقرات الموالية:

4- 1: التصاميم الاقتصادية والتفاوتات الإقليمية والجهوية:

من أجل بناء اقتصاد وطني مستقل، تبنى المغرب بعد الاستقلال فكرة التخطيط الاقتصادي، حيث تم وضع تصاميم ذات فترات متباينة ومتتالية: خماسية في الفترات العادية، وثلاثية في فترات الأزمات والصعوبات المالية، نركز منها على مخططين أساسيين، أعطيا أهمية بالغة للإشكالات الترابية:

-التصميم الخماسي الأول 1960-1964: استعمل لأول مرة مصطلح الجهوية، بعد الإقرار بأنه لا يمكن تحقيق تنمية شاملة دون تحقيق توازن جهوي، بالرغم من أن صعوبة الأوضاع الاقتصادية وضعف الوسائل الموجهة لتجاوز الاختلالات المجالية، ستدفع الحكومات اللاحقة إلى الاهتمام بالتنمية القطاعية، على حساب التنمية الجهوية الشمولية، وما تستلزمه من استثمارات هامة في الجهات غير المحظوظة.

-المخطط الخماسي الثاني 1968-1972: عرف مسار الجهوية مرحلة جديدة مع هذا المخطط، الذي اعترف بأن التصاميم السابقة ركزت على المظاهر والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، ولم تأخذ بعين الاعتبار الوقائع والمتطلبات المحلية والجهوية.

وقد تم تخصيص الجزء الثالث من هذا المخطط للتنمية الجهوية الاقتصادية، ارتكازا على دراسة هامة حول خطورة الفوارق الجهوية، التي كانت تعني في المخطط الفوارق بين الأقاليم، حيث حاولت الدراسة تعميق المعرفة والمقارنة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الأقاليم في المجالات البشرية والاجتماعية والاقتصادية، وتمكنت من التمييز بين 3 مجموعات إقليمية، أبرزها المناطق الساحلية الأطلسية والمتوسطية، التي تشغل 17% من التراب الوطني، فيما تضم 54% من الساكنة، وتنتج حوالي 80% من القيمة المضافة الصناعية (65% بالدار البيضاء لوحدها)، لذلك يزيد الدخل السنوي الفلاحي عن 400 درهم، مما جعلها تعرف أكبر استقطاب سكاني منذ 1935، كما تتوفر على أفضل النسب في التأطير الطبي والتجهيزات الصحية والمستوى التعليمي[351].

4-2: تطور مسارات اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية والبناء الجهوي:

بشكل متواز مع مخططات التنمية الاقتصادية، انطلق مسلسل التنمية المحلية واللامركزية الإدارية بالمغرب التي تعززت سنة 1976 بصدور الميثاق الجماعي، الذي جاء لتجاوز اللامركزية المحتشمة التي أقرها ظهير سنة 1963[352]، حيث أصبحت الجماعات المحلية وحدات ترابية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري والشخصية المعنوية، وبمجموعة من الصلاحيات الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية، تم تعزيزها من خلال إصلاحات متعاقبة، وخصوصا بعد الارتقاء بالجماعات المحلية الى مؤسسات دستورية، مع توسيع مفهومها لتشمل الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية، مع التعديلين الدستوريين لسنتي 92 و96،

[351] Ministère des affaires économiques du plan et de la formation des cadres: « Plan quinquennial 1968-1972 - -1968. 31p: volume III: le development économique regional »

[352] بوعزاوي بوجمعة "التنظيم الإداري: الإدارة المركزية للدولة، الجماعات الترابية" دار أبي رقراق للطباعة والنشر-الطبعة الأولى الرباط -ص: 78- 2013.

كما عرف البناء الجهوي تطورات متلاحقة، مع أول محاولة رسمية لوضع تصور جهوي للتنمية الاقتصادية، من خلال إصدار ظهير 16يونيو 1971 الذي اعتبر الجهة إطارا للعمل الاقتصادي، تقام فيه الدراسات وتنجز البرامج، وعلى أساسه تم تقسيم البلاد إلى 7 جهات اقتصادية، اتخذت طابعا استشاريا، حيث استهدفت التخطيط الاقتصادي من جهة، وإعداد التراب والتوازن المجالي من جهة ثانية، غير أن هذه الجهات لم تتوفر على صلاحيات تقريرية، بحكم أنها لم تُمنح الشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي.

وقد تم تدارك ذلك في القانون الخاص بإحداث وتنظيم الجهات 47/96، الذي خول للجهة صلاحيات جديدة، أبرزها المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع إعادة ترتيب الخريطة الجهوية بالمغرب بالاعتماد على معايير جديدة، أسفرت عن 16 جهة في محاولة لتدارك التباينات المتفاقمة، سواء من حيث عدد السكان أو تمركز الأنشطة الاقتصادية.

4-3: المسارات الجديدة لإعداد التراب والتنمية البشرية في نهاية التسعينات:

عرفت السياسات العمومية تطورا لافتا مع حكومة التناوب لسنة 1998، والتي أعطت لورش إعداد التراب الوطني أهمية خاصة، من أجل معالجة التبعات السلبية للفوارق الجغرافية اقتصاديا واجتماعيا، ثم مواجهة التحديات الناتجة عن انفتاح الاقتصاد الوطني على المحيطين الجهوي والدولي، من خلال إعداد رؤية شمولية للتراب الوطني على المدى البعيد، فأطلقت حكومة التناوب الحوار الوطني لإعداد التراب وفق مقاربة ترابية تصاعدية، انبثق عنها سنة 2002 الميثاق الوطني لإعداد التراب، باعتباره إطارا قانونيا وتوجيها، حدد المعالم الكبرى والمبادئ الأساسية لسياسة إعداد التراب الوطني، وشكل أساسا للتصميم الوطني لإعداد التراب الصادر سنة 2003، إلى جانب العديد من الأدوات التقنية والمؤسساتية المعنية بإعداد التراب، ذات أبعاد جهوية ومحلية.

وقد كان من المفروض أن تشكل التوجهات المجالية للميثاق والتصميم، إطارا مرجعيا للتماسك المجالي على المدى الطويل، مما يسمح بتأمين أقصى التطابق والتجانس على الصعيد الترابي، غير أن غياب الأجرأة الفعلية لمضامين تلك الوثائق التوجيهية الكبرى، قد جعل التخطيط لمختلف هذه الميادين يتسم بطغيان المخططات المتشظية plans fragmentaires [353]، وغياب الالتقائية بين مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وبين مخططات الجماعات المحلية التي عرفت إصلاحات متعاقبة لتطوير الحكامة والفعالية من جهة، وبين مختلف تصاميم التعمير ومواثيق إعداد التراب، كمظهر صارخ لغياب الرؤية المستقبلية الشاملة والواضحة.

وقد قام تقرير الخمسينية الصادر سنة 2005، بتشخيص تلك الأعطاب المزمنة، حيث وقف عند غياب الانسجام في نسق الحكامة المحلية، وتحويل غير كافي للاختصاصات والموارد وللقرار إلى المستوى المحلي، وغياب التنسيق بين المشاريع العمومية، مما جعل بلادنا تعرف عجزا أفقيا منذ الاستقلال يتعلق بحكامتها [354]؛ وبالتالي فحسب التقرير لا يمكن اختزال إعداد التراب الوطني، في مقاربة ترميمية للتفاوتات الترابية، ولا في إجراء تقابل تبسيطي بين المناطق الساحلية والداخلية أو بين المجالات الحضرية والقروية، رغم إعادة التأكيد على كون هذه الاختلالات تظل مطروحة بحدة في بلادنا، حيث أن

[353] خلوق جمال "التدبير الترابي بالمغرب: واقع الحال ومطلب التنمية" الطبعة الأولى -مكتبة الرشاد: سطات-مطبعة طوب بريس الرباط- ص: 95- 2009.

[354] Comité directeur du rapport 50 ans du développement humain « Rapport sur les perspectives du Maroc à l'horizon 2025 : Pour un développement humain élevé » -p : 71- 2005.

حوالي 40% من الثروات الوطنية تتمركز في 1% من التراب الوطني، بما في ذلك المناطق القروية، كما أن 77% من التراب الوطني لا تساهم سوى بنسبة10% من القيمة المضافة الوطنية[355].

وقد اعتبر تقرير الخمسينية أيضا أساسا للتصور الجديد للتنمية الذي حمله الخطاب الملكي فسنة 2005، والذي ارتكز على إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية INDH، من أجل مواجهة إفرازات التصنيفات المتأخرة للمغرب في مختلف التقارير الأممية للتنمية البشرية IDH، بسبب تراكم العجز الاجتماعي وانتشار مظاهر الهشاشة والفقر والإقصاء على الصعيد الداخلي، والتي ستدفع نحو فتح أوراش جديدة بعد سنة 2011.

[355] Comité directeur du rapport 50 ans du développement humain « L'avenir se construit et le meilleur est possible » Document de la synthèse Rapport de Rapport général – p : 24- 2005.

4-4: الجهوية المتقدمة: من أجل هيكلة جديدة للتراب الوطني:

اقترحت اللجنة الاستشارية الجهوية، من خلال تقريرها الصادر سنة 2011، تمكين المغرب من جهوية متقدمة، مُكرّسة للتنمية المستدامة والمندمجة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا، تكون مدخلا لإصلاح عميق لهياكل الدولة من خلال السير الحثيث والمتدرج على درب اللامركزية واللاتمركز، إضافة إلى نهج سياسة القرب وتضافر الجهود بين القطاعات، وأخذ البعد الترابي بعين الاعتبار في السياسات العمومية وفي تدخلات الدولة والجماعات الترابية، بغية الرفع من نجاعة الفعل العمومي؛ كما اقترح التقرير جهات جديدة ذات طابع مؤسساتي ووظيفي ارتكازا على منهجية عملية، ومعايير تقنية معمول بها، تتمثل في الفعالية والتراكم والتجانس والوظيفية والقرب والتناسب والتوازن، والتي أفضت إلى تقسيم جهوي يضم 12 جهة.

كما قدم التقرير اقتراحات عملية، كإبراز الجماعة الجهوية كشريك مُميّز للدولة، وإقرار صدارتها في تنسيق ودمج تصورات ومخططات وبرامج باقي الجماعات الترابية، وإرساء علاقات جديدة بين الدولة والجماعات الترابية، مبنية على الشراكة والتعاقد وعلى الإشراف والمراقبة المرنة عوض الوصاية، ستجد صداها في دستور 2011 [356].

5-4: دستور 2011 والمسار الجديد للحكامة الترابية:

حملت الوثيقة الدستورية مستجدات نوعية، وتضمنت هياكل ومساطر وآليات إنتاج وتنفيذ وتقييم جديدة للسياسات العمومية، وأدوارا متزايدة للمؤسسات الدستورية، بما فيها الجماعات الترابية، من خلال مدخلين جديدين، يتعلق الأول بالجهوية المتقدمة والحكامة الترابية، فيما يشمل البعد الثاني تعزيز المشاركة المواطنة في بلورة السياسات العمومية، وطنيا وترابيا[357].

وبالموازاة مع ذلك، سيعرف التنظيم الترابي المغربي تحولات هامة، برزت في الهندسة الجديدة لتوزيع الصلاحيات والاختصاصات بين المستويات الثلاث للجماعات الترابية، التي تم تأطيرها وفق قوانين تنظيمية جديدة صادرة سنة 2015، خوّلت للمستوى الجهوي اختصاصات اقتصادية بالدرجة الأولى، فيما اضطلع الإطار الإقليمي بالتنمية الاجتماعية، وخاصة في الوسط القروي، وستُركز الجماعات على الصعيد المحلي على تقديم خدمات القرب للمواطنين والمواطنات، مع ارتكاز هذا البناء المؤسساتي على مبادئ التفريع والتعاضد واقتران نقل الاختصاصات بالموارد المالية المطابقة لها.

وقد تضمن ذلك التصور تقسيما جديدا للتراب الوطني، يتكون من 12 جهة بالاعتماد على معايير التوازن والتجانس والفعالية والقرب، إضافة إلى إدماج عناصر المقاربات الترابية والتشاركية والمستدامة والنوع، مع العمل على تفعيل ورش اللاتمركز الإداري من خلال إصدار الميثاق الوطني للاتمركز الإداري سنة 2018، والذي ارتقى باللاتمركز الإداري إلى تنظيم إداري مواكب للتنظيم الترابي اللامركزي القائم على الجهوية المتقدمة، كما اعتبر الجهة الفضاء الترابي الملائم لبلورة السياسات الوطنية[358].

وتفعيلا لهذه المقتضيات الدستورية والقانونية، أكد البرنامج الحكومي 2012-2016 على اعتماد المقاربة المجالية المندمجة، في وضع وتنزيل المشاريع في إطار سياسة شمولية لتأهيل المجال، وفي برمجة الميزانية العامة عوض الاكتفاء بتوزيع الاعتمادات على مختلف القطاعات الوزارية، وعلى تطوير آليات التحفيز المالي في علاقة بأولويات إعداد التراب في سياق

---

[356] اللجنة الاستشارية الجهوية:" تقرير حول الجهوية المتقدمة الكتاب الأول-التصور العام " - ص: 7-2011.

[357] ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 شعبان 1432 الموافق 29 يوليوز 2011، القاضي بتنفيذ نص الدستور- الجريدة الرسمية، عدد 5964 مكرر-2011.

[358] مرسوم رقم 2.17.618 صادر في 26 ديسمبر 2018 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري.

نظرة شمولية للتنمية والتهيئة المجالية[359]، حيث استمر البحث عن تصورات جديدة لسياسات عمومية ذات بعد ترابي، تحاول الارتباط بالأوراش الكبرى للجهوية المتقدمة واللاتركيز الإداري والإصلاحات المؤسساتية التي أعطت أدوارا جديدة للفاعلين العموميين داخل الجهات وفق منظور زمني جديد، من أجل مواجهة ضغوطات وتحديات المطالب الاجتماعية المتصاعدة داخل المجالات الترابية، وتزايد خطر تفاقم فجوة التنمية بين مكونات التراب الوطني.

4-6: النموذج التنموي الجديد: والارتقاء بمكانة المجالات الترابية في مسارات التنمية المستدامة:

بعد الإقرار الملكي بكون النموذج التنموي الوطني أصبح غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وعاجزا عن الحد من الفوارق بين الفئات، ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية[360]، جاءت الدعوة إلى إعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد، من خلال تكليف لجنة خاصة بصياغة نموذج تنموي جديد[361].

وقد حددت اللجنة الخاصة في تقريرها العام موطنين أساسيين للضعف، يتمثلان في ضعف الإدماج وتزايد الفوارق بسبب التوزيع غير المتكافئ للمجهود الإنمائي عبر التراب الوطني، ثم انعدام الثقة إزاء الفعل العمومي والمؤسسات والنخب المسيطرة بفعل التفاوت الحاصل بين روح ووعود الدستور، وبين حقيقة ممارسة السلط والحريات والاختصاصات[362]، إضافة إلى أربع معيقات نسقية لمسار التنمية ببلادنا، يتمثل أولها في غياب رؤية تنموية مندمجة تضمن التقائية وانسجام الاختيارات وتيسير التملك الجماعي لرهانات التنمية من قبل مختلف الأطراف المعنية؛

ومن أجل صياغة نموذج تنموي جديد يحدد ملامح مغرب الغد ومستوى التنمية المنشودة سنة 2035، اقترح التقرير أربع محاور استراتيجية للتحول، تتمثل في تطوير اقتصاد متنوع وتنافسي ومكثف، تأهيل الرأسمال البشري، الإدماج الاجتماعي والترابي وتعزيز المشاركة وتكافؤ الفرص، ثم تعزيز مكانة المجالات الترابية في صلب العملية التنموية؛

كما تضمنت المبادئ المشتركة للعمل وتفعيل النموذج التنموي، مبدأ أساسيا يستهدف تقليص الفوارق المجالية والرفع من نجاعة السياسات العمومية وتطوير بعد الاستدامة، يتعلق بالتفريع في نطاق المجالات الترابية، ويفترض اعتماد سياسات قريبة من المواطن والمجالات الترابية، أي" حلول تلائم كل جهة حسب خصوصياتها ومواردها"؛ لكن أهم ما تضمنه النموذج التنموي المقترح، وخاصة المحور الاستراتيجي الرابع للتحول، هو الرؤية الجديدة بشأن مكانة المجالات الترابية في صلب العملية التنموية، وضرورة الانتقال بها من مجرد وعاء نهائي لتفعيل سياسات عمومية مقررة مركزيا، إلى شريك للدولة، وفاعل رئيسي في البناء المشترك لتلك السياسات، وهو ما يستدعي تكريس المكانة المركزية للجهات، وبلورة حكامة جديدة للمجالات الترابية، تُحولها إلى مجالات مزدهرة وقادرة على الصمود ومستدامة[363].

استنتاجات وتوصيات عامة من أجل التخفيف من التفاوتات السوسيو مجالية وتحقيق التنمية الترابية المندمجة والمستدامة:

[359] رئيس الحكومة " البرنامج الحكومي 2012-2016" https://www.cg.gov.ma-2012.

[360] الخطاب الملكي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة -الرباط -13 أكتوبر 2017.

[361] الخطاب الملكي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة- الرباط - 12 أكتوبر 2018.

[362] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي "النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع: التقرير العام"ص:19-2021.

[363] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي 2021:" النموذج التنموي الجديد..." المرجع السابق – ص: 106.

لقد أجمعت التقارير والتشخيصات المتعاقبة لمسارات التنمية البشرية والترابية، أنه بالرغم من أهمية المنجزات المحققة، فإن النموذج التنموي الحالي، الذي يعاني من عجز على مستوى الحكامة العمومية، يواجه تحديا رئيسا يتمثل في تفاقم الاختلالات المجالية والتفاوتات الاجتماعية، التي أقرت بها جميع التقارير والإحصائيات الرسمية الصادرة مؤخرا.

فقد تضاعف ست مرات تعداد الساكنة الحضرية المقيمة في 365 مدينة ومركز حضري خلال فترة 1960-2014، لتصل نسبتها حوالي 65% حاليا و75% سنة 2035، فتحولت المدن والتجمعات الحضرية التي لا تشغل سوى 2% من مساحة البلاد، إلى مركز الإنتاج والتبادل والقيادة والسلطة، تنتج 75% من الناتج الداخلي الخام، وتحتكر 70% من الاستثمارات، وتُشغل 43% من الساكنة النشيطة؛ فيما لم تتضاعف ساكنة العالم القروي سوى 1.6 مرة، والتي تعيش فوق مساحة تمثل 98% من التراب الوطني و85% من الجماعات الترابية [364].

أما على المستوى الجهوي، فقد تفاقمت التفاوتات الترابية، في جميع مؤشرات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، مع استقطاب القطب الحضري الساحلي الصناعي لطنجة، بوزن ترابي لا يتجاوز 20% من مساحة الجهة، لأزيد من 70% من الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية والبنيات التحتية والمشاريع الكبرى المهيكلة، مما سيؤدي مستقبلا إلى بروز كتلتين ترابيتين: كتلة حضرية جاذبة بغرب الجهة تحتضن 75% من الساكنة، وكتلة قروية طاردة ستعرف تطورا سلبيا للسكان بشرق وجنوب الجهة، وهو ما سينعكس سلبا على مقومات التماسك الاجتماعي والإنصاف المجالي.

ويرجع هذا العجز المزمن في إرساء التنمية المندمجة مجاليا، إلى إكراهات بنيوية واختيارات سياسية عمومية، يمكن تلخيص أهم أعطابها الرئيسية- في نظرنا المتواضع- في المحاور الكبرى التالية:

- اعتبار التفاوتات السوسيو-مجالية إشكالية عويصة وثغرة جوهرية في النظريات الاقتصادية والبنيوية الكبرى، مع التأكيد على استنفاذ إمكانياتها ووصفاتها، بالنظر لعجزها عن توفير توزيع مجالي عادل لثمار النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وتقديم حلول للنهوض بالمناطق الصعبة القروية وشبه الحضرية.
- فشل الكثير من نماذج التنمية التي يتم تسويقها حاليا -كنظرية أقطاب النمو-في تحقيق الانتشار التدريجي للنمو الاقتصادي والتنمية المتوازنة والعادلة، مع تفاقم التفاوتات بفعل تبعات العولمة والامتيازات الممنوحة للمناطق الحضرية والاقتصادية التنافسية الكبرى.
- ارتباط التفاوتات الجهوية والإقليمية بالمخططات الاستعمارية والسياسات العمومية بعد الاستقلال، التي كرّست مقومات وأوضاع المغربين "النافع" و"غير النافع"، بالرغم من كل البرامج والنوايا المعلنة، وهو ما يبرز جليا في بنية الاستثمار التي تتركز بنسبة 73% في الأقطاب الاقتصادية الكبرى الجاذبة، مما يساهم في تزايد الاستقطاب الاقتصادي للثروات والأنشطة في الجهات الحضرية الساحلية المستفيدة.
- تكرار وتراكم التشخيصات وتحديد مظاهر الخصاص والعجز الترابي بالمغرب، مع اقتراح الحلول وبرمجة الإصلاحات الكبرى والتي غالبا ما تُعيقها إكراهات التفعيل، بما في ذلك عدم تفعيل الإصلاح الدستوري لسنة2011، باعتراف تقرير النموذج التنموي.

[364] وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة" الكلمة الافتتاحية في الندوة الوطنية حول توجهات السياسة العامة لإعداد التراب-2019-www.alahdat.net.

- الفوارق الكبرى المسجلة بين البرامج والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية المعلنة، وبين تنزيلها الفعلي على المستوى الترابي، مما يؤدي إلى انعدام الثقة المؤسساتية، وضعف التعبئة المجتمعية لصالح التنمية.
- تعاقب التقسيمات الترابية الجهوية، التي اتخذت في مراحلها الأولى بعض الأسماء والتوصيفات الطبيعية، مع إدماج تدريجي للمعايير المركبة كنمط العيش، التجانس والتكامل والوظيفية، دون إحداث التغيير المطلوب في منحى تفاقم التفاوتات الترابية بين الجهات والأقاليم.
- وجود واستمرار الإشكالات المتعلقة بالإلتقائية والحكامة والتنمية المندمجة بالمغرب، بسبب غياب الانسجام بين مخططات التعمير وإعداد التراب، وبين المخططات الكبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ثم بين البرامج والحاجيات الجهوية والمحلية، مما يجعل المخططات التنموية مجرد أماني وطموحات، في غياب خطط إجرائية للتنفيذ، وآليات دقيقة للتتبع والتقييم على المستوى الترابي.
- عدم مواكبة توسع اختصاصات الجماعات الترابية بتحويل الموارد المالية المطلوبة، ووجود اختلالات بنيوية في مالية الجماعات الترابية مرتبطة بضعف المداخيل الذاتية وارتفاع قيمة النفقات الإجبارية، يؤدي إلى النقص في القدرات التدبيرية والاستثمارية وغياب الاستقلال المالي، ثم ضعف القدرة على اتخاذ القرار والتخطيط الترابي الاستراتيجي.
- إقرار التوجهات الاستراتيجية الجديدة لإعداد التراب، بمواطن الضعف الرئيسية المتمثلة في غياب اندماجية السياسات القطاعية العمومية والتماسك الترابي، تزايد فجوة التنمية بين مكونات التراب الوطني، غياب علاقات صحية وأفقية بين الدولة والجماعات الترابية، ضعف وتباين أثر الاستثمارات العمومية على الديناميات المجالية، وهو ما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلاد.

ولمواجهة هذه الاختلالات المزمنة والمتكررة في كل التقارير والتشخيصات الوطنية المتعاقبة، نؤكد أن أواش الإصلاحات المفتوحة منذ عقود، والمتعلقة بالديموقراطية المحلية واللامركزية واللاتمركز الإداري، والتي انضافت إليها مسارات جديدة متعلقة بالجهوية المتقدمة والحكامة الترابية والإلتقائية والمشاركة المواطنة، تحتاج إلى تنزيل فعلي، في إطار مقاربة تشاركية ترابية ومستدامة، نقدم فيما يلي بعضا من **المقترحات المحورية**، الكفيلة بالمساهمة في تفعيلها على المستوى الترابي:

- التأكيد على أهمية نظريات الجغرافية الاقتصادية الجديدة، أو الجغرافية "السوسيو-اقتصادية" في تفسير التفاوتات، وخصوصا مراعاتها للعلاقات الاجتماعية والعوامل الثقافية في بناء المجالات الترابية.
- العمل على تجاوز بعض النظريات التقليدية في المجال الاقتصادي، كنظرية أقطاب النمو، والتي عجزت عن تحقيق الانتشار التدريجي للنمو الاقتصادي والتنمية المتوازنة والعادلة، بل ساهمت في تفاقم التفاوتات بفعل تبعات العولمة والامتيازات الممنوحة للمناطق الحضرية والاقتصادية التنافسية الكبرى؛ ثم الانفتاح على النظريات الجديدة في التنمية الترابية، التي تنطلق من الخصوصيات والموارد الترابية في بناء استراتيجيات ترابية خاصة ومتفاعلة مع المحيطين الوطني والدولي.
- الارتباط الوثيق بين معالجة التفاوتات الترابية البين-جهوية، وبين تجاوز المركزية وتبني رؤية موسعة للامركزية، تعتبر الإطار الفعال لإشراك الفاعلين وتحقيق التنمية الجهوية وتجسيد نظريات التنمية المجالية والترابية.

- اعتبار المفاهيم الجديدة للتقطيع الفعال والحدود الشبكية والمناطق البين-جماعاتية آليات ضرورية لخلق مجالات التضامن الجماعي والتقطيعات المكيفة مع مشاريع التنمية الترابية، لإخراج جماعاتنا الصغيرة والضعيفة من مآزقها المتعلقة بالموارد المالية والبشرية والقدرات المؤسساتية.
- ضرورة الانطلاق في بناء الاقتصاد الترابي المحلي أو البين-جماعاتي من كون الموارد الترابية ليست معطى سابقا وجاهزا، بل بناء جماعي، مسار لربط العلاقات بين العناصر الموجودة في المجال وبين نظام الإنتاج المحلي من خلال دينامية الفاعلين، من أجل اكتشاف وتثمين موارد كامنة لم يتم توظيفها بعد، ثم تحقيق التميز والجاذبية الترابية.
- تجاوز المقاربات التقنية في التنمية، والاعتماد على الرأسمال الترابي بمكوناته المادية وغير المادية، البشرية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب التقاطع بين أدوار الدولة في الدعم والمصاحبة والتنظيم، والأدوار الاجتماعية والاقتصادية لباقي الفاعلين، في بناء مسارات وتوافقات ونماذج متميزة للتنمية الترابية المستدامة.
- البناء الجماعي والتشاركي لمنطق جديد للتنمية، يرتكز على تنويع الأنشطة في الوسط القروي وبالمراكز الحضرية الصغرى لخلق الثروة خارج الفلاحة، ثم العمل على تمدين مراكز الجماعات القروية، بتزويدها بوسائل التواصل والاتصال والنقل والتجهيزات، وتمكين تلك المراكز والمدن الصغرى المجاورة من المساهمة في هيكلة الوسط القروي في إطار "أحواض الحياة".
- تنويع وتطوير فكرة أقطاب التنمية، عن طريق ابتكار نماذج متعددة ومتكاملة من أقطاب التنافسية، من أجل تحريك النسيج الاقتصادي على مستوى حوض التشغيل أو الإقليم أو حتى الجهة، اعتمادا على أقطاب للتنمية المتخصصة في مجالات متميزة ومنتجات مجالية وخدمات محلية بتقنيات مبتكرة: تحويلية، بيئية، تكنلوجية، صحية، علمية...ثم توسيع الفكرة لتشمل المجال القروي من خلال "أقطاب الامتياز القروي"، وجعلها علامة تجارية تستهدف التنشيط الاقتصادي للمجالات الصعبة والهشة.
- ضرورة إعادة النظر في برامج محاربة الفقر والهشاشة، والتركيز على معالجة العوامل العميقة للفقر وعوائق التنمية، وليس مظاهرها وأعراضها فقط، من خلال بناء تنمية بشرية ترابية وقروية حقيقية ترتكز على تثمين واستكشاف الموارد الكامنة المتعددة.
- الاستفادة من الإطار العام للجهوية المتقدمة من أجل بلورة سياسات عمومية ترابية ذات مضمون اجتماعي، تنطلق من التقاطع بين تنزيل الاستراتيجيات الاجتماعية الوطنية، وتصعيد المطالب والاحتياجات الاجتماعية، وتحويلها إلى أولويات تنموية في جميع البرامج القطاعية والمجالية والترابية.
- التأكيد على الأهمية الكبرى للنموذج التنموي الجديد في مسار التنمية البشرية، وخصوصا تبنيه للتنمية باعتبارها مسألة شمولية معقدة ومتعددة الأبعاد، تحتاج إلى مقاربات نسقية ترتبط بالحكامة والمشاركة المواطنة والتعدد في إبداع الحلول، وبعيدا عن أي تأويل "اقتصادوي" تقني محض.
- تثمين دعوة النموذج التنموي إلى ضرورة تجاوز الدور المركزي والرقابي القديم والمهيمن للدولة، نحو دولة تحتفظ بقوتها وأدوارها الاستراتيجية، في تكافؤ وانسجام مع تعزيز وتوسيع مجال تدخل مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، كركيزة أساسية للتنمية في وقتنا الحاضر.

- تبني فكرة الارتباط الوثيق بين تفعيل نموذج جديد للتنمية، وتنزيل الميثاق الوطني من أجل التنمية، بنهج مبادئ جديدة للعمل في إطار مقاربات نسقية وتشاركية، ترابية ومستدامة، أدى غيابها إلى إضعاف جودة الإصلاحات والسياسات العمومية .
- الأهمية القصوى لتنمية المجالات الترابية، بشكل مندمج مع قضايا التنمية البشرية والمستدامة وإعداد التراب، مع التأكيد على تفعيل مختلف المسارات والقوانين المتعلقة باللامركزية، اللاتمركز، التفريع، ثم احترام الخصوصيات الجهوية والترابية، من أجل تعزيز مكانة المجالات الترابية في صلب العملية التنموية، عبر الانتقال بها من مجرد وعاء نهائي لتفعيل سياسات عمومية مقررة مركزيا، إلى شريك للدولة وفاعل رئيسي في البناء المشترك لتلك السياسات، في اتجاه تحويلها نحو فعل عمومي ترابي تشاركي فعال.

قائمة المراجع:

كتب:

- **بوعزاوي بوجمعة "التنظيم الإداري: الإدارة المركزية للدولة، الجماعات الترابية" دار أبي رقراق للطباعة والنشر-الطبعة الأولى الرباط - ص: 78- 2013.**
- **خلوق جمال "التدبير الترابي بالمغرب: واقع الحال ومطلب التنمية" الطبعة الأولى - نشر مكتبة الرشاد: سطات- مطبعة طوب بريس الرباط- 226 صفحة-2009.**
- Benko Gorges- Lipietz Alain « Les régions qui gagnent. Districts et réseaux : les nouveaux paradigmes de la géographie économique », Paris, PUF, 424 pages- 1992.
- Campagne Pierre et Pecqueur Bernard : « Le développement territorial : Une réponse émergente à la mondialisation » Editions : Charles Léopold Mayer- Paris/France-135 pages-2014.
- Collectif Sous la direction de Serge Côté -Juan-Luis Klein et Marc-Urbain Proulx : « Et les régions qui perdent... ? Tendances et débats en développement régional » Actes du colloque de la section développement régional de l'ACFAS tenu à l'UQAM Université du Québec à Rimouski GRIDEQ- 397 pages- 1994.
- Damien Augias : « Aménagement et développement des territoires » Studyrama-France- 189 pages- 2016.
- Georges Benko-Alain Lipietz (Dir) « La Richesse des Régions : la nouvelle géographie socio-économique » Economie en liberté- PUF- Paris-564 pages- 2000.
- Serge Côté -Juan-Luis Klein et Marc-Urbain Proulx « Et les régions qui perdent ... ? Tendances et débats en développement régional » Actes du colloque de la section développement régional de l'ACFAS tenu à l'UQAM -Université du Québec à Rimouski GRIDEQ – 397 pages- 1994.

تقارير دولية ووطنية وجهوية:

- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: " تقرير التنمية البشرية لعام 2020: أفق جديد: التنمية البشرية والأنتروبوسين " www.undp.org-2021.**
- **التقرير الوطني "الاستعراض الوطني الطوعي لإنجاز أهداف التنمية المستدامة " 142 صفحة -2020.**
- **جهة طنجة تطوان الحسيمة" الدراسة المتعلقة بإنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة طنجة - تطوان – الحسيمة: المرحلة الأولى: التشخيص المجالي: التقارير الموضوعاتية والقطاعية" مكتب الدراسات: -SUD- sciences urbaines &développement- 421 صفحة -2019.**
- **جهة طنجة تطوان الحسيمة: " الدراسة المتعلقة بإنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة طنجة - تطوان – الحسيمة: المرحلة الأولى: التشخيص الترابي: خلاصة تركيبية" مكتب الدراسات: -SUD- sciences urbaines &développement- 136صفحة- 2019.**

- اللجنة الاستشارية الجهوية " تقرير حول الجهوية المتقدمة الكتاب الثالث: الجهوية المتقدمة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية" 208 صفحة-www.regionalisationavancee.ma - 2011.
- اللجنة الاستشارية الجهوية:" تقرير حول الجهوية المتقدمة الكتاب الأول-التصور العام " 76 صفحة-2011.
- اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي: "النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع: التقرير العام"- 152 صفحة- 2021 .
- المرصد الوطني للتنمية البشرية: "تقرير التنمية البشرية: التفاوتات السوسيومجالية والتنمية البشرية: مساهمة في الحوار حول النموذج التنموي بالمغرب" خلاصة تركيبية-www.ondh.ma-2017.
- المندوبية السامية للتخطيط: " تقرير حول مؤشرات التنمية البشرية بالمغرب لسنة 2020" www.hcp.ma -2020.
- المندوبية السامية للتخطيط:"الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي ونفقات الاستهلاك النهائي للأسر 2019"-2021.
- Région Tanger – Tétouan – Al Hoceima « Elaboration d'une vision stratégique et d'un Programme de Développement Régional (PDR) de la Région - Phase I : Diagnostic de l'existant et Benchmarking ». 2017.

خطب ملكية، برامج حكومية وقوانين:

- الخطاب الملكي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة- الرباط - 12 أكتوبر 2018.
- الخطاب الملكي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة -الرباط -13 أكتوبر 2017.
- رئيس الحكومة "البرنامج الحكومي 2012-2016" /https://www.men.gov.ma-2012.
- ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 شعبان 1432 الموافق 29 يوليوز 2011، القاضي بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية، عدد 5964 مكرر- 30 يوليوز 2011.
- مرسوم رقم 2.17.618 صادر في 26 ديسمبر 2018 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري.
- وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة" الكلمة الافتتاحية في الندوة الوطنية حول توجهات السياسة العامة لإعداد التراب-www.alahdat.net -2019.

- Comité directeur du rapport 50 ans du développement humain « L'avenir se construit et le meilleur est possible » Document de la synthèse Rapport de Rapport général -46 pages- 2005.
- Comité directeur du rapport 50 ans du développement humain « Rapport sur les perspectives du Maroc à l'horizon 2025 : Pour un développement humain élevé » 152 pages- 2005.
- Ministère de l'Aménagement du Territoire National, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Politique de la Ville- Direction de l'Aménagement du Territoire « DYNAMIQUES ET DISPARITES TERRITORIALES : Une analyse des dynamiques spatio-temporelles du développement au Maroc (1999-2014) » Rapport de synthèse-2018.
- Ministère des affaires économiques du plan et de la formation des cadres: « Plan quinquennial 1968-1972 - volume III: le development économique regional » 433 page-1968.

أطروحات ومقالات:

- الدردابي رشيد: أطروحة الدكتوراه حول: "تحديات ورهانات تحقيق التنمية المندمجة والحكامة الترابية بجهة طنجة-تطوان الحسيمة: دراسة مجالية لنماذج من الجماعات الترابية الهشة بالجهة " شعبة الجغرافيا- تكوين: التخطيط الجهوي والتنمية الترابية- كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان- 2023.

المخططات التنموية بالأرياف المغربية: مجهودات كبيرة ونتائج محدودة

-حالة سهل الكّارت بالريف الشرقي-

د محمد بنعلي[365]

ملخص

حظيت الأرياف المغربية باهتمام خاص من طرف الدولة بعد الاستقلال، ذلك ما يمكن استخلاصه من قراءة سريعة لتصاميم التنمية الاقتصادية؛ بدءا بالتصميم الخماسي الأول 1960-1964، وصولا إلى المخطط الخماسي الأخير 1983-1987، حيث أُعطيت الأولوية للفلاحة على حساب باقي القطاعات، وذلك لأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تضم ما يقارب 1,5 مليون فلاح وتساهم بحوالي 13٪ في الناتج الوطني الداخلي الخام، إضافة إلى أنها توفر 40٪ من فرص الشغل **(وزارة الفلاحة, والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات 2020، ص. 10).**

استمر اهتمام المغرب بمجاله الريفي عبر إقراره لعدة برامج تنموية؛ سواء تلك الخاصة بتطوير القطاع الفلاحي: كمخطط المغرب الأخضر (2008-2020) والجيل الأخضر (2020-2030)، أو بتطوير البنيات التحتية القروية: كبرنامج الكهربة القروية (PERG 1995) وبرنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب (PAGER 1994)، وكذا برنامج الطرق القروية...

رغم الإمكانات المهمة التي رصدها المغرب لتنمية أريافه في إطار مخططات وبرامج مختلفة؛ إلا أن النتائج المحققة لم تكن في مستوى التطلعات، الأمر الذي يطرح عدة تساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء محدودية النتائج، والسبل الكفيلة لتحقيق تنمية شاملة ومندمجة بالمجالات الريفية. وحتى نجيب على الإشكاليات المطروحة؛ سننطلق من حالة سهل الكّارت بالريف الشرقي، باعتباره نموذجا لتدخلات الدولة السالفة الذكر، كما أنه يعتبر مثالا لمحدودية هذه التدخلات.

الكلمات المفاتيح: المجال الريفي، الريف الشرقي، سهل الكّارت، المخططات التنموية، التنمية المندمجة.

Abstract

Development plans in the Moroccan countryside: great efforts and limited results

-The case of the Garet Plain in the eastern Rif

The Moroccan countryside received special attention from the state after independence, which can be gleaned from a quick reading of the designs of economic development, starting with the first five-year design 1960-1964, to the last five-year plan 1983-1987, where priority was given to agriculture at the expense of other sectors, due to its importance in economic and social development, as it includes approximately 1.5 million farmers and contributes about 13% to the gross national product, in addition to

[365] الكلية متعددة التخصصات تازة benali.1980@hotmail.com

providing 40% of employment opportunities (Ministry of Agriculture, and Fisheries, Rural Development, Water and Forests 2020, p. 10).

Morocco's interest in its rural area has continued through the adoption of several development programs, whether those related to the development of the agricultural sector such as the Green Morocco Plan (2008-2020) and the Green Generation (2020-2030), or the development of rural infrastructure such as the Rural Electrification Program (PERG 1995), the Drinking Water Supply Program (PAGER 1994), as well as the Rural Roads Program...

Despite the important potential that Morocco has monitored for the development of its countryside within the framework of various plans and programs, the results achieved have not met expectations, which raises several questions about the reasons behind the limited results, and ways to achieve inclusive and integrated development in rural areas. In order to answer the problems raised, we will start from the case of the Al-Gart plain in the eastern countryside, as a model for the aforementioned state interventions, and it is considered an example of the limitations of these interventions.

Keywords : rural area, eastern Rif, Garet plain, development plans, integrated development.

مقدمة

يسود تصور خاطئ مفاده أن الأرياف تتميز بالرتابة والجمود وعدم التغير، والسبب في هذا الحكم هو أن الحياة في الأرياف تبدو روتينية وكأنها لا تتغير (نفس التقنيات المستعملة، نفس الزراعات الفصلية، نفس المشاهد الريفية تتكرر...)، إلا أن هذا التصور يبقى خاطئا، إذ صحيح أن التحولات في المدن أسرع مقارنة مع الأرياف، وذلك منذ الثورة الصناعية التي شهدتها أوربا في القرنين 18 و19م، كما أن التحولات في الأرياف تسير ببطء، لكن مع ذلك هناك تحول وديناميةٍ، فلا يمكن أن نُجمِّد مسار الحياة في الأرياف، كما لا يصِحُّ أن نُجمِّد عمل الفلاح والذي يسعى جاهدا إلى تكييفه مع المتغيرات المختلفة.

فالمجال المغربي يشهد منذ مطلع القرن العشرين إلى اليوم دينامية سريعة، لا تميز بين المجال الحضري والريفي، فحركية المجال أصبحت شعارا لهذه المرحلة، بما فيه المجال الذي اتخذناه نموذجا للدراسة والتحليل في هذه الندوة، وهو سهل الكّارت الذي ينتمي إلى الريف الشرقي، إن دينامية المجال الريفي بسهل الكّارت واقع لا يمكن تجاهله، فإذا كانت «الدينامية تعني كل تحول أو انتقال من حالة إلى أخرى في هيأة خطية أو دورية أو تصاعدية أو تراجعية مما يقتضي مجالا يتحرك فيه وزمانا ينجز فيه ذلك التحول والانتقال»، (الأكحل, المختار 2001، ص.3) فإن سهل الكّارت من المجالات الريفية الأكثر دينامية في الريف الشرقي المغربي.

إن دينامية المجال الريفي المغربي عموما وسهل الكّارت خصوصا هو نتاج لتدخلات متعددة للدولة، وذلك عبر مجموعة من البرامج والمخططات التنموية؛ سواء تلك التي استهدفت المجال الفلاحي: كمشروع سقي مليون هكتار ومخطط المغرب الأخضر...، أو تلك التي شملت البنيات التحتية: كبرنامج الكهربة القروية وبرنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح

للشرب... ورغم أهميتها في تنمية الأرياف المغربية؛ إلا أن ما يُعاب على هذه البرامج هو محدودية نتائجها مقارنة مع حجم الاستثمارات التي خصصت لها.

أهداف الدراسة

نصبو من خلال هذه الدراسة إلى إبراز المجهودات الكبيرة التي تقوم بها الدولة منذ الاستقلال لتنمية المجالات الريفية، من خلال مختلف البرامج والمخططات التنموية، سواء تلك التي استهدفت تنمية القطاع الفلاحي (مخطط المغرب الأخضر) أو تلك الخاصة بالبنيات التحتية الريفية (برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب)، مع الوقوف على آثارهما، وذلك انطلاقا من دراسة حالة سهل الكّارت، وبالتالي الوصول إلى جرد لعوامل القوة والضعف فيهما، وصولا إلى بناء تصور عملي وواضح حول تنمية ريفية مندمجة ومستدامة، قادرة على مواجهة التقلبات المناخية والهزات الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها ظاهرة مستجدة في عالمنا المعاصر.

منهجية الدراسة

اعتمدنا في دراسة وتقييم المخططات التنموية للدولة بالأرياف المغربية على منهج تحليلي وصفي، يقوم على رصد التطور الزمني لهذه المخططات، وتتبع النتائج التي حققتها على مدار السنوات الماضية (من خلال تقارير رسمية وطنية)، مع الاستعانة بنماذج منها: برنامج **PAGER** (1994)، ومخطط المغرب الأخضر (2008-2020)، كما استعنَّا بمجال جغرافي (سهل الكّارت) لقياس درجة تحققها في الميدان، فكان لزاما علينا العمل بالاستمارة الميدانية للوقوف على مدى استفادة المواطن في مجال الدراسة من هذه البرامج، فشكلت الزيارات الميدانية المتكررة وسيلة للتأكد من صحة المعطيات الإحصائية في علاقتها بنتائج الاستمارات، لنصل في الأخير إلى تقييم لهذه المخططات، ومن ثم اقتراح تقويم لمسارها.

إشكالية الدراسة

لا شك أن الأرياف المغربية قد شهدت تحولات اقتصادية واجتماعية وتجهيزية كبيرة منذ استقلال المغرب، وذلك بفضل المخططات والبرامج التنموية التي تبنتها الدولة، آخرها مخطط الجيل الأخضر 2020-2030، غير أن المتأمل لحال أريافنا اليوم يجدها تعيش إكراهات متعددة، تبرز أكثر إلى الوجود في فترات الأزمة، فالجفاف المناخي الذي يعانيه المغرب اليوم كشف عن محدودية تلك البرامج، فالجفاف يمكننا اعتباره معيارا لتحديد مدى نجاعة تدخلات الدولة في الأرياف منذ الاستقلال، من هنا كانت إشكالية هذه الدراسة تدور حول الاعتراف بمجهودات الدولة في الأرياف منذ الاستقلال إلى اليوم؛ عبر مجموع المخططات التنموية التي تبنتها الحكومات خلال الستين سنة الماضية، لكن في المقابل سنقف على نتائجها المحدودة من خلال نموذج التدخلات بسهل الكّارت بالريف الشرقي المغربي، وعليه سنصل إلى بناء تصور حول نقط الضعف في مجموع المخططات التنموية، وبخاصة مخطط المغرب الأخضر الذي امتد ل 12 سنة (2008-2020)، وسنعالج الإشكالية التي طرحناها من خلال الاجابة عن الأسئلة الآتية:

- كيف يمكن تقييم المخططات التنموية بالأرياف المغربية عموما وبسهل الكّارت خاصة؟
- وما السبيل لتحقيق التنمية المندمجة والمستدامة بالكّارت؟

مجال الدراسة

يعتبر سهل الكّارت من سهول الضفة اليسرى لملوية السفلى، ويأتي في المرتبة الثانية بعد سهل تريفة على مستوى المساحة المسقية (15500 هكتار)، وينتمي ترابيا إلى الريف الشرقي (إقليم الناظور)، كما تشرف عليه إداريا الجماعة الحضرية العروي، وتتقاسم أراضيه إداريا ثلاث جماعات ترابية وهي: جماعة تزطوطين وجماعة بني وكيل أولاد محند وجماعة حاسي بركان. يحتل سهل الكّارت موقعا مهما بالقرب من مطار العروي الدولي، وميناء بني أنصار إلى جانب ميناء الناظور غرب المتوسط (في طور الإنشاء)، كما يجاور المنطقة الصناعية لسلوان، ويبعد عن مدينة الناظور بحوالي 20 كلم في جنوبها الغربي (محمد بنعلي 2021) (الخريطة1).

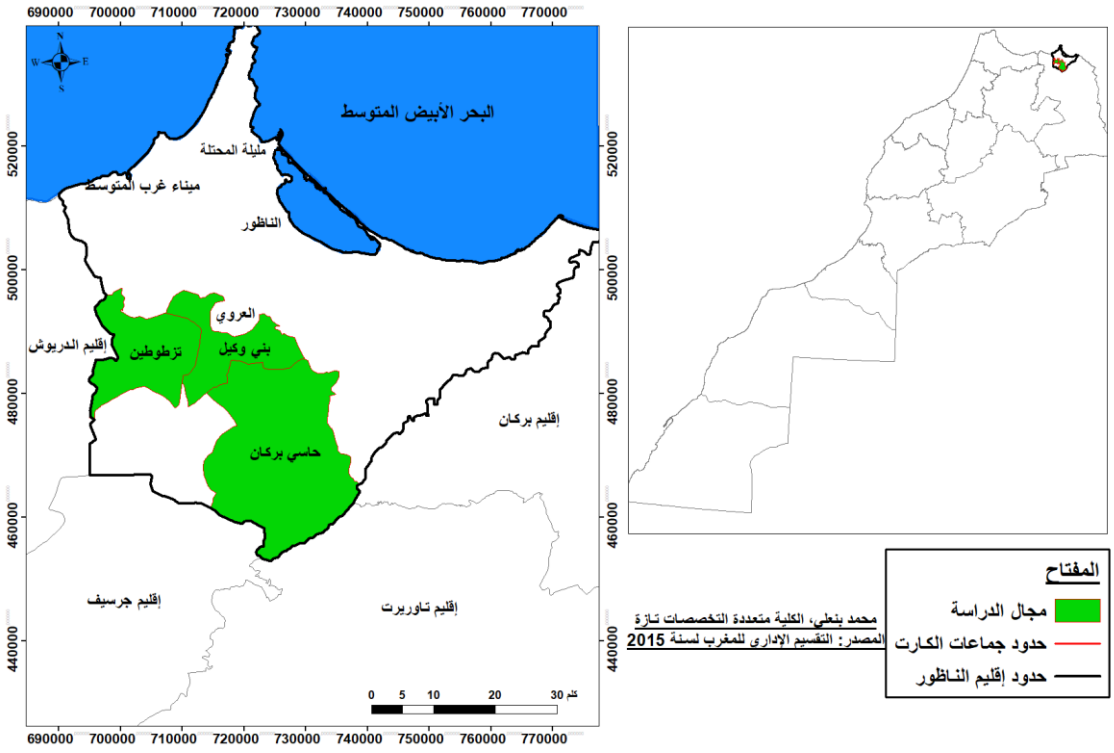

الخريطة1: الموقع الجغرافي لسهل الكّارت مجال للدراسة

نتائج ومناقشة

1. مخطط المغرب الأخضر: برنامج طموح ونتائجه محدودة بسهل الكّارت

تشكل الفلاحة في المغرب أحد القطاعات الهامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تضم ما يقارب 1,5 مليون فلاح وتساهم بحوالي 15٪ من الناتج الوطني الداخلي الخام، إضافة إلى أنها توفر 40٪ من فرص الشغل، وقد تجاوز الناتج

الفلاحي عتبة 100 مليار درهم سنة 2009، (وزارة الفلاحة, والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات 2020) ويعزى هذا التطور بالأساس إلى التعبئة القوية للفاعلين في الميدان حول مخطط المغرب الأخضر، الذي أشرف على انطلاقته جلالة الملك محمد السادس في أبريل من سنة 2008 بغرض جعل القطاع الفلاحي رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المغرب.

استند مخطط المغرب الأخضر على دعامتين: الدعامة الأولى تخص الفلاحة العصرية ذات القيمة المضافة الهامة، في حين تخص الدعامة الثانية الفلاحين في وضعية صعبة. وتهدف الدعامة الأولى إلى تقوية وتطوير فلاحة ذات إنتاجية عالية وتستجيب لمتطلبات السوق، وذلك عبر تشجيع الاستثمارات الخاصة ونماذج جديدة من التجميع العادل، وتهم هذه الدعامة ما بين 700 و900 مشروع بحوالي 110 إلى 150 مليار درهم من الاستثمارات على مدى 10 سنوات. فيما تتوخى الدعامة الثانية محاربة الفقر في الوسط القروي عبر الرفع بشكل ملحوظ من الدخل الفلاحي في المناطق الأكثر هشاشة، وينتظر منها إنجاز 550 مشروعا تضامنيا، باستثمار يتراوح بين 15 و20 مليار درهم على مدى 10 سنوات (وزارة الفلاحة, والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات 2020، ص.14.). ورغم أن مخطط المغرب الأخضر قد أعطيت انطلاقته سنة 2008، إلا أن استفادة فلاحي سهل الكّارت لم تبدأ سوى سنة 2014، وقد بلغ عدد المشاريع المستفيدة 358 إلى حدود سنة 2020 (الجدول1).

الجدول 1: توزيع الفلاحين بالكّارت المستفيدين من الدعم في إطار مخطط المغرب الأخضر ما بين 2014 و2020

عدد الدواوير المستفيدة	عدد الفلاحين المستفيدين	المساحة المستفيدة بالهكتار
29	358 فلاحا	4504,56 هكتار

(2020 ORMVAM)

يتبين من الجدول أن بداية استفادة سهل الكّارت من دعامات المغرب الأخضر كانت سنة 2014، بالرغم من أن المخطط قد بدأ سنة 2008، وتفسير ذلك هو ارتفاع نسبة الأمية في صفوف فلاحي الكّارت (54% حسب إحصاء 2014)، وضعف العمل التعاوني الفلاحي بالمنطقة. ومنذ سنة 2014 إلى سنة 2020 استفاد 358 مشروعا فلاحيا بسهل الكّارت من دعم الدولة، بمساحة إجمالية زادت عن 4500 هكتار من الأراضي المسقية، وهو ما يوازي نسبة 29% من إجمالي الأراضي المسقية بالسهل. وتأتي جماعة بني وكيل أولاد أمحاند على رأس الجماعات المستفيدة بنسبة 52,3%، مما يعني احتكارها لنصف المشاريع المدعّمة بالكّارت، وسيكون من البديهي أن ترتفع حصتها المالية من دعم الدولة (الجدول 2).

الجدول رقم 2: حجم الدعم المالي الذي استفاد منه سهل الكّارت من 2014 إلى 2020

مجموع الاستثمارات بألف درهم	مبلغ الدعم بألف درهم	نسبة الاستفادة %
54085	26831	49,6

(2020 ORMVAM)

يلاحظ من الجدول (2) ارتفاعا في حجم الدعم المالي الذي تلقاه فلاحو سهل الكّارت في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2020 إذ بلغ 26,8 مليون درهم، وهو ما يشكل نصف المبالغ المستثمرة بالسهل خلال نفس الفترة والبالغة أزيد من 54 مليون درهم، كما استمر احتكار جماعة بني وكيل أولاد أمحاند لدعم الدولة بأزيد من 13 مليون درهم، وهو ما يشكل 52% من إجمالي الاستثمارات الفلاحية بالسهل. وتتنوع مجالات الاستفادة من الدعم مع هيمنة للتجهيز الهيدروفلاحي وتحديث الآليات (الشكل 1).

يهيمن التجهيز الهيدروفلاحي على المجالات الفلاحية التي حصلت على دعم الدولة بسهل الكّارت بنسبة 56%، خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى 2020، وبلغت القيمة المالية للدعم أزيد من 14,8 مليون درهم، تم تخصيصها في معظمها لتجهيز المستغلات بآليات السقي بالتنقيط، وهي التقنية التي تستفيد من دعم كبير يصل إلى 90%، الأمر الذي شجّع الكثير من الفلاحين، خاصة الكبار منهم، على استبدال السقي بالرش بالسقي بالتنقيط. ويأتي اقتناء الآلات الفلاحية بمختلف أنواعها وتجهيز المستغلات في المقام الثاني بنسبة 40%، حيث وصلت قيمة الدعم أزيد من 10,6 مليون درهم خلال نفس الفترة، وتأتي في مقدمتها الجرارات والبيوت البلاستيكية ...

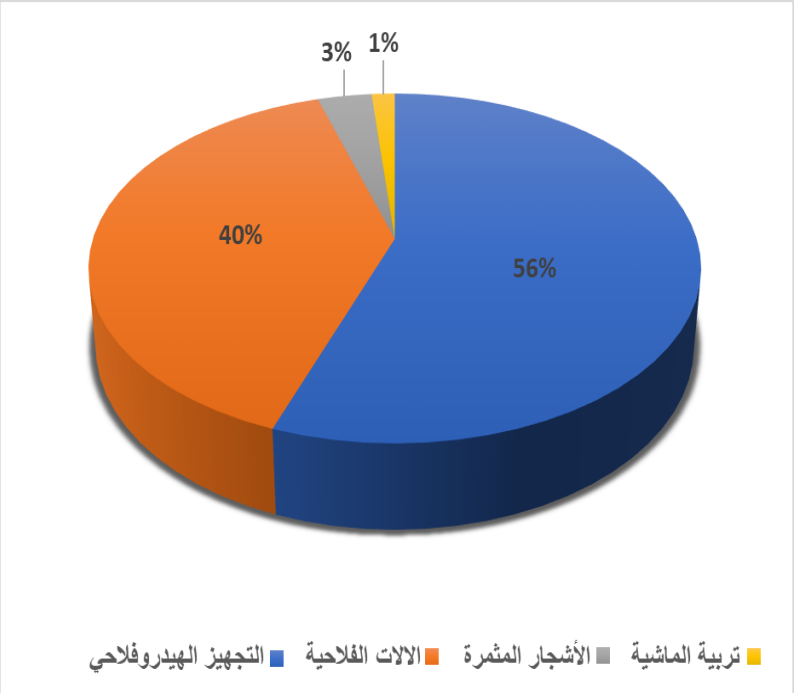

الشكل رقم 1: مجالات الاستفادة من الدعم بسهل الكّارت من 2014 إلى 2020

إن تقييم نتائج مخطط المغرب الأخضر على سهل الكّارت، بعد مرور 14 سنة على إنطلاقته، يمكننا من تسجيل الملاحظات الآتية: أولها تأخر انفتاح الفلاحين بالكّارت على المخطط؛ إذ بدأ دعم أولى المشاريع سنة 2014، أي بعد مرور ست سنوات على إنطلاقته. كما تهيمن المشاريع الفردية على المشاريع المستفيدة من الدعم كشراء الآلات والتجهيز الهيدروفلاحي للمستغلات، في حين نجد شبه غياب للمشاريع الجماعية التي تصنف ضمن محور التجميع، وهو ما يفسر بالضعف الذي سجلناه سلفا حول العمل التعاوني بالكّارت، فباستثناء تعاونيتا الحليب ووحدة تجميع وتخزين العنب، اللتان تقومان بدور المجمّع، فإن الكّارت يشهد شبه غياب للعمل التعاوني مما يستوجب اليوم تغيير سلوكيات الفلاحين

نحو التعاضد والتعاون، لا سيما مع نهاية مرحلة مخطط المغرب الأخضر وانطلاق الاستراتيجية الفلاحية الجديدة لتطوير القطاع الفلاحي "الجيل الأخضر 2020-2030"، التي أعطى انطلاقتها الملك في 13 فبراير 2020.

2. **شبكة الماء الشروب بالگارت ضعيفة ولا ترقى لمستوى التحولات التي يشهدها السهل**

يقابل التقدم في بناء المساكن بسهل الگارت؛ ضُعف شديد على مستوى البنيات التحتية: كالطرق والماء الصالح للشرب والصرف الصحي... وهي ظاهرة تغزو كل الأرياف المغربية، وسنقف في هذه الدراسة عند وضعية شبكة الماء الشروب بالگارت، وذلك بعد مرور 28 سنة على انطلاق برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب (PAGER 1994)، ومن خلاله يمكننا تقييم مخططات الدولة التنموية بالأرياف المغربية ومنها سهل الگارت (الشكل 2).

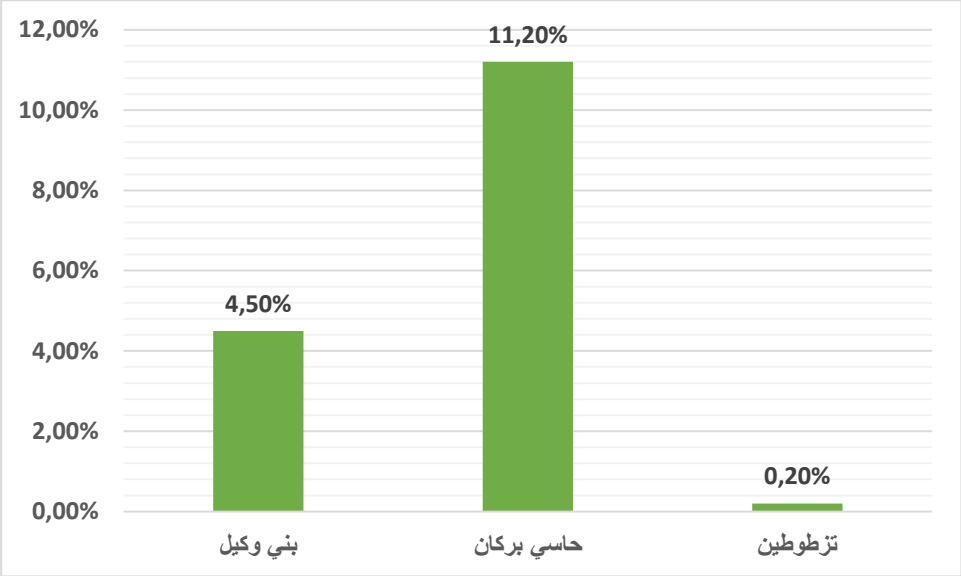

الشكل 2: نسبة المساكن المزودة بالماء الصالح للشرب بالجماعات الترابية للگارت

(Haut commessariat au plan 2019)

تعتبر البنيات التحتية معيارا لتقدم المجالات الجغرافية، فهي تساهم في تنميتها عبر تسهيل عمليات الإنتاج، وتنقل الساكنة، وتسويق منتجاتهم، «وينص القانون على أن تمويل هذه البنيات وإنجازها يقع على عاتق الجماعات، فهي التي تتحمل أعباء بناء الطرق والتطهير، وهي ملزمة بتمويلها وصيانتها اعتمادا على المداخيل العامة بما فيها الضريبة». (مديرية إعداد التراب الوطني 2000، ص. 85)، غير أن معطيات الشكل أعلاه؛ تجسد ضعفا شديدا في هذه البنيات بجماعات الگارت، فنسبة التزود بالماء الصالح للشرب لا تزيد عن 5,6% كمتوسط، وهي نسبة ضعيفة جدا، بل وأقل من المتوسط الوطني البالغ 37,8%، وتصل إلى 0,2% بجماعة تزطوطين، وقد بيّنت نتائج العمل الميداني بأن نسبة 84% من المستجوبين عبّروا عن افتقار مساكنهم للماء الصالح للشرب، (محمد بنعلي 2020)، ولذلك وجدنا نشاطا بالمنطقة لشاحنات بيع المياه، والتي يتم جلبها من الآبار المنتشرة بمنطقة قلعية، مقابل مبلغ مالي يتراوح في المتوسط بين 200 و300 درهم للخزان الواحد، ولا تكفي هذه المياه سوى لمدة تقل عن 30 يوم كأقصى تحديد، ولا تستعمل سوى للشرب، أما المياه المستخدمة في باقي

الاستعمالات المنزلية فيتم جلبها إما من مياه السد أو باستغلال مياه الآبار، وهي في معظمها مالحة ولا تصلح للشرب، إلى جانب السقايات الجماعية والتي لا زال الاعتماد عليها ضعيفا.

يُعد الماء العنصر الأساس المتحكم في استقرار السكان بالمجالات القروية، فغيابه سيدفعهم للهجرة بحثا عن الماء، وهي ظاهرة كانت موجودة بالگارت عبر تاريخه، غير أن حدتها اليوم تبدو أكبر في ظل توالي سنوات الجفاف، وتزايد حجم الاستهلاك، ولعل سنة 2022 ستبقى شاهدة على خطورة الوضعية المائية بالمغرب، والخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش المجيد لسنة 2022 قد دقَّ ناقوس الأزمة المائية.

خاتمة

إن تقييم السياسات العمومية خطوة مهمة لتقويم تدخلات الدولة في المجال الجغرافي، فالمخططات التنموية التي تبناها المغرب منذ الاستقلال قد حققت نتائج مهمة لا ينكرها سوى جاحد؛ فمخطط المغرب الأخضر مثلا ساهم في رفع الناتج الفلاحي الخام من 65 إلى 125 مليار درهم ما بين 2007 و2018، (HCP 2020)، وانتقلت الصادرات الفلاحية من 15,2 إلى 36,3 مليار درهم ما بين 2008 و2018، مع انخفاض نسبة الفقر المذقع بالعالم القروي من 14,4% سنة 2007 إلى 9,5% سنة 2014 (وزارة الفلاحة, والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات 2020، ص. 25)، ورغم النتائج الإيجابية لمخطط المغرب الأخضر إلا أن ذلك لا يمكنه حجب نواقصه العديدة مقارنة بالمجهودات الكبيرة التي بُذلت، فالأمن الغذائي لا زال بعيد المنال، فنسبة تغطية الحاجيات من السكر تصل إلى 47% فقط ولا تزيد نسبة تغطية الحبوب عن 65% (وزارة الفلاحة, والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات 2020، ص. 40)، ولعل ذلك يفسر بالتوجه العام لمخطط المغرب الأخضر الساعي إلى تشجيع الفلاحين على الاستثمار في الزراعات الربحية كالفواكه والخضروات والأشجار المثمرة، مع تهميش الزراعات الأساسية كالحبوب، بل أن الدعامة الثانية من المخطط تقوم على استبدال زراعة الحبوب بالأشجار المثمرة في المناطق البورية، وقد بينت سنوات كورونا والحرب الروسية الأوكرانية محدودية أفق مخطط المغرب الأخضر، وبالتالي الحاجة إلى إعادة النظر في هذا المخطط، وقد يعتبر إقرار مخطط الجيل الأخضر تصحيحا للمسار.

وما قلناه عن المغرب الأخضر يقال على باقي المخططات والبرامج التنموية في الأرياف المغربية، فالبرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب (PAGER) والذي استهدف تعميم الماء الشروب على أزيد من 80% من الساكنة القروية في أفق سنة 2010، لم يستطع بدوره تحقيق غاياته المرسومة منذ سنة 1994، إذ لم تزد نسبة المستفيدين من الماء الشروب سنة 2020 عن 37,8% كمتوسط وطني في الوسط القروي، بل أن النسبة تصل بمجال الدراسة (سهل الگارت) إلى 5,6% فقط، مما يفرض إعادة النظر في التوجه العام لبرامج الدولة في المجال الريفي، من خلال تكييفها مع خصوصيات كل منطقة، إن على المستوى الطبيعي أو الاجتماعي أو الثقافي...

المراجع

1- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملوية ببركان (ORMVAM). دجنبر 2020.

2- المختار الأكحل. "دينامية المجال الفلاحي بهضبة بنسليمان" (أطروحة دكتوراه في الجغرافيا). جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة (2001).

3- محمد بنعلي. "دينامية المجالالفلاحي بالريف الشرقي حالة سهل الكارت" (أطروحة دكتوراه في الجغرافيا). جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس سايس 2021.

4- محمد بنعلي. "نتائج العمل الميداني" (2020) .

5- مديرية إعداد التراب الوطني "المجال المغربي: واقع الحال". وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان. 96 صفحة (2000).

6- موقع وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات على شبكة الأنترنيت (2020).

7- وزارة الفلاحة, والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. "مخطط المغرب الأخضر: الحصيلة والآفاق (2008-2018)". تقرير، الرباط: مديرية الاستراتيجيات والاحصائيات، 2020.

8- Haut-commissariat au plan (HCP). «Données démographiques et socio-économiques de la population rurale par douar selon le Recensement général de la population et de l'habitat de 2014»(2019).

التحولات الديموغرافية ورهانات التنمية المستدامة بالريف الشرقي "حالة قبيلة بني توزين"

د. عبد الكريم سومع، جامعة محمد الأول، وجدة – المغرب soumaa_k@yahoo.fr

ملخص:

تأتي هذه الدراسة في سياق التحولات الديمغرافية التي يشهدها الريف الشرقي، وكذا الرهانات التي تطرحها على مختلف الفاعلين بجهة الشرق، وتسعى إلى رصد واقع الدينامية الديمغرافية بقبيلة بني توزين، وذلك من خلال فهم العوامل المفسرة لمجمل التحولات التي شهدها معدل الوفيات و معدل الولادات، وما مدى مساهمته في انخفاض معدل النمو السكاني، وأثر هذه التغيرات على تحول البنيات العمرية والجنسية، مع إبراز الرهانات التي تطرحها هذه التحولات على مستقبل التنمية بالقبيلة في الحاضر والمستقبل، سواء على الفرد أو الجماعة، لاسيما مع ارتفاع نسبة الهجرة والضغط على الموارد الطبيعية المتسمة بالهشاشة والتدهور.

الكلمات المفاتيح :التحولات الديمغرافية؛ النمو السكاني؛ التنمية السوسيو-مجالية؛ قبيلة بني توزين

Abstract:

Demographic transformation and stakes of sustainable development in the Rif Oriental "the case of Bani Touzin tribe"

This study is done in the context of the demographic transformations taking place in the Beni Touzin tribe, as well as the challenges they pose to various oriental doers, in order to develop future projects that are in line with the nature of the socio-spatial transformations.

The problem of this study is to monitor the reality of the demographic dynamics in Beni Touzin tribe, by understanding the factors explaining the decline in the death rate and fertility, and the extent of its contribution to the decline in the rate of population growth, and the impact of these changes on the transformation on the tribe, while highlighting the bets, what these transformations pose to Beni Touzin system in the present and the future, whether on the individual or the group. This is particularly relevant given the increase in migration rates and the pressure on fragile and deteriorating natural resources.

Keywords: demographic transformations; population growth; socio-spatial; development; Bani Touzin tribe

مقدمة

يعتبر المجال في ديناميته، مدخلا لدراسة التفاعلات والتأثيرات التي يقوم بها الإنسان في محيطه؛ بحيث إن التحولات السوسيو_اقتصادية التي يقوم بها الإنسان لتسهيل سبل الحياة تعمل على تسريع التغيرات الترابية للمجال الذي ينتمي إليه.

مع بداية النصف الثاني من القرن 20م عرف مجال الدراسة خللا في العلاقة بين الخصائص الطبيعية والبشرية نتيجة تداخل مجموعة من العوامل، مما أدى إلى تحول البنية الديموغرافية، وظهور دينامية جديدة أثرت على الخصائص الديموغرافية لساكنة القبيلة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد أهم مراحل التحولات الديموغرافية لقبيلة بني توزين، عمالة الدريوش، وأثرها على تغيير نسب الفئات العمرية. وكذا التحديات التي تطرحها هذه التغيرات آنيا ومستقبلا على محيط الجماعات الترابية بالقبيلة.

1. الإطار المنهجي للبحث

1.1 إشكالية البحث

يتميز إقليم الدريوش، (قبيلة بني توزين جزء منه)، باستقرار بشري قديم تدرج عبر حقب تاريخية طويلة، بالرغم من عدم ملائمة الوسط الطبيعي وقساوته وشح موارده الاقتصادية. وقد تميزت مراحل النمو السكاني باختلالات مستمرة؛ ما بين قدم التعمير بالمرتفعات الجبلية وحداثة الاستقرار بالمنخفضات، خاصة بعد ظهور بوادر الخلل بين حجم السكان وقيمة الموارد الاقتصادية المتوفرة.

تسعى هذه الدراسة إلى التطرق لأهم التحولات الديموغرافية التي عرفتها قبيلة بني توزين، وانعكاساتها على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية؛ من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف ساهمت الدينامية الديموغرافية في التحولات السوسيو_مجالية التي شهدتها قبيلة بني توزين؟

على ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات، والتي تعتبر مفاتيح أساسية لتشخيص الواقع وخصائص هذه التحولات:

- ما هي أهم التحولات التي شهدتها البنية الديموغرافية لقبيلة بني توزين؟
- كيف تساهم هذه الدينامية في تغيير أنماط الاستغلال بالقبيلة؟
- ما هي انعكاسات هذه الدينامية على التحولات العامة لتراب القبيلة؟

2.1 أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز علاقة الدينامية الديموغرافية بالتحولات المختلفة التي تشهدها القبيلة، ومدى تأثير ذلك على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، وذلك من خلال:

- تحديد أصل ومراحل الاستقرار لساكنة بني توزين؛
- رصد أهم التحولات الديموغرافية لساكنة قبيلة بني توزين؛
- إبراز خصائص الدينامية السوسيو_مجالية التي عرفها مجال الدراسة.

3.1 منهجية الدراسة:

تطلب انجاز هذه الدراسة الاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، وذلك عبر دراسة تطور نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى بالمغرب من سنة 1960 إلى آخر إحصاء سنة 2014، والاطلاع على مجموعة من الكتب التاريخية والأبحاث الأكاديمية، من أجل تحديد مراحل التحولات الديموغرافية لإنسان بني توزين ودورها في التحولات السوسيو_مجالية.

للوقوف على هذه التحولات تم الاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية باستخدام برمجية ArcGis من أجل إنجاز الخرائط وعلى برمجية Sphinx V5 وExcel لفرز وتحليل مضمون استمارة العمل الميداني بالقبيلة والمعطيات الإحصائية الإدارية.

4.1 الموقع الجغرافي لمجال الدراسة:

تنتمي قبيلة بني توزين لحوض بودينار، بدائرة الريف، غرب إقليم الدريوش، وبشمال غرب جهة الشرق، تحد بكل من قبيلة تمسمان شمالا وقبيلة امطالسة وقبيلة تافرسيت شرقا، بينما يحدها غربا واد النكور كحد طبيعي مع إقليم الحسيمة وجنوبا جانب من قبيلة امطالسة وإقليم تازة. تضم القبيلة إداريا الجماعات الترابية: اجارماوس وإفرني واتسافت وأزلاف وميضار (الشكل .1.).

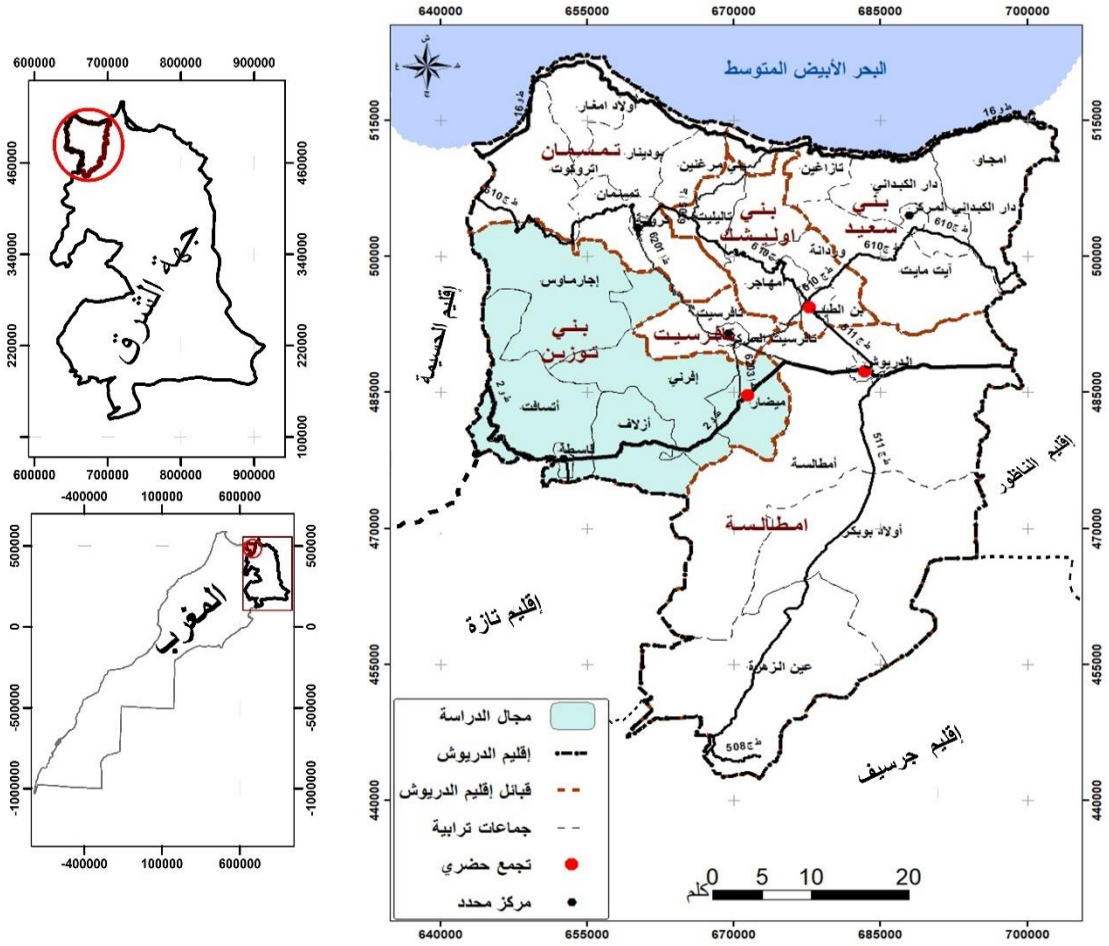

المصدر: عمالة الدريوش (عمل شخصي)

الشكل 1: توطين قبيلة بني توزين بإقليم الدريوش

2. نتائج الدراسة

1.2 تاريخ استقرار ساكنة قبيلة بني توزين

1.1.2 أصل قبيلة بني توزين

ينتمي السكان المحليون لقبيلة بني توزين إلى أصول أمازيغية، استقروا بالمنطقة منذ زمن بعيد. ويعتبر العنصر "الصنهاجي" من أقدم العناصر التي استوطنت جبال الريف؛ بحيث تؤكد معظم الدراسات والكتب التاريخية أن العنصر الصنهاجي يعتبر من أقدم العناصر التي استوطنت جبال الريف؛ كما أشار إلى ذلك أحمد الطاهري في كتابه بلاد الريف

وحاضرة النكور، عندما ربط أصل الساكنة بنفزة حيث يقول: "*ويتعلق الأمر بنفزة وبطونها... ويعود استقرارهم بالريف الشرقي إلى القرن الخامس الميلادي وتنتسب فيه معظم البطون القبلية التي عمَّرت الريف خلال العصر الوسيط*"[366].

تنتمي القبيلة إلى أصل بطيوة والتي يعود أصل استقرارها بالمنطقة إلى القرن العاشر الهجري مع زمن العهد المريني، حيث عرفت المنطقة عهدا جديدا من التنظيم والاستغلال، تمثل في: "*ظهور قبائل ... بني توزين وامطالسة في الجنوب وآيت اوليشك وتافرسيت بالشمال، وهي كلها قبائل زناتية*"[367]، وبالتالي تعتبر من القبائل التي عرفت استقرارا بشريا قديما.

2.1.2 التحولات الديموغرافية للقبيلة في عهد الحماية الإسبانية

مع بداية القرن العشرين تعرض شمال المغرب لمرحلة الاستعمار الإسباني، مما مهد لبداية مرحلة الخلل في النظام الاجتماعي التقليدي الذي كان سائدا بالريف الشرقي، وقد قامت الدول الإمبريالية بتمويل مجموعة من الرحلات الاستكشافية للمغرب قصد اكتشاف أهم خصائصه الطبيعية والبشرية. وركزت معظم الكتابات على تحديد أهم الخصائص السوسيو_اقتصادية لمنطقة الريف؛ فأشارت إلى أن قبائل المناطق الجبلية (بكل من تمسمان وبني سعيد وبني اوليشك وبني توزين) كانت الأكثر كثافة سكانية، في حين أن جزء المنطقة السهبية (تافرسيت وقبيلة امطالسة) سجلت نسبة استقرار ضعيفة؛ وبالتالي يبرز أهمية التكتلات القبلية التي عرفتها المنطقة، وهو ما يوضحه أول إحصاء قامت به سلطات الحماية الإسبانية خلال ثلاثينات القرن الماضي (الجدول .1.).

الجدول 1: توزيع عدد سكان بعض قبائل الريف الشرقي حسب نتائج إحصاء 1930

القبائل	تمسمان	**آيت توزين**	آيت سعيد	آيت اوليشك	تافرسيت
1930	24215	**21235**	19886	12827	5205

الحسين بوظيلب (2005)، "أسس الهجرة الدولية والدينامية السوسيو-مجالية بالريف الشرقي حالة حوض تمسمان وهوامشه، ص. 55

تميزت الفترة ما بين 1930 و1960 بضعف النمو الديموغرافي نتيجة توالي سنوات الجفاف ما بين 1934 و1945، مما أدى إلى تراجع الإنتاج وانتشار المجاعة ومهد لبداية مرحلة الهجرة إلى خارج المنطقة؛ خاصة من المرتفعات الجبلية للريف الشرقي (تمسمان وبني توزين وبني سعيد).

ساهمت زيادة النمو الديموغرافي، وتفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لساكنة مجال الدراسة، في ارتفاع معدل الهجرة الموسمية إلى الجارة الجزائر للاشتغال عند المزارعين الفرنسيين، كحل جزئي عمل على إخراج الساكنة من الأزمة التي يعيشها؛ بحيث يبرز التقرير، الذي قامت به السلطات الاستعمارية سنة 1922، أن 76% من مهاجري الضفة اليسرى لواد ملوية هم من جبال الريف الشرقي[368].

لقد ترتب عن ارتفاع الكثافة السكانية بالريف واستحواذ المستعمر على أجود الأراضي الفلاحية بداية الضغط على الموارد الطبيعية، ودفع بالساكنة إلى البحث عن موارد مالية خارجية.

2.2 الخصائص الديموغرافي لساكنة بني توزين ما بين 1960 - 1982

366 أحمد الطاهري (2013) "بلاد الريف وحاضرة نكور: من فجر التاريخ إلى أنوار الإسلام"، ص 58
367 محمد أونيا (1988): "مفهوم الريف المغربي"، حوليات الريف، ع ا، ص 21
368 صالح شكاك (2006)، "الهجرة الريفية نحو الجزائر"، دينامية التحول والتنمية المستدامة في منطقة الريف، ص. 73-81

يعتبر إحصاء 1960 المرجع الأول لتقييم حركية السكان المحليين، بحيث تم الاعتماد على أسس ومعايير اعتبرت الدوار والجماعة قاعدة إحصائية، على عكس الإحصائيات السابقة التي كانت تعتمد على القبلية؛ فقد عرفت قبيلة بني توزين ميلاد ثلاث جماعات ترابية، وهي ميضار واجارماوس وتلات ازلاف، وشهدت الساكنة تحولات مهمة في نوعية الانتشار ونسبة تزايدها الديموغرافي، والشكل .2. يشير إلى تطور الساكنة من 1960 إلى حدود إحصاء 1982.

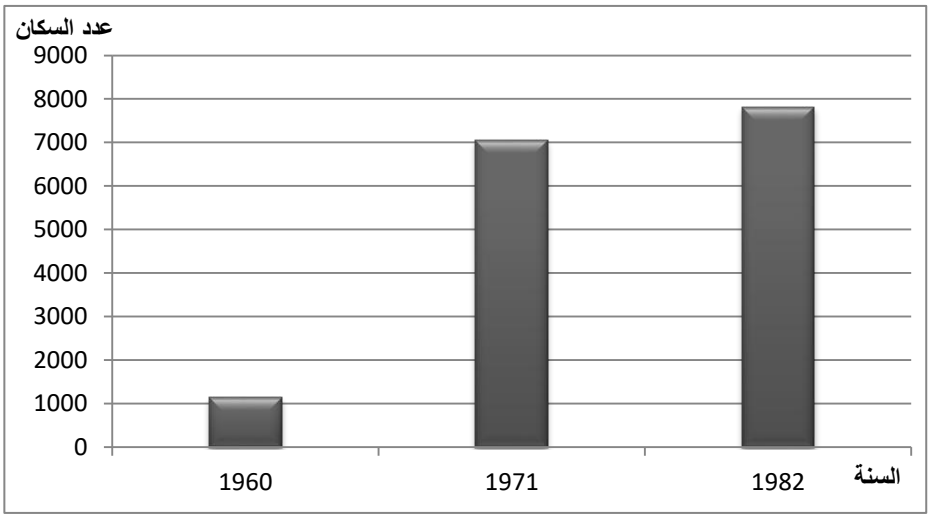

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، وجدة، الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنوات 1960 و1971 و1982

الشكل 2: تطور ساكنة القبيلة ما بين 1960 و1982

عرفت جماعات القبيلة ما بين إحصاء 1960 و1982 نموا ديموغرافيا سريعا، بحيث وصلت نسبة النمو الإجمالي إلى أكثر من 28% في كل الجماعات تقريبا، فانتقل مجموع الساكنة من 1149 نسمة سنة 1960 إلى 7814 نسمة سنة 1982 بزيادة قدرت ب 68% (الشكل .3.).

لعبت الجبال والسفوح الدور الأساسي في احتضان النسبة المهمة من ساكنة مجال الدراسة ولهذا التوزيع السكاني دوافع أملتها الظروف التاريخية والإرث القديم من جهة، والبعد الاستراتيجي والاقتصادي من جهة أخرى؛ فالبعد التاريخي يتمثل أساسا في مخلفات المستعمر الإسباني الذي أرغم الساكنة على الاحتماء بالجبل وترك السهل لتحقيق أطماعه، فاعتبر الجبل بذلك رمزا للاحتماء والمقاومة والصمود، وهو ما جعل من جبال الريف أكثر المجالات كثافة في المغرب، أما البعد الاستراتيجي فيتمثل أساسا في توفر هذه المجالات على أهم الموارد المائية.

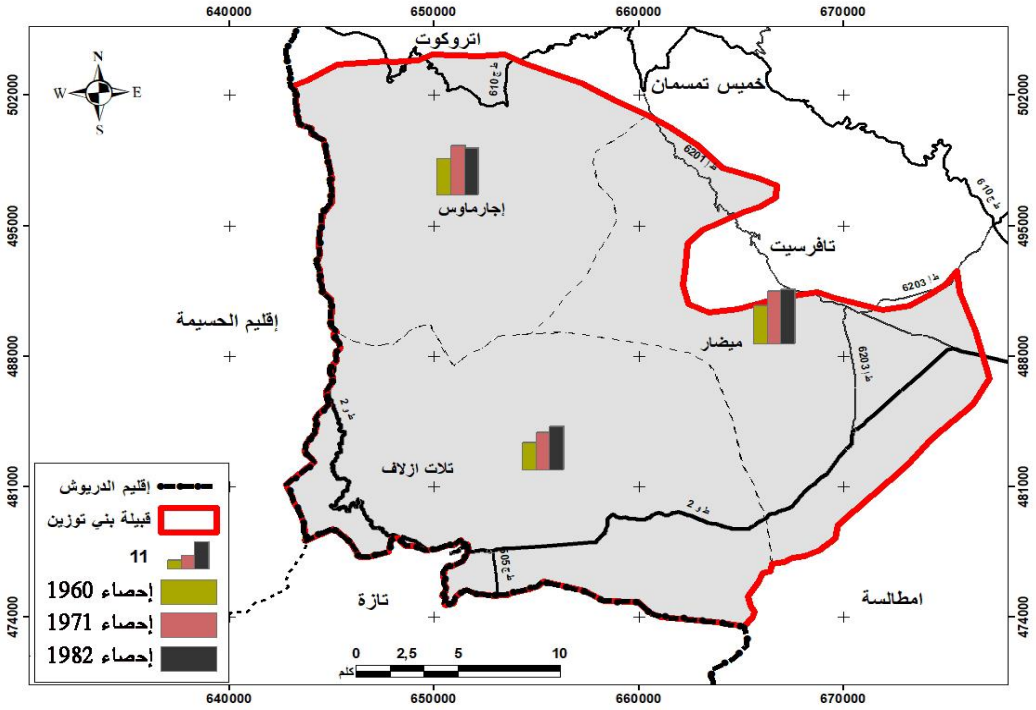

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى (1960، 1971، 1982)

الشكل 3: تطور ساكنة جماعات ني توزين ما بين إحصاء 1960 و1982

لقد احتضنت القبيلة جماعات ترابية ذات كثافة سكانية مرتفعة، بأكثر من 100ن/ كلم²، فارتفعت نسبة الكثافة السكانية بجماعة اجارماوس من 157 ن/ كلم² سنة 1960 إلى 246 ن/كلم² سنة 1982، مما أثر على أنماط الاستغلال داخل هذه المجالات الجبلية التي تتميز بقلة وتدهور مواردها الطبيعية، بينما عرفت الجماعات السهلية كثافة سكانية متوسطة إلى ضعيفة، حيث سجلت بميضار 98 ن/كلم².

تزايدت نسبة النمو الديموغرافي ما بين 1971 و1982، بحيث يستنتج من الشكل .3 أن الجماعات الترابية عرفت تطورا ديموغرافيا سريعا باستثناء جماعة اجارماوس التي عرفت نموا سلبيا. وتفسر أسباب هذا التزايد بتحسين المستوى المعيشي للسكان وخاصة الصحية، بعد تراجع وفيات الأطفال، بفعل التأثيرات الأولية للهجرة الدولية. كما يسجل من ناحية الدينامية الترابية اختفاء مجموعة من القرى والأفخاذ وتوالي التقسيمات الإدارية (الجدول .2).

الجدول 2: التطورات التي عرفتها أفخاذ ودواوير بعض الجماعات الترابية بين إحصاء 1971 و1982

الجماعة الترابية	الفخذة	الدوار	عدد الساكنة 1971	عدد الساكنة 1982
اجارماوس	بني بلعايز	اجرين	281	221
		انترنت	289	269
	بني عكي	امياين	1221	1356
ثلاثاء أزلاف	ايت سفت الجبل	غلبون	158	174
		العشور	301	337

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، وجدة، الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنوات 1971 و1982

اعتمد الإحصاء على تقسيم لإداري ترابي، مما ساهم في تغيير مهمة الدوار والفخذة، والتحول من التسيير الاجتماعي لأفرادها إلى التمثيل السياسي بالجماعة الترابية.

3.2 مرحلة التحولات الديموغر افية بين إحصاء 1994 وإحصاء 2014

ابتداء من سنة 1982 عرفت المنطقة تحولات ديموغرافية تميزت بتناقص محسوس في عدد السكان، وهكذا سجلت كل الجماعات الترابية للقبيلة نموا ديموغرافيا سلبيا (كما يوضحه الشكل .4).

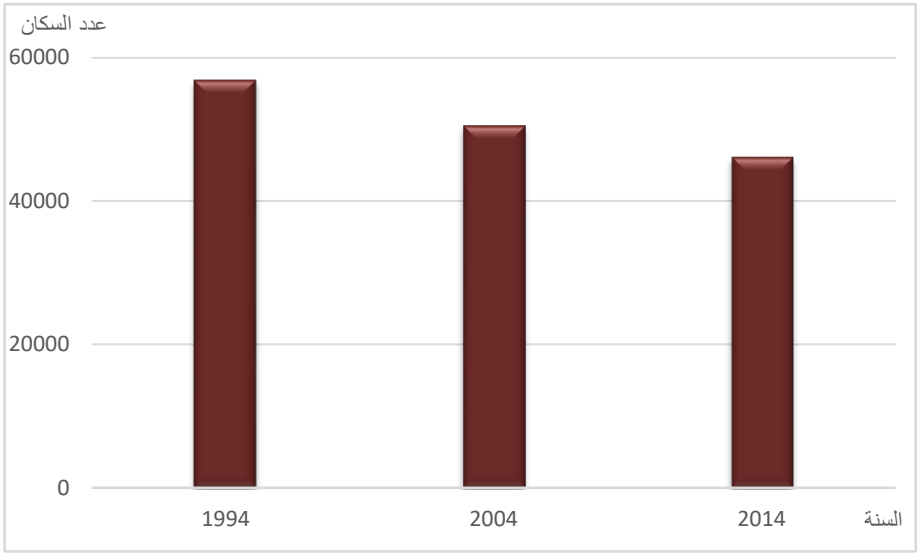

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، وجدة، الإحصاء العام للسكان والسكنى (1994، 2004، 2014)

الشكل 4: تطور ساكنة الإقليم بين إحصاء 1994 و2004 و2014

شهدت القبيلة سنة 1992 دينامية ترابية جديدة تمثلت في ظهور جماعات ترابية جديدة، وعرفت كذلك تطورا تراجعيا في عدد السكان، حيث تراجع من 56808ن في إحصاء 1994 إلى 46098ن سنة 2014 (الشكل .5).

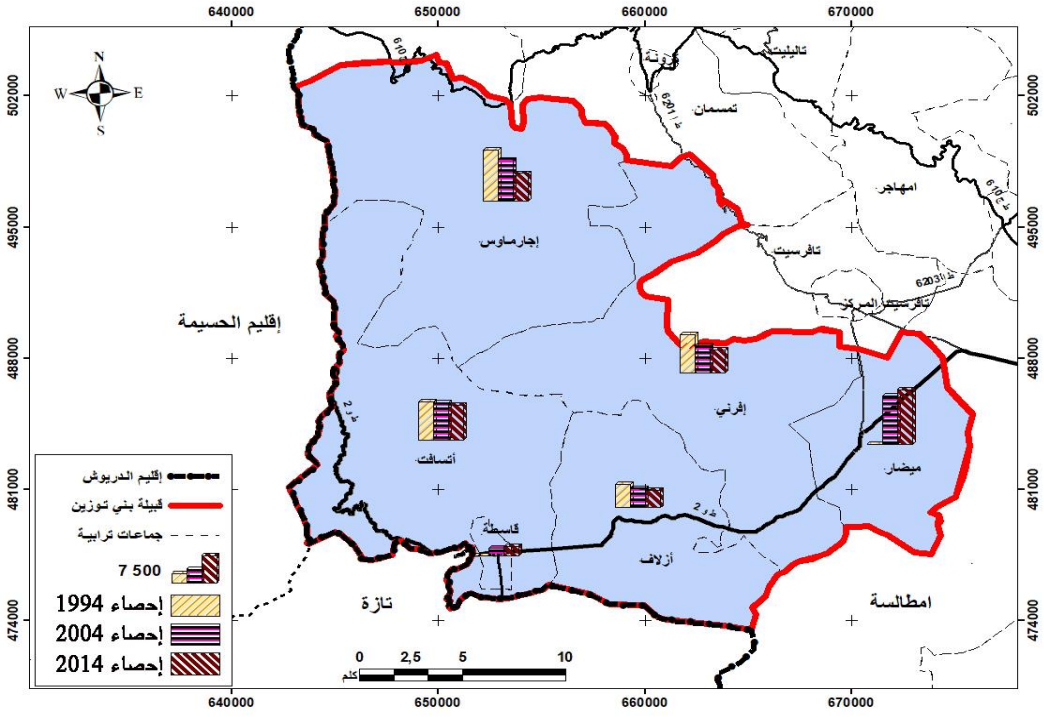

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، وجدة، الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنوات 1994 و2004 و2014

الشكل 5: تطور ساكنة الجماعات بالإقليم خلال إحصاء 1994 و2004 و2014

تميز توزيع الكثافة السكانية للقبيلة بعدم التجانس في إحصاء 1994، بحيث تم تسجيل أعلى الكثافات السكانية في جماعة ميضار بنسبة 328 ن/كلم^2، مقابل نسبة أقل 50من ن/كلم^2 بجماعات إفرني واتسافت (الشكل .6).

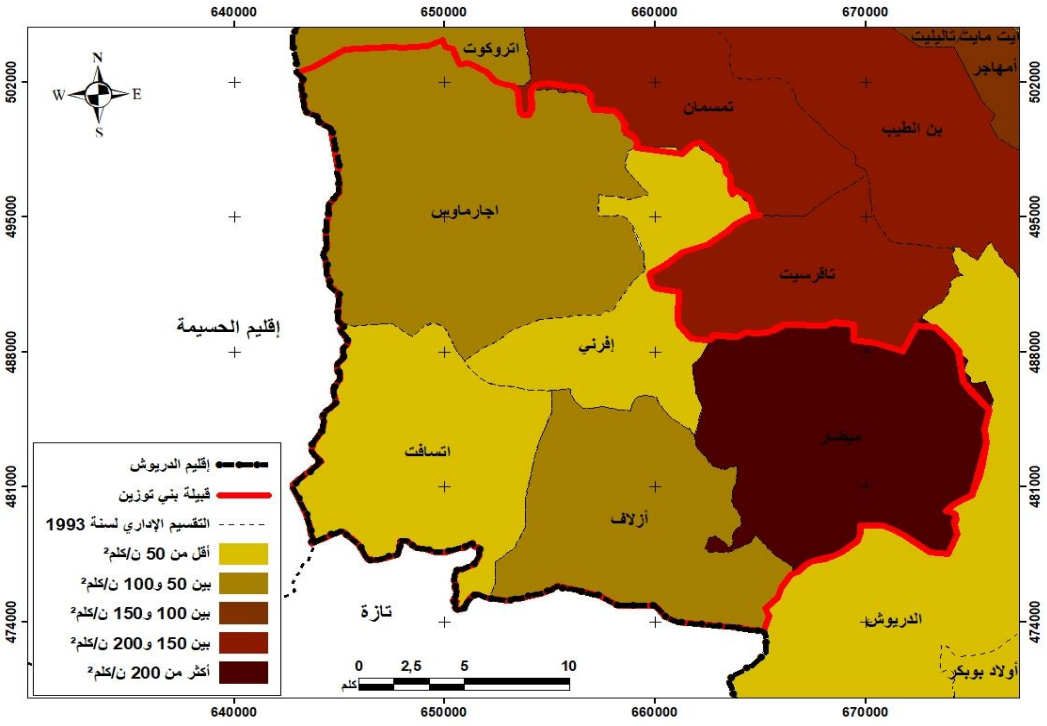

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، وجدة، الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994

الشكل 6: توزيع الكثافة السكانية بجماعات الإقليم حسب إحصاء 1994

استفادت مدينة ميضار من قربها من الطريق الوطنية 2، فاستقبلت ما بين 2004 و2014، بعد تحولها إداريا من مركز حضري إلى مدينة، نسبا مهمة من الساكنة القادمة من القرى المجاورة لها؛ للانتفاع من توفر خدمات مجموعة من المرافق الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، مقابل تراجع نسبة الكثافة السكانية بباقي الجماعات الترابية من الإقليم (الشكل .7).

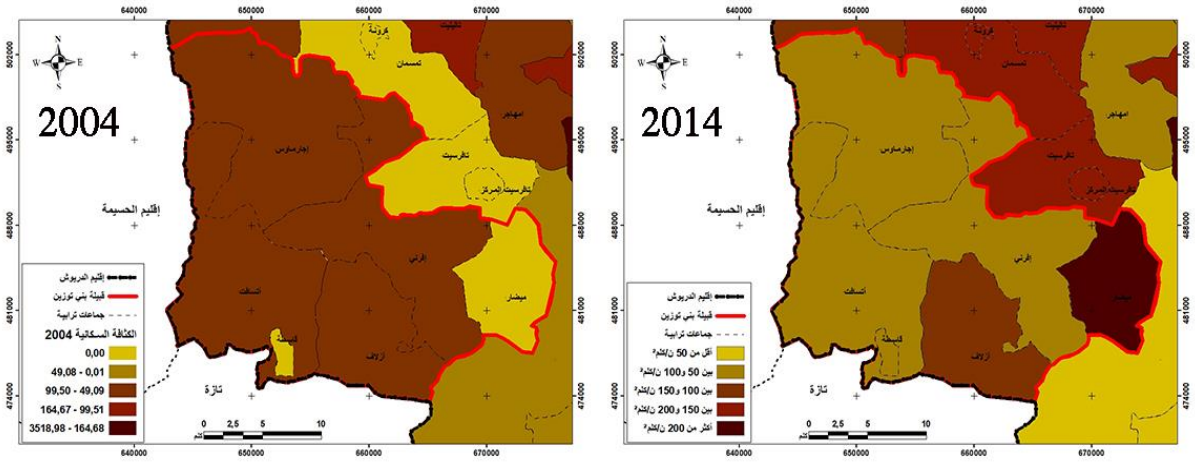

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، وجدة، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004 و2014

الشكل 7: توزيع الكثافة السكانية حسب إحصاء 2004 و2014

ساهم ظهور المراكز الحضرية بإقليم الدريوش في تغيير معالم توزيع الكثافة السكانية للقبيلة، كما توضحه نتائج إحصاء 2014، فعند المقارنة بين نتائج إحصاء 2004 و2014 يتبين ارتفاع نسبة الكثافة السكانية بمركز ميضار، والذي استفاد من موقعه بجانب الطريق الوطنية 02 الرابطة بين الناظور والحسيمة والطريق الإقليمية 6203 المتجه نحو تافرسيت، مما أهله لاستقبال ساكنة جبال تمسمان وبني توزين وحوض تافرسيت؛ بهدف استغلال "عزيب ميضار" (كدية الديب) الخصب والمنبسط، وبالتالي تراجع نسبة ساكنة باقي الجماعات الترابية بالقبيلة (الجدول .3).

الجدول 3: نسبة النمو الديموغرافي بجماعات بني توزين حسب إحصاء 2014

الجماعة الترابية	نسبة النمو
ميضار	9,6
ازلاف	-0,8
إفرني	-1,7
اجارماوس	-4,0

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، وجدة، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

عرفت الخصائص الديموغرافية لساكنة القبيلة تباينا بين نسبة النمو الديموغرافي والتوزيع السكاني؛ وقد تحكمت في هذه الخصائص مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية، خاصة منها توالي سنوات الجفاف والهجرة نحو المراكز القريبة؛ فعرف المجال القروي تراجعا في معدل التزايد السنوي خلال الفترة الممتدة بين سنة 2004 و2014 بمعدل 1.4%-، ويعزى هذا التراجع في نسبة النمو الديموغرافي إلى الهجرة القروية وانخفاض وتيرة نمو سكان القرى، بينما عرفت مدينة ميضار ارتفاعا في المعدل قدر ب 2.2%. لقد أدى هذا التباين في معدل التكاثر الطبيعي إلى ارتفاع معدل عدد الأسر بالمجال الحضري إلى 3.2% سنويا.

في تحليل للبنية الديموغرافية، يمكن تسجيل تغيير البنية العمرية، بحيث عرفت مرحلة الانتقال الديموغرافي تسجيل تراجع نسبة فئة الأطفال (0 – 14) والتي انتقلت من 30% بإحصاء 2004 إلى 24.9% من مجموع السكان سنة 2014، كما انتقلت فئة الشباب (15 – 25 سنة) من 22.4% في 2004 إلى 18.6%سنة 2014، وتقلصت نسبة الفئة العمرية الشابة من 60.4% إلى 52.3%، بل سجلت جماعة اجارماوس نسبة أقل من 33% في إحصاء 2014، وقد ساهمت الهجرة نحو الخارج (القانونية والسرية) في امتصاص نسبة مهمة من الساكنة النشيطة للقبيلة.

يسجل تباين في معدل الذكور والإناث بين الجماعات القروية ومدينة ميضار، بحيث تميزت المجالات القروية بارتفاع نسبة الإناث عن الذكور، بينما ارتفعت نسبة الذكور بميضار، وذلك بفعل الهجرة القروية من البوادي نحو المدينة من جهة، وارتفاع نسبة العزوف عن الزواج من جهة ثانية (الشكل .8).

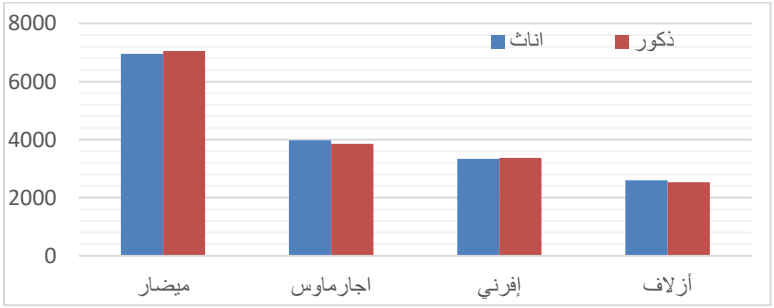

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، وجدة، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

الشكل 8: توزيع ساكنة الإقليم حسب الجنس

3. مناقشة الرهانات المستقبلية للخصائص الديموغرافية بقبيلة بني توزين

إن أهم ما يمكن التركيز عليه من خلال دراسة نتائج الخصائص الديموغرافية لساكنة بني توزين، هو ارتفاع نسبة النمو الديموغرافي والكثافة السكانية بمدينة ميضار والمركز القروي المحدد قاسيطة التابع لجماعة اتسافت، فمع توالي سنوات الجفاف ومحدودية موارده الطبيعية بالعالم القروي من القبيلة. عمل إنسان بني توزين على الضغط على الموارد الطبيعية الجبلية الهشة من أجل مزاولة النشاط الزراعي والرعوي؛ وهو ما ساهم في تراجع الحصيلة الزراعية للمشارة، بعد تسريع عملية التعرية وظهور مساحات شاسعة من الأراضي البائرة، وأحيانا تصل إلى بروز الصخر الأم على السطح.

دفعت هذه التحديات الساكنة المحلية إلى الهجرة خارج القبيلة، إما للاستقرار بالمجالات السهلية والمراكز القريبة، أو البحث عن موارد جديدة خارج الإقليم.

شهد المجال الترابي لمدينة ميضار، منذ سنة 1982، ارتفاع نسبة استقبال الساكنة القادمة من دواوير قبيلة بني توزين ومن الجماعات المجاورة للمركز، مما ساهم في توسع المجال العمراني، والذي ارتفع من 1395 هكتار سنة 2001 إلى 1592 هكتار سنة 2021 ليغطي بذلك 25% من مساحة المدينة (الشكل .9).

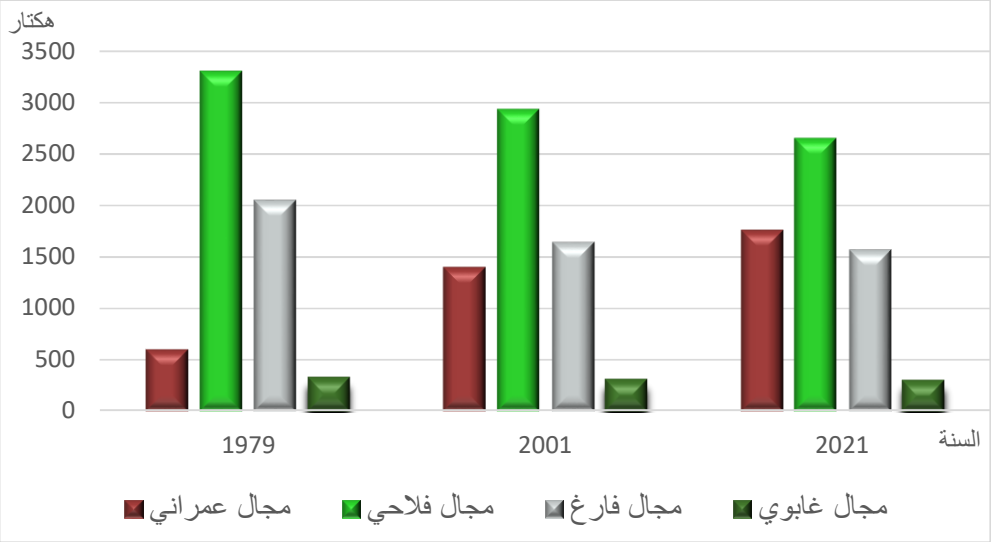

المصدر: تحليل نتائج مرئيات القمر الصناعي لاند ساتLANDSAT لسنوات 1979 و2001 و2021

الشكل 9: تطور استعمالات الأرض بمدينة ميضار ما بين 1979 و2021

لقد كان للهجرة الداخلية والخارجية الدور الكبير في ظهور دينامية سكانية مهمة بمجال الدراسة، فمنذ سنة 1982، سجلت المراكز الحضرية والقروية ارتفاعا في عدد الساكنة من 7822ن، في إحصاء 1982، إلى 11231ن سنة 1994 بنسبة نمو سنوية بلغت 43.5%؛ فساهم إدماج مجموعة من الدواوير القريبة من مدار مدينة ميضار ظهور أحياء هامشية عل طول الطريق الإقليمية رقم 6203، الرابطة بين المركز وتافرسيت باتجاه تمسمان، مثل أحياء "آيت إبراهيم" و"علا" و"كدية الديب.

ساهمت مجموعة من العوامل في ارتفاع نسبة النمو السكاني بالمركز وتطور التوسع العمراني، بحيث استفادت مدينة ميضار من احتضانها لمجموعة من المرافق والخدمات، فتحولت بذلك إلى مركز القبيلة واستطاعت التأثير على باقي

جماعات دائرة الريف، مستفيدة من ضمها لمقر الدائرة ومجموعة من المرافق الإدارية والمؤسسات الإدارية الإقليمية (المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل ومركز تسجيل السيارات ومركز التنمية الغابوية...)؛ مما ساهم في انفتاحها على باقي جماعات الإقليم (تبين الصورة .1. جانب من هذه المرافق مثل مقر دائرة الريف وقيادة بني توزين ومعهد التكوين المهني والمركز الصحي).

المصدر: العمل الميداني، مارس 2019

الصورة 1: جانب من المجال العمراني لمدينة ميضار

ساهمت هذه المرافق التي تتوفر عليها ميضار في استقطاب ساكنة جماعات اجارماوس وتافرسيت وإفرني وأزلاف، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على رخص البناء وتوسع محيط المجال الحضري للمدينة على حساب المجالات الزراعية المحيطة بها وتحويلها إلى أحياء هامشية وغير مندمجة.

خاتمة:

شهدت قبيلة بني توزين مجموعة من التحولات في خصائصها البشرية، ارتبطت معظمها بتأقلم الإنسان الريفي مع محيطه، فمن مرحلة التوازن بين الإنسان الريفي ومحيطه، إلى حدود بداية القرن العشرين، إلى مرحلة الخلل في هذه العلاقة نتيجة مخلفات الاستغلال الاستعماري. لقد سجل مجال الدراسة ما بين 1960 و2014 ارتفاعا في نسبة النمو الديموغرافي، حيث فاقت نسبة الكثافة السكانية 100 ن/كلم²، وظهرت المراكز القروية والحضرية بفعل الهجرة القروية.

إن أهم ما يمكن التركيز عليه من خلال دراسة نتائج الخصائص الديموغرافية لساكنة بني توزين، هو ارتفاع نسبة النمو الديموغرافي والكثافة السكانية بمدينة ميضار والمركز القروي المحدد قاسيطة، بفعل توفر مجموعة من المرافق السوسيو_اقتصادية، مقابل تراجعها بباقي الدواوير والجماعات الترابية من القبيلة.

المصادروالمراجع

1. عبد الرحمن بن خلدون (1981)، "مقدمة ابن خلدون"، ضبط المتن خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
2. عبد الكريم سومع (2022)، المجال الترابي لإقليم الدريوش بين التحولات المجالية وتدبير الموارد الطبيعية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا؛ كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، 351 ص.
3. أحمد الطاهري (2013) "بلاد الريف وحاضرة نكور: من فجر التاريخ إلى أنوار الإسلام" ، مطبعة بوبليديسا، دار النشر ركوليكتوريس أوربانوس-إشبيلية، إسبانيا، 332ص.
4. الحسين بوظيلب (2005): "أسس الهجرة الدولية والدينامية السوسيو مجالية بالريف الشرقي حالة حوض تمسمان وهوامشه"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، جامعة محمد بن عبد الله، فاس، 443 ص.
5. محمد أونيا (1988): "مفهوم الريف المغربي"، حوليات الريف، ع ا، مطبعة الصباح – الدار البيضاء. ص 21
6. صالح شكاك (2006): "الهجرة الريفية نحو الجزائر"، دينامية التحول والتنمية المستدامة في منطقة الريف، أعمال جامعة الشريف الادريسي، دورة 2005، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، الحسيمة، ص 73-81.
7. EL ABBASSI Hassan (2002). Les Compagnes du Rif Oriental Marocain. Géomorphologie, occupation humaine et érosion des sols, Thèse de Doctorat d'Etat ès Lettres, département de Géographie, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Université Chouaib Doukkali, El Jadida, Maroc, 393 p.

وثائق إدارية مو اقع إلكترونية

- الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنوات 1960 و1971 و1982 و1994 و2004 و2014: المندوبية السامية للتخطيط، المندوبية الجهوية للشرق.
- عمالة إقليم الدريوش، قسم الجماعات المحلية: منوغرافية الجماعات الترابية للإقليم.
- https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/la-prefecture-et-la-province
- https://earthexplorer.usgs.gov/
- http://earth.google.com
- http://landsat.usgs.gov .

le SRAT, vecteur de développement territorial de la région : cas de la région Fès-Meknès

Hajar LAHSINI doctorante en droit public, laboratoire des études politiques et gouvernance territoriale

Résumé

Les bouleversements actuels en matière du socle juridique et institutionnel ont donné naissance à plusieurs avancées en matière d'aménagement du territoire. à la lumière de la régionalisation avancée, le SRAT est supposé faire part de ce saut significatif en matière de développement régional, nous présentons au niveau de cet article une définition détaillée pour le document référentiel, en s'arrêtant sur ses raisons d'être, objectifs et attendues, ainsi qu'on va s'appuyer sur les étapes de son élaboration et en passant par la grille de son évaluation et le processus d'évaluation du SRAT, notre recherche s'intéresse également à la corrélation qui persiste entre le SRAT et le développement territorial régional, nous allons y parvenir par le biais d'un cas d'étude d'une région du centre du pays celle de Fès-Meknès.

Abstract

Current changes in the legal and institutional framework have produced some advances in land planning. With its advanced regionalization process, SRAT aims to reflect this significant progress in regional development. In this article, we provide a detailed definition of reference, focusing on its logic, goals, and expectations. We will also delve deeper into the stages of its development and discuss the SRAT assessment framework and evaluation process. Our research also examines the ongoing correlation between SRAT and regional territorial developments, which we will achieve through a case study of the central region of the country, more precisely the Fez region -Meknes.

Mots-clés : aménagement du territoire, développement territorial, régionalisation, planification stratégique, SRAT, région Fès-Meknès.

Introduction

Le schéma régional d'aménagement du territoire s'est vu comme un document de prospection incontournable dans la politique d'aménagement du territoire nationale, dans le présent article nous allons s'arrêter sur cet outil en mettant en évidence son ultime objectif, depuis sa genèse jusqu'à sa mise en exergue, le schéma régional optait pour le développement territorial des régions du royaume, mais son impact s'élargie de jour en jour avec l'élargissement des compétences de l'entité régional, ainsi avec les mutations profondes s'inscrit l'appareil étatique notamment le contexte politique.

En s'engageant dans un processus de régionalisation avancée, basé sur une configuration territoriale complètement remodelée, notre pays améliore les bases de son organisation territoriale pour mieux récolter les fruits d'une prise de conscience précoce des nécessités de l'Aménagement volontariste du territoire national. Si la loi organique n°111.14 relative aux régions a tenu à faire du SRAT le document stratégique de référence pour l'aménagement de l'espace de l'ensemble de chacune des douze nouvelles régions, c'est que le législateur a tenu à doter nos régions d'une vision stratégique et prospective. Cet accent mis sur l'importance d'élaborer de manière concertée une vision prospective à long terme, de développement et d'aménagement du territoire régional, participe au souci de faire avancer le chantier la régionalisation avancée de concert entre l'Etat et la région de façon à faire des orientations et des choix de développement régional un véritable canal vers la mise à niveau de nos différentes régions et leur promotion progressive selon les exigences de la compétitivité internationale.[369]

I : Le cadre générale du schéma régional d'aménagement du territoire, document de prospection.

A. Genèse du Schéma régional d'aménagement du territoire

Le schéma régional d'aménagement du territoire n'est pas un fruit du hasard, c'est le résultat de tout un processus de bouleversements au sens pluriel, socioéconomique, environnemental, et politique.

A la veille d'une ère de planification classique quasiment échouée, avec l'adoption d'innombrables plans de forme quinquennal, quadriennal, triennal aussi bien biennal, la gestion territoriale à l'époque, se trouve irrité entre le besoin d'atteindre le développement économique

[369] RAPPORT FINAL : SCHEMA REGIONAL D'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE DE LA REGION DE FES MEKNES, octobre 2017

nécessaire, en vue du massacre délaissée par le colonisateur, et l'exigence de proposer des plans répondant non seulement au besoin économique mais plutôt à d'autre défis, l'ambition d'aménager le territoire était fortement présente, cependant les moyens d'action n'ont l'étaient pas, nous avons vécu une période postcoloniale où très agitée, l'institution étatique était plus au moins jalouse, dont plusieurs missions ne pouvaient qu'être chapotées par elle-même, y compris l'aménagement du territoire.

Le domaine d'aménagement du territoire était un domaine purement géré par l'Etat, il a vu le jour avec le gouvernement d'alternance, il en figure comme étant un chantier prioritaire, la direction de l'aménagement du territoire, ainsi que d'autres corps administratifs présidaient les actions d'aménagement du territoire pour une bonne période. Nonobstant le grand effort déployé par l'Etat marocain, les résultats demeuraient modestes, c'est là qu'ils avaient pris conscience que l'aménagement du territoire comme étant une politique novatrice ne peut être appliquée qu'en existence d'une volonté politique, c'est la raison pour laquelle, les différents plans n'ont pas atteint le succès attendu.

A l'instar de la réforme institutionnelle de la région, en 1971, nous avons pu assister à une refonte en matière du statut de la région, la réforme visant la redistribution des compétences, attributions, et des rôles entre les différentes collectivités territoriales, en privilégiant la région.

La réforme institutionnelle comporte l'ambition de réorganiser la démarche de la gestion territoriale adoptée par le royaume, en faisant appelle à une répartition nouvelle des compétences entre les différentes échelons administratifs et l'Etat, notamment le renforcement de la déconcentration.

Le schéma régional d'aménagement du territoire puise ses racines dans la même réforme, dont son septième article, il est stipuler que : le conseil régional « (…) *3. Il élabore un schéma régional d'aménagement du territoire, conformément aux orientations et objectifs retenus au niveau national. Ce schéma est transmis par le conseil régional au comité interministériel d'aménagement du territoire pour approbation ; »*[370]

L'adoption des SRAT a été fermement déclarée au niveau de la loi 47-96, qui se voyait à l'époque capable avec le panel des compétences qui lui a été assigné, cependant ces dernières ont été en deçà de ce qu'il fallait pour parvenir à l'élaboration du SRAT, jusqu'à l'arrivée de la

[370] Dahir n° 1-97-84 du 23 Kaada 1417 (2 avril 1997) portant promulgation de la loi n° 47-96 relative à l'organisation de la région page 5.

réforme constitutionnelle qui a permis à ce document et à la région spécialement de faire florès, et ceci a été concrétisée avec l'adoption des lois organiques des collectivités territoriales, principalement la loi 111-14 relative à la région qui marque un tournant décisif en matière d'aménagement du territoire.

B. Cadrage conceptuel du schéma régional d'aménagement du territoire

Le SRAT est un document de référence qui permet de mettre en place une vision d'aménagement du territoire et de définir les orientations de la région sur un horizon de 25 ans. Aussi, il assoit un cadre général de développement régional, durable et harmonieux dans les espaces urbains et ruraux, ainsi que des propositions de projets territoriaux et structurants.

Le schéma régional d'aménagement du territoire (SRAT) : instrument stratégique pour le développement territorial

La région comme entité territoriale la plus supérieure dans notre système de décentralisation, à des compétences propres, exerce, en concertation avec les autres collectivités territoriales, les administrations, les établissements publics et les représentants du secteur privé, de l'élaboration du schéma régional d'aménagement du territoire, dans le cadre des orientations de la politique publique d'aménagement du territoire adoptée au niveau national, en faisant du développement territorial durable un cadre de référence ainsi qu'une finalité majeure lors du processus d'élaboration et de mise en œuvre.

Ce document de planification stratégique est considéré comme un cadre référentiel pour l'action de l'aménagement du territoire dans l'ensemble du ressort territorial de la région. Selon l'article 89 de la loi organique N°111-14 relative aux régions : « le schéma régional d'aménagement du territoire (…) met en place un cadre général du développement régional durable et cohérent dans les espaces urbains et ruraux, il fixe les choix relatifs aux équipements et aux grands services publics structurants au niveau de la région et il fixe les domaines des projets régionaux et la programmation des mesures de leur valorisation ainsi que leurs projets structurants[371].

L'interprétation extensive du présent article, nous montre clairement la place prédominante de l'approche planificatrice dans la gestion des affaires régionales, cette approche intègre de plus en plus un aspect de programmation sectorielle tout en respectant les orientations

[371]Dahir N°1-15-83 du ramadan 1436 (7 juillet 2015) portant promulgation de la loi organique N°111-14 relative aux régions.

stratégiques de l'État et leur prise en considération dans la programmation des projets et leur intégration au schéma régional de l'aménagement du territoire, tout en permettant la définition de l'instrumentalisation des synergies, des convergences et la prépondérance des approches globalisantes[372].

C. Cadre référentiel du schéma régional d'aménagement du territoire

Le SRAT dispose d'un cadre référentiel consistant, il est encadré par un ensemble de textes juridiques qui lui donne la légitimité de fonctionner, ainsi de s'établir et se lancer

La constitution est le texte suprême du pays, entre ses multiples titres nous trouvons l'article 143 qui déclare clairement la primauté de la région en lui accordant principalement la mission d'aménagement du territoire et de développement territorial et ce par l'établissement du SRAT, sur ce chaque région est censée établir son SRAT, ceci a été concrétisé avec la vague des réformes sur les collectivités territoriales bien évidemment la loi organique relative à la région qui détaille par le biais de ses articles le rôle prééminent du conseil régional dans l'édification d'une politique d'aménagement du territoire.

Dans le même sillage, les décrets relatif à l'élaboration du schéma régional d'aménagement du territoire, son actualisation et son évaluation ainsi que d'autres décrets qui ont une relation étroitement liée avec l'outil de prospection (SRAT) forment un cadre référentiel consistant, sur lequel nous pouvons s'appuyer dument afin de s'y retourner. Le tableau mentionné en dessous :

[372] M. Brahimi « Rôle de la région en matière de développement et d'aménagement du territoire », REMALD, n°31, 2000, P64.

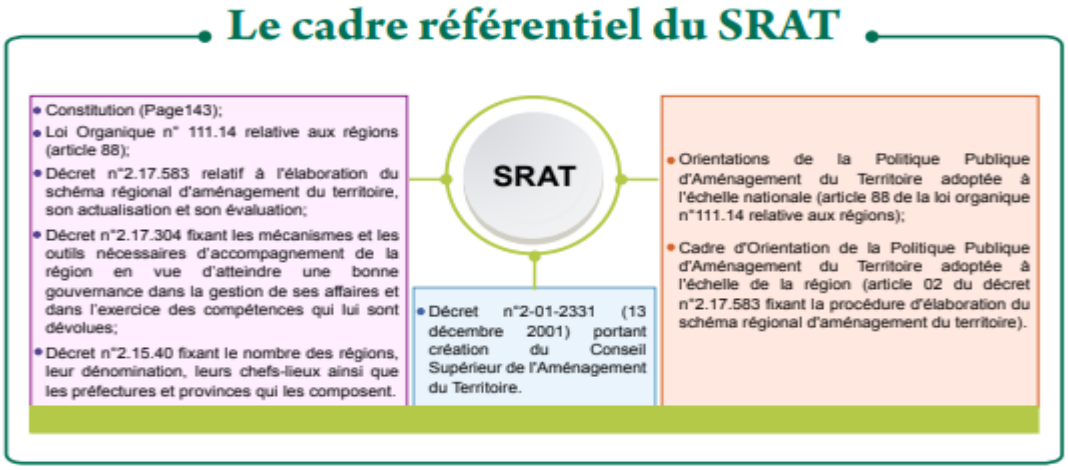

Source : Guide relatif à la procédure d'élaboration du Schéma Régional d'Aménagement du Territoire, de son actualisation et de son évaluation

Figure 1: le référentiel du SRAT

D. Objectifs

Le schéma régional d'aménagement du territoire vise, particulièrement, à parvenir à une entente entre l'Etat et la région sur les mesures d'aménagement de l'espace et de sa mise à niveau, selon une vision stratégique et prospective, de manière à permettre de définir les orientations et les choix du développement régional. Dans ce sens :

- Il met en place un cadre général du développement régional durable et cohérent dans les espaces urbains et ruraux ;

- Il fixe les choix relatifs aux équipements et aux grands services publics structurants au niveau de la région ;

- Il fixe les domaines des projets régionaux et la programmation des mesures de leur valorisation, ainsi que leurs projets structurants.

E. Principes du schéma régional d'aménagement du territoire

Le SRAT s'articulent autour de trois principes :

- L'efficacité économique
- Durabilité des ressources naturelles, protection des milieux et amélioration du cadre de vie
- Equité sociale et territoriale.[373]

[373] Schéma régional d'aménagement du territoire.

II. Processus d'élaboration du SRAT

Etapes de réalisation du projet du SRAT L'étude du projet du SRAT s'articule autour des étapes suivantes :

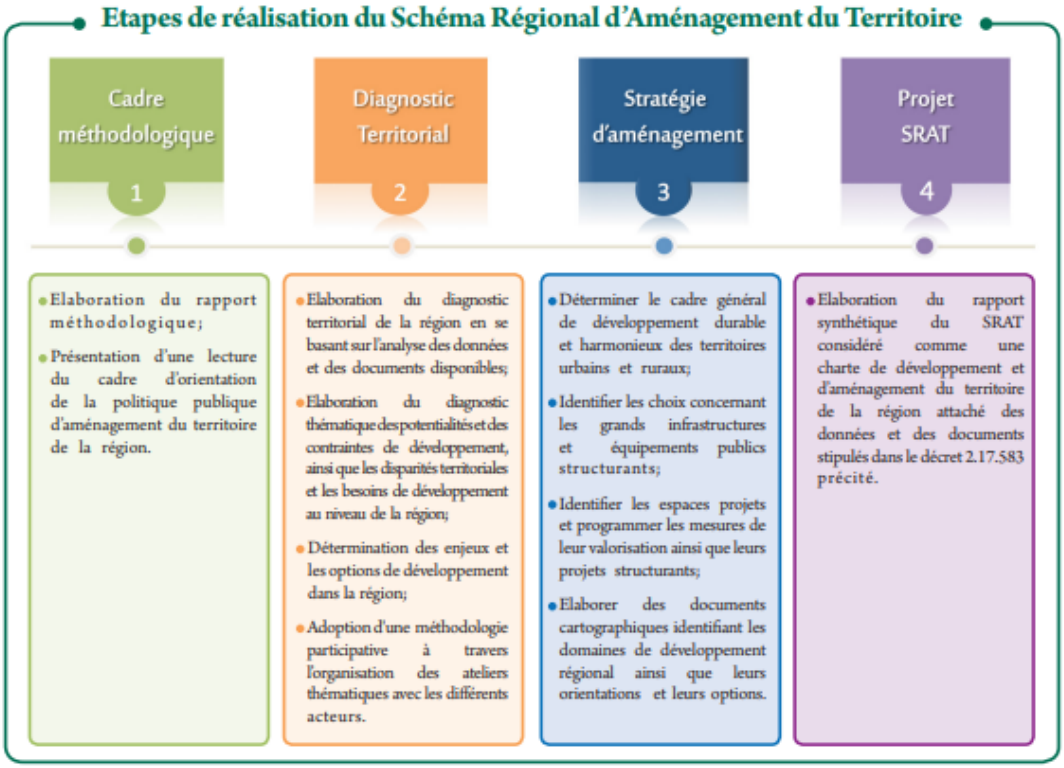

Source : Guide relatif à la procédure d'élaboration du Schéma Régional d'Aménagement du Territoire, de son actualisation et de son évaluation

Figure 1 : Etapes de réalisation du SRAT

A. Cadre méthodologique

Cette étape comprend l'élaboration d'un rapport relatif à la méthodologie de réalisation du SRAT, ainsi qu'une lecture des axes du cadre d'orientation de la politique publique d'aménagement du territoire (COPPAT)[374] à l'échelle régionale. Ledit rapport est présenté ensuite à la commission consultative d'aménagement du territoire lors du lancement du projet du SRAT.

[374] Le cadre d'orientation de la politique publique en matière d'aménagement du territoire (COPPAT) est un document de référence qui précise les orientations et fixe les priorités des différentes politiques publiques sectorielles sur le très long terme à l'échelle de l'ensemble du territoire national. Ce document traduit en principe le vison de l'Etat, dans le cadre d'une cohérence globale, en matière d'intervention sur le territoire national.

Il demeure intéressent de signaler que le cadre d'orientation de la politique publique de l'aménagement du territoire (COPPAT) [375]; représente le support d'accompagnement additionnel des acteurs régionaux, et la référence dont ils peuvent endosser pour avoir une programmation de leurs projets afin de donner suite à tous les citoyen dans l'ensemble de l'échelle territoriale. C'est aussi le document qui converge les visions de l'état ainsi que les acteurs régionaux pour faire naître consensuellement le SRAT à long terme et le PDR et PARI à moyen terme, afin de répondre aux aspirations des citoyens.

B. Diagnostic territorial stratégique

Le diagnostic territorial constitue une étape importante dans le processus d'élaboration du projet du SRAT. Il est mené selon une approche collective et participative visant à développer un diagnostic partagé par l'ensemble des acteurs, et ce moyennant des ateliers thématiques pour étudier et analyser les données sectorielles disponibles ou celles issues des entretiens et des séances de travail menés avec toutes les parties prenantes impliquées dans ce projet. Sur la base des conclusions de ces ateliers et à partir d'une analyse spatiale, un diagnostic territorial est élaboré. Il met en évidence, principalement, les aspects suivants :

- Les potentialités de la région et son patrimoine naturel et écologique ;
- Les données sur le développement humain de la région et des disparités territoriales identifiées ;
- Les opportunités et les contraintes de développement au niveau de la région ;
- Les besoins de la région en termes d'infrastructures de base et les principaux équipements réalisés dans les régions avoisinantes.

Pour une meilleure analyse des données, le recours à la représentation cartographique dans cette phase est recommandé afin de mieux faciliter la lecture des données concernant les potentialités de la région et d'évaluer la répartition des différentes contraintes et problématiques à l'échelle régionale.[376]

A l'issue de cette étape des rapports sectoriels et thématiques sont élaborés, identifiant les enjeux territoriaux et synthétisant les options préliminaires de développement territorial de

[375] Le cadre référentiel est naturellement encadré par : - La constitution, - Les Hautes Instructions et les discours royaux, - Le Programme gouvernemental 2017-2021, - Les objectifs des politiques publiques,
[376] Guide relatif à la procédure d'élaboration du Schéma Régional d'Aménagement du Territoire, de son actualisation et de son évaluation

la région. L'identification de ces options joue un rôle important dans la préparation de la phase suivante concernant l'élaboration de la stratégie de développement.

Source : Guide d'élaboration relatif à la procédure d'élaboration du Schéma Régional d'Aménagement du Territoire, de son actualisation et de son évaluation

Figure 2 : Etape du diagnostic territorial [377]

C. Elaboration de la stratégie d'aménagement du territoire de la région et de sa mise à niveau

Cette étape comprend la formulation d'une stratégie de développement territorial pour la région avec une vision prospective à long terme (25 ans), tout en revoyant le cadre directeur de la politique publique d'aménagement du territoire à l'échelle régionale.

[377] Le diagnostic territorial : est un outil d'analyse et d'appréhension des systèmes naturels économiques et sociaux qui structurent l'organisation et la gestion d'un territoire. Il vise à identifier les forces et les faiblesses du territoire, repérer les opportunités et les menaces qui marquent son présent et son avenir et enfin fixer les contraintes, et tracer l'évolution et les tendances possibles. Le diagnostic territorial se base sur une lecture synthétique et dynamique des dysfonctionnements (dans leur évolution temporelle) selon une analyse transversale des principales problématiques territoriales. Il s'appuie également sur des indicateurs pertinents et des illustrations cartographiques permettant le passage d'une analyse sectorielle à une analyse spatiale qui identifie notamment les pôles urbains et ruraux attractifs, les bassins de vie et les zones périphériques ou enclavées, ainsi que les principaux réseaux et axes de communication reliant le territoire avec son environnement extérieur.

La formulation d'une stratégie de développement régional à long terme repose essentiellement sur la capitalisation des résultats de l'analyse territoriale et la concertation avec les différents acteurs de la région, afin d'identifier les axes suivants

- Le cadre général du développement régional durable et cohérent dans les espaces urbains et ruraux ;

- Les choix relatifs aux infrastructures et aux équipements publics structurants au niveau de la région ;

- Les espaces de projets et la programmation des mesures de leur valorisation ainsi que leurs projets structurants.

Il convient de procéder lors de l'identification des projets constituant ces territoires, à leur montage technico-financier et à leur programmation dans le temps. Il est à noter aussi, que le projet du SRAT est appelé à accompagner l'Etat et les collectivités territoriales, la société civile et les investisseurs dans leurs choix stratégiques de développement.

D. Elaboration du rapport final du projet du schéma régional d'aménagement du territoire

Cette phase est consacrée à l'élaboration du rapport final du projet du schéma régional d'aménagement du territoire considéré comme une charte d'aménagement et de développement territorial de la région.

Ce rapport doit être accompagné d'une synthèse du projet dudit schéma qui comprend la synthèse du cadre général et les grandes orientations de développement de la région, adossé aux principaux résultats du diagnostic, des espaces de projets régionaux, ainsi que les mesures de leur valorisation et leurs projets structurants.

Ce document doit être accompagné aussi des cartes traduisant les choix et les orientations du développement territorial régional, ainsi qu'une carte synthétique du projet du SRAT. [378]

[378] Guide relatif à la procédure d'élaboration du Schéma Régional d'Aménagement du Territoire, de son actualisation et de son évaluation

III. La grille de validation, d'évaluation et actualisation du schéma régional d'aménagement du territoire

Lors des réunions de la commission consultative d'aménagement du territoire, les membres de cette commission sont appelés, avant de valider l'étude relative au projet du SRAT, à exprimer leurs avis sur les aspects relevant de leurs attributions.

Ces avis peuvent être présentés directement, soit lors des réunions de la commission précitée, soit par écrit le cas échéant.

A. Délibération du conseil de la région au sujet du projet du schéma régional d'aménagement du territoire

Le président du conseil de la région soumet le projet du SRAT pour étude auprès de la commission permanente chargée d'aménagement du territoire au niveau du conseil suscité dans un délai d'au moins 30 jours avant la date de la tenue de la session ordinaire ou extraordinaire du conseil consacrée à la validation dudit projet. [379]

Le projet du SRAT devra être accompagné de tous les rapports relatifs à son étude, ainsi qu'aux observations et propositions soumises à cet égard par les administrations déconcentrées et les autres collectivités territoriales, ainsi que les établissements et les entreprises publics et les instances de la société civile, à l'échelle de la région.[380]

Après examen de ces rapports et de ces observations, la commission permanente susmentionnée rédigera un rapport détaillé à ce sujet. Tous les amendements nécessaires doivent être intégrés avant de présenter le projet du SRAT, par le président, auprès du conseil de la région pour examen et validation.

B. Visa de l'autorité compétente au niveau central

Conformément à l'article 115 de la loi organique n°111.14 relative aux régions, ainsi que l'article 10 du décret n°2.17.583 stipulé, le président du conseil de la région soumet la décision concernant le projet du SRAT, par l'intermédiaire du wali, à l'autorité gouvernementale chargée de l'intérieur pour visa. Cette décision doit être accompagnée, en plus du projet du SRAT, des données et des documents suivants :

[379] Guide relatif à la procédure d'élaboration du Schéma Régional d'Aménagement du Territoire, de son actualisation et de son évaluation
[380] OP.CIT

- Le diagnostic territorial de la Région ;

- Le cadre général de développement régional durable et cohérent des espaces urbains et ruraux;

- Les choix concernant les infrastructures et les équipements publics structurants au niveau de la région ;

- Les espaces projets de la région et la programmation des mesures de leur valorisation, ainsi que leurs projets structurants;

- Les documents cartographiques identifiant les domaines de développement à l'échelle de la région, ainsi que leurs orientations et leurs options de développement.[381]

C. Publication du Schéma Régional d'Aménagement du Territoire

En moyennant tous les canaux de communication possibles, et par envoi d'une copie de SRAT document à tous les acteurs concernés. Le président prend le relais dans la phase de la publication Le président du schéma régional d'aménagement du territoire.

D. Evaluation du Schéma Régional d'Aménagement du Territoire

Afin de réussir le projet du SRAT. Le président est censé initier à une évaluation présenté sous forme d'un rapport au moins une fois tous les cinq ans, et ceci sera fait à son initiative ou à la demande du wali de la région, et à chaque fois que nécessaire :

Cette évaluation vise essentiellement à mesurer :

- Le niveau de mise en œuvre dudit schéma régional ;

- Le degré d'atteinte de ses objectifs. Il est proposé dans le cadre de l'élaboration dudit rapport d'adopter une méthodologie d'évaluation, basée principalement sur :

- L'évaluation du degré de cohérence entre les orientations du schéma régional avec les données actualisées des orientations de la politique publique d'aménagement du territoire au niveau de la région;

381 Publication au Bulletin Officiel du décret N° 2.17.583 relatif à l'élaboration du schéma régional d'aménagement territoire, son actualisation et son évaluation.

- La mesure du niveau d'avancement des mesures de valorisation les espaces de projets et leurs projets structurants ;

- La mesure du degré de mise en œuvre des projets structurants dans la région, des choix concernant les infrastructures et les équipements publics inclus dans le schéma régional, et l'évaluation de leur impact territorial.

La commission permanente d'aménagement du territoire au niveau du conseil de la région est chargée d'étudier le rapport d'évaluation dans un délai d'au moins 30 jours avant de le soumettre à l'appréciation du conseil de la région, pour examen lors de sa première session ordinaire ou extraordinaire qui se tiendra après avoir reçu le rapport de ladite commission.

Le président du conseil de la région peut prendre toutes les mesures nécessaires et disponibles pour la publication dudit rapport et en envoyer une copie à tous les acteurs concernés.

E. Actualisation du Schéma Régional d'Aménagement du Territoire

Compte tenu de la durée du schéma régional d'aménagement du territoire fixée à 25 ans, son actualisation suit la même procédure adoptée lors de son élaboration.[382]

[383]Le schéma régional d'aménagement du territoire est établi dans les formes et conditions fixées comme nous l'avons susmentionné dans cette section, il faut rappeler ainsi que le processus de son élaboration ; son actualisation et son évaluation se font selon des mécanismes de gouvernance et de suivi représenté sous forme de commissions

- La commission permanente chargée d'aménagement du territoire[384]
- La commission consultative d'aménagement du territoire [385]

[382] Guide relatif à la procédure d'élaboration du Schéma Régional d'Aménagement du Territoire, de son actualisation et de son évaluation

[383] Article 14, projet de loi d'aménagement du territoire

[384] Conformément aux dispositions de l'article 28 de la loi organique N° 111.14 relative aux régions, une commission permanente chargée d'aménagement du territoire est constituée par le conseil de la région. Les missions attribuées à cette commission concernant la réalisation du schéma régional d'aménagement se résument principalement comme suit : - Suivre et étudier tous les aspects liés à l'étude relative au schéma régional dans sa phase de réalisation; - Étudier le rapport d'évaluation du schéma régional.

[385] Une commission consultative d'aménagement du territoire est chargée du suivi des phases de réalisation de l'étude relative au projet du SRAT. Elle constitue un cadre de concertation et d'avis, et se compose des membres suivants : - Le wali de la région, président ; - Le président du conseil de la région ; - Les gouverneurs des préfectures et des provinces situées à l'intérieur du ressort territorial de la région ; - Le président de la commission permanente chargée d'aménagement du territoire du conseil de la région ; - Les présidents des conseils des préfectures et provinces situées à l'intérieur du ressort territorial de la région ; - Les présidents

IV. Le schéma régional d'aménagement du territoire, quelle méthode adoptée afin d'assurer le développement territorial de la région Fès-Meknès ?

Le schéma régional d'aménagement du territoire ouvre la voie à un véritable développement territorial, et ce par la démarche suivie par cet outil, ce dernier comporte entre ses lignes une vision stratégique traduite en projets structurants identifiés en concertation avec les différents acteurs locaux de la région et répondant aux besoins actuels et futurs de la population. Et ce dans l'objectif permettant à la région de Fès-Meknès de prendre le chemin de développement territorial, tout en se référant au document de base le schéma national d'aménagement du territoire et en respectant les instructions mentionnées au niveau de l'Orientations de la Politique Publique d'Aménagement du Territoire (OPPAT).

Afin de parvenir à son ultime objectif qui réside dans l'atteinte d'une cohérence territoriale, et la convergence des approches sectorielles des différents intervenants dans le territoire régional, le SRAT optera pour une logique des territoires de projets, pour pallier les différentes insuffisances et compenser les espaces projet au sein de la région.

Au niveau de Fès-Meknès, le schéma prévoit un découpage homogène, La définition des espaces de projets fait partie des fondements de la démarche territoriale, dans la mesure où l'objet ultime de l'aménagement du territoire est le développement territorial durable par le biais de l'équité territoriale et l'efficacité économique.[386]

Quatre espaces projets ont été définit sur le présent schéma régional d'aménagement du territoire de la région de Fès-Meknès, dont chacun d'eux jouit d'un panel d'atouts et souffre d'un ensemble de problèmes, au niveau du schéma la délimitation de chaque espace est faite avec un diagnostic des potentialités ainsi que des lacunes dont caractérise chaque espace, dans le but de capitaliser les premiers et de combler les deuxièmes.

L'espace métropolitain, l'espace du moyen atlas, l'espace du Périf et l'espace du Moulouya font l'objet de ce découpage, qui présume que c'est bien ceci la clé de voute pour l'édification d'une région développée, puisque par espace il serait appréhendable d'instaurer des projets de grande envergure, et de lancer des chantiers qui ne pourraient qu'octroyer – en totalité- à la région le niveau de développement escompté.

des conseils des communes situées à l'intérieur du ressort territorial de la région ; - Les présidents des instances consultatives

[386] Le schéma régional d'aménagement du territoire de la région de fès-Meknès « rapport final » sud développement, octobre 2017, p 132

Sans doute le volet économique contribue certainement dans l'édification d'une région prospère et développée, sauf que l'indicateur du développement humain demeure beaucoup plus déterminant, la vision stratégique adoptée par le SRAT prévoyant que le découpage en espace permet d'acquérir des résultats palpables, s'applique aussi bien sur ce volet, les espaces projet nous permettent d'identifier le type des actions à entreprendre dans chaque espace, vu leurs hétérogénéité au niveau démographique, géographique et socioéconomique. C'est ce qui définit le traitement du cas- par- cas, que le SRAT a réalisé, pour pouvoir répondre aux aspirations de chaque espace, et voir à quel point la nature des projets à réaliser seront en adéquation de la nature des territoires projets.

Ce découpage vise également une correction des grandes lacunes guettant la bonne marche de développement, telle que le problème de vulnérabilité et de pauvreté qui touche de plus en plus l'espace du périf et l'espace des moyens atlas, par conséquent l'action de remédier ces insuffisance va varier entre ces espaces..

La proposition des chantiers promoteur de développement se fait dans la poursuite du processus d'accumulation des acquis vocationnels de chaque espace projet de la région de Fès-Meknès, l'atténuation des taux de pauvreté et de vulnérabilité avec des programme de mise à niveau en faveur des personnes dépourvus, la promotion du secteur agricol, le maintien des établissements touristiques, l'implantation des projets industriels dans les domaines récent comme la télécommunication et l'Offshoring, l'encouragement des industries agroalimentaires, et aéronautique … sont tous des objectifs tracés afin de promouvoir un développement territorial et dans le SRAT chapote par le biais des Programme d'Action Régional Intégré PARI et des contrats Etat-Région dans les quatre espaces définis préalablement par l'outil objet d'étude.

Conclusion

Le schéma régional d'aménagement du territoire s'inscrit dans le cadre de la régionalisation avancée, qui opte pour un Maroc des régions, et qui a pour objectif de renforcer le processus démocratique à travers l'instauration d'une démocratie locale et l'assurance de la gestion de proximité en incluant les acteurs locaux dans la gestion autonome de leurs affaires adaptées à leurs spécificités et aux potentialités de leurs régions afin de réaliser un

développement endogène. Pour se faire, il demeure intéressant de rappeler que la réussite ou l'échec de tout projet émane du ceux qui le chapote, c'est pourquoi une mobilisation de l'ensemble des acteurs parait décisif, en effet, la convergence, la cohérence et la coordination entre les différents acteurs chacun de sa position sans oublier bien évidement la société civile qui fait en sorte une forte proposition, et dont son apport et participation est plaidé dans l'ensemble des textes législatifs, ce triptyque devrait former un maillon fort afin d'assurer les développement territorial escompté.

Références bibliographiques

- Ali HAMDAOUI « La régionalisation au Maroc » thèse de doctorat en droit constitutionnel, 1998, 668pages
- Bertrand Zuindeau « Développement durable et de territoire, nouvelle édition Septentrion, presse universitaire, 501 pages
- Dahir N°1-15-83 du ramadan 1436 (7 juillet 2015) portant promulgation de la loi organique N°111-14 relative aux régions.
- Dahir nº 1-97-84 du 23 Kaada 1417 (2 avril 1997) portant promulgation de la loi nº 47-96 relative à l'organisation de la région page 5.
- Guide relatif à la procédure d'élaboration du Schéma Régional d'Aménagement du Territoire, de son actualisation et de son évaluation
- Le cadre référentiel est naturellement encadré par : - La constitution, - Les Hautes Instructions et les discours royaux, - Le Programme gouvernemental 2017-2021, - Les objectifs des politiques publiques,
- Le schéma régional d'aménagement du territoire de la région de fès-Meknès « rapport final » sud développement, octobre 2017, p 132
- M. Brahimi « Rôle de la région en matière de développement et d'aménagement du territoire », REMALD, n°31, 2000, P64
- Projet de loi d'aménagement du territoire, Article 14
- Publication au Bulletin Officiel du décret N° 2.17.583 relatif à l'élaboration du schéma régional d'aménagement territoire, son actualisation et son évaluation.
- RAPPORT FINAL : SCHEMA REGIONAL D'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE DE LA REGION DE FES MEKNES, octobre 2017

L'environnement marin du littoral de la région Souss Massa ; risques, protection et gestion.

CHIKI ASSIA[387]MANSOUM MOHAMED[388]

Résumé : La préservation de l'environnement marin est essentielle pour un développement durable, soulignant l'interconnexion cruciale entre protection environnementale, développement économique et disponibilité des ressources. Le travail distingue la protection de l'environnement de la gestion environnementale, mettant en avant l'importance des mesures positives. Le travail présenté vise à résoudre la problématique de la protection de l'environnement marin du littoral de de la région Souss Massa face aux impacts humains. La méthodologie adoptée combine une approche descriptive avec l'expertise des auteurs, explorant des aspects tels que la vie marine, les impacts humains, les changements climatiques et le rôle de l'économie bleue dans la protection durable du littoral.

Mots clés : environnement marin - développement durable- la protection durable- littoral - l'économie bleue.

ملخص:

يعد الحفاظ على البيئة البحرية أمرًا ضروريًا لتحقيق التنمية المستدامة، مما يسلط الضوء على الترابط الحاسم بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية وتوافر الموارد .ويميز العمل بين حماية البيئة والإدارة البيئية، كما يسلط الضوء على أهمية التدابير الإيجابية .يهدف العمل المقدم إلى حل مشكلة حماية البيئة البحرية لساحل جهة سوس ماسة في ظل مواجهة التأثيرات البشرية . تجمع المنهجية المعتمدة بين المنهج الوصفي وخبرة الباحثين في المجال، واستكشاف جوانب مثل الحياة البحرية، والآثار البشرية، وتغير المناخ، ودور الاقتصاد الأزرق في حماية الساحل بشكل مستدام.

الكلمات المفتاح :بيئة بحرية - تنمية مستدامة - حماية مستدامة - الساحل - اقتصاد أزرق

[387] Doctorante chercheuse en dynamique spatiale au Maroc ; Aménagement, Développement et Gouvernance. Laboratoire de Géomorphologie, Environnement et Société, faculté des lettres et sciences humaines, Marrakech. Professeur Encadrant : Mansoum Mohamed.

[388] Professeur Enseignant à l'Université Cadi Ayyad, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Marrakech, Laboratoire de Géomorphologie, Environnement et Société.

Introduction ;

La protection de l'environnement marin s'inscrit en tant qu'élément indispensable au développement. Sans une protection adéquate de ce milieu, le processus de développement est susceptible d'être sapé,[389] et en son absence, les ressources deviendront insuffisantes, compromettant ainsi l'efficacité même de la protection environnementale. En termes plus généraux, la protection de l'environnement se définit comme la pratique visant à préserver le milieu naturel,[390] que ce soit à l'échelle individuelle ou gouvernementale, dans l'intérêt tant de l'écosystème que des êtres humains. D'autre part, la gestion environnementale représente un processus régulant et préservant le monde naturel, impliquant des actions et la promotion de comportements favorables à l'utilisation et à la protection judicieuses des ressources environnementales. Cela nécessite incontestablement une mise en lumière des divers risques pesant sur l'écosystème marin et côtier.

1- Les risques liés à l'environnement marin.

1.1- Le changement Climatique ; une menace sérieuse pour le milieu marin

Les écosystèmes marins et les communautés côtières font face à des impacts significatifs résultant des événements extrêmes liés au changement climatique, caractérisés par des combinaisons de températures élevées, de faibles niveaux d'oxygène et des conditions fortement acidifiées.[391] Ces incidents inhabituels devraient devenir plus fréquents et plus graves à l'avenir, mettant en lumière des vulnérabilités susceptibles de stimuler le changement. Cela pourrait inciter à l'adoption d'innovations technologiques visant à détecter, prévoir et atténuer les conditions environnementales défavorables.

Le cinquième rapport d'évaluation du GIEC souligne que les changements climatiques impactent les océans, avec des variations de température, d'oxygène et du système carbonaté, créant des défis pour une gestion durable des océans.[392] Deux nouveaux chapitres dédiés à l'océan dans le groupe de travail II du GIEC mettent en lumière l'importance d'évaluer l'impact

[389] Aboul Dahab.O (2017) Sustainable development and planning for coastal and marine environment resources protection. Green Sustainable Cities. 8th Environmental forum of Alexandria University. Alexandria, Egypt (PDF) Environmental Protection and Management in Coastal and Maritime Industries.

[390] Aboul Dahab O (2013) Environmental protection measures in the fieldof offshore oil industry. OMICs Group. International conference on oceanography and natural disasters. Orlando, Florida, USA (PDF) Environmental Protection and Management in Coastal and Maritime Industries.

[391] Andy Pershing, Roger Griffis, Elizabeth Jewett, John F Bruno, D. Shallin Busch, A. C. Haynie, S. A. Siedlecki, Desiree Tomassi (2018) Oceans and Marine Resources in book ; Impacts, Risks, and Adaptation in the United States : Fourth National Climate Assessment, Volume II, p.356.

[392] Field, R.D., D. Kim, A.N. LeGrande, J. Worden, M. Kelley, and G.A. Schmidt, (2014) : Evaluating climate model performance in the tropics with retrievals of water isotopic composition from Aura TES. *Geophys. Res. Lett.*, 41, no. 16, 6030-6036, doi :10.1002/2014GL060572.

complet du changement climatique sur les océans.[393] Les températures en hausse accroissent le risque de pertes irréversibles des écosystèmes marins et côtiers,[394] avec des migrations d'espèces vers des altitudes plus élevées.

Selon l'UNESCO, plus de la moitié des espèces marines mondiales pourraient être proches de l'extinction d'ici 2100,[395] avec déjà 60 % des écosystèmes marins dégradés ou utilisés de manière non durable à un réchauffement de 1,1°C. À 1,5 °C, 70 à 90 % des récifs coralliens pourraient être perdus, atteignant près de 100 % à 2 °C.[396]

Le rapport du GIEC conclut avec confiance que les espèces marines ont modifié leurs comportements et leurs interactions en réponse aux conditions océaniques changeantes, affectant la dynamique trophique et prévoyant des changements dans la productivité des océans, la biodiversité et le potentiel de capture des pêcheries au 21e siècle.[397]

Le changement climatique amplifie les sécheresses mondiales, particulièrement observables au Maroc. La sécheresse sans précédent à Agadir, aggravée par une diminution de la pluviométrie et une hausse des températures prévues jusqu'en 2050.[398] L'utilisation de l'Indice Standardisé des Précipitations (ISP) sur 48 ans (1973-2020) révèle des années de sécheresse extrême,[399] soulignant une situation persistante de pénurie de pluie avec des impacts significatifs sur l'écosystème local et l'économie régionale.

1.2- La pollution marine. Les Déchets Marins à la Plage d'Aourir, d'Anza et de Taghazout : Une Situation Préoccupante

[393] Harvey C. Gaichas S. K. Field J., Brodziak.J, Townsend H.et al. (2012). Dealing with uncertainty in ecosystem models: the paradox of use for living marine resource management. Progress in Oceanography, 102 : pp : 102–114.
[393] Les effets du changement climatique sur les océans, un rapport de l'ONU disponible sur ; www.un.org consulté le 12/11/2023
[394] Les effets du changement climatique sur les océans, un rapport de l'ONU disponible sur ; www.un.org consulté le 13/11/2023
[395] Pour plus d'infos voir ; Quel est l'impact du changement climatique sur l'océan mondial ? un rapport publié par les Nations Unies et y disponible sur le site officiel des NU ; www.un.org consulté le 20/11/2023
[396] Ibid, consulté le 20/11/2023
[397] Pörtner H. O,Karl D.,Boyd P. W., CheungW. W. L., Lluch-Cota S. E., Nojiri Y., Schmidt D.et al. (2014). *In* Ocean Systems, Climate change 2014 : impacts, adaptation, and vulnerability. Part A : global and sectoral aspects, pp. 411-484. Ed, by C. B. Field, V. R. Barros, D. J. Dokken, K. J. Mach, M. D. Mastrandrea, T. E. Bilir, M. Chatterjee. Cambridge University Press, New York. Voir aussi : Kirby R. R.,Beaugrand, Gregory Beaugrand ; Trophic amplification of climate warming (2009), publié in Proceedings of the Royal Society B : Biological Sciences, 276 : pp.4095–4103
[398] AMOUCH SAID, AKHSSAS AHMED, Ecological Engineering & Environmental Technology, Drought Variability in Agadir's Region (Southern Morocco) – Recent and Future Trends, Laboratory of Applied Geophysics, Engineering, Geotechnical and Environmental Geology University Mohammed V, Rabat, Morocco 2023, 24(2), p.245.
[399] Ibid, p.245, les années de sécheresse extrême sont 1994, 1995, 1999, 2000, 2002, 2016, 2018, 2019 et 2020.

Une évaluation approfondie[400] de la situation des déchets marins sur la plage d'Aourir a révélé une densité de 0,339 objet par mètre carré, principalement composée de plastiques (79%). Les déchets incluent des bouchons, récipients alimentaires, mégots, morceaux de polystyrène, sacs en plastique, et bouteilles. Le métal et le papier/carton suivent en fréquence. La plus forte densité a été enregistrée à la plage d'Anza (D = 1.041 objet/m²), puis la plage de taghazout ((D = 0,226 objets/m²).

Selon la classification EA/NALG,[401] la plage Aourir a été évaluée comme médiocre, obtenant une note "D" pour sa propreté. L'analyse du dendrogramme indique une pollution modérée à Aourir, forte à Anza et légère à Taghazout. Une autre étude[402] couvrant sept plages[403] de la côte atlantique centrale, dont Aourir, Anza et Taghazout, a révélé des densités de microplastiques variant de 7 680 MP/kg à 34 200 MP/kg, principalement sous forme de fibres (73% du total). Cette situation souligne l'urgence de mesures pour contrer la pollution marine dans ces zones.

Cette situation appelle donc à une action immédiate pour contrer la pollution marine dans cette zone, mettant en avant la nécessité d'initiatives de sensibilisation, de régulations renforcées et de pratiques durables pour préserver la santé des écosystèmes côtiers.

1.3- L'élévation du niveau de la mer : Urgence d'Adaptation et d'Atténuation.

Au fil des décennies récentes, l'accélération de la hausse du niveau de la mer a été attribuée à la fonte croissante des glaces polaires. Selon les dernières données de l'Organisation Météorologique Mondiale, le niveau moyen mondial de la mer a atteint un nouveau record en 2021. Le taux d'élévation,[404] qui a plus que doublé au cours des trois dernières décennies, est passé de 2,1 mm/an (1993-2002) à 2,9 mm/an (2003-2012), atteignant un record de 4,5 mm/an pour la période 2013-2021.

---

[400] Mohamed Rida Abelouah, Mohamed Ben-Haddad a, Nelson Rangel-Buitrago, Aicha Ait Alla, (Novembre 2021), Marine litter in the central Atlantic coast of Morocco, publié in Ocean & Coastal Management, Vol 214, pp. 105- 940

[401] « EA/NALG » est un protocole utilisé pour la détermination de la capacité de charge physique et écologique des plages, pour plus d'infos sur ce protocole, voir : Application of « EA/NALG » Protocol for Determination of Physical and Ecological Carrying Capacity of Neum Beaches (Bosnia and Herzegovina), (2014) par Haris Jahić, Emir Ternimovic, Edin Hrclja, Amra Catovic, Aida Korjenic), Conférence scientifique, Geography and Regional Studies, 30-31 Octobre 2014, pp : 73-80

[402] Mohamed Rida Abelouah, Mohamed Ben-Haddad a, Nelson Rangel-Buitrago, Sara Hajji , Noureddine El Alem , Aicha Ait Alla (Janvier 2022) Microplastics pollution along the central Atlantic coastline of Morocco, publié sur Marine Pollution Bulletin, Volume 174, 113190, en ligne sur www.sciencedirect.com consulté le 09/11/2023.

[403] Taghazout, Imiouadar, Tamraght, Abouda, Aourir, Anza et Marina d'Agadir.

[404] OMM, Rapport du Secrétaire général des Nations Unies sur les océans et le droit de la mer 2021 "L'élévation du niveau de la mer et ses impacts" Contribution de l'Organisation météorologique mondiale), disponible sur le site officiel de l'OMM, www.public.wmo.int consulté le 02/11/2023

La plage d'Agadir, sa Marina et les environs sont confrontés à une menace imminente de montée des eaux, mettant en péril plusieurs quartiers de la ville.[405] Trois scénarios, allant de la situation actuelle en 2018 à une élévation de la température de 4 degrés Celsius, ont été pris en considération. Le scénario le plus extrême envisage une montée du niveau de la mer de +8,9 mètres, entraînant la disparition de parties de la plage d'Agadir, de corniches telles que la pointe d'Imsouane, et mettant en danger des villages côtiers tels que Tamri.

Ces projections soulignent l'impact potentiellement dramatique du changement climatique et de la montée des eaux, mettant en évidence la nécessité de mesures d'adaptation et d'atténuation. Gérer les risques associés à cette augmentation du niveau de la mer exige une planification à long terme, une anticipation des changements lents, ainsi que des actions adaptatives intégrées dans les structures institutionnelles.

1.4- La surpêche.

La surpêche a des conséquences graves sur les écosystèmes marins mondiaux et les communautés de pêche, provoquant un déclin immédiat des populations de poissons et perturbant l'équilibre écologique. À long terme, elle endommage les écosystèmes en favorisant la prolifération des prédateurs des poissons surexploités, entraînant des impacts sur la chaîne alimentaire.[406]

La pratique non durable du chalutage sur le littoral de la région Souss Massa contribue à cette problématique, avec 50% des pêcheurs locaux l'utilisant,[407] entraînant la surexploitation des stocks de poissons et des prises accessoires conduisant au gaspillage de ressources marines. La préservation de l'écosystème marin et le bien-être des communautés dépendent de la lutte efficace contre la surpêche dans la région.

Pour ce faire, il est crucial de promouvoir des pratiques de pêche durables, incluant la limitation des captures, l'établissement de quotas, la régulation des techniques de pêche, la création de

[405] Les experts en climat sont unanimes sur la trajectoire mondiale vers une augmentation des températures, susceptible d'atteindre de +2°C à +4°C selon les scénarios les plus pessimistes. Ce phénomène de réchauffement climatique conduirait à la fonte des calottes glaciaires polaires, entraînant une élévation du niveau des océans de 4 à 9 mètres. Des organisations telles que Climate Central et National Geographic ont tenté de modéliser l'évolution des zones côtières mondiales d'ici 2100, en considérant tous les scénarios probables. Une analyse de ces modèles a été réalisée, notamment pour les principales villes côtières marocaines, à travers trois séries de cartes représentant respectivement l'année 2018, le scénario d'augmentation de +2°C et le scénario d'augmentation de +4°C.

[406] GJERDE, Kristina and BREIDE, Charlotte (eds.). Towards a Strategy for High Seas Marine Protected Areas : Proceedings of the IUCN, WCPS and WWF Experts Workshop on High Seas Marine Protected Areas. 15-17 January 2003, Malaga, Spain. Switzerland: IUCN, 2003, pp. 1-52.

[407] Les informations sont issues d'un questionnaire mené auprès des acteurs de la pêche maritime sur le littoral de la région de Souss Massa, entre le 8 et le 12 mai 2023. Ce questionnaire a été réalisé par la doctorante Chiki Assia sous la supervision du professeur Mansoum Mohamed.

zones de protection marine, et la sensibilisation des pêcheurs aux pratiques durables, y compris la gestion des prises accessoires et la réduction des déchets en mer, tout en mettant l'accent sur la protection des habitats marins cruciaux.

2- Vers une Économie Bleue Durable : Innovations, Collaborations et Défis sur le Littoral de la région Souss Massa.

Le littoral de la région Souss Massa présente des opportunités prometteuses dans les domaines de la pêche, du tourisme et des énergies renouvelables marines. Cependant, exploiter ces occasions requiert la mise en œuvre de politiques et de régulations appropriées qui préservent les écosystèmes tout en stimulant le développement économique.

L'Initiative Ceinture Bleue,[408] centrée sur la promotion de pratiques durables dans la pêche, met l'accent sur la coopération et la préservation des océans. Malgré ses objectifs ambitieux visant à créer un littoral résilient, cette initiative est confrontée à des défis tels que les changements climatiques, les pressions économiques, la complexité de la gestion côtière et la pollution. Pour atteindre ses objectifs, elle doit adopter une approche proactive, comprenant la sensibilisation, une gestion efficiente des ressources et une évaluation régulière. La promotion de la durabilité dans la pêche nécessite une sensibilisation accrue, l'amélioration des pratiques et un renforcement continu de la gestion.

La transition vers une économie bleue durable nécessite donc une planification stratégique, une collaboration multi-acteurs, des politiques de gestion durable des ressources marines, des infrastructures modernes, l'encouragement à l'innovation, la formation de la main-d'œuvre locale, la promotion d'un tourisme responsable, le respect des normes de durabilité, la création d'aires marines protégées et des investissements financiers conformes aux principes de durabilité. On peut résumer ces données comme suit :

Littoral de la Région Souss Massa : Opportunités et Défis

↓

[408] L'Initiative Ceinture Bleue est élaborée en tant qu'outil destiné à favoriser la durabilité de la pêche en réponse aux changements climatiques et à l'émergence d'une économie bleue innovante. Son principal objectif est de compléter les stratégies nationales et régionales en matière de pêche, incitant les acteurs de ce secteur à adopter des pratiques respectueuses de l'environnement et durables. Cette initiative vise également à transformer les défis environnementaux liés au changement climatique en opportunités économiques nouvelles, soutenant ainsi la création de valeur, la génération d'emplois et la durabilité globale. Pour de plus amples informations, veuillez consulter le "Cadre Stratégique de l'Initiative Ceinture Bleue 2023-2027" du Ministère de l'Agriculture, de la Pêche, du Développement Rural, des Eaux et Forêts (2023), disponible sur le site www.agriculture.gov.ma, consulté le 08/11/2023.

Opportunités Prometteuses :	Défis à Surmonter :	Transition vers une Économie Bleue Durable :
• Pêche • Tourisme • Énergies Renouvelables Marines	• Changements Climatiques • Pressions Économiques • Gestion Côtière Complexe • Pollution	• Planification Stratégique • Collaboration Multi-Acteurs • Politiques de Gestion Durable • Infrastructures Modernes • Encouragement à l'Innovation • Formation de la Main-d'Œuvre Locale • Promotion du Tourisme Responsable • Respect des Normes de Durabilité • Création d'Aires Marines Protégées • Investissements Conformes aux Principes de Durabilité

3- La Protection de l'Environnement Marin du Littoral de la Région Souss Massa : Stratégies Intégrées et Durables

Afin de protéger l'écosystème marin du littoral de la région Souss Massa contre les effets néfastes des activités humaines, il est essentiel de mettre en place des approches intégrées et durables.

Il est crucial de promouvoir des pratiques durables, mettre en œuvre des mesures d'adaptation face aux défis climatiques, renforcer les réglementations contre la pollution marine, développer des initiatives de protection côtière, établir des quotas de pêche stricts, promouvoir des méthodes de pêche durables, former les pêcheurs, soutenir des initiatives économiques durables, faciliter la collaboration entre parties prenantes, mettre en place des incitations financières, impliquer les communautés locales dans la planification liée à l'économie bleue, et renforcer la gouvernance pour une application efficace des réglementations environnementales. La promotion de l'économie bleue implique donc le soutien à des initiatives économiques durables, en mettant l'accent sur la pêche durable, le tourisme éco-responsable et les énergies marines renouvelables. Pour surmonter les obstacles à l'application de l'économie bleue, il est recommandé d'impliquer les communautés locales dans la planification et la mise en œuvre des

initiatives, et de renforcer la gouvernance pour garantir une application efficace des réglementations environnementales.

Conclusion :

En conclusion, la préservation de l'environnement marin du littoral de Souss face aux multiples menaces nécessite une approche holistique et coordonnée. Les risques liés au changement climatique, à la pollution marine, à l'élévation du niveau de la mer, et à la surpêche mettent en péril la biodiversité marine et la durabilité des écosystèmes côtiers.

Pour contrer ces défis, il est impératif d'adopter des pratiques durables, de renforcer les réglementations contre la pollution, de mettre en place des initiatives de protection côtière, d'établir des quotas de pêche stricts, et de promouvoir l'économie bleue. Ces actions, accompagnées d'une gouvernance renforcée et de la participation active des communautés locales, sont cruciales pour garantir un environnement marin sain et résilient dans le littoral de Souss, assurant ainsi un avenir durable pour les générations à venir.

Bibliographie :

- Aboul Dahab, O. (2013), "Environmental Protection Measures in the Field of Offshore Oil Industry," OMICs Group International Conference on Oceanography and Natural Disasters, Orlando, Florida, USA. "Environmental Protection and Management in Coastal and Maritime Industries."
- Aboul Dahab, O. Shaaban, N. (novembre 2017), "Environmental Protection and Management in Coastal and Maritime Industries", Oceanography Department, Faculty of Science, University of Alexandria, Alexandria, Egypt, Oceanography & Fisheries Open Access Journal, vol. 5, N°3.
- Amouch Said, Akhssas Ahmed, Ecological Engineering & Environmental Technology, Drought Variability in Agadir's Region (Southern Morocco) – Recent and Future Trends, Laboratory of Applied Geophysics, Engineering, Geotechnical and Environmental Geology University Mohammed V, Rabat, Morocco 2023, 24(2), p : 241-250.

- Andy Pershing, Roger Griffis, Elizabeth Jewett, John F Bruno, D. Shallin Busch, A. C. Haynie, S. A. Siedlecki, Desiree Tomassi (2018) Oceans and Marine Resources in book ; Impacts, Risks, and Adaptation in the United States : Fourth National Climate Assessment, Volume II, p.356.
- Gjerde, Kristina And Breide, Charlotte (eds.). Towards a Strategy for High Seas Marine Protected Areas : Proceedings of the IUCN, WCPS and WWF Experts Workshop on High Seas Marine Protected Areas. 15-17 January 2003, Malaga, Spain. Switzerland: IUCN, 2003, pp. 1-52.
- Harvey C. Gaichas S. K. Field J., Brodziak.J, Townsend H.Et Al. (2012). Dealing with uncertainty in ecosystem models : the paradox of use for living marine resource management. Progress in Oceanography, 102, pp : 102–114.
- Haris Jahić, Emir Ternimovic, Edin Hrclja, Amra Catovic, Aida Korjenic) Application of « EA/NALG » Protocol for Determination of Physical and Ecological Carrying Capacity of Neum Beaches (Bosnia and Herzegovina), (2014), Conférence scientifique, Geography and Regional Studies, 30-31 Octobre 2014, pp : 73-80.
- Kirby R. R., Beaugrand, Gregory Beaugrand ; Trophic amplification of climate warming (2009), publié in Proceedings of the Royal Society B : Biological Sciences, 276 : pp.4095–4103.
- Mohamed Rida Abelouah, Mohamed Ben-Haddad a, Nelson Rangel-Buitrago, Aicha Ait Alla, (Novembre 2021), Marine litter in the central Atlantic coast of Morocco, publié in Ocean & Coastal Management, Vol 214, pp. 105-940.
- Mohamed Rida Abelouah, Mohamed Ben-Haddad a, Nelson Rangel Buitrago, Sara Hajji, Noureddine El Alem, Aicha Ait Alla (Janvier 2022) Microplastics pollution along the central Atlantic coastline of Morocco, publié sur Marine Pollution Bulletin, Volume 174, 113190.
- Pörtner H. O, Karl D., Boyd P. W., CheungW. W. L., Lluch-Cota S. E., Nojiri Y., Schmidt D.et al. (2014). In Ocean Systems, Climate change 2014 : impacts, adaptation, and vulnerability. Part A: global and sectoral aspects. Ed, by C. B. Field, V. R. Barros, D. J. Dokken, K. J. Mach, M. D. Mastrandrea, T. E. Bilir, M. Chatterjee. Cambridge University Press, New York, pp. 411-484.
- Pournara, C.Emmanouil, A. Kungolos, The challenges of Blue Economy: Marine pollution, Port and Shipping sustainability, Conference (Mai 2019): 7th International

Conference on Environmental Management, Engineering, Planning and Economics (CEMEPE 2019) and SECOTOX At: Greece.

Webographie ;

- www.un.org/: Site officiel de l'Organisation des Nations Unies.
- www.public.wmo.int Site officiel de l'Organisation Mondiale de la Météorologie.